جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

# مجلة لسان القلم

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة نالوت

## عدد خاص

بالمؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

تحت شعار: "آفاق وتكامل"

25 - 26 ديسمبر 2023م

الجزء الثاني

جامعــة نالـــوت

# مجلة لسان القلم

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
جامعة نالوت

عدد خاص:

**بالمؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية**

**تحت شعار: آفاق وتكامل**

**25-26/ ديسمبر / 2023م**

**الجزء الثاني**

رقم الإيداع 2019/339م

دار الكتب الوطنية – بنغازي

جميع الحقوق محفوظة @

جامعة نالوت

# مجلة لسان القلم

## مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة نالوت

## تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية


**المشرف العام**

أ.د. محمد مسعود قنان

**رئيس التحرير**

أ.د. حسين سالم غيث

**مدير التحرير**

د. عبد العزيز زهمول الضاوي

**الهيئة الاستشارية**

د. صالح سعيد العلوي

د. عادل سليمان عسكر

د. الياس أبوبكر الباروني

د. عبد الرحمن بشير المرغني

د. لطفي محمد اشتـــــــاوة

أ. رمضان يوسف عسكـــــر

أ. رياض سليمان جرناز

**المراجعة اللغوية والتدقيق**

أ.د عبد الجليل أبوبكر غزالة

## دعـــــــــــــوة

يسر هيئة تحرير مجلة لسان القلم المحكّمة الصادرة عن جامعة نالوت، أن تحييكم وتدعوكم إلى الكتابة فيها، والتواصل معها بأبحاثكم العلميّة القيّمة التي من شأنها إثراء مسيرة البحث العلمي في سائر العلوم وشتّى المجالات.

ترسل البحوث إلي رئيس تحرير المجلة علي العنوان التالي :-

ELHUSIN@YAHOO.COM

# ضوابط النشر بمجلة لسان القلم

1- تنشر المجلة الأبحاث المبتكرة التي تتسم بالجدية والدقة والمنهجية ولم يسبق نشرها في أية مطبوعة أخري، وليس جزء من رسالة الماجستير أو الدكتوراه للباحث.

2- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الي التحكيم العلمي بشكل سري من قبل متخصصين، وتتحد صلاحيتها للنشر بنا على رأي لجنة التحكيم.

3- يجب أن يتقيد البحث بالمنهجية، وأصول البحث العلمي.

4- يجب أن يكتب الباحث اسمه، وعنوان البحث، ومكان عمله، ودرجته العلمية في ورقة مستقلة، ورقم هاتفه.

5- لا يقل عدد صفحات البحث عن عشر صفحات، ولا يزيد عن خمسة وعشرون صفحة.

6- يتم نشر الأبحاث باللغة الأجنبية، على أن يكون البحث مرفقاً بملخص باللغة العربية.

7- يقدم البحث في نسخة ورقية بقياس A4 مع نسخة محفوظة على قرص مضغوط CD يتضمن البحث المطلوب نشره.

8- يُشار للمصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في متن البحث يذكر لقب المؤلف وسنة النشر، ورقم الصفحة المقتبس منها، ويوضع كل ذلك بين قوسين مثلا القرطبي، 1990، ص 50 وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يكتب القرطبي وآخرون، 1990، ص (50)، وعند وجود أكثر للمؤلف، ترتب المصادر بالحروف الابجدية أبجد هوز مثلاً: القرطبي أ، 1990، ص50)

9- توضع قائمة بالمصادر في نهاية البحث وترتب الفبائيا، على النحو الآتي: اسم المؤلف أو المؤلفين اسم الكتاب اسم المحقق إن وجد، دار النشر مكانها، الطبعة، وسنة النشر.

10- يمهل الباحث مدة أسبوع واحد لتعديل ملاحظات المقيم وهيئة التحرير وإذا لم يلتزم الباحث بالمدة المحددة يؤجل بحثه إلى عدد لاحق.

11- في حالة استخدام الجداول، يوضع كل جدول في صفحة مستقلة.

12- البحوث المقدمة لا ترد إلى أصحابها، سواء قبلت أم لم تقبل.

13- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

14- الدراسات المقدمة تعبر عن أراء أصحابها، ولا تتحمل المجلة أي مسؤولية.

# أهداف المجلة

**تهدف المجلة إلى:**

1- أن تكون ميداناً فسيحاً للبحث والمناقشة في سائر العلوم، وفي شتى المجالات فتكون منيراً لعلمائنا ومفكرينا يضيئون بواسطته طريق الحق وسبيل الرشاد.

2- إثراء المعرفة وتطويرها، وخدمة الباحثين والمهتمين بالمجال العلمي.

3- رصد الحركة العلمية، ومواكبة ما يستجد من قضايا، وبحوث.

4- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة، وبالمثقفين عامة، لنشر بحوثهم العلمية، وتشجيعهم بتذليل العقبات البحثية، والمثبطات العلمية أمامهم.

5- الإسهام في النهوض بالمجتمع وتنميته في كافة المجالات، وذلك من خلال المعلومات والنتائج التي تتمخض عنها البحوث العلمية المطروحة في المجلة.

# المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

تحت شعار

## آفـــاق وتكامـــل

STATE OF LIBYA
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Nalut University

دولـة ليبيـا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نالوت

# القرارات

## قرار رئيس جامعة نالوت رقم (51) لسنة 2023م

## بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

**رئيس الجامعة ....**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.

- وعلى قانون النظـــام المـــالي للدولـــة ولائحتـــه.
- وعلى قرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشـأن اصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار السيد رئيس مجـلس الوزراء رقم (606) لسنة 2017م بشأن انشاء جامعة نالوت.
- وعلى قرار السيد الوزير رقم (1378) لسنة 2018م بشـأن تكليف رئيسا لجامعة نالوت.
- وعلى كتاب السيـد عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – نالوت. شأن تشـكيل لجان المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية.
- وبمـا تقتضيه المصلـحة العـامة.

**قـرر**

**مادة (1)**

يتم بموجب احكام هذا القرار تشكيل لجان المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية لسنة 2023م والتي تضم السادة التالي ذكرهم.

**أولا: -**

**أ.د محمد مسعود قنان** — **رئيسا شرفيا للمؤتمر**
**أ.د الياس أبوبكر الباروني** — **رئيس المؤتمر**

**ثانيا: - اللجنة التحضيرية والبروتوكول:**

| ر. م | الاسم | الصفة | المؤسسة | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| 1- | أ. محمد فريد جرناز | رئيس اللجنة | الإدارة العامة لجامعة نالوت | ليبيا |
| 2- | أ/ مسعود علي عسكر | نائب رئيس اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 3- | أ/ سعيد حبيل ساسي | نائب أول رئيس اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 4- | أ.د / أبوالقاسم عبد الفتاح الأخضر | نائب ثاني رئيس اللجنة | كلية الهندسة / جادو جامعة نالوت | ليبيا |
| 5- | أ/عادل سليمان عرفة | الدعم اللوجستي | الإدارة العامة / جامعة نالوت | ليبيا |
| 6- | أ/ فتحي خليفة نصر | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 7- | أ/عبد الباسط الهادي الكماشي | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 8- | أ. محمد مسعود محمد ابوحلاسة | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 9- | أ.جهاد سعيد ابوصوة | عضو اللجنة | اتحاد طلبة جامعة نالوت | ليبيا |
| 10- | أ.زاهد علي عسكر | عضو اللجنة | مركز مكافحة الاحتكار نالوت | ليبيا |
| 11- | أ.عبد الحكيم مسعود مشكان | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 12- | أ.مفتاح هندي | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 13- | أ.الصادق محمد الطبطبش | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 14- | أ.وليد المحتار السني | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 15- | أ. علي العيساوي نصر | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت | ليبيا |
| 16- | الشعيلي حافظ الشعيلي | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس | ليبيا |

STATE OF LIBYA
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Nalut University

دولـة ليبيـا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نالوت

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

# القرارات

**ثالثا:** اللجنة الإعلامية:

| ر. م | الاسم | الصفة | المؤسسة | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| 1- | أ.شعبان أحمد مشايخ | رئيس اللجنة | الإدارة العامة لجامعة نالوت | ليبيا |
| 2- | أ.طه أحمد عسكر | عضو اللجنة | كلية القانون والشريعة/ جامعة نالوت | ليبيا |
| 3- | أ. محمد مصطفى اتفوشيت | عضو اللجنة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة نالوت | ليبيا |
| 4- | أ.سالم سليمان القطوس | عضو اللجنة | قناة ليبيا الاحرار | ليبيا |
| 5- | أ.عصام على ورغ | عضو اللجنة | التضامن الاجتماعي/ مكتب نالوت | ليبيا |
| 6- | أ. محمد عمرو ابوصوة | عضو اللجنة | مراسل قنوات فضائية | ليبيا |
| 7- | أ.طارق علي العزابي | عضو اللجنة | مراسل قنوات فضائية | ليبيا |
| 8- | أ.عبد السلام حسن الطاهر | عضو اللجنة | مراسل قنوات فضائية | ليبيا |
| 9- | أ.عبد القيوم علي المقدمي | عضو اللجنة | راديو نالوت | ليبيا |
| 10- | أ.حافظ فاضل المقدمي | عضو اللجنة | كلية الهندسة -جادو | ليبيا |

**رابعا:** لجنة الدعم الالكتروني:

| ر. م | الاسم | الصفة | المؤسسة | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| 1- | أ/رياض سليمان جرناز | رئيس اللجنة | الإدارة العامة لجامعة نالوت | ليبيا |
| 2- | ا / عبد العظيم على عسكر | عضو اللجنة | الإدارة العامة لجامعة نالوت | ليبيا |
| 3- | أ/ تمام عبد الله الغزاوي | عضو اللجنة | الإدارة العامة لجامعة نالوت | ليبيا |

**خامسا:** اللجنة العلمية للمؤتمر

| الاسم | الصفة | الدرجة العلمية | التخصص | المؤسسة |
|---|---|---|---|---|
| أ.د الحسين سالم غيث | رئيس اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | علوم السياسية | كلية القانون/ جامعة نالوت |
| أ.د ياسين محمود الناجح | نائب رئيس اللجنة | أستاذ مشارك | قانون | الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ فرع غريان |
| أ.د عناد الكبيسي | عضو اللجنة العلمية | استاذ | علوم سياسية | الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ فرع غريان |
| أ.د نوري مسعود البي | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | اقتصاد زراعي | المعهد العالي للتقنية الزراعية / طرابلس |
| أ.د عبد الجليل أبوبكر غزالة | عضو اللجنة العلمية | أستاذ | اللسانيات والاصوات | كلية التربية / جامعة نالوت |
| أ.د أمال أحمد أبوعبودة | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | علم الاقتصاد | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس |
| أ.د إبراهيم أبوصلاح إبراهيم | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مساعد | علوم السياسية | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس |
| أ.د فاطمة محمد علي وأسلي | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مساعد | دراسات اسلامية | كلية التربية أوباري / جامعة سبها |
| **أ.د محمد الحسن محمد الحضيري** | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مساعد | الفقه واصوله | كلية الدراسات الإسلامية سبها -الجامعة الأسمرية الإسلامية |
| أ.د افراح مختار العاتي | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مساعد | الدراسات الشرعية | كلية القانون / جامعة طرابلس |
| أ.د ضو مفتاح أبوغرارة | عضو اللجنة العلمية | استاذ | الدراسات الإسلامية | كلية القانون / جامعة طرابلس |
| أ.د سعيد امحمد ورغ | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | علم الاحياء | مجلة شروس / جامعة نالوت |
| أ.د رجب محمد اشطية | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | علوم سياسية | جامعة ليبيا المفتوحة. |
| أ.د حمني رمضان الشتيوي | عضو اللجنة العلمية | استاذ مشارك | محاسبة | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس |
| أ.د طارق الهادي صالح العربي | عضو اللجنة العلمية | استاذ | اقتصاد | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس |
| د. عبد الرحمن بشير المرغني | عضو اللجنة العلمية | أستاذ مشارك | علوم سياسية | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة |

**مادة** (2)

**تتولى اللجان المذكورة أعلاه والوارد ذكرها في المادة الأولى القيام بجميع العمال والمهام المتعلقة بالاستعداد والاشراف على المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية 2023م**

**مادة** (3)

**يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية وضعه موضع التنفيذ.**

**ا.د محمد مسعود قنان**
**رئيس جامعة نالوت**

**صدر في نالوت**
**بتاريخ 31 مايو 2023م**
**الشؤون القانونية. م ندى**

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

**توطئة:**

يعد المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية في نسخته الأولى ليكون ملتقى للعلماء والبحاث والأكاديميين والخبراء في مجال العلوم الاقتصادية والسياسية، وكذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات علاقة وارتباط بمحاور المؤتمر تقدم دراسات نظرية وتطبيقية للمساهمة في إيجاد حلول علمية وعملية للظواهر والمشاكل الذي يعاني منها المجتمع الإنساني بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، فيه يكون فرصة لتبادل الخبرات وتحديد مجالات التعاون الممكنة في إطار إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجامعات والمؤسسات.

**أهداف المؤتمر:**

يهدف المؤتمر إلى:

1 -التعرف على أهم القضايا الاقتصادية، والسياسية، وعلاقتها بالدراسات الإنسانية والاجتماعية المختلفة.

2-الاطلاع على أهم التجارب الدولية والجهود العلمية المبذولة للاستفادة منها.

3-البحث عن آفاق التعاون والتكامل بين الجامعات الليبية والدولية لتعزيز وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

4-يمثل هذ المؤتمر في إطار المسؤولية والخدمة المجتمعية حيث تساهم الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في معالجة بعض القضايا التي تمس ذلك المجتمع.

**محاور المؤتمر العلمي:**

**أولا- محاور الدراسات الاقتصادية:**

**الأول**- السياسة النقدية في ليبيا:

1 -تطور السياسة النقدية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة النقدية وأثارها على مكونات الاقتصاد الكلي في ليبيا.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

3 -الإصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

**الثاني**- السياسة المالية في ليبيا:

1 -تطور السياسة المالية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة المالية وأثارها على مكونات الاقتصاد في ليبيا.

3 -الإصلاحات المالية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

**الثالث**- السياسة التجارية في ليبيا:

1 -تطور السياسة التجارية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة التجارية وأثارها على مكونات الاقتصاد الكلي في ليبيا.

3 -الإصلاحات التجارية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

**الرابع**- التحول الرقمي بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي:

1-التحول الرقمي في ليبيا: الحكومة الإلكترونية – الاستثمار الرقمي – الملكية الفكرية.

2-عصر الثورة الصناعية الرابعة: الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا النانو، العملات الافتراضية، انترنت الأشياء.

3-التحولات الاقتصادية العالمية: مستقبل التكتلات الاقتصادية – المنظمات الاقتصادية العالمية – حركة التجارة العالمية.

4-تحديات الاقتصاد الليبي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

5-واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في ضو استراتيجيات التنمية المستدامة.

6-السياسة الاقتصادية الليبية والإصلاح الاقتصادي.

7 -التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في ليبيا.

8 -متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الليبي.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

9 –واقع ومستقبل الاكتفاء الذاتي في ليبيا.

10 –دور المؤسسات الناشئة في تطوير اقتصاد المعرفة.

11 –دور الاقتصاد البديل في دعم الاقتصاد الوطني في ليبيا.

12 –دور القطاع الخاص غي دعم الاقتصاد الوطني في ليبيا.

**ثانيا– محاور دراسات الاقتصاد الزراعي:**

1 –مستقبل الزراعة الليبية في ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

2 –دور المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية في بناء اقتصاد قائم على تنمية القطاع الزراعي.

3 –دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المحلي.

4 –اقتصاديات التعليم والتدريب الزراعي في ليبيا.

5 –فرص وتحديات الاستثمار الزراعي في ليبيا.

**ثالثا– محاور الدراسات المحاسبية:**

1–تشخيص بيئة المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية وأثرها على نظام المحاسبة المالي.

2 –أهم التطورات المحاسبية الحديثة وأثرها على أداء المؤسسات.

3 –أثر معايير الإفصاح الدولية على جودة القوائم المالية.

4 –نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،

5 –الرقابة ومراجعة الحسابات في النظم المحاسبية الإلكترونية.

6 –التعليم المحاسبي في ظل التحول الرقمي.

**رابعا– محاور دراسات التشريعات الإدارية والمالية وعلاقتها بدعم الاقتصاد والأمن والتنمية:**

1 –التنظيم الإداري الليبي في ظل التغيرات الجوهرية للنظام السياسي.

2 –الأطر القانونية والإدارية لدعم الاستثمار وتطوير القطاع الخاص.

3 –تقييم التشريعات الضريبية وأثر التهرب الضريبي على الاقتصاد.

4 –تقييم القانون المالي للدولة واللوائح المكملة له والحاجة للتعديل والتطوير.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

5 –تشريعات الحكم المحلي ودورها في دعم الأمن والتنمية.

6 –إدارة وتنظيم القوة العاملة في ظل سياسة اقتصادية رشيدة.

7 –الفساد الإداري وتداعياته على الأمن الإداري ومدى استجابة التشريعات النافذة للمتطلبات الحماية، ومتطلبات المواجهة.

8 –دور السياسة الشرعية في رسم ملامح الحل الدستوري والسياسي في الأزمة الليبية.

9 –انعكاسات التطورات السياسية الداخلية والخارجية على المنظومتين (التشريعية والقضائية)، وازدواجية المعايير المنبثقة عن اختلاف الآراء السياسية، وترجمة ذلك مخاض ما قبل الاستقرار القانوني المنشود.

**خامسا– محاور الدراسات السياسية:**

**الأول**– محاور السياسة الخارجية:

1 –دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ليبيا ما بعد 2011: النجاحات والإخفاقات.

2 –أدوات منظمة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – فريق الخبراء الدولي المعني في ليبيا).

3 –مسؤوليات والتزامات أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه الأزمة الليبية وكيفية التعامل معها.

4 –علاقة منظمة الأمم المتحدة بالجهات الفاعلة محليا الحكومية وغير الحكومية (القوى الثورية المسلحة – الأحزاب السياسية – مؤسسات المجتمع المدني).

5–السياسة الخارجية الليبية بين المصلحة والانتماء الجغرافي.

6 –عضوية ليبيا في المنظمات الإقليمية والدولية الفوائد والكلفة.

7 –الاتفاقية الليبية التركية وأثارها السياسية والاقتصادية على ليبيا ودول الجوار.

**الثاني**– محاور السياسة العامة:

1–محاور السياسة العامة للشؤون الأمنية والعسكرية:

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

أ-الإرهاب في ليبيا الأسباب والدوافع والنتائج.

ب- مكافحة الهجرة الغير النظامية وقوانين اللجوء الدولية.

ج- الإنفاق العسكري وأثره على التنمية.

2 -محاور السياسة العامة للاقتصاد:

أ-سياسة الدعم الاقتصادي بين الإيجابيات والسلبيات.

ب- سوق الأوراق المالية الليبي ودوره في توسيع الملكية الرأسمالية.

ج- تجارة العملة في السوق الموازية وأثرها على الاقتصاد القومي في ليبيا.

د- التهريب وأثاره على الاقتصاد القومي.

هـ- القطاع السياحي ودوره في الرفع من الناتج القومي.

و- قطاع الثروة البحرية والإمكانيات المتاحة.

3 -محاور السياسة العامة للمالية:

أ-الفساد المالي في ليبيا الأسباب والنتائج.

ب- دور المؤسسات الرقابية في تقليل حجم الهدر والفساد المالي في القطاع الحكومي.

ج- المؤسسات المصرفية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

د- الموارد البشرية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4 -محاور السياسة العامة للقوى العاملة وللاستثمار:

أ- العمالة الأجنبية بين الحاجة الاقتصادية والضرورات الأمنية.

ب- الاستثمارات الليبية في الخارج بين الجدوى الاقتصادية والدوافع السياسية.

5 -محاور السياسة العامة للصحة:

أ-تقييم السياسة العامة للصحة في ليبيا.

ب-التشريعات والقوانين المنظمة لعمل القطاع الصحي وأثرها على الخدمات الصحية.

ج- توطين العلاج بالداخل المعوقات والإمكانيات.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

د-القطاع الصحي الخاص ودوره في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

6 -محاور السياسة العامة للتعليم والتدريب:

أ- استخدام التكنولوجيا في التعليم الأساسي الإمكانيات والتوقعات.

ب- تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم.

ج- التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل.

**الثالث**- محاور السياسة الشرعية:

1 -المقاصد الشرعية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في ظل مواجهة التيارات الإرهابية.

2 -الخطاب الدعوي المعاصر بين تحقيق المكاسب السياسية ونأزم الفتاوي.

3 -الإعلام المعاصر ودوره في تجديد منظومة القيم الفكرية.

4 -الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز قيم العدالة الأخلاقية.

5 -السياسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق مظاهر الإصلاح التنموي والتقدم الاقتصادي الحديث .

**كلمة رئيس جامعة نالوت**

**الرئيس الشرفي للمؤتمر**

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً

السادة الضيوف الافاضل كل باسمه وصفته ومكانه السادة والسيدات أعضاء هيئة التدريس الأفاضل

السادة والسيدات الحضور الافاضل جميعا.

السادة الاعلاميون.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ونحن نفتتح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية والذي تقيمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت في هذا اليوم المملوء بالتفاؤل وفي هذا الصباح الجميل، جمال حضوركم أقول لكم جميعا أهلا وسهلا ومرحبا بكم في مدينة نالوت الجهاد والبطولات والتضحيات على مر التاريخ، نالوت أرض الثقافة والعلم والعلماء، فأهلا وسهلا ومرحبا بكم ونزلتم أهلا وحللتم سهلاً.

**أيها السيدات والسادة**

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر واللجنة الإعلامية للمؤتمر وكل اللجان والاشخاص الذين شاركوا في فترة الاعداد لهذا المؤتمر وللقنوات الاعلامية الناقلة لفعاليات المؤتمر.

الرقم الإشاري :

التاريخ : / / 20

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا للوفود ولأعضاء هيئة التدريس المشاركين في هذا المؤتمر بأوراقهم وأبحاثهم العلمية، ولتكبدهم متاعب ومشاق السفر، هذه الورقات التي ستثري فعاليات هذا المؤتمر بالنقاش والوصول إلى حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدولة الليبية.

**أيها السيدات والسادة**

إن بلادنا تعاني من مشاكل كثيرة في المجال الاقتصادي والسياسي ففي المجال الاقتصادي يعاني وطننا من الغلاء وإهدار المال العام في أغلب المؤسسات التي تتبع الدولة وهذا ليس بخاف على أحد سواء بداخل البلاد أو خارجها ويطول الحديث إذا دخلنا في التفاصيل.

ويكفى ما قاله مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا د. غسان سلامة (كل يوم يخرج مليونير جديد في ليبيا)

وفي المجال السياسي تحدث ولا حرج فحكومة في الغرب وحكومة في الشرق وبرلمان في الشرق ومجلس دوله بالغرب وكل يحكم بما يحلو له وكما يتم الإملاء عليه بالرغم من ان غالب الشعب الليبي يرغب في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وتوحيد الحكم في البلاد.

في نهاية هذه الكلمة أتمنى من مؤتمركم هذا الخروج بالتوصيات التي من شأنها خدمة السياسة الليبية واقتصادياتها وقابلة للتطبيق، متمنيا للجميع إقامة طيبة في مدينة نالوت

عاشت ليبيا حرة آمنة.

**أ.د محمد مسعود قنان**

**رئيس جامعة نالوت**

الرقم الاشاري : .....

التاريخ : ..... / ..... / .....

## كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السادة والسيدات المشاركين في أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الذي أخترنا له شعار "آفاق وتكامل" بتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت الذي عقد في يومي 25 – 26 ديسمبر 2023، وبحضور ومشاركة محلية ودولية واسعة من العلماء والبحاث والخبراء والأكاديميين من الجامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات حكومية وأهلية، في هذا المقام أود أن أوجه شكري وتحياتي للأستاذ الدكتور محمد مسعود قنان رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور صالح سعيد العلوي وكيل الجامعة للشؤون العلمية، وتقديري وشكري وإكباري لكل اللجان التي كانت لها دورا كبيرا في إنجاح فعاليات هذا المؤتمر العلمي الدولي، والمتمثلة في هذه الكوكبة: الأستاذ الدكتور الحسين سالم غيث رئيس اللجنة العلمية، والأستاذ محمد فريد جرناز الكاتب العام بالجامعة ، والأستاذ عادل سليمان عرفة رئيس اللجنة التحضيرية، والأستاذ مسعود علي عسكر وكيل الكلية للشؤون العلمية، والأستاذ شعبان أمحمد المشايخ رئيس اللجنة الإعلامية، والدكتور عيسى محمد الشيباني رئيس لجنة البروتوكول، والأستاذ موسى سالم يعقوب رئيس لجنة الضيافة والإعاشة، والأستاذ سعيد حبيل بلحارث عميد كلية الاقتصاد المكلف، وفوج كشاف نالوت، والأستاذة ناجحة عيسي أحمودة مديرة مركز تطوير وتدريب المرأة، وجمعية توينزا للنهوض بالطفل والمرأة بنالوت، وتقديرنا وشكرنا لمكتب الشؤون الإدارية والمالية والشكر والتقدير للضابط محمد مسعود أبوحلاسة رئيس لجنة الأمن والمراسم ، وأعضاء هيئة التدريس وطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والشكر موصول إلى الدكتور يوسف أحمد سالم عميد كلية التقنية الطبية والأستاذ ناجي صالح ورغ وكيل الكلية للشؤون العلمية، والدكتور ناجي الهادي أبوراس مدير مكتب الجودة بالجامعة، والدكتور سعيد امحمد ورغ مدير مركز البحوث والاستشارات العلمية بالجامعة، والأستاذ طارق محمد يرو مدير مكتب التعاون الدولي بالجامعة، وتقديرنا وإكبارنا هنا بالذكر فريق العمل

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

الإعلامي الذي كان مميزا طيلة التحضير وأثناء وبعد انعقاد المؤتمر العلمي، ويشرفني أن أذكرهم الأستاذ عبد العظيم علي عسكر ومحمد مصطفي تفوشيت وطه احمد عسكر وعبد القيوم علي المقدمي، وطارق علي العزابي ومحمد عمرو ابوصوه وسالم سليمان القطوس ومقدم البرنامج الإعلامي المتألق عصام علي ورغ، والشكر موصول لوسائل الأعلام المختلفة التي واكبت الحدث العلمي منذ انطلاقه المتمثلة في قناة التناصح وقناة ليبيا الأحرار وقناة ليبيا الرسمية وتلفزيون المسار وقناة ليبيا الأمازيغية ووكالة فساطو الاخبارية ووكالة الغيمة الإخبارية، الكل كان في الموعد وعلى قدر المسؤولية من أجل إنجاح المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية.

**د. الياس أبوبكر الباروني**

**رئيس المؤتمر**

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

## كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله ٱلرَّحۡمَٰنُ الرحيم

**والصلاة** والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

**أما بعد ....**

السادة والسيدات، الحضور الكريم، كل حسب اسمه وصفته، أهلا وسهلاً بكم في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، المقام في رحاب جامعة نالوت، وبتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة نالوت، وبرعاية وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني في حكومة الوحدة الوطنية، والمنعقد خلال يومي25-26 ديسمبر 2023م الذي يشهد مشاركات علمية واسعة من داخل ليبيا وخارجها، فمن داخل ليبيا، نجد:

_ جامعة نالوت، جامعة الزنتان، جامعة غريان، جامعة الجفارة، جامعة طرابلس، جامعة الزاوية، جامعة صبراتة، الجامعة المفتوحة، جامعة الزيتونة، جامعة المرقب، جامعة مصراته، جامعة سرت، جامعة درنة، جامعة بنغازي، جامعة طبرق، الأكاديمية الليبية بطرابلس، الأكاديمية الليبية فرع بنغازي، الأكاديمية الليبية فرع غريان، الأكاديمية الليبية فرع الزنتان، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

**بالإضافة** إلى ديوان المحاسبة، المعهد العالي للعلوم والتقنية بزوارة، المعهد العالي للعلوم والتقنية سبها، مركز البحوث الصناعية.

**ومن** خارج ليبيا، نجد:

دولة تونس الشقيقة، المتمثلة في جامعة المنار وجامعة قابس، ومن دولة الجزائر المتمثلة في جامعة غرداية وجامعة الشيخ العربي تبسي، وباحث مستقل من جمهورية مصر العربية.

في البداية ارتأت اللجنة العلمية أن تكون المشاركات العلمية شاملة وكاملة لتضم مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، وقد اتبعت المنهجية العلمية الدقيقة في تحكيم المشاركات المقدمة للمؤتمر، حيث وصل عددها (63) بحثا علميا، تم قبول (53) منها، وفق خمسة محاور رئيسة:

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ...../...../.....

- محور الدراسات الاقتصادية:
- محور دراسات الاقتصاد الزراعي:
- محور الدراسات المحاسبية:
- محور دراسات التشريعات الإدارية والمالية وعلاقتها بدعم الاقتصاد والأمن والتنمية:
- محور الدراسات السياسية:

**يتضمن** هذا المؤتمر ثلاث جلسات علمية في اليوم الأول، وثلاث جلسات في اليوم الثاني.

وعلى هامش المؤتمر ستقام ندوة علمية بعنوان: (الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات)

**وأخيرا** وليس آخرا أقدم شكري وتقديري إلى السادة الحاضرين على تلبيتهم دعوة المشاركة في هذا الحدث العلمي.

**كما أشكر** كل من أسهم في إنجاح فاعليات هذا المؤتمر العلمي الأول، وأخص بالذكر أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الليبية كافة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي و، السيد معالي وزير التعليم الفني والتقني، والسيد أ.د. محمد مسعود قنان رئيس جامعة نالوت، والسيد وكيل الشؤون العلمية بالجامعة، والسيد، الكاتب العام بالجامعة، والسيد رئيس المؤتمر الدكتور إلياس الباروني، والسيد رئيس اللجنة التحضيرية الأستاذ عادل عرفة، والسيد رئيس اللجنة الإعلامية الحاج شعبان مشايخ، واللجان قاطبة، والسادة أعضاء هيئة التدريس والموظفون بجامعة نالوت

وفي الختام .... أسال الله تعالى التوفيق والسداد للجميع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**أ.د. الحسين سالم غيث**

**رئيس اللجنة العلمية بالمؤتمر**

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

**التوصيات:**

**في ختام** هذا المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الذي عقد في رحاب جامعة نالوت، خلال يومي25-26 ديسمبر2023م، وبتنظيم وتنسيق من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت، ورعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني في حكومة الوحدة الوطنية.

**لقد نوقش** في هذا المحفل العلمي ثلاثة وخمسون بحثا علميا، كما جمع نخبا من الجامعات الليبية، ودولة تونس، والجزائر، ومصر شاركت ببحوث علمية قيمة، كما صدر عن اللجنة العلمية في ختام أعمال المؤتمر عدد من التوصيات التي تهدف إلى الرفع من السياسة الاقتصادية والسياسية في ليبيا، واستشراف الجديد المفيد في هذا المجال.

**أفضت** جلسات المؤتمر إلى استنباط التوصيات التالية:

1- ضرورة العمل على تحديث السياسات الاقتصادية، خاصة المالية والنقدية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي الليبي وتوفر استراتيجية متكاملة بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي.

2- المحافظة على استقرار قيمة الدينار الليبي وزيادة قدرة الجهاز المصرفي من خلال رفع مستوى خدماته وجعله قادرا على منافسة المصارف الأجنبية وزيادة الإسهام في تمويل النشاط الاقتصادي والاستثماري.

3- السماح بدخول المصارف الأجنبية والمصارف الإسلامية لتنمية الاقتصاد الليبي ورفع مستوى المصارف الوطنية، ومراجعة التشريعات الاقتصادية والمالية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بما يتماشى مع التغيرات في بيئة العمل المصرفي دوليا.

4- العمل على تعزيز دور المصارف التجارية لزيادة الاستثمار من خلال مشاركة الأفراد عن طريق ما يسمى (قرض بالمشاركة) للنهوض بالقطاع الخاص دعما للاقتصاد الوطني.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

5- إنشاء نظام مالي قوي لا يتأثر بالأزمات الخارجية، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات المالية على البات أمام الصدمات والاختلالات المالية.

6- ترشيد وضبط النفقات العامة في الاقتصاد الليبي لتفادي الأزمات المالية، بالإضافة إلى تطوير نظام جباية الإيرادات الضريبية.

7- التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال وضع استراتيجية للتعاون الدولي والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية ورفع القيود لتحقيق الاستقرار المالي في ليبيا.

8- رفع قدرات الجهات الرقابية لتوجيه المصارف التجارية للالتزام بتطبيق المؤشرات الدولية، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ليبيا.

9- تطوير الآليات التي تكفل تحصيل مديونيات ومستحقات الجهات وتطوير نظم التحصيل باستعمال أحدث الوسائل التكنولوجية وعدم التأخير في تحصيلها للحد من تضخمها في الحسابات الختامية من عام إلى آخر.

10- ضرورة إعداد التقارير المالية الدورية بناء على مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من أهمها القيمة العادلة التي تتطلب تحليلاً وتفصيلاً للطرائق والافتراضات المستعملة لتحديد القيم المعترف بها في البيانات المالية.

11- العمل على تحسين جودة معلومات المحاسبة في البيانات المالية ووضعها ضمن أولويات المشرعين وصناع القرار، وذلك من خلال إقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة للتعريف بأنظمة الذكاء الاصطناعي ومكوناتها وكيفية استعمالها والاستفادة منها لزيادة الوعي وإدراك القائمين بعملية المحاسبة والمراجعة.

12- العمل على جلب أنظمة محاسبة حديثة تتلاءم مع حجم العمليّات الماليّة التي تستعملها المصارف والمؤسسات المالية.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

13- العمل على معالجة المنظومة القيمية السائدة طيلة العقود الماضية التي تسببت في ظهور المشكلات الداخلية التي أثرت في عملية بناء الدولة عن طريق تغيير لغة الخطاب السياسي والديني والإعلامي الذي يبث لغة التسامح والتصالح والتنوع والاعتراف بالآخر.

14- العمل على صياغة دستور جامع يعزز وحدة المجتمع من خلال نظام سياسي واضح المعالم ومؤسسات متينة، ونظاما إدارياً واقتصادياً متكاملاً وبنى سياسية في ظل مرجعية متفق عليها تساعد الحكومة الجديدة المنتخبة من الشعب على النهوض بليبيا الجديدة.

15- تعزيز مبدأ المساواة لكونها حق أساسي من حقوق الإنسان، كما تعد أمرا ضروريا لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة وتحقيق تكافؤ الفرص.

16- تأكيد حماية القضايا التي يتضمنها مؤشر العدالة الاجتماعية من حرية الفكر، وحرية التعبير والصحافة، وحرية العمل المشترك وحرية التنقل وحرية اختيار الوظيفة.

17- خلق حيز حواري بين الشباب والجهات التنموية الفاعلة وتخصيص نسبة من النفقات الحكومية الخاصة بهم بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة واندماجهم السياسي وطرح ما يعدونه أولويات وتوصيات لإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في ليبيا.

18- مد جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال تبني البحوث العلمية والمشاريع الطلابية والحرص على تخريج أطر ورواد أعمال متمكنين وقادرين على إدارة مشاريعهم الخاصة.

7- السعي إلى تنفيذ استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية لتطوير التعليم التقني والتطبيقي ب، لأنه السبيل الوحيد للإسهام في حل مشكلة البطالة وهو طريق النهضة الاقتصادية في القطاعات التنموية، كما حدث في الدول التي تقدمت تقنيا وتطبيقيا.

**والله ولي التوفيق.**

**د. إلياس أبوبكر الباروني** — **رئيس المؤتمر**

**أ. د. حسين سالم غيث** — **رئيس اللجنة العلمية**

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

# الفهرس


| ت.ر | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| | **محور دراسات العلوم السياسية** | |
| 1 | **العنف السياسي في ليبيا**<br>أ. خولة احمد علي القمودي | 1 |
| 2 | **التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي مالاته وأحكامه**<br>أ.معاذ محمد أمطاوع | 11 |
| 3 | **المُركب الجيوبوليتيكي الليبي وانعكاساته على السياسة الليبية الخارجية قراءات في كيفية اعادة بناء العمل الليبي الخارجي من منظور الجيوبولتكس**<br>أ.د ميلاد مفتاح الحراثي | 29 |
| 4 | **التنمية السياسية ودورها في تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي.**<br>أ.سعيد احبيل بلحارث، أ.الصادق محمد عمر الطبطش | 56 |
| 5 | **الخطاب الديني ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني**<br>د. المكي رمضان أحمد الوحيشي | 76 |
| 6 | **شرعية الأفعال الإرهابية في ظل اجتهاد المقاصد: (الجهاد انموذجا)**<br>د. طارق الشارف بن ساسي | 90 |
| 7 | **معوقات التعليم الجامعي في المجتمع الليبي (دراسة نظرية تحليلية لواقع التعليم الجامعي)**<br>د. عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري | 110 |
| 8 | **استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا "الواقع – التحديات – معوقات التطبيق – الحلول "**<br>د. عمر حسين الصديق بوشعالة | 130 |
| 9 | **تأثير الصراع الليبي الليبي على السلم الاجتماعي**<br>د. محمد عمر الفاروق عبد السلام | 155 |
| 10 | **الحدود البحرية الليبية "دراسة في الجغرافيا السياسية**<br>د.ابوالقاسم محمد مصباح القاضي | 168 |
| 11 | **التحديات الداخلية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا**<br>د. إلياس أبوبكر الباروني | 189 |
| 12 | **دور الحوكمة في المؤسسات للحد من الفساد في ظل الانقسام السياسي**<br>أ. وليد المختار السني الحضيري | 201 |

| | | |
|---|---|---|
| **محور الدراسات السياسية العامة والاقتصاد الزراعي** | | |
| 13 | **تقييم السياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية في ليبيا**<br>أ. مصطفي فرج ميلود المغربي | 215 |
| 14 | **ملامح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا بعد2011 "إشكاليات وآفاق"**<br>أ.اسماعيل فرج الدويبي | 240 |
| 15 | **دراسة إمكانية تطبيق أسس ومبادئ الحكومة الالكترونية على بلدية الأبيار كبلدية نامية**<br>أ. خالد ميلاد | 267 |
| 16 | **دراسة واقع سوق النباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق**<br>د. زهرة صالح أحميدة، أ. مني عبد الله اللافي | 282 |
| 17 | **الاتجاهات نحو سياسة تبني التعليم التقني وأهم العوامل المؤثرة في تكوينها دراسة ميدانية عن اتجاهات المعلمين، الطلبة واولياء امورهم**<br>د. أمل الشريف، د. محمد البزار | 297 |
| 18 | **السياسة العامة للسياحة في ليبيا "دراسة في المفهوم والدور"**<br>د. عمر ارحومة أبورقيبة | 316 |
| 19 | **معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا**<br>د. نجوى ماضي العقوري | 344 |
| 20 | **تأثير التكنولوجيا على رفع جودة التعليم في المدارس الابتدائية**<br>د خضرة براك، أ.حده أزهار بوخريص | 362 |
| **بحوث باللغة الانجليزية** | | |
| 21 | **The evaluation of the daily profits of the group of cosmetics Sephora branches by using distributed systems the K-means algorithm and WEKA visualization**<br>**Dr.Llahm Omar Faraj Ben Dalla, Dr.Entesar Elmahdi Milod Eljali, Almhdi Aboubaker Ahmed agila** | 1 |

# محور دراسات العلوم السياسية

# العنف السياسي في ليبيا

**أ. خولة احمد علي القمودي**

**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت**

**المستخلص:**

العنف اعتداء نهي عنه في القرآن الكريم والسنة النبوية، ما حدث في ليبيا من تغيرات سياسية لها تأثير كبير جداً من ناحية الاجتماعية والقانونية. حيث أنه التأثير الغالب على البيئة الليبية هو القبلية أدى إلى فجوة في الوصول إلى الانتخابات والديمقراطية المباشرة، فالاهتمام بالجانب الاجتماعي للوصول للمصالحة الوطنية وتجنب العنف بقدر المستطاع أدى إلى إهمال أن القانون فوق الجميع وأن حقوق الإنسان تشمل المواطن وحريته وآمنه وسلامة ممتلكاته، وقد توصلنا إلى نتائج مهمة كان أبرزها أن الديمقراطية وتطبيق العدالة تندرج تحت حق من حقوق الانسان وأن التغيير يتم نشر ثقافة التغيير بالحوار والانتخابات، تتمثل التوصيات مواكبة التشريع للتغيرات السياسية والاجتماعية ويتم التحول الديمقراطي بلغة الحوار بعيداً عن العنف والقبلية.

Abstract

Violence is an assault that is forbidden in the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet. The political changes that occurred in Libya had a very significant impact from a social and legal standpoint. Since the predominant influence on the Libyan environment is tribalism, which has led to a gap in access to elections and direct democracy, attention to the social aspect of reaching national reconciliation and avoiding violence as much as possible has led to neglecting that the law is above all and that human rights include the citizen, his freedom, security, and the safety of his property, and we have reached results. A mission, the most prominent of which was that democracy and the application of justice fall under a human right, and that the culture of change is spread through dialogue and elections. The recommendations are that legislation should keep pace with political and social changes, and democratic transformation should take place in the language of dialogue, away from violence and tribalism.

**المقدمة**

يعتبر العنف السياسي ظاهرة متطورة مع تطور المجتمعات يختلف من مجتمع إلى لأخر ومن ثقافة لأخرى وما يترتب عليه من تفاوت في الفترات الزمنية والتطورات متلاحقة في التكنولوجيا والاتصالات والاعلام.

من هذه الظاهرة مواكبة المشرع لتطورات المجتمع بوضع قوانين وإجراءات تمنع من العنف والترهيب واتباع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

**إشكالية البحث:**

الإشكالية التي يعالجها البحث هي الإجابة على السؤال: هل تقصير المشرع في وضع آلية لحد من العنف السياسي سبب في تهديد أمن المواطن وممتلكاته؟

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في معرفة أثر العنف على المواطن أتجاه وطنيته، والدولة كوطن والعواقب التي يمكن أن تركه وراه من أثار نفسية ومادية.

**أهداف البحث:**

معالجة خطورة العنف السياسي، وما أنتجه من ضحايا أبريا ليس لهم علاقة بالصرعات السياسية، حيث يعتبر استخدام القوة في الصراع السياسي جريمة في المجتمع بإلحاق الضرر المادي والمعنوي.

**هيكلية البحث:**

يتم عرض البحث في مبحثين الأول منها: ماهية العنف السياسي. وكان المبحث الثاني: أبعاد مواجهة العنف السياسي.

**المبحث الأول: ماهية العنف السياسي**

يمكن وصف الذي يقترف ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية، وأبرزه وحشية الشرطة أو فعل جهة مسلحة إبادة الجماعية، وترهيب المدنيين ظاهرة العنف السياسي نتيجة لظروف البيئة الداخلية والمعاصرة لواقع متغير.

**المطلب الأول: تعريف العنف السياسي**

**أولا: المعنى اللغوي للعنف السياسي**

قواميس اللغة العربية قد تضمنت على العديد من التعاريف التي اهتمت بتوضيح مفهوم (العنف) عرف على أنه ضد الرفق، والعنيف: الذي ليس له رفق بركوب الخيل، وأعتنف الامر اي أخذه بعنف، كذلك عرف على أنه: الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. (المعتصم، 2019، ص35.)

أي أن القواميس العربية عند توضيحها لمفهوم العنف تبين: ان ما يقابله هو: الرفق، هذا فضلا عن ترافق هذه الكلمتين في قول الرسول سيدنا محمد (صل الله عليه وسلم) "إن الله رفيق يحب الرفق، ويرضها، ويعين عليه ما لا يعين على العنف" (الألباني،1408هـ، ص87).

**ثانيا: تعريف العنف اصطلاحا:**

العنف اصطلاحاً هو ضد الرفق، والرفق هو حسن الانقياد لا يؤدي إلى الجميل، أو هو التوسط والتلطف في الأمر.

والعنف: معالجة الأمور بالشدة والغلظة، فيكون العنف بمعنى: الغلو والشدة والغلظة في معاملة الأخرين.

أ–التعريف القانوني: هو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدام لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف للممتلكات. (بهنسي، ص170)

**ثانياً: المفهوم الاجتماعي:**

العنف" هو عملية الإيذاء باليد، أو اللسان، أو الفعل، أو الكلمة تصادمي مع الأخر". (الحسن،2008، ص 20).

**ثالثاً: المفهوم السياسي:**

دليل أكسفورد السياسي يعرف العنف تعريفا سياسيا ينص على أنه استخدام التهديد والأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية تنطوي على جميع الأشكال التدميرية للمعارضة الداخلية للحكومة.

يعرف العالم (ينبورغ) العنف أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها تعبير سلوك الأخرين في موقف أه أثر على طبيعة النظام الاجتماعي. (قنصوه، 2013، ص1157).

**المطلب الثاني**

**موقف الشريعة الإسلامية اتجاه العنف**

كلما زاد العنف زادت الخسائر البشرية والمادية هلاك النسل ويعتبر اعتداء اثم على حق المجتمع.

**أ- القران الكريم:**

قال تعالى" من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا زمن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا "(سورة المائدة 32).

قال تعالى: " وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولاتعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (سورة البقرة اية 190).

قال تعالى " ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل من لدنك نصيرا" (سورة النساء اية 85).

**ب- السنة النبوية:**

حديث الرسول صل الله عليه وسلم "المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه". (صحيح البخاري).

قال رسول الله صل الله عليه وسلم "من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات مات ميتة الجاهلية ومن قاتل تحت رايه عميه يغضب لعصبية أو ينصر عصبية فقتل فقتلته جاهلية ومن خرج على أمتي، يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى مؤمنا ولا يعني بعهد زي عهد فليس مني ولست منه" سنن النسائي. عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم " من حمل علينا السلاح فليس منا". متفق عليه

**المبحث الثاني: أبعاد مواجهة العنف السياسي**

هي ظاهرة أخذت أنماط مختلفة لفرض السيطرة ولعدم ثقة الكاملة للحوار اتباع سياسة الحل الفردي والبعد عن الديمقراطية كسلوك اجتماعي والبعد الثقافي الديني والأخلاقي والقانوني نعرض في هذا البحث المطلب الأول مظاهر العنف السياسي. المطلب الثاني: موقف القانون الدولي والسياسة الجنائية لمواجهة العنف السياسي.

## المطلب الأول

## مظاهر العنف السياسي داخل الدولة

يعتبر العنف داخل الدولة الضغط على السلطة السياسية لغرض توجه أو موقف معين وقد يكون العنف عسكريا، أو سياسيا، أو فكريا، أو دينيا، أو ثقافيا لإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ولايهم أن يكون العنف على درجة معينة من الجسامة فأي قدر يكفي. (نابل،1996، ص16).

يعتبر إلحاق الضرر بالبيئة، أو الاتصالات، أو المواصلات، أو الأملاك العامة والمباني الخاصة والعامة والإستيلاء عليها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح لعل السبب في بروزه هذا العنف هو خلل أو الاضطراب في البنية السليمة واخفاق الدولة في تقديم الخدمة السليمة وتعثر المسار الاقتصادي والمعيشي. (زريق،2016، ص16).

في ظل غياب الممارسة الديمقراطية يكون العنف خيار للصراع السياسي، بذلك تكون السياسية المتبعة تؤدي لعمليات العنف على مستوى الدولة. بهذا نوضح المكافحة وأسباب العنف السياسي.

**أولا: أسباب العنف السياسي**

1. افتقاد الشباب للتربية السياسية السليمة والوعي بالمشاركة السياسية.
2. يشعر الشباب بعدم جدوى من صوتهم في التغيير.
3. عدم تصديق نتائج الانتخابات. (د. محسن،2007، ص)
4. البطالة تعتبر سبب مباشر في العنف السياسي عدم اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية توفير حلول مناسبة. (سلاطينية أخرون العدد 21، ص125.).
5. الواقع الاقتصادي والاجتماعي له تأثير حيث انخفاض متوسط دخل القطاعات واسعة بين المواطنين وتدهور مستوى المعيشة واتساع الهوى بين الطبقات.
6. التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم تطوريها بسرعة تواكب التغيرات تسبب العنف السياسي.

7. تأخر في الوصول إلى عدالة انتقالية وفتح الحوار والنقاش المستمر يسبب العنف السياسي. (إبراهيم،1999، ص303).

8–التفكك الأسري غياب الدور الرقابي وفقد التقاصل الفكري والديني وازدواجية اتخاذ القرار فقد لغة الحوار والتفاهم بالعقل والمنطق وعدم القدرة على التعبير بحرية. (أحمد، 2012، ص22).

**ثانياً: مكافحة العنف السياسي**

لمكافحة العنف السياسي وأثاره وتجنب اضراره اللجوء إلى مبادرات السلمية والمفاوضات والحوارات عند تداول السلطة بإجراء انتخابات دورية ويشارك الشعب بها واعتماد النتائج بشفافية ونزاهة والابتعاد عن وسائل العنف والإكراه.

بجانب دورالأعلام في نشر ثقافة أضراره وأثار السلبية للعنف المسلح في الحاضر والمستقبل. (دخيل،2013).

نرى ضرورة تشكيل لجنة إدارة أزمات بها كوادر كفاءة لدرساة العنف وأي مؤشرات حدوثه في المستقبل؛ عند دراسة الجوانب كافة للمجتمع من ناحية الاجتماعية والاقتصادية والأسباب وطرق المكافحة ندرك خطورة الأمر لتسن قوانين داخلية تواكب تطور الداخلي يناسب القوانين الدولية هذا ما نعرضه دوليا وداخليا.

**المطلب الثاني**

**موقف القانون الدولي والسياسة الجنائية لمواجهة العنف الساسي**

غالباً ما تثار مسألة معرفة ما إذا كانت الدولة ملزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان فوق أراضيها فقط. ولا جدال في أن معظم حقوق الانسان لا تحمي فقط مواطني البلد، بل تحمي الأجانب.

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن" تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها في العهد وكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد المقيمين داخل أراضيها والخاضعين لولايتها (المادة2–1) تفسير تقييدي لهذا الحكم أن الدول لا يمكن أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب خارج حدود إقليميتها.

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تربطها علاقة أقوى بإقليم الدولة (اتفاقية جنيف).

بهذا يكون دور الدولة لمواكبة التغيرات بإدخال جرائم ضمن أحكام قانون العقوبات والسياسة الجنائية لمواجهة العنف السياسي بحيث أن السياسة الجنائية في المجال القانون الداخلي للدولة يبين لمبادئ التي ينبغي انتهاجها في تحديد ما يعتبر جريمة وفي اتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة لها على تطبيق التشريع وتنفيذه من أجل تحقيق الدفاع الاجتماعي.

الدولة مسؤولة عن العناية الواجبة عند انتهاكات لحقوق الانسان، ويقر القضاء الدولي والقضاء الاقليمي أن إثبات مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان، وينبغي اتخاذ الدولة تدابير من أجل التعويض عن الضرر ومنع الانتهاكات في المستقبل وذلك دفع التعويضات للضحايا واعتماد اليات قانونية ومعاقبة أي أفعال تعتبر جريمة جماعية كمجرم حرب ومعاقبة عليها (نايل،1996، ص)

العنف السياسي يعتبر جريمة أشار القانون المصري المادة 86عقوبات الفقرة (ب) العنف: العنف هو أي صورة من صور الضغط التي يمارسها " الإرهابيون" على السلطة السياسية لغرض توجه أو موقف معين. وقد يكون العنف عسكريا، وقد يكون سياسيا، وقد يكون فكريا كما لو كان عنفا دينيا أو ثقافيا.

وهنا كذلك يلزم أن يكون من شأن استخدام العنف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، لكن لا يهم أن يكون العنف على درجة معينة من الجسامة، فأي قدر منه يكفي.

أبدت محكمة النقض الفرنسية رأيها في خصوص تكييف الجرائم ضد الإنسانية واعتبرتها جرائم قانون عام.

أشار القانون الفرنسي المادة رقم 706–16 من قانون الإجراءات الجنائية 1986نصت أنه تعتبر جرائم ارهابية إذا اتخذت صورة مشروع فردي أو جماعي يكون غرضه إحداث اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد أو الترويع. (نايل،1996، ص31)

القانون الليبي أصدر القانون رقم 5 لسنة 2014 بتعديل المادة 195 ق العقوبات "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالسجن كل من صدر عنه ما يشكل مساسا بثورة السابع عشر من فبراير ويعاقب بذات العقوبة كل من أهان علانية إحدى السلطات التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، أو أحد أعضائها أثناء تأديته للوظيفة أو بسببها أو أهان شعار الدولة أو علمها"

وسلط الضوء على السياسة الجنائية في مواجهة تعبير الشخص عن هويته السياسية نص المادة 217 من قانون العقوبات الليبي يعاقب بالحبس "كل من منع الغير من ممارسة حق سياسي منعا كليا، أو جزئيا بالعنف، أو التهديد، أو الخداع وكذلك من حمل على ممارسة ذلك الحق على وجه يخالف إرادته "

نصت المادة 207 من قانون العقوبات المعاقبة بالإعدام (من يروج في البلاد بأي طريقة من الطرق نظريات أو مبادئ يرد لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ...ويعاقب بالسجن المؤبد كل من حاز كتبا، أو منشورات، أو رسومات، أو شعارات، أو أي أشياء أخرى بقصد تحبيذ الأفعال المذكورة...)

نرى أنه من المبادئ الدستورية في ليبيا هي حقوق الإنسان والعيش اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا حياة هنيئة بعيدة عن العنف المسلح والتهديد والترهيب إلا أنه لم يتطرق المشرع الليبي إلى السياسة المتبعة والإجراءات في حال العنف السياسي سواء من شخص أو مجموعة.

**الخاتمة**

التغيير في الدولة بعد سنوات من التوارث السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجعله ينقسم إلى فئات متعددة البعض لا يقبل التغيير والبعض يقبل، وعواقب العنف وخيمة سواء على الجانب المادي أو النفسي أو الاجتماعي مع غياب ثقافة تقبل اختلاف الغير ثقافة السيطرة والوصول إلى السلطة ويصبح العنف مع تداول السلاح وسيلة تحقق الغاية.

**النتائج:**

الديمقراطية في الدولة يندرج ضمنها الحفاظ على حقوق والحريات بما يتبعها من ممتلكات مادية تحت حماية الدولة لأي مواطن ليس لرموزها فقط تتطلب بموجبها مواكبة التغيير بسن قوانين تفرض عقوبات على مرتكبي الجرائم وتكون أشد عندما تكون الجريمة تهدد شريحة كبيرة من المواطنين بالقتل أو تدمير ممتلكاتهم يعتبر مجرم حرب لأنه إبادة جماعية وترهيب وتدمير وأن يضع المشرع إجراءات سريعة للمحاكمة وتطبيق العدالة فلا يمكن أن تكون الديمقراطية بالعنف المسلح يتطلب التغيير جهود من ذوي كفاءة في مجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية بالوعي ونشر ثقافة عن العنف والتغيير والسياسة.

**التوصيات:**

1. مواكبة التشريع للتغيرات السياسية والاجتماعية.
2. (القانون فوق الجميع) اتخاذ إجراءات سريعة تكبح ظاهرة العنف السياسي.
3. نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل مؤسسات التعليمية وطرق المطالبة بها.
4. تشكيل لجنة إدارة الأزمات لتوافق دراسة عملية من ناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكوادر متخصصة.
5. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للتحويل الديمقراطي بلغة الحوار بعيداً عن العنف والقبلية.

**المصادر والمراجع**

1. إبراهيم عيد نايل، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب دار النهضة العربية،1996م.
2. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العنف والإرهاب، الطبعة الأولى ،2008م
3. برهان زريق، العنف السياسي، الطبعة الأولى 2016م.
4. حيدر مثنى المعتصم، العنف السياسي تحليل لظاهرة الارهاب والعنف، الطبعة الأولى: 2019، العربي للنشر، القاهرة.
5. محمد ناصر الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الطبعة المجددة، صحيح 1770المكتب الاسلامي 1408
6. محمد حسين دخيل، دور مؤسسات التعليمية والدينية في نشر الوعي الابتعاد عن العنف.
7. ياسر عبد المنصف قنصوه، العنف إشكالية التعريف، مجلة كلية الأدب – العدد53–أغسطس 2013.
8. نشوى محمد أحمد، العنف السياسي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مكتبة طريق العلم، القاهرة الجديدة، 2012م.
9. حسين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية اطروحة دكتوراه بيروت 1999م.
10. مفهوم الارهاب في القانون الدولي والداخلي –دراسة مقارنة، هاتف محسن، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك، كونغاهن 2007 م.

11. بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، علاقة العنف بظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية العدد 21.

12. محمد البيومي بهنسي، العنف الأسري وأسبابه، دار المعارف، الاسكندرية، 2008م.

12. اتفاقية جنيف 1949م.

# التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي مالاته وأحكامه

أ.معاذ محمد أمطاوع

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية–كلية التربية نالوت –جامعة نالوت

**المقدمة :**

أسباب اختيار الموضوع :

1_طرح موضوع التطبيع وتداوله حاليا بشكل كبير، لقيام بعض الدول به، فأصبح من المواضيع الجديدة والمعاصرة في الوقت الحالي.

2_بيان الحكم الشرعي للتطبيع.

**أهمية الموضوع :**

1_تعد قضية التطبيع من المواضيع الهامة والمعاصرة التي تحتاج إلى بحث ودراسة بشكل واف.

2_موضوع التطبيع من أهم المواضيع والقضايا التي يجب الالتفات إليها لإنها تمس المقدسات الإسلامية وتهدد استقرارها.

3 _قضية التطبيع تهدد الهوية العربية الإسلامية للمنطقة والأمة.

4 _التطبيع يعد من أخطر المشاريع التصفوية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

**أهداف البحث :**

تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

1 _بيان أهمية رفض مشروع التطبيع والتصدي له وكشف زيف شرعيته بكل الوسائل.

2_تسليط الضوء على خطورة التطبيع على الدول الإسلامية وشعوبها.

3 _بيان تصادم التطبيع مع الشريعة الإسلامية.

**مشكلة البحث:**

1 _ماهي مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية؟

2_هل يؤثر التطبيع مع إسرائيل على القضية الفلسطينية؟

3 _ما حكم التطبيع مع إسرائيل من الناحية الشرعية؟

4_هل يحقق التطبيع مصلحة من مصالح المسلمين الحقيقية؟

**منهجية البحث:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعني بدراسة الأوضاع الراهنة ويقوم على رصد ومتابعة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو كيفية في فترة زمنية أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج تساعد في فهم الواقع وتطويره.

**الدراسات السابقة :**

1_تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1– 2020/10/16 سلسلة ملف معلومات 27 بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2020.

يعرض هذا الملف أهم الأخبار والتقارير والمقالات التي سلطت الضوء على تطور مسار هذا التطبيع وتداعياته على القضية الفلسطينية وقد تولى الإشراف على إعداد هذا الملف د. محسن محمد صاح, بينما تولى أ. باسم القاسم عملية إعداد النص وإدارة التحرير وأهم ما توصل هذا الملف إليه, أن ما يجري من توقيع اتفاقات تطبيعيه في العلن بين بعض البلدان الخليجية, الإمارات والبحرين وانضمام دولة السودان العربية الواقعة في القارة الإفريقية, , سيؤذي إذا ما استمر إلى إعادة صياغة التحالفات التي سادت في المنطقة حتى سنوات قريبة, ولا شك أن القضية الفلسطينية ستدفع ثمنا باهظا بسبب هذه الهرولة غير المحسوبة, فستدرك الأنظمة المطبعة لاحقا أن ما كانت تسعى إليه إنما هو سراب, فالتطور والازدهار لا يأتي من طريق تل أبيب.

2 _التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره, ودوافعه, تقدير موقف, وحدة الدراسات السياسية, المركز العربي ملخص ما جاء به التقدير, أن الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربي, ولأسباب داخلية وخارجية مختلفة, تتجه إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل, وذلك قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية, وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها, وتقريبها من واشنطن, بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع, علما أن الرأي العام العربي مازال يرفض وبقوة وأغلبية كبيرة الاعتراف بإسرائيل.

3_تقرير اللجنة القانونية حول عدم المشروعية القانونية للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، المجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة غير العادية الخامسة، الجلسة الأولى، الاجتماع الخامس والسبعون، رام الله وغزة, 2020/10/14, عند الساعة 11:00 صباحا.

أهم ما خلص له التقرير ، أن التطبيع يمثل خيانة لدماء الفلسطينيين والعرب والمسلمين، ومن الناحية القانونية يشكل التطبيع مخالفة لقرارات جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد البرلمانات العرب، وقرارات القمم العربية المتعاقبة ضد التطبيع ومبادئها، كما ويعد مخالفة صريحة لدساتير الدول العربية والتي ثبتت على مواقفها، وأصدرت القوانين التي ما تزال سارية حتى اللحظة في مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل.

أما أهم التوصيات فهي دعوة برلمانات الدول العربية والإسلامية برفض إقرار اتفاقيات السلام والتطبيع الموقعة بين حكومات الأنظمة التابعة لها والكيان الصهيوني، وعدم المصادقة عليها كون ذلك يمثل الإدارة الشعبية في بلدانهم .

4_محمود جرابعة, إتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين, مركز الجزيرة للدراسات, قطر, 2020.

أهم النقاط التي ركزت عليها الورقة، هي أن تأثيرات الاتفاق على القضية الفلسطينية ستكون على الأغلب واسعة وعميقة، وترصد ثلاث تداعيات رئيسية ستهيمن على الواقع الفلسطيني خلال الفترة القادمة،

أولا: تفاقم أزمة الثقة ما بين الفلسطينيين وقيادتهم، ثانيا: احتدام الصراع لخلافة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبومازن),وأخيرا, فك الارتباط ما بين النظام الرسمي العربي والقضية الفلسطينية, وأهم ما توصل إليه الباحث في هذه الورقة, أنه ستسهم اتفاقية التطبيع الإماراتية والبحرينية مع إسرائيل في مزيد من العزل للقضية الفلسطينية عن محيطها العربي.

5_دراسة ماجستير للباحث سعيد يقين داود، التطبيع بين المفهوم والممارسة دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي، جامعة بيرزيت فلسطين 2002 .

هدف الدراسة أنها تحاول أن تقف عند حدود مفهوم التطبيع في إطاره العام، وتجارب ممارسته لدى الدول التي خاضت حروبا بينها وانتهت بتطبيع علاقاتها من جديد، ثم دراسة ظاهرة التطبيع في إطارها الإقليمي خصوصا بين دولة لم تكن ناشئة وموجودة أصلا ودولا كانت قائمة بالفعل ومعترف بها.

6_إتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، مؤسسة فريدريش إيبرت, عمان, أيلول/سبتمبر 2020.

وأهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة:

أن اتفاق أبراهام ليس بفاتحة إلى تسوية سلمية، بل إلى مزيد من التوسع الإسرائيلي على حساب كل من الفلسطينيين والأردنيين.

يأتي الاتفاق بغرض عزل الفلسطينيين وإضعافهم، من أجل إرغامهم على تسوية الصراع بالشروط التي تضعها إسرائيل .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن اتفاقيات التطبيع سيترتب عليها تداعيات وعواقب في جميع المجالات رغم وجود علاقات سابقة, نظرا لكونها معاهدات علنية ملزمة, وبنودها تحمل تعاونا مشتركا أو تشكل أرضية له, فهنا انتقل الاحتلال الإسرائيلي من مرحلة عدم الاعتراف والنبذ إلى مرحلة بناء علاقات وتعاون ترسخ وجوده وتضفي عليه أهمية إستراتيجية بالنسبة لهذه الدول, ويؤثر ذلك بالدرجة الأولى على مركزية القضية الفلسطينية في المجتمعات العربية ويقلل من أهميتها, وينعكس على المؤازرة الجماهيرية لها, ويسهم بشكل سلبي على المشروع السياسي للسلطة الفلسطينية ومشروع التحرر والمقاومة.

**خطة البحث:**

اشتملت خطة البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

1_المبحث الأول: مفهوم التطبيع ودوافعه وأنواعه.

2_المبحث الثاني: مخاطر وتداعيات التطبيع مع إسرائيل.

3_المبحث الثالث: حكم التطبيع مع إسرائيل.

**الملخص**

التطبيع مع إسرائيل: "أحكامه ومالاته " هذا البحث يتطرق إلى موضوع التطبيع مع إسرائيل يبدأ البحث بمقدمة تعريف التطبيع وتقديم خلفية تاريخية. مستكشفا الدوافع والأسباب وراء هذه الاتفاقيات وبيان واشكالها وأنواعها، كما أنه يوضح نطاق البحث، ويمهد الطريق للمباحث اللاحقة.

وفي المبحث الثاني، يتناول البحث المخاطر والتداعيات والآثار المترتبة على القضية الفلسطينية من زوايا مختلفة، وكذلك الأضرار على الدول والشعوب العربية والإسلامية، ويستكشف أيضا العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنشأ عن إقامة علاقات مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعمق في الآثار الأمنية والعسكرية التي تأتي مع عملية التطبيع هذه، ويسلط الضوء على المخاطر والفوائد المحتملة.

وبالانتقال إلى المبحث الثالث, يستكشف البحث مضامين التطبيع والألفاظ ذات الصلة به والفرق بين التطبيع والهدنة والصلح ويتناول أيضا أحكام التطبيع في الشريعة الإسلامية وسرد الأدلة عليه وذكر بعض فتاوى العلماء في ذلك، ومن ثم ختم ببعض النتائج والتوصيات ، ومن أبرزها أن التطبيع يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية وضياعها، وتشريد ما تبقى من أهلها، كما أن توطيد العلاقة بين الاحتلال الإسرائيلي والدول العربية يعني استمرار سيل هجرة اليهود من جميع الدول العالم إلى فلسطين, وتعبئتهم لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية تحت إطار تجميع الشتات اليهودي, وتفعيل قضية التعويضات الخاصة باليهود في سبع من الدول العربية إلى جانب إيران, والمقدرة بنحو 250 مليار دولار. أما أهم التوصيات فهي الدعوة إلى عقد ندوات ومؤتمرات شعبية توعوية شاملة للتعرف على التطبيع وأنواعه وأهدافه أضراره، تعميم ثقافة "لا للتطبيع" في المؤسسات كافة، من المدارس، والجامعات، والمساجد، وكل الأماكن العامة التي يرتديها الناس، والعمل على التصدي لكل خطوات التطبيع.

## Abstract

Summary Normalization with Israel: "Its Provisions and Consequences" This research deals with the topic of normalization with Israel The research begins with an introduction to the definition of normalization and a historical background. Exploring the motives and reasons behind these agreements and explaining their forms and types, it also clarifies the scope of the research, and paves the way for subsequent investigations. In the second section, the research deals with the risks, repercussions and effects of the Palestinian cause from different angles, as well as the damage to Arab and Islamic countries and peoples, and also explores the political, economic, social and cultural consequences that arise from the establishment of relations with Israel. Additionally, it delves into the security and military implications that come with this normalization process, and highlights the potential risks and benefits. Moving on to the third section, the research explores the contents of normalization and the words related to it and the difference between normalization, truce and reconciliation and also deals with the provisions of normalization in Islamic law and listing the evidence for it and mentioned some fatwas of scholars in it, and then concluded with some results and recommendations, most notably that normalization leads to the liquidation of the Palestinian cause and its loss, and the displacement of the rest of its people ...

**المقدمة**

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي, ويجري هذا التطبيع على عدة مستويات اقتصادية وعسكرية وأمنية وثقافية ورياضية,

في مخالفة صريحة لقرارات جامعة الدول العربية, الداعية إلى عدم الصلح مع الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين, وفي تجاوز سافر لحقوق الفلسطينيين الذين مازالوا يتعرضون لويلات الاحتلال, الأمر الذي يدفع الاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس عبر القتل والتهجير وتوسيع الاستيطان والضم وتغيير الديمغرافي للمنطقة. إن عملية التطبيع مع إسرائيل لها عواقب وانعكاسات بعيدة المدى تؤثر على جوانب مختلفة من السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والأمن والعلاقات الدولية والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية والوحدة العربية والعالم الإسلامي والتوازن العالمي, وهنا لا بد من التأكيد على أن التطبيع يختلف عن الاعتراف بالاحتلال وكذلك إقامة صلح أو هدنة معه، فالتطبيع أبعد مدى من الاعتراف، ويتجاوز أفق القانون والتشريعات الدولية، ويعد إدارة ناعمة للحرب، ونوعا جديدا من الاستعمار سهل التمرير، حيث يحول علاقة الحرب والصدام إلى علاقة تعاون وسلام، وتبادل نشط في كافة المجالات، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ومن الجدير بالذكر أن الكيان الإسرائيلي يهدف إلى تحقيق التطبيع وترسيخه في الأذهان العربية حتى يقوي من وجوده في المنطقة العربية، وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال ثلاثة مباحث, الأول يتناول مفهوم التطبيع ودوافعه وأنواعه, والثاني مخاطر وتداعيات التطبيع مع إسرائيل, والثالث حكم التطبيع مع إسرائيل.

## المبحث الأول: مفهوم التطبيع(Normalization)

### الخلفية التاريخية

تعود الخلفية التاريخية للتطبيع إلى قيام دولة إسرائيل عام 1948 والصراعات العربية الإسرائيلية اللاحقة، على مر السنين، انخرطت العديد من الدول العربية في درجات متفاوتة من التطبيع مع إسرائيل، حيث كانت مصر والأردن الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين وقعتا معاهدتي السلام مع إسرائيل. كما شكلت اتفاقيات أوسلو في التسعينات تطورا هاما في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، مما أدى إلى أشكال محدودة من التطبيع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (محسن محمد،2022، ص37).

**المطلب الأول: تعريف التطبيع**

**أولا: التعريف اللغوي للتطبيع:**

اشتق لفظ التطبيع من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي أم المعتاد أو المتعارف عليه، وفي مختار الصحاح الطبع هو السجية التي جبل عليها الإنسان، ولا توجد مادة تطبيع في المعاجم العربية لأنها محدثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن لفظ إنجليزية ثم تداولها أخيرا، خصوصا في اتفاقية كامب ديفيد، ولكن يمكن تصور المعنى من كلمة التطبيع من حيث المبدأ أنه هو العودة بالأشياء إلى سابق عهدها وطبيعتها (عادل الراجحي، ص1).

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للتطبيع:**

يعرف التطبيع بأنه: ممارسة سياسات على مستوى الحكومات، أم أفعال على مستوى الأفراد والجماعات، للتعامل مع إسرائيل أو الإسرائيليين على أنهم جزء طبيعي في الوطن العربي، وتجاهل ممارسات الحكومة الإسرائيلية والإسرائيليين في إبادة وتشريد الفلسطينيين (عبد القدوس الهاشمي، موقع الجزيرة. نت 2017/6/8) .

ويعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وأحد الأهداف السياسية التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال إلزام الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام، بإقامة علاقات طبيعية في العديد من المجالات من أجل ضمان وجود إسرائيل ككيان شرعي في منطقة الشرق الأوسط (محمد أحمد شعيب، يونيو2016, ص270).

ويشير التطبيع أيضا إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين إسرائيل والدول أو الكيانات الأخرى التي كانت معادية في السابق أو لم تكن لها علاقات رسمية مع إسرائيل، وهو يتضمن الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية والانخراط في أشكال مختلفة من التعاون والتفاعل. يمكن أن يتخذ التطبيع أشكالا مختلفة. بما في ذلك معاهدات السلام، والاعتراف الدبلوماسي، والاتفاقيات التجارية، والتبادلات الثقافية، والتفاعلات بين الناس.

**المطلب الثاني: دوافع التطبيع**

**أولا: الدوافع العربية للتطبيع:**

أعلنت كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب عن جزء من التسارع إلى توقيع اتفاقيات التطبيع وتنفيذها، ومن أهم ما أعلنته هذه الدول (أمين حبلا الجزيرة نت 2020/8/16م):.

1_الرغبة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز موقعها التنافسي، وتعظيم صورتها بعد نعتها بالضعف في مواجهة التحديات الاستراتيجية والأمنية.

2_الإسهام في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة انطلاقا من دورها الوظيفي في تحقيق السلام.

3_فتح المجال لإعفاء السودان من ديونها التي بلغت 60 مليار دولار، ومساعدتها على استعادة حصانتها السيادية، وإدماجها في المجتمع الدولي.

وعلى الرغم مما هو معلن، إلا أن هناك ثمة دوافع أخرى كانت تقف وراء حماسة هذه الدول غير المسبوقة في التطبيع مع إسرائيل، أهمها (جواد الحمد، ص79_80):.

أ–فتح المجال أمام المغرب، بعد الاعتراف الأمريكي، بالسيادة المغربية على كل إقليم الصحراء الغربية.

ب–الاستجابة للضغوط الأمريكية، والتأكيد على التناسق مع سياستها بخصوص العلاقة مع إسرائيل.

جـ _السعي لتوفير غطاء أمريكي لحماية المصالح الخليجية من الخطر الإيراني.

د_ تطوير دور هذه الدول في المنطقة في ظل تنامي دور قوى إقليمية أخرى تزاحمها المكانة والدور الوطني.

هـ _التخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة السلام، وتجسيد دورها في دعم القضية الفلسطينية؛ "التحلل من الالتزام ."

**ثانيا: الدوافع الإسرائيلية**

تختلف دوافع إسرائيل للتطبيع مع الدول العربية من دولة إلى أخرى، ومن أهم دوافعها ما يلي:

1_فرض الوجود غير المشروع، وشرعنه الإنجازات التي حققتها من خلال الانتقال بالعلاقة مع الدول العربية إلى مربع يتجاوز الثوابت، وفي مقدمتها استحقاقات " المبادرة العربية للسلام."

2_محاصرة الفلسطينيين، سلطة وحركات المقاومة، من خلال الانغماس في مستقبل المنطقة العربية، وتجفيف مصادر الدعم السياسي والمادي للقضية الفلسطينية، وحواضنها الشعبية في الدول المطبعة وغيرها (محمد هنية،2021م، العدد58–59).

3_ضمان الاعتراف الرسمي بها، ووقف عزلها، وتصدير الاحتلال على أنه حليف استراتيجي بدلا من كونه مهددا، ومن خلال تضخيم خطورة بعض القوى الاقليمية.

4_توطيد العلاقة مع الدول العربية يعني استمرار سيل هجرة اليهود من هذه الدول إلى فلسطين، وتعبئتهم لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية تحت إطار تجميع الشتات اليهودي، وتفعيل قضية التعويضات الخاصة باليهود في سبع من الدول العربية إلى جانب إيران، والمقدرة بنحو 250 مليار دولار.

5_التطبيع الاقتصادي، ومازال هدفا إستراتيجيا ثابتا في استراتيجيتها لـ "السلام", الغرض منه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة.

6_الرغبة في فرض معادلة "السلام مقابل السلام", وإنهاء معادلة "الأرض مقابل السلام" وفق قرارات الشرعية الدولية، التي قامت عليها أغلب مفاوضات التسوية العربية الاسرائيلية، التي تم اعتمادها في مرجعتي مؤتمر مدريد للسلام 1991, وأوسلو سنة 1993, وعدم الطلب من إسرائيل الانسحاب من أي أراض عربية .

**المطلب الثالث: أنواع التطبيع**

**1_التطبيع السياسي والدبلوماسي:**

ويعني إقامة علاقات سياسية بين الدول والمنظمات والشعوب وإسرائيل ومن أدواته ما يلي:

أ_ إقامة علاقات سياسية مع الاحتلال .

ب–وصف المقاومة بـ " الإرهاب."

ج–الحديث عن نزاع وليس صراع.

د–عدم تحميل إسرائيل أي مسؤولية عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات وتشريد.

وتكريس نتائج الاحتلال المتمثلة في تشريع المستوطنات، وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية الأساسية: الاستقلال وحق تقرير المصير وحق العودة.

وتوفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية واستبدال ذلك بالمفاوضات بين طرفي النزاع

2–التطبيع الاقتصادي:

هو إنشاء مشاريع اقتصادية كبرى مع إسرائيل، مثل خط النفط والغاز وسكك الحديد والربط الكهربائي، وغيرها من مشاريع بيع التقنية والمعرفة، ويشمل خمس مجالات أساسية، وهي:

أ–التطبيع الزراعي والبيئي.

ب–التطبيع السياحي.

ج–التطبيع في مجال الصناعة.

د–التطبيع التجاري والخدماتي.

هـ–التطبيع في مجال الطاقة (محمود عبده,2014ص29).

3–التطبيع الثقافي:

هو فتح العقول أمام الاختراق الإسرائيلي عبر توظيف الجامعات، والإصدارات والكتابات والأعمال الأدبية، والمنتديات العلمية والثقافية والفنية، وملتقيات حوار الأديان والمحاضرات؛ بهدف تعزيز قوة المشروع الإسرائيلي في مقابل إضعاف الانتماء القومي والشعور الوطني العربي (محمد شعيب، ص288).

4=التطبيع الديني:

هو التطبيع الذي يقع من أحد أو بعض علماء الدين الإسلامي، أو رجال الدين المسيحي، بصفتهم الدينية، أو هو التطبيع الذي يستخدم فيه الدين كمبرر ومسوغ للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها (رفعت سيد، ص1679).

5–التطبيع العسكري والأمني:

هو تبادل الخبرات والمعلومات العسكرية والأمنية مع إسرائيل، وبناء علاقات استخباراتية معها.

6–التطبيع الرياضي:

إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل في مجال الرياضة، سواء على مستوى المسابقات الدولية والإقليمية الرسمية، أم على المستوى الودي التدريبي، أم بتبادل اللاعبين والمدربين والعاملين في حقول الرياضة، وصولا إلى انتهاء كافة صور المقاطعة الرياضية العربية للدولة الصهيونية، وتنتهي معها مواقف الاتحادات الرياضية الآسيوية والافريقية المتضامنة مع أعضائها العرب في تلك المقاطعة (رفعت سيد، ص1679).

7–التطبيع الاجتماعي:

هو إقامة تجمعات ومخيمات واحتفالات مشتركة مع إسرائيل، وتشجيع الزيارات المتبادلة، وإقامة علاقات شخصية، بدعوى التسامح مع المجرم.

8–لتطبيع الأكاديمي:

هو عقد اتفاقيات تعاون مع جامعات إسرائيل، ومعاهده المختلفة، واستضافة أكاديميين إسرائيليين بدعوى فصل التعليم عن السياسة.

9-التطبيع الإعلامي:

هو أي اتصال أو تعاون على مستوى الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العربية والناطقة بالعربية مع دولة الاحتلال أو أحد ممثليها الشعبيين أو الرسميين, ومن أدواته استضافة قيادات وناطقين رسميين, أو متحدثين ومحللين سياسيين إسرائيليين للتعبير عن رواية الاحتلال على القنوات والإذاعات وفي الصحف العربية والفلسطينية بغض النظر عن السياق, واعتماد الرواية الإسرائيلية للأحداث ونقلها دون التحقق منها و دون إجراء التحرير والتعديل اللازمين, بالإضافة إلى زيارة الوفود الصحفية والإعلامية لمؤسسات الاحتلال ومرافقه ومنشآته وممثليه مما يندرج ضمن الدبلوماسية الشعبية.

وينقسم التطبيع الإعلامي إلى قسمين: وهي:

أ التطبيع الإعلامي المقصود: وهو الذي تهدف فيه وسيلة الإعلام العربية إلى التعامل والتواصل مع مستويات مختلفة في دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومن أجل الاستماع إلى روايتها ونشر آرائها حول قضية معينة.

ب التطبيع الإعلامي غير المقصود: وهو النشر والترويج لرواية الاحتلال الإسرائيلي ووجهة نظره، من خلال عدة ممارسات لا يقصد القائم بالعملية الاتصالية أن تؤدي إلى هذه النتيجة، أو لا يعلم أنها ستؤدي إلى هذه النتيجة (دليل الصحفيين،2018، ص3).

10-التطبيع الفني:

وهو المشاركة الفنية أو الثقافية داخل الكيان الغاصب، كونه عملا متواطئا مع الاحتلال، ويأتي تحت ذريعة أن الفن هو من أجل الفن ولا علاقة له بالسياسة.

المبحث الثاني: عواقب وتداعيات التطبيع مع إسرائيل .

العواقب السياسية

التطبيع مع إسرائيل له عواقب سياسية كبيرة على كل من البلدان المعنية والمنطقة ككل، ويمكن أن يؤدي إلى تحول في التحالفات الإقليمية، حيث قد تواجه الدول التي تقوم بالتطبيع مع إسرائيل ردود فعل عنيفة من الدول العربية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة. ويمكن أن يؤثر أيضا على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، حيث يرى البعض أن التطبيع دون حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يفوض احتمالات التوصل إلى سلام عادل ودائم.

**العواقب الاقتصادية**

يمكن أن يكون للتطبيع عواقب اقتصادية إيجابية، بما في ذلك زيادة التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي بين إسرائيل والدول التي تطبع معها. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي أيضا إلى فوارق اقتصادية، حيث قد تستفيد بعض البلدان أكثر من غيرها، وقد تتأثر قطاعات معينة من الاقتصاد سلبا.

العواقب الاجتماعية والثقافية

يمكن أن يكون للتطبيع عواقب اجتماعية وثقافية، بما في ذلك زيادة التفاعلات بين الناس، والتبادلات الثقافية، ومشاركة الأفكار، والقيم. يمكن أن يعزز التفاهم والتسامح والتعايش بين المجتمعات المختلفة. ومع ذلك، يمكن أن نواجه أيضا مقاومة من شرائح المجتمع التي تعارض التطبيع على أسس أيديولوجية أو قومية.

**العواقب الأمنية**

ومن الممكن أن يكون للتطبيع عواقب أمنية، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ويمكن أن يؤدي إلى تعزيز التعاون الأمني بين إسرائيل والدول التي تطبع معها. بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية، وجهود مكافحة الإرهاب، والتدريبات العسكرية المشتركة. ومع ذلك يمكن أن يخلق أيضا تحديات أمنية، حيث قد تصبح الدول التي تطبع مع إسرائيل أهدافا للجماعات المتطرفة أو تواجه معارضة داخلية من أولئك الذين ينظرون إلى إسرائيل كقوة احتلال.

**الآثار الإقليمية**

يمكن أن يكون للتطبيع مع إسرائيل آثار إقليمية كبيرة، مما يؤثر على توازن القوى، والتحالفات الإقليمية، وديناميكيات الصراع العربي الإسرائيلي. ومن الممكن أن يؤدي إلى إعادة تنظيم التحالفات الإقليمية، مع تحويل بعض البلدان تركيزها من القضية الفلسطينية إلى أولويات إقليمية أخرى. ويمكن أن يؤثر على آفاق الوحدة.

**الآثار الدولية**

يمكن أن يكون للتطبيع مع إسرائيل آثار دولية، حيث يؤثر على السياسة العالمية والعلاقات الدولية وتصور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويمكن أن يؤثر على وضع الدول في المنظمات الدولية، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ومكانتها في المجتمع الدولي. ويمكنه أيضا تشكيل الخطاب حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتأثير على نهج المجتمع الدولي تجاه حله.

التداعيات على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

يمكن أن يكون للتطبيع مع إسرائيل آثار على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، مما يؤثر على آفاق حل الدولتين، ووضع القدس، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والديناميات العامة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فهو إما أن يساهم في التوصل إلى حل سلمي أو يزيد الوضع تعقيدا، اعتمادا على النهج الذي تتبعه الدول التي تقوم بالتطبيع مع إسرائيل.

الانعكاسات على الوحدة العربية

التطبيع مع إسرائيل يمكن أن يؤثر على الوحدة العربية، لأنه يمكن أن يؤدي إلى الانقسامات والخلافات بين الدول العربية. وقد تنظر بعض الدول إلى التطبيع على أنه خيانة للقضية الفلسطينية، بينما قد تنظر إليه دول أخرى على أنه نهج عملي لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. ومن الممكن أن تؤدي وجهات النظر المختلفة هذه إلى توتر الوحدة والتعاون العربي والإسلامي.

الآثار المترتبة على العالم الإسلامي

يمكن أن يكون للتطبيع مع إسرائيل آثار على العالم الإسلامي، إذ يمكن أن ينظر إليه على أنه تحدي لوحدة الأمة الإسلامية وتضامنها. ومن الممكن أن يؤدي إلى منافسات وانقسامات داخل الأغلبية المسلمة، حيث تعارض بعض شرائح المجتمع التطبيع على أسس دينية أو أيديولوجية.

الآثار المترتبة على توازن القوى العالمي

التطبيع مع إسرائيل يمكن أن يؤثر على توازن القوى العالمي، كما يمكن أن يعزز مكانة إسرائيل في المنطقة وعلاقاتها مع القوى الكبرى. كما يمكن أن يؤثر على الحسابات الاستراتيجية للدول الأخرى، وخاصة تلك التي لها مصالح في الشرق الأوسط، ومن الممكن أن يتردد صدى عواقب التطبيع خارج المنطقة، بحيث تشكل السياسة والتحالفات العالمية .

المبحث الثالث: حكم التطبيع مع إسرائيل

**المطلب الأول: الفرق بين التطبيع والهدنة والصلح.**

**أولا: التطبيع**

يشير التطبيع إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين إسرائيل والدول أو الكيانات الأخرى التي كانت معادية في السابق أو لم تكن لها علاقات رسمية مع إسرائيل، وهو يتضمن الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية والانخراط في أشكال مختلفة من التعاون والتفاعل. يمكن

أن يتخذ التطبيع أشكالا مختلفة. بما في ذلك معاهدات السلام، والاعتراف الدبلوماسي، والاتفاقيات التجارية، والتبادلات الثقافية، والتفاعلات بين الناس.

**ثانيا: الهدنة**

تعريف الهدنة: هي اتفاق تتوقف بموجبه الأعمال الحربية والقتالية بين أطراف متقاتلة ويكون ذلك لفترة محدودة ويتفق عليها، واتفاق الهدنة هو ليس مصالحة بحد ذاته، ولكنه تمهيد لإجراء المفاوضات من أجل الصلح (وضاح زيتون،2014، ص343).

**ثالثا: الصلح**

تعريف الصلح: هو اتفاق تنتهي بمقتضاه حالة الحرب القائمة بين الأطراف المعنية حتى يعود السلام بينهما، ويكون الصلح هذا الصلح في صورة معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف وتتبعها عادة اتفاقيات لعقد الهدنة، والصلح هو حالة من حالات الاستقرار الدول المتحاربة يسود في ظلها التعاون بين هذه الدول، ولا تشن هذه الدول بطبيعة الحالة الواحدة على الأخرى عدوانا مسلحا أو حربا شاملة طالما أن الحرب قد انتهت بمعاهدة الصلح والسلام (وضاح زيتون،2014، ص230-231).

ومن خلال هذه التعاريف وغيرها يتبن لنا أن هناك فرق بين الهدنة والصلح والتطبيع فالتَّطبِيع يعني الاستسلام للكفار وعلو شأنهم، وإضاعة للدين، وللأراضي الإسلامية، وليس فيه مصلحة من مصالح المسلمين، بل فيه من المخاطر والأضرار ما لا يعد ولا يحصى .

**المطلب الثاني :**

**حكم التطبيع في الشريعة :**

يتناول هذا المطلب أدلة التحريم وبعض فتاوى العلماء في التطبيع.

ثانيا: أدلة التحريم والمنع من الكتاب والسنة والإجماع .

أولا: قال تعالى-:( قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُون) التوبة:29. وهذا التطبيع يعطل هذه الآية.

ثانيا: ويضاد قوله تعالى (وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) النساء:75. وإذا كان الله أوجب

القتال لإنقاذ المستضعفين فكيف نصالحهم صلحا يمكنهم من المستضعفين من المسلمين وهذا مما يتضمنه التطبيع.

ثالثا: قال تعالى: (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ) التوبة:12. فأمر بمقاتلة الناقض والطاعن في الدين، فكيف نعقد معهم ما يسمونه صلحا في الوقت الذي يحرم عقده كما في الآيات السابقة.

رابعا: قال تعالى: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) الممتحنة8_9 .

خامسا: ويضاد مقاصد الجهاد الشرعي الثابت في الكتاب والسنة والإجماع.

سادسا: وهو صلح باطل لما فيه من الشروط الباطلة المضادة للإسلام، وقد جاء في حديث عائشة مرفوعا (ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق) متفق عليه. ففيه من الشروط الاعتراف بالكيان اليهودي، وإلغاء الجهاد وأمثال ذلك.

سابعا: ويضاد الأحاديث الصحيحة التي تأمر بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وبالصلح المزعوم اليوم أدخلوا اليهود والنصارى إلى جزيرة العرب.

ثامنا: ويضاد حديث (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) رواه الشيخان من حديث عائشة واللفظ لمسلم، وهذا الصلح المذموم ليس عليه أمر الرسول صل الله عليه وسلم، بل هو مضاد له.

تاسعا: ويضاد الأصول المجمع عليها في الجهاد والولاء والبراء وأصل عدم تمكين اليهود من جزيرة العرب.

فمن الفتاوى في ذلك:

1 _فتوى علماء وقضاة وخطباء فلسطين الذي انعقد في القدس عام 1355هـ الموافق 1935م وأصدروا فتوى بحرمة بيع الأراضي الفلسطينية على اليهود، لأنه يحقق المقاصد الصهيونية في تهويد أرض فلسطين، وأن من باع الأرض عالما بنتيجة ذلك راضيا به فهذا يستلزم الكفر والردة، وأشاروا إلى فتاوى علماء المسلمين في العراق ومصر والهند والمغرب وسوريا والأقطار الأخرى بأنها أيضا تحرم بيع الأرض في فلسطين لليهود، ثم ذكروا الأدلة في ذلك.

2 _وكذلك فتوى علماء الأزهر عام 1366 هـ وأيضا عام 1367 هـ بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين.

3 _وفتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في باكستان عام1388هـ، 1968 م.

4 _وكذلك فتوى لجنة الفتوى في الأزهر الصادرة عام 1375 هـ بتحريم التطبيع مع اليهود.

5 _وفتوى مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في 1412 هـ أفتوا بحرمة المشاركة في مؤتمر مدريد وأفتوا أيضا بحرمة التطبيع مع اليهود ثم ذكروا الأدلة الشرعية في ذلك.

**النتائج:**

1 _جوهر التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي يعني إحداث تغير جدري على الجانب العربي في أفكاره ومعتقداته ونظرته للعدو، على أن ينتهي بالإقرار بأحقية الاحتلال الإسرائيلي بأرض فلسطين.

2 _للتطبيع عواقب وتداعيات خطيرة على الدول وشعوب المنطقة والقضية الفلسطينية.

3 _هناك فرق بين الهدنة والصلح والتطبيع، فالهدنة تمهيد من أجل الصلح وتكون وقت الحرب، أما الصلح فهو معاهدة بوقف القتال وفق شروط محددة في فترة زمنية محددة، ولكن التطبيع وقف القتال نهائيا والتعايش مع العدو والتعاون في جميع المجالات.

4 _التطبيع محرم شرعا بالقرآن والسنة والاجماع، أما الهدنة والصلح فهي جائزة بشروط.

**التوصيات**

1 _بما أنه من المواضيع المعاصرة فهو يحتاج لدراسة معمقة وموسعة وخاصة في الأضرار الناتجة عن هذه الاتفاقيات وتداعياتها، فهو مزال يحتاج لدراسة متمة.

2 _تعميم ثقافة "لا للتطبيع" في المؤسسات كافة، من المدارس، والجامعات، والمساجد، وكل الأماكن العامة التي يرتديها الناس، والعمل على التصدي لكل خطوات التطبيع.

3 _بيان خطر التطبيع على الهوية والدين، وعلى الدول العربية والإسلامية وشعوبها.

4 _عقد ندوات ومؤتمرات شعبية توعوية شاملة للتعرف على التطبيع وأنواعه وأهدافه أضراره.

**المصادر والمراجع:**

1_أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1, عالم الكتب، مصر, 2008م، ط1 , مادة (ط ب ع).

2_أبوبكر طواهرية، التطبيع مع الكيان الصهيوني "دراسة في فتاوى معاصرة"، رسالة ماجستير، (2021م_2022م).

3_ أمين حبلا صفقة التطبيع...12سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، الجزيرة نت 2020/8/16م.

4_إياد إبراهيم حسين شقورة، التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدوافع، والأثار الترتبة عليه، رسالة ماجستير، (2020م_2021م).

5_جواد الحمد، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 281 خريف.

6 _عادل الراجحي، التطبيع... أيصبح العدو اللدود صديقا حميما، ص1, كتاب منشور للمؤلف على موقع مكتبة نور، انظر .https://www.noor_book.com :

7 _عبد القدوس الهاشمي، أخطار التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، موقع الجزيرة. نت 2017/6/8, انظر .https://www.aljazeera.net/bloys :

8_صالح الرقب حكم التَّطبِيع مع العدو اليهودي المحتل لفلسطين وبيان مخاطره على المسلمين غزة– فلسطين، (ب ط)

9_ عيسى القدومي، مصطلحات يهودية احذروها، بيت المقدس للدراسات التوثيقية، (دط),(دت).

صفى الرحمان المباركفوري، الرحيق المختوم، دار الوفاء، المنصورة، ط04, 2002م.

11 _رفعت سيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية الإسرائيلية، ط2.

12_محمد إبراهيم ماضي، صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل، دار التوزيع والنشر والمستقبل، ميدان السيدة زينب فلسطين، (دط),(دت).

13 _جواد الحمد، مختطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها.

14_ محمد أحمد شعيب، التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية والتجارية زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية جامعة مصراتة، العدد يونيو 2016م.

15 _محمد حميد، التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية جامعة مصراتة، العدد السابع، يونيو 2016م.

16 _محمد هنية التطبيع (الدوافع والمحفزات). موقع المركز الفلسطيني للأعلام.2010/9/18م، ينظر .www.palinfo.com :وينظر أيضا: إلهام شمالي "الدوافع الإسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية"، مجلة التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد58_59، كانون الثاني/يناير 2021م.

17_ صفحة حملة المقاطعة فلسطين ,Bcp موقع فيسبوك, ينظر– http://ar : ar.facebook.com/bcp.palestine.

18 _محمد بن فهد العلي الرشودي، علي بن خضير الخضير، حمد بن ريس الريس، صالح العبد الله الرشودي، أحمد بن صالح السناني، ناصر بن حمد الفهد، حمد بن عبد الله بن إبراهيم الحميدي، عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد. موقع صيد الفوائد :
http://www.saaid.net/fatwa/f20.htm.

19_سامي الصلاحيات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2 (تم النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة) , 2010.

20 _دليل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية للتعامل مع التطبيع الإعلامي، سلسلة أدلة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، موقع منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال . تواصل, 2018/2/15.

21 _محمود عبده، حصان طروادة الصهيوني على أبواب المحروسة: دراسات عن التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني (مركز باحث للدراسات: لبنان, 2014).

22 _وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية، دار أسامة، الأردن–عمان، (دط), 2014.

_23 مقاطعة إسرائيل وداعميها: أسئلة وإجابات مقترحة، صحيفة الأخبار، بيروت, 2013/3/5, ينظر:
https://al-akhbar.com.2019/10/10.

24_باسل صالح القاضي، مخاطر التطبيع على الدول والشعوب العربية والإسلامية، المسابقة البحثية "لا للتطبيع" الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2022م.

25 _معايير ومواقف الحملة، تعريف التطبيع، الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل, 2007/11/21.

26_محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة, 2012, طبعة مزيدة ومنقحة, 2022.

27_محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية " لا للتطبيع", 2022 .

# المُركب الجيوبوليتيكي الليبي وانعكاساته على السياسة الليبية الخارجية

## قراءات في كيفية اعادة بناء العمل الليبي الخارجي من منظور الجيوبولتكس

## *Libya's Geopolitical Complex and its implications for foreign policy and its lost Objectives: Readings on how to reconstruct External Conduct from a Geopolitics Perspective*

**أ.د ميلاد مفتاح الحراثي**

**جامعة بنغازي**

**ملخص الدراسة:**

لقد طرأت العديد من التغيرات علي مفاهيم مدرسة الجيوبولتكس، فمنها العملية والبنائية، والمنهجية، واتخذ المصطلح معارف فكرية متعددة منها، المدرسة الالمانية والروسية والفرنسية والامريكية، خصوصا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومجددا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحولات القوة في النظام العالمي من الثنائية القطبية الي الأحادية القطبية، بقيادة الولايات المتحدة، والصراع الروسي/ الاوكراني لسنة 2022 ، وتطلعات حلف الناتو فيه، الامر الذي أدي الي اعادة فحص وتشخيص نظريات الجيوبولتكس، تماشيا مع اعادة وظيفة الدولة الوطنية ومقوماتها ووظيفة الجيوبولتيك، واصبح مجال التفاعل السلوكي للسياسة الدولية مليء بالكثير من النماذج العملية والواقعية من منظور الجيوبولتكس، خصوصا علي ضوء القضايا والظواهر الخاصة بالحدود، واعادة رسم الخرائط، والاراضي، وقيام دول جديدة، وتضارب المصالح في السياسة الدولية.

وهذه الدراسة استأنست بهذه النماذج لتشخيص وتحليل اهمية البعد الجيوبوليتيكي في اداء السياسة الخارجية للدول الليبية ، من حيث الاهداف والمعايير، حيث يتعرض مفهوم قوة الارض والبحر والفضاء الي عدة سيناريوهات لإعادة ترتيب بعض من اجزائها الحدودية، وذلك لتوفر المبررات لوقوع نتائج جيوبولتيكية فجاءة ضمن الترتيب الجيوبوليتيكي الاقليمي ، والذي يتعلق مباشرة بالجيوبولتيك العام، ومن هنا تأتي أهمية التقدم إلي هذا الحقل نظراً لعدم قدرة نظريات الجيوبولتكس، الكلاسيكية والمعاصرة منها، أن تكون لها القدرة علي التنبؤ والتوقع لما قد يحدث للدول، ولكن يظل هذا الحقل من أهم المعارف في الاداء العام للسياسات الخارجية للدول.

واستعانت الدراسة بنماذج لتشخيص وتحليل اهمية البعد الجيوبوليتيكي في اداء السياسة الخارجية الليبية من حيث الاهداف والمعايير، حيث تتعرض الاراضي الليبية والمغربية، الي عدة سيناريوهات

لإعادة ترتيب بعض من اجزائها الحدودية [1]، وذلك لتوفر المبررات لوقوع نتائج جيوبولتيكية فجاءة ضمن الترتيب الجيوبوليتيكي الاقليمي لجنوب البحر الابيض المتوسط وأفريقيا، والذي يتعلق مباشرة بالجيوبولتيك العام، ومن هنا تأتي أهمية التقدم إلي هذا الحقل نظراً لعدم قدرة نظريات الجيوبولتكس، الكلاسيكية والمعاصرة منها، أن تكون لها القدرة علي التنبؤ والتوقع لما قد يحدث للدول، ولكن يظل هذا الحقل من أهم المعارف في الاداء العام للسياسات الخارجية للدول.

**كلمات مفتاحية: الجيوبولتكس/ الجيوستراتيجى/ السياسة الخارجية/ مُركب الجيوبولتكس/ الثقة السياسية/ المصلحة الوطنية/ النطاق ومدي المجال/ التأثير/ المصالح المشتركة/ الجغرافيا السياسية/ السياسة الجغرافية/ القوة/ القدرة/**

**مفتتح**

هناك العديد من التغيرات علي مفاهيم مدرسة الجيوبولتكس، فمنها العملية والبنائية، والمنهجي، واتخذ المصطلح معارف فكرية متعددة منها، المدرسة الالمانية والروسية والفرنسية والامريكية، خصوصا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومجددا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحولات القوة في النظام العالمي من الثنائية القطبية الي الأحادية القطبية، بقيادة الولايات المتحدة[2]، الامر الذي أدي الي اعادة فحص وتشخيص نظريات الجيوبولتكس، تماشيا مع اعادة وظيفة الدولة الوطنية ومقوماتها، واصبح مجال التفاعل السلوكي للسياسة الدولية مليء بالكثير من النماذج العملية والواقعية [3] من منظور الجيوبولتكس، خصوصا علي ضوء القضايا والظواهر الخاصة بالحدود، واعادة رسم الخرائط الجديدة، والاراضي ونزاعاتها، وقيام دول جديدة، وتضارب المصالح في السياسة الدولية.

وهذه الدراسة سوف تستعين بهذه النماذج لتشخيص وتحليل اهمية البعد الجيوبوليتيكي في اداء السياسة الخارجية الليبية من حيث الاهداف والمعايير، حيث تتعرض الاراضي الليبية

---

[1] أمثلة من القضايا المفاجئة المحتملة: الاشكال الحدودي الليبي / الجزائري ورسم الحدود، وسؤال اقليم حاسي مسعود، وكذلك قطاع أوزو، والمشكلات المثارة في الاعلام المصري حول مدينتي الجغبوب والكفرة الليبيتان، الخزان المائي لحوض الكفرة، وكذلك الزيارات التي تمت بين تشاد واسرائيل في نهاية سنة 2018، والجرف القاري مع تونس، والمجال البحري الليبي والمعروف بخليج سرت، وكذلك مثلث الخزان الملئي المشترك بين تونس وليبيا والجزائر .... وأخيرا الاتفاقية الليبية / التركية لرسم الحدود البحرية بين البلدين لحكومة المجلس الرئاسي الليبي، لسنة 2020.

[2] لعل اهم نموذج لموضوع الجيوسياسي والبوليتيكي الصراع في شرق اوروبا بين روسيا واوكرانيا وقضية توسع الناتو شرقا

[3] الجيوبوليتيك مرتبط بظواهره المفاجئة/ مثل الانقلابات، سقوط الاتحاد السوفيتي، سقوط نظام الشاه في إيران، احداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001، والربيع العربي وتداعياته، العولمة وتداعياتها، تحول نظام القطبية من الثنائية القطبية الي الاحادية القطبية، النهاية المفاجئة للحرب الباردة، صعود دول وطنية جديدة، الحروب في العراق وسوريا وليبيا، كلها أمثلة لأوضاع جديدة في السياسة الدولية بفعل مفاجئتها.

والمغربية الي عدة سيناريوهات لإعادة ترتيب بعض من اجزائها الحدودية [4]، وذلك لتوفر المبررات لوقوع نتائج جيوبولتيكية فجاءة ضمن الترتيب الجيوبوليتيكي الاقليمي لجنوب البحر الابيض المتوسط وأفريقيا، والذي يتعلق مباشرة بالجيوبولتيك العام، ومن هنا تأتي أهمية التقدم إلي هذا الحقل نظراً لعدم قدرة نظريات الجيوبولتكس، الكلاسيكية والمعاصرة منها، أن تكون لها القدرة علي التنبؤ والتوقع لما قد يحدث للدول، ولكن يظل هذا الحقل من أهم المعارف في الاداء العام للسياسات الخارجية للدول.

**اشكالية المصطلح والمفهوم والاهمية:**

لقد اكتشف المسح المرجعي في هذه الدراسة ان هناك خلط شائع بين مفهومي الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية، والحقيقة أن مصطلح الجيولتيك هو مفهوم وعملية في ذات الوقت[5]، ولا يعني على الاطلاق مفهوم الجغرافيا السياسية، والتي تعني تحديدا ان الجغرافيا السياسية تذهب الي دراسة تأثير الجغرافيا بخصائصها الطبيعية والسكانية في مجال الاداء السياسي العام، ودور السلوك التفاعلي السياسي في احداث تغيرات في الابعاد الجغرافية للدولة الوطنية. في حين يذهب مصطلح الجيوبوليتيك الي دراسة علاقة الدولة الوطنية بمجالها الخارجي، من خلال سياستها الخارجية المعلنة وغير المعلنة[6].

وبمعني أخر، يُعرف الجيوبوليتيك بانهُ" العلم والتخصص الدي يبحث عن العلاقة بين الاحداث السياسية والارض". ويعني أن بناء القوة السياسية للدولة يتطلب المعرفة بالمعلومات والحقائق الجغرافية والكشف عن كل مكامن ضعفها وقوتها في كل المجالات.

وتأتي الاهمية السياسية في مجال الدراسات الاقليمية لمفهوم الجيوبوليتيك واستخداماته من خلال صعود القضايا والظواهر الشائكة في السياسة الدولية، وتفاعل انسقها، حيث يكون لدورة الصراع الدولي والاقليمي على النفوذ والتأثير، والوصول الي مناطق الانتفاع، والنفوذ دورا شاهدا للعيان. إنها دورة الدول الوطنية للدفاع عن مصالحها العليا والحيوية، من جانب، ومحاولة دول بعينها

---

[4] أمثلة من القضايا المفاجئة المحتملة: الاشكال الحدودي الليبي / الجزائري ورسم الحدود، وسؤال اقليم حاسي مسعود، وكذلك قطاع أوزو، والمشكلات المثارة في الاعلام المصري حول مدينتي الجغبوب والكفرة الليبيتان، الخزان المائي لحوض الكفرة، وكذلك الزيارات التي تمت بين تشاد واسرائيل في نهاية سنة 2018، والجرف القاري مع تونس، والمجال البحري الليبي والمعروف بخليج سرت، وكذلك مثلث الخزان المائي المشترك بين تونس وليبيا والجزائر ....

[5] للمصطلحات محددات مهمة، فهناك المصطلح الذي له مفهوم فقط، ولكنه ليس بعملية، وهناك مصطلحات لها دلالات مفاهيميه وعملية الحراثي، ميلاد مفتاح الحراثي، نظريات السياسة الدولية: مدخل تفكيكي تفسيري، دار الكتاب الجامعي، الامارات، العين، ص/ص ١٢٠ ،، ٢٠١

فرض هيمنتها على دول اخري، سياسياً، او اقتصادياً، أو امنياً، من جهة أخري، كل ذلك بفعل تأثير النظرية الجيوبولتيكية المتغيرة بتغير طبيعة القضايا وظواهر السياسة الدولية، والتي تتعامل معها، خصوصا تلك الظواهر المتعلقة بعلاقة الدولة الوطنية بالظاهرة أو الحدث في تفاعلات السياسة الدولية. ومن هنا تتجدد وتُحدد فرضية الدراسة الحالية[7]. الجدول رقم (١) يوضح المعايير للمصطلحين واسسهما.

**(١) المعايير العلمية واختلافها للجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**

| ✓ الجغرافيا السياسية | الجيوبوليتيك | عناصر الجيوبوليتيك |
|---|---|---|
| دراسة تأثير الجغرافيا من خلال الخصائص السكانية والطبيعية، وكل الامكانيات المتاحة | دراسة البحث عن حاجة الدولة الوطنية التي تتطلبها للنمو والتطور ولو من خارج حدودها | الموارد السكانية والبشرية |
| تهتم بالواقع الاقرب لها | تكريسها لأهدافها وامكانياتها للمستقبل وبشتي الوسائل | الموارد الطبيعية والتكنولوجيا |
| التعامل مع الدولة الوطنية كواقع استاتيكي | التعامل مع الدولة ككائن عضوي حركي التطور ومتغير الأهداف | المناخ والتضاريس |
| الجغرافيا السياسية صورة مطابقة للدولة | الجيوبوليتيك يستخدم الجغرافيا في خدمة الدولة | شكل الدولة الوطنية ومساحتها وتضاريسها |
| | | الموقع الجغرافي والاستراتيجي |

الجدول من اعداد الباحث/ 2022

الجدول عالية وضح الفروقات الكبيرة بين المصطلحين، من حيث الوظيفة والدور والتأثير، حيث أتضح أن المصطلحات الثلاثة تذهب الي مفاهيم وابعاد مختلفة، والي كيفية التوظيف لمقوماتها في كل من السياسات الداخلية والخارجية للدولة الوطنية، في إطار المقومات الجيوسياسية التي تمتلكها الوحدة السياسية الوطنية.

**التأثيرات المعاصرة لمركب الجيوبوليتيك على خارطة الامن الاقليمي والدولي**

ومن الجدول رقم (2) نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من مُركبات توزيع مركبات جيوبولتكس الامننة الاقليمية، من حيث مستوى القوة القطبية الفاعلة أكثر فى الاقليم الجيوبوليتيكي، وأنظمة القطبية

[7] الحراثي، ميلاد مفتاح الحراثي، السياسة الخارجية الليبية ومركزها المتوسطي، دار امواج، الاردن، عمان، ٢٠١٦، ص

الاحادية وعددها ثمانية، وأنظمة القطبية الثنائية وعددها اربعة، وأنظمة القطبية المتعددة وعددها ست مُركبات اقليمية. وهنا لابد وأن نضيف مؤسسة الامننة الدولية من منظور الجيوبولتكس العالمي، متمثلة فى شخص مجلس الامن الدولي، والذي تتشكل منه القوى الاقليمية الكبرى فى العالم وفقا بقوتها ومقدرتها في التأثير في محيطها الاقليمي أو الدولي، والتي تمتلك مقومات توظيف العناصر المكونة لنظرية الجيوبولتكس.

**جدول رقم (2) أبنية مُركب الامننة الاقليمية ودلالات توزيع القوة والنفوذ من منظور الجيوبولتيكس**

| الاقليم<br>Region | القطبية<br>Polarity | القوى الاقليمية<br>Regional Powers |
|---|---|---|
| أنظمة الاحادية القطبية: | | |
| أميركا الجنوبية | أحادي القطبية | البرازيل |
| شمال أمريكا | أحادي القطبية | الولايات المتحدة الامريكية |
| الاتحاد السوفيتي سابقا | احدى القطبية | روسيا |
| افريقيا الغربية | احدى القطبية | السنغال |
| غرب المتوسط | احدى القطبية | الاتحاد الاوروبي |
| افريقيا الجنوبية | احدى القطبية | جنوب أفريقيا |
| الخليج العربي | احدى القطبية | السعودية |
| افريقيا الوسطى | احدى القطبية | نيجيريا |
| جنوب أسيا | ثنائي القطبية | الهند وباكستان |
| شرق أسيا | ثنائي القطبية | الصين واليابان |
| شرق أفريقيا | ثنائي القطبية | اثيوبيا، تنزانيا |
| شرق المتوسط | ثنائي القطبية | اسرائيل، مصر |
| أنظمة التعددية القطبية: | | |
| الاتحاد الاوروبي | متعدد القطبية | فرنسا بريطانيا وألمانيا |
| الاتحاد الليبي | متعدد القطبية | ليبيا، الجزائر، المغرب |
| اقليم شمال أفريقيا | متعدد القطبية | مصر والجزائر |
| الباسفيك | متعدد القطبية | استراليا ماليزيا، اندونيسيا |
| الشرق الاوسط | متعدد الاقطاب | اسرائيل، مصر تركيا، إيران |
| اقليم الساحل والصحراء | متعدد الاقطاب | الجزائر اثيوبيا والسنغال ومصر |

**المصدر: الجدول من تصميم المؤلف، 2022**

ووفقا للجدول عالية يلاحظ تتعدد أنظمة الاحادية القطبية الاقليمية الى ثماني مُركبات للقوى الإقليمية، وذلك لأهميته للتحليل والتفكيك للمصطلح المركزي للدراسة، وهي امريكا الجنوبية بقيادة البرازيل، وشمال أمريكا بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفيتي سابقا بقيادة روسيا، والجنوب الأفريقي بقيادة جنوب افريقيا، وغرب افريقيا بقيادة السنغال، ووسط أفريقيا بقيادة نيجيريا، وإقليم غرب المتوسط بقيادة أوروبا، والخليج العربي بقيادة السعودية. وأنظمة الثنائية القطبية تصل

الى خمس مُركبات للأمننة الاقليمية وهي شرق أسيا، وجنوب أسيا، وشرق أفريقيا، وشرق المتوسط. وأنظمة التعددية القطبية تتكون من ست مُركبات امننه اقليمية، وهي الشرق الاوسط، وشمال أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد المغاربي، والباسفيك، وإقليم الساحل، والصحراء.

من ذلك نخلص ونقول ان مفهوم الجيوبولتكس، المطور اخيرًا، قد قسم العالم من خلال تفاعل سلوكه السياسي إلي أكثر من مجال تتمحور فيها الدولة القوة، التي تمتلك مقومات الجيوبولتكس نظريا وعمليا، ويمكن تسميته الجيوبولتكس الامني، حيث مفهوم الجغرافيا السياسية أضيق بكثير من مفهوم الجيوبولتكس، فالأول يُشير إلى عمليات محلية وطنية محدودة الابعاد ويغلب عليه الطابع الجغرافي، أما الاخير يدفع بتلك الدول الى ان ترتبط ببعض الترتيبات الأمنية لمواجهة تهديدات مشتركة طارئة، أو مصالح مشتركة. أيضاً مفهوم الجيوبولتكس يذهب الى ترتيبات ذات مصالح حيوية تحتاجها الدولة الوطنية، وشاملة وبعيدة المدى لنطاقها الجغرافي لكل مجالات التعاون والتنسيق، والتي تحتاج إلى القوة والتأثير والقدرة.

ونستنتج أيضا أن الدول التي تلعب دورا محوراً في تفاعلات السياسة الدولية والاقليمية اليوم هي بالأساس متمكنة من توظيف الابعاد المصلحية للجيوبولتيكس ومقوماته، أكان التأثير في ظل انظمة الاحادية أو الثنائية أو المتعدد القطبية، حيث السلوك الجيوبوليتيكي يكون حاضرا في سياسات تلك الدول بحكم التأثير أو القدرة والقوة معا. وكذلك لاحظنا كيف تم تقسيم القوي الاقليمية والدولية من منظورها الجيوبوليتيكي من خلال القوي الاقليمية، والاقليم وطبيعته القطبية. وبفعل تأثير سياسات البولتيك تحولت المصالح الحيوية للدول الفاعلة والمؤثرة اقليميا ودولياً إلى أبنية مُركب الامننة من منظور الجيوبوليتيك، من خلال ودلالات توزيع القوة والنفوذ، والتي قد تشير اليها هذه الدراسة لأول مرة، وهو استنتاج لها.

## ادوات واستخدامات العامل الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية:

ومن أهمها استخدام وتوظيف القدرات العقلانية، ذات الولاء والانتماء والهوية للأرض، ومستوياتها المعرفية والتخطيطية والتنظيمية، الامر الذي يؤدي بدوره الي التأثير والاستمالة المُقنعة في محيطها للأخر، وهذا اولاً، وثانياً القدرات الاقتصادية وهياكلها المتوازنة، والتي تحمي الدولة الوطنية من مواجهة اية ضغوط خارجية طارئة ومفاجئة، والمحافظة المستمرة علي مصالحها

العليا، وثالثاً، امتلاك التكنولوجيا والتراكم التقني، والقدرات العسكرية، كمحصلة للقدرات البشرية، والتأقلم مع كل ما هو جديد لإعادة تشكيل القوة والقدرة والتأثير في مقابل الاخر.

يتفق الشارحون والمفسرون للجيوبولتيكس الامني والسياسي انه يعتمد علي تفسير القضايا والظواهر، واحداثها من خلال العقيدة الجيوبولتيكية، حيث اصبح هناك انساق وقواعد متعددة جيوبولتيكية والتي دائما تتحكم في المسار للحدث، وكذلك الاستنتاج المتوقع، كما يفسرهُ [8] الفريد تايلور ما هان، في مجموعة من الافتراضات من واقع الجغرافيا السياسية، والتي هي بمثابة قاعدة الانطلاق للدولة الوطنية نحو صياغة سياستها الخارجية، وتحديد دورها في تفاعلات السلوك الدولي، ويشير تايلور وبكلماته " تحديد مصدر التهديد الذي تتوقعه الدولة، وكذلك تحديد مصالحها، والرد في حالة وقوع تلك التهديدات، وتحديد البدائل والمبررات لذلك[9].

**المبادئ العامة لمُركب الجيوبوليتيك الليبي وعلاقته بالسياسة الخارجية:**

لكل دولة صاعدة نحو إعادة مأسسة سياساتها الداخلية والخارجية[10]، لابد لها من إعلان جملة من المبادئ العامة تنطلق منها كل تطلعاتها وسياساتها وقراراتها، التي تحدد سلوكها الخارجي بكل شفافية للتعامل الإقليمي والدولي، حتى يمكن قبولها كدولة فاعلة ومؤثرة في النظام العالمي. وليبيا ولأول مرة في تاريخها السياسي، ينبغي عليها إن تعمل على إعادة تعريف مصالحها الوطنية، والعليا في المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والأوروبي والأمريكي والأسيوي والمتوسطي، وبناء منظومة من الأهداف والمصالح والأولويات والمنافع تنطلق فى نسق متكافئ من المبادئ تشارك في صنعها كل أطياف الشعب الليبي. كل هذا من متطلبات التأثير للدولة الوطنية في محيطها

---

[8] Alfred Thayer Mahan , *The Problem of Asia and the Effects upon International Politics*,Washington and London: Kennikat Press, 1920, p 60(80-

[9] ترتبط استخدامات الجيوبوليتيك بالاستعداد لظواهره المفاجئة/ مثل الانقلابات، سقوط الاتحاد السوفيتي، سقوط نظام الشاه في ايران، احداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001، والربيع العربي وتداعياته، العولمة وتداعياتها، تحول نظام القطبية من الثنائية القطبية الي الاحادية القطبية، النهاية المفاجئة للحرب الباردة، صعود دول وطنية جديدة، الحروب في العراق وسوريا وليبيا، التطرف والارهاب العابر للدول، الهجرة غير الشرعية، والصراع الفلسطيني /الاسرائيلي، كلها أمثلة لأوضاع جديدة في السياسة الدولية بفعل مفاجئتها.

[10] للمزيد انظر الي: الحراثي، ميلاد مفتاح الحراثي، السياسة الخارجية الليبية ومركزها المتوسطي، دار امواج، الاردن، ٢٠١٦.

الخارجي، في ظل الادراك العميق لمقومات عامل الجيوبوليتيك. ولكن من خلال القراءات المستمرة لبيئة العمل الخارجي وبكل عناصرها وتطوراتها السريعة.

وتكمن الرغبة في تجلي مقاصد ومعاني واستخدامات الفكر الجيوبوليتيكي من خلال ما يشهدهُ العالم من تصاعد للازمات، والقضايا، والظواهر الدولية من خلال التفاعل السلوكي للدول والمستمر، وكذلك اتساع القضايا والازمات السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية بين مختلف الدول صغيرها وكبيرها. لقد كان القرن الماضي وسجلاته المأساوية بمثابة قرن الصراعات المختلفة ومجالا خصباً لعودة استعمالات مدارس ومناهج الفكر البوليتيكي في الرصد والتحليل.

**مبادئ الجيوبوليتيك**

**اولا: المصلحة الوطنية *National Interest***

إعادة تعريف المصلحة الوطنية والعليا للدولة الليبية من أهم أولويات إعادة البناء للعمل الخارجي الليبي، بمعني ما المقصود بمنظومة المصالح الليبية في الخارج؟ وما عناصرها؟ وماهية إمكانيات التنفيذ ووسائله؟ أيضا أهمية التفريق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الوطنية العليا، ولا يمكن تصنيف أي سياسة خارجية إلا إذا كانت تلك السياسة مرتبطة بالمصلحة الوطنية *National Interest*، من خلال اهدافها المعلنة وغير المعلنة، وألا تكون مجرد تصرفات خارجية صرفه.

**ثانيا: الثقة السياسية *Political Trust*) )**

مسالة اعادة الثقة من اهم تحديات العمل الخارجي الليبي في المرحلة القادمة، لان بناء جسور الثقة مع الاخر هي عمليات تسبق اتخاذ أي اجراءات التي قد تصنف ضمن السياسة الخارجية، ويتم التعامل معها على هذا الاساس من قبل الاطراف الأخرى، الامر الذي قد يؤثر على بقية الاهداف والسياسات المتوقع اتخاذها من طرف صانع القرار الخارجي. والثقة عادة ما توجد بين الدول التي تصنع سياسات خارجية وليس تصرفات خارجية، وهي مصدر من مصادر استمرار التعاون والتنسيق من خلال وضوح الاهداف والمبادئ.

ثالثا: نطاق ومدي المجال:***The Scope of the Domain***

استشراف النطاقات والمديات الامنية والمجال السياسي والاقتصادي والامني، مع دول الجوار الاقليمي والبحر المتوسط، اولويات مبكرة عند البدء في التفكير في صنع واتخاذ وتنفيذ القرار

الخارجي، ولان القرار الخارجي ليس قرار يتصل بالسياسات العامة المحلية، ولكنه يتعامل في وسط المجال المحدد سلفا. والمجال

الذي يتعلق بأنشطة السياسة الخارجية له نطاق ومدي، وقد يكون المجال اقتصادي وسيأسى وأمني وثقافي واجتماعي، وينبغي ان ترتبط بمدي ونطاق محدد متضمنا كل قرار خارجي، وفقا للخاصية القرارية.

**رابعا: المصالح المشتركة: *Mutual Interest***

اعادة تقنين منظومة المصالح المشتركة المتبادلة مع الاخر، وكيفية مأسستها مع دول الجوار ودول المجال ودول الاطراف. ولكل دائرة مصالح خارجية لها خصوصيتها القرارية وبدائل صنعها واتخاذها. ولتفعيل منظومة المصلحة الوطنية العليا والدنيا. والامر يحتاج الى توصيف مستمر للمصلحة الوطنية العليا وفقا لمتغيرات وتغيرات السياسة الاقليمية والدولية، وذلك نظرا لعدم ثبات عناصر ومكونات بيئات الضغط الخارجي على الدولة الوطنية، أو البيئة الخارجية لصانع القرار.

**خامسا: دائرة القيم العالمية المشتركة والتعويل** على دول القيم المشتركة في اعادة بناء العلاقات الخارجية، **دولية الخيارات الليبية الخارجية** هي المشاركة مع المجتمع الدولي في بناء مجتمعات السلم والامن، واعادة توصيف الادوار الخارجية الليبية نحو التنمية والديمقراطية والارهاب، والتطرف والحرية، والعدالة والانساق القيمية للمجتمعات من خلال المحافل الدولية المعترف بها.

سادسا: الجيوبوليتيك الليبي *Geopolitics* والذي يتمثل في طبيعة مصالح الدولة الليبية، وسياساتها الخارجية، وتصوراتها عن كينونتها، ومحيطها، ومدي تأثير مقوماتها الجيو بوليتكية، التي تتمتع بها، على العالم الخارجي، ومن ثم كيف الدولة الليبية تُصيغ سياسات، لا تصرفات خارجية، والتي بدورها تحقق للدولة الليبية القدر الامثل من المنافع في ظل تجنبها للعديد من المخاطر، وليبيا لديها ما يعرف "بجيوبولتيك النفط"، "وجيوبولتيك البحر"[11] " وجيوبولتيك الارض" [12]، والجيوبولتيك الامني. وهو ينبغي ان يعني فيما يعني الامتثال الي مركب الجيوبوليتيك الليبي المهم من حيث الموقع البحري، وطبيعة الموارد وحجم الاقليم الليبي، والانهار، والسكان.

---

[11] تمتلك ليبيا شاطئ من أطول الشواطئ المتوسطية، وهذا العامل هو الذي يحدد مركزها السياسي الخارجي، نظرا لتوسطها للقارات الثلاث. فليبيا وعبر تاريخها الطويل هي دولة متوسطية، وانتمائها متوسطي وفقا لعوامل الجغرافيا والتاريخ والجيوبوليتيك

[12] Overland, Indra (2015). "Future Petroleum Geopolitics: Consequences of Climate Policy and Unconventional Oil and Gas": 3517–3544 The Geopolitics of Renewable Energy. https://www.researchgate.net/publication/317954274_The_Geopolitics_of_Renewable_Energy: Harvard Universi

فليبيا تمتلك مركبا جيوبولتيكيا متميزا، استنادا الي موقعها علي البحر او عدمه ومدي قربها من مؤاني التصدير، او بُعدها من مصادر الثروات الطبيعية والاسواق الاستهلاكية وقابلية الاقليم الليبي للتوسع وطرق المواصلات والمطارات. ويظل المجال الحيوي من اهم عناصر المركب البوليتيكي الليبي، كقوة اساسية في حالة الصراع او التعاون مع الاخر، ومناطق النفود والانتفاع.

**انعكاسات الجيوبوليتيك الأمني على السياسة الخارجية**

الأمن الداخلي والاستقرار لا يفترقان للأمن العام للدولة الليبية، وإذا قويت مدخلاته ومخرجاته تعزز معها الأمن الخارجي. والأمن يعنى توفر بيئات أمنية للتنمية. وتوفر ألمان والاستقرار يعنى توفر مجتمع الحياة الاعتيادية وليست المضطربة، وتحقيق مجتمع السلم الأهلي، والامن الداخلي للدولة ينعكس دائما على طبيعة الاداء الخارجي لها سلباً او ايجاباً.

فالدولة المستقرة والمزدهرة تستطيع ان تتفاعل مع بيئات السياسة والعلاقات الدولية، ومن ثم رعاية مصالحها الخارجية وتفعيلها. ومن هنا فأن البعد الأمني الوطني فى السياسة الخارجية للدولة الوطنية يحتل اولوية قصوى فى تفاعلها الخارجي، ويشكل ركيزة كبرى عند توصيفها لمنظومة مصلحتها الوطنية العليا. وبالتالي فأن النظر الى مقومات الامن الوطني فى علاقته بالسياسة الخارجية استحقاقات وطنية لابد من الاهتمام بها.

أن مفهوم الأمن الداخلي المعاصر يتجاوز حدود القوة للدولة ليتسع نطاقه، ويتضمن جوانب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية وتقنية، وتراثية. فالأشكال المعاصرة من التهديدات الموجهة للأمن الداخلي الوطني في ليبيا، مثلاً، تتمثل في ذلك التداخل والتشابك بين مصادر التهديد الداخلي والخارجي وصعوبة الفصل بينهما. وهذا التشابك والتداخل سببهُ البيئة الداخلية للمنظومة الامنية المتعثرة. فالاختراق المتوقع للتدخل العسكري مثلاً لم يعد قائماً بدون توفر عوامل داخلية، خصوصا تلك المظاهر المعرقلة للاستقرار الأمني، بل إن الاختراق الاقتصادي والاتصالات والتقنية والثقافة يتجاوز حدودنا الإقليمية المعروفة.

فالقوة الناتجة عن مجتمع المعلومات والتي شكلت أبنيتها المؤسسية، لا تعرف الحدود، وبالتالي كيف تكون هذه الأبنية تهديداً لأمن ليبيا الداخلي؟ وكثافة المعلومات وغزارتها ودخول المواقع الإلكترونية إلى كل بيت وإلى كل صانع قرار، تخلق إشكاليات التحليل للتوصل إلى حقيقة ما يهدد أمننا. بتقديرنا هذه مجالات جديدة تهدد الأمن الداخلي الليبي، وإلى أي حد سوف تسهم هذه التهديدات في تحديد علاقة الأمن الوطني بالواقع في ليبيا وسياستها الخارجية ومستقبلها؟

فالهجمات الالكترونية على المواقع الالكترونية الوطنية الحساسة، وبرامج التدمير والتخريب الالكترونية، والتجسس الالكتروني على أسرار الدولة الوطنية، واستعماله وسيلة من وسائل إسقاط الانظمة الديمقراطية، كلها مخاطر ومصادر تهديد للأمن الداخلي.

من ذلك نقول إن ليبيا وأمنها الوطني سوف يرتبط بثلاث مصادر أساسية من التهديدات: مصادر خارجية للتهديد وهي مرتبطة بطبيعة الاداء الخارجي للسياسة الخارجية الليبية ودوائرها، ومصادر داخلية للتهديد، وأخيراً تشابك العوامل الداخلية والخارجية معاً. فالمصدر الخارجي قد يتمثل في عدوان خارجي وتنافس إقليمي على موارد ليبيا أو صراع من أجل الموقع الاستراتيجي من خلال استخدام القوة.

ان الاعتداء على الممثليات الاجنبية في الدولة المضيفة وانتشار مظاهر الانفلات للأمن الوطني الداخلي لها انعكاساتها المصلحية والدبلوماسية، والتي تجعل السياسة الخارجية للدولة رهينة مواقف حرجه، وتعطيل لمصالح الدولة الوطنية وعلاقاتها الخارجية.

وعندما تكون مصادر التهديد الأمني للاستقرار الداخلي هي ذات مرجعية داخلية، هذا اختراق ينبغي الولوج إليه والعناية بمسبباته وعوامله ومؤثراته المختلفة. فمظاهر التسلح والمناوشات المسلحة، سوي منها على حدودنا أو في المدن الليبية، لا ينبغي تركها للصدف والقضاء والقدر، لان ذلك له صلة بهيبة الدولة وسيادتها، ومدي قوة مواقفها التفاوضية مع الغير!!

المصدر الداخلي، أيضاً، فقد يتمثل في فشل برامج إعادة الأعمار، والتقدم إلي أسئلة البناء الديمقراطي والتنمية، وعدم انجاز المتوقع من برامج إعادة الأعمار، والاستمرار في البرامج التنموية، وعدم بلوغ مستهدفاتها وتراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتدني معدلات الأداء العام والخاص، وتفشي البطالة وبطء معدلات النمو الاقتصادي والدخول، وكذلك تدني معدلات النمو في القطاعات التعليمية والصحية، إضافة إلى قوة العملة المحلية هبوطها وارتفاعها والتضخم وزيادة الضرائب ..... الخ، في هذا السياق لابد من التركيز بأن هناك علاقة ارتباطيه بين سلامة البناء السياسي والاقتصادي واستقراره وزيادة حده التهديدات الداخلية للأمن الوطني عموماً.

أما المصدر الآخر والذي تتداخل فيه العوامل الداخلية والخارجية: فيشمل البيئة الداخلية الأمنية، وبكل مظاهرها، وتعثر المصالحة الوطنية التأثر بأجندات خارجية، والتدخل الأجنبي، وخروق حقوق الإنسان والإرهاب، والجريمة المنظمة، تجارة الرقيق الأبيض، والمخدرات، تجارة

السلاح، غسيل الأموال، المضاربة على العملة في أسواق الأوراق المالية، وانتشار الأمراض مثل الإيدز والوباء الكبدي والإنفلونزيات، والفساد والرشاوى، والعنف والتطرف والتعصب....

فتهديدات الأمن الداخلي هي كل ما يؤدي إلى استغلال الإنسان بواسطة الإنسان أو الدولة واستغلاله في دائرة الإنتاج، أو قهره اجتماعياً، وتفشي البطالة، وغياب العدل والمساواة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والإداري، وتفشي الظلم والأحقاد، والكراهية. وهي قد توفر غطاءً ومناخاً لقدوم التهديدات الخارجية والتحالف معها بفعل العجز فى كيفية التعامل مع المتغيرات الخارجية بحرفية دبلوماسية عالية. فالأمن الاجتماعي والسلم الأهلي مثلاً يعني التقدم والرقي من خلال النمو ومستوى معيشي رفيع ومقبول، مع الأخذ في الاعتبار أن ما هو معقول في المراحل الأولى للأمن الداخلي قد يصبح غير معقول في مرحلة مقبلة، وكلما تقدم وتحسن الأمن الداخلي تقدم معه السلم الأهلي والأمن الاجتماعي وقويت معها السياسة الخارجية.

وهنا نود الإشارة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذي قدمه للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر سنة 1993، حيث ربط ذلك التقرير بين ضرورات التنمية، بمعني الأعمار، لتوفير الأمن. فيذكر مثلاً أن التنمية الحقيقة لأية دولة يجب أن تقوم على السكان لتوفير الأمن، وأن هناك علاقة جدلية بين التنمية والأمن، فإذا لم يستتب الأمن فلن تتحقق التنمية، وإن لم تتحقق التنمية فقد الأمن قاعدتهُ. فغياب الأمن يؤدي إلى غياب التنمية. ونخلص من ذلك، أن الأمن يعني الاستقرار والسلم الأهلي، فالأمن هو التنمية، وإذا لم توجد تنمية أو توافر الحد الأدنى منها، فإن الأمن الداخلي الكامل يصبح مستحيلاً، والسبب في أن الطبيعة البشرية لا يمكن أن تستمر على ما لانهاية خاضعة للانتظار الطويل.

فالتهديدات الداخلية للأمن الوطني الليبي، بدءَ من ثورة المعلومات ومظاهر الحداثة وما بعدها، واقتصادية وسياسية وأمنية، ومظاهر تسلح وتعدد الوسائط العسكرية، تعد وتشكل خطراً أحادياً على الاداء الخارجي للدولة، في ظل المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، لأن تهديدات الأمن الداخلي الوطني أيضاً مصدر من مصادر الخطر على الأمن الوطني الليبي العام، والأخطر من ذلك تشابك العوامل الداخلية والخارجية الأمنية معاً، وبمعنى آخر، ليبيا معنية بالتفكير الجدي في تهديدات الأمن الداخلي والخارجي معا!

التجربة الليبية في حقل السياسة الخارجية (*Foreign Policy*) لا تزال في حاجة إلى معرفة من الذي يتولى اتخاذ قرارات التخطيط والتنفيذ في الخارجية الليبية سابقا وحاليا؟ ومن سوف يقوم بوضع

اعتبارات الامن الوطني فى اجندة السياسة الخارجية. فالوضع الحالي لأدائها الخارجي لا يزال يحتاج إلى المزيد من الرصد والتحليل، بمعنى صعوبة وضوح من الذي كان يخطط؟ وكيف في المستقبل يستطيع المنفذ أن ينفذ؟ ومن الذي كان يتخذ ويصنع القرار في السياسة الخارجية في ظل غياب الكيفية ومعرفتها.

ليس ذلك فقط، ولكن غياب المفهوم والتوصيف للمصلحة الوطنية التي تنطلق منها، ولكن الكيفية التي تتم بها عمليات التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار الخارجي، ومدى وضوحها من خلال قاعدة للمعلومات والبيانات، والتي يمكن من خلالها استقراء طبيعة النتائج المنجزة وغير المنجزة منها إن وجدت تلك العمليات.

لان قضايا التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار في السياسة الخارجية إنما ترتبط بوضوح ثوابت ومتغيرات وتغيرات السياسة العامة للدولة. بمعنى آخر، مدى وضوح المصلحة الوطنية المراد تحقيقها بعد تعريفها، فالمصلحة الوطنية للدولة من خلال تعريفها وتوصيفها وتحديد عناصرها وأبعادها الزمنية والمكانية ومعرفة الإمكانيات المتوفرة لعكس المصلحة الوطنية

(( *National Interest*) إلي برامج وقرارات من خلال آليات تنفيذية قابلة لتحقيق الأهداف، تكون قضايا التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ في منتهى اليسر لمراقبتها وتقييمها وتقويمها. وبالتالي في غياب هذه المشروطيه المنهجية للتخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار في السياسة الخارجية لأية وحدة سياسية في ظل غياب تحديد المعاني والمقاصد لمفهوم مصلحتها الوطنية، فإنها معضلة يصعب على المراقب تتبع مدخلاتها ومخرجاتها.

**السياسة الخارجية الليبية وعلاقتها بالجيوليتيك**

**Reviewing Libya's Foreign Policy and Its Mediterranean Choice**

لا ينبغي علينا إغفال أهمية العمل الخارجي للدولة الليبية نظرا لامتلاكها ما يعرف بمقومات الجيوبوليتيك، وضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية الليبية، وإعادة تحليلها، وتقييمها بما يعكس ما تشهده المنطقة ككل من تحديات. سياسة ليبيا الخارجية وتحدياتها الإقليمية والدولية تحتم عدم ترك هذا الحقل الذي يُمكنها من لعب دورها الخارجي والمتوسطي تحديدا.

فالسياسة الخارجية الليبية ينبغي أن تكون جزءا من أي دولة ديمقراطية، وأن دول العالم تقوم بإجراء مراجعات لسياساتها، وهو أمر عادي ويتفق مع مبادئ الديمقراطية، وأقرب الأمثلة لمثل هذه المراجعة ما قامت نه بريطانيا على مدى العامين الماضيين من مراجعة لسياساتها الخارجية،

والدفاعية وتطبيق بعض التغييرات والسياسات وفقا لمتغيرات الواقع آنذاك. أن مؤسسة السياسة الخارجية الليبية بحاجة إلى عقلية ومقاربة جديدة، وحد أدنى من المعلومات، وإعادة تنشيط المراكز البحثية، وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، ومنظومة المصالح الوطنية، وتوازن القوى الإقليمي والدولي. إنه ليس ثمة جهاز يضع الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للدولة الليبية في الوقت الحالي، ولا في الماضي، وقد اقترحنا في دراسات سابقة استحداث فكرة مجلس الشأن الخارجية، كرافد ومركز دعم للقرار الليبي الخارجي، من خلال إعادة النظر في منظومة صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية في ليبيا.

فمن الطبيعي إعلاء قيم معينة من بينها الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحفاظ على مواثيق حقوق الإنسان مثل ميثاق الأمم المتحدة، وحق الاستقلال، كما يجب مراجعة المواقف حيال الدول المختلفة، بما في ذلك دول الجوار، والصديقة. فيجب إعادة النظر في الجاليات الليبية في الخارج، وضرورة توفير أساليب وقنوات لحماية حقوقهم والتعبير عنها، وعدم الاكتفاء بدور القنصليات المتعثر. وضمن مراجعة السياسة الخارجية الليبية، هناك ما يتعلق بالتعامل مع دول الجوار الحدودي الواقعة على حدود ليبيا الغربية والجنوبية والشرقية.

ومن هنا سيكون العامل الجيوبوليتيكي الليبي مؤثرا في الاستراتيجيات العامة والخاصة المعتمدة على تلبية احتياجات الامن الوطني وتفيد سياساته واهدافه، فليبيا تمتلك حقائق جيوبولتيكية وهو اطارها للصراع او التعاون مع الاخر وهو المحدد دائما لاستراتيجيات الاخر والتي تسبب الصراع والحروب. ويظل المثال الليبي غنياً بعناصر القوة الجيوبولتيكية، ولكنه يحتاج الي توصيف لقدراته واهدافه.

**خصائص مُركب الجيوبوليتيك الليبي**

إن أولويات إعادة بناء التوجه الخارجي وتحديده من حيث الانتماء قرار وطني يجب إن يدرس بعناية. تمتلك ليبيا شاطئ من أطول الشواطئ المتوسطية، وهذا العامل هو الذي يحدد مركزها السياسي الخارجي، نظرا لتوسطها للقارات الثلاث. فليبيا وعبر تاريخها الطويل هي دولة متوسطية، وانتمائها متوسطي وفقا لعوامل الجغرافيا والتاريخ والجيوبولتيك. فالانتماء المتوسطي لليبيا من خلال موقعها الجيوستراتيجى يمكنها من إن تلعب ادواراً إقليمية متوسطية بتفوق، وترعي مصالحها عن قرب، بدلا من الذهاب الي اقصى البحار والقارات لتبحث عن مصالح غير منطقية.

فالخيار المتوسطي هو المجال الطبيعي لليبيا ومصالحها الوطنية من أجل إحداث التشابك المتوسطي خدمة لدورها المستقبلي الموعود. جغرافيا، تعتبر ليبيا قارة، ولها من عوامل التأثير ما يمكنها من إن دورها الإقليمي بحكم الموقع والإمكانيات المادية والطاقة تحديدا.

أن إقليم جنوب غرب المتوسط، ولليبيا جزء منه، الذي يملك أكبر الشواطئ، ليس استثناءا، فهو يتمتع بخاصية الإقليم السياسي المستقر، عند مقارنتهِ بإقليم شرق المتوسط المتوتر. إلا أن هناك العديد من القضايا التي تحفزه على بناء كيان إقليمي لمقابلة تحدياته، بقيادة ليبية فاعلة. فالتنسيق والتعاون وقضاياه يسير بوتيرة بطيئة، نحو التعامل مع: الهجرة غير الشرعية، و"الجريمة المنظمة"، و"الإرهاب"، و"التطرف"، والتنمية والاستثمارات، والتجارة، والبيئة، والمديونية، والعمالة وأموالها في دول الاتحاد الأوروبي، والاتصال الثقافي، والاجتماعي، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، ومجمل القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية. وقيام الثورات والانتفاضات في كل من ليبيا ومصر وتونس، والتي أدت إلى سقوط الدولة التسلطية والأمنية، الأمر الذي يتوقع معه إنشاء خطاب ليبي معاصر تعاوني أكثر استقرارا ومنفعة، عائدة على ليبيا.

وتتمتع منطقة جنوب غرب المتوسط، كخيار مبدئي للتوجه الخارجي الليبي، بوجود العديد من الأطر والبرامج التعاونية والتنسيق: التنسيق والتعاون الثنائي بين دوله، وكذلك بين الكتل الأوروبية المتوسطية والليبية، والتنسيق والتعاون الإقليمي في إطار حوار (5+5). هذه المحددات هي التي سوف تصنع وتجدد الانتماء المتوسطي للدولة الليبية الحديثة، وتوجهاتها المتوسطية المصيرية.

إلا أن هذه الأطر التي صنعها النظام الإقليمي في غرب المتوسط لم تكن في المستوى الذي من اجله عقدت بشأنه الاجتماعات، في السابق، وعلى مختلف المستويات من القادة، إلى لجان الخبراء، إلى منظمات المجتمع المدني، ولكنها كانت موجهه إلى رعاية الجانب الأمني، وترسيخ مفاهيم الدولة التسلطية في الإقليم، أكثر من توجيه إعلاناتها وقراراتها إلى التنمية وتبادل المنافع المشتركة وتبادلها لصالح المواطنة في الإقليم، وبناء الدولة العربية المتوسطية، وفقا لمصالحها المتوسطية المصيرية. فلاتحاد الليبي الذي قُتل في مهده منذ ولادته تجربة ينبغي أن تحدد من خلالها الدروس المستفادة حتى لا تعود الدولة الليبية إلى حالة الانكفاء.

وبسبب ذلك أو ذاك، تعرضت الضفة الجنوبية لغرب المتوسط إلى قيام أهم ثلاث انتفاضات في تاريخ منطقة جنوب غرب المتوسط، وإنهاء دور الدولة الريعية، في كل من ليبيا وتونس ومصر.

وهذه الانتفاضات من المأمول إن تضيف زخم شعبي لأطر التعاون في منطقة جنوب غرب المتوسط، نظرا للمصالح التي يؤمل منها إن تتحقق، وعلاقات الامتداد والجوار الإقليمي، ومصالح ليبيا في الاستقرار والتنمية، وقيام دولة القانون، والمؤسسات في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ذلك المطلب الذي لطالما نادت به الساكنة الليبية. وينظر المراقبون إلى الثورات العربية، في كل من تونس وليبيا ومصر، كمصدر انبعاث لعصر جديد للتعاون المتوسطي، وتقوية الموقف التفاوضي لإطراقه، الذي شكل ظاهرة جديدة تحتاج إلى المزيد من الرصد والتحليل.

وإعادة بناء المعمار الليبي الخارجي يجب إن يقف وراء ظاهرة إعادة بناء الدولة الليبية الحديثة، نظرا للحتمية الجغرافية والديموغرافية، ومُركبها الجيوبوليتيكي، وعلاقات الجوار والامتداد الجغرافي المتوسطي الإقليمي كمحدد أساسي في عمليات بناء وتوجه خيار الانتماء الليبي المتوسطي. إن مقومات الدولة الليبية، وخيارات مأسسة هذا البناء والتوجه المتوسطي، كتلة وثقل متوسطي، واستراتيجيا وسياسيا وبشريا، سوف تجعل منها دولة قادرة إن تسهم في معادلة التوازنات الإقليمية والدولية وتأسيس منظومة متوسطية قادرة إن تتعامل مع بقية الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى.

إن الفترة الراهنة تشهد ملفات حساسة، وكون وجود قوى ديمقراطية وليبرالية ويسارية وإسلامية في وضعية انتقالية، فإنها تسعى إلى لم شتات التفرق، وأن تحديات السياسة الخارجية ذات صلة بالملف الاقتصادي والطاقة تحديدا، في ظل وجود ضغوط إقليمية ودولية، بما في ذلك أمريكا والاتحاد الأوربي التي كانت لها علاقات ومصالح مع نظام " القذافي"، فكانت السياسة الخارجية الليبية مكبلة بهذه الارتباطات، والدور القيادي والتصرف في الأداء الخارجي.

بكل تأكيد لا يمكن إحداث تغييرات جذرية في طبيعة المصالح الليبية، وكل التغييرات التي قد تحدث تؤثر في إدارة هذه المرحلة التي يجب أن تدار بالعقلانية السياسية، وحسابات المكاسب والخسائر .لقد اتسمت المرحلة السابقة للخارجية الليبية بالضعف في الأداء، والخلط بين المصالح والأولويات الوطنية، وهامشية قسرية في دور مؤسسة صُنع القرار الخارجي، بحيث صار هناك إرث ثقيل من الممارسات المنفلتة ومشكلات بنيوية في إدارة أجهزة السياسة الخارجية الليبية.

لابد لصانع القرار الليبي الخارجي أن يدرك إن الثورات العظيمة غيرت من الأوضاع العالمية مثل الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية التي أدت إلى انسحاب روسيا بقرار من لينين من الحرب العالمية الأولى، والثورة الفرنسية، والثورة الإيرانية التي أدت إلى الحرب العراقية الإيرانية.

وأخيرا، أن مؤسسة الدبلوماسية الليبية لم تكن في مستوي التحولات المفاجئة للقوة وتوازن ألقى الدولي، في مرحلة ما قبل سنة ٢٠١١، وكانت هناك كوادر جيدة غير مستغلة، ولم تكن الدولة السابقة تعود إلى الخبراء في المجال الدبلوماسي، وكانت هناك سياسة الاستئثار بالملف الخارجي الليبي من قبل فئة قليلة، وكان هناك تدهور غير مسبوق لمستوى كوادر الدبلوماسية الليبية. وعليه يجب بحث عدة سيناريوهات لطبيعة العمل الخارجي الليبي القادم، ومراجعتها وفقا للتوجه والمصلحة والمتغيرات الدولية والإقليمية، بشرط إثبات قدرتها وتمكنها من لملمة قواها، وأن تكون أكثر تماسكا وسيطرة على حالة الانتقال والتحول الديمقراطي استعدادا لتجديد انتمائها المتوسطي، وهو عاملها الجيوبوليتيكي الوحيد الذي تمتلكه؟ لاحقا نقدم محاولة لاستكشاف المزيد من المكونات الجيوبولتيكية للحالة الليبية.

**الفرص والمقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية للسياسة الخارجية الليبية**

ليبيا ومحيطها الجغرافي يتمتعان بموقع استراتيجي " أفريقياً وأوروبياً وعربيا"، وتشاركا في ثلاثة أرباع المساحة الكلية للبحر المتوسط، والعديد من مدن شمال غرب المتوسط تقترب كثيراً إلى جارتها ليبيا، من خلال استعمال كل وسائل النقل، من بريه وجوية وبحريه، طوال العام وفى اتصاليه دائمة. فتجارة أوروبا، تاريخيًا، تأخذ طريقها إلى إفريقيا عبر دول جنوب غرب المتوسط، ومنها ليبيا. وفى مجال الطاقة يستوعب حوض غرب المتوسط ثلثي ناقلات النفط يوميا [13] على مستوى أسواق الطاقة العالمية، ويشكل الساحل الليبي مُمرًا مائيًا استراتيجيًا. ويعتبر التقارب الأمني الاستراتيجي وحدة مجاليه أمنيه للطرفين، خصوصاً مع دول حوض المتوسط.

وتتمتع ليبيا بموقع استراتيجي في قارة إفريقيا وقربها المجالي لأوروبا، حيث يربط موقعها بين ثلاث قارات وهما أسيا وأوروبا وإفريقيا، والأهمية الاستراتيجية ربطت أيضاً مصالح دول الإقليم من تجاره وسياحة واتصالات عبر القُرب البحري والبري والجوي. ففي الحقبة الاستعمارية استعمل الأوروبيون ليبيا كجسر عبور إلى أواسط إفريقيا، وحالياً جسر إلى الطاقة والغاز والتبادل التجاري [14].

والمصالح الاستراتيجية المتبادلة بين دول المحيط الليبي هي نتيجةً للروابط التاريخية والاقتصادية والثقافية قديماً، والتي أنتجت ارتباط مصلحي ثنائي، متمثلاً في علاقة ايطاليا بليبيا، وتأتى أهمية

---

[13] نظراً لقرب مؤاني التصدير النفطية فى شمال افريقيا الى المؤانى الأوروبية فثلثي ناقلات النفط العالمية تمر عبر منطقة غرب المتوسط.

[14] للمزيد الي أهمية القوة البحرية أنظر الي: Alfred، Upon History, Seapower T. Mahan, The Influence of 1660-1783 (Boston: Little Brown, 1897, and H.J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality (New York: w.w.: Norton, 1902)

سلامة المرور البحري وعلاقته باستقرار منطقة المتوسط، لتضيف إبعاد أمنية للطرفين. فمصالح الطرفين في سلامة المرور البحري، وأمنه من الأطلسي إلى غرب المتوسط وبالعكس، تمثل أهمية قصوى لكل دول المتوسط، خصوصاً وان معظم حاجاتها من المواد الاولية تمر عبر هذا الشريان، وتشكل أيضا اهتمامات أمنيه متبادلة، من خلال التسهيلات الفنية للطرفين للتحكم في سلامة وامن المجال الأمني المشترك للطرفين.

وهذا البعد رتب منظومة من المصالح المتشابكة من خلال ربط ليبيا بكل ايطاليا وفرنسا بالمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، وتطور آليات التنسيق والتعاون بينهما؛ وما قيام العديد من الأطر السياسية والاقتصادية والأمنية إلا تعبيراً عن أهمية هذا البعد البوليتيكي، إلا أنه لا يوظف أو يستعمل بوليتيكيا.

إلا أن ما تم سردهُ للأهمية الجيوستراتيجيه والجغرافية، وأبعادها الامنيه والجيوبولتيكية لا تُقلل من وجود مصالح مختلف بشأنها بين ليبيا ومحيطها، مثل القضايا المفاجئة المحتملة: الاشكال الحدودي الليبي / الجزائري ورسم الحدود، وسؤال اقليم حاسي مسعود، وكذلك قطاع أوزو، والمشكلات المثارة في الاعلام المصري حول مدينتي الجغبوب والكفرة الليبيتين، والخزان المائي لحوض الكفرة، وكذلك الزيارات التي تمت بين تشاد واسرائيل في نهاية سنة 2018، والتي من المتوقع أن تترتب عنها سياسات غير متوقعة للجانب الليبي، والجرف القاري مع تونس، و المجال البحري الليبي والمعروف بخليج سرت، وكذلك مثلث الخزان المشترك بين تونس وليبيا والجزائر، وتواجد المعارضة السودانية والتشادية في الجنوب الليبي والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر[15].

فالروابط الجيوستراتيجيه الثابتة تاريخيًا، والمحكومة بالحتمية الجغرافية للمجال الليبي المتوسطي دائمًا تعمل على ربط ليبيا بمحيطها ثقافيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، وامنيًا. بمعنى أخر، تلك المصالح وأبعادها المختلفة تصنع وباستمرار الأولويات، وتحدد مسارات الاتفاق والاختلاف، وحجم التحديات المشتركة. وبهذا نخلص ونقول إن هناك ثمة أسباب تاريخيه جيوبولتيكية تدفع

[15] معظمها قضايا ساخنة، ولكنها عالقة أو مؤجلة بسبب الاوضاع السياسية والامنية المستمرة في ليبيا

المراقب إلى الاهتمام بمسار التنسيق والتعاون بين ليبيا ومحيطها. فليبيا تشكل امتدادا جغرافيا لدول للمتوسط، وموازية له تنظيميًا وبشريًا، إضافة إلى الماضي الحضاري والحروبى المشترك، والذي تحول فيما بعد من مراحل المواجهة، تارة، إلى مراحل التعاون والتواصل المشترك، تارةً أخرى.

**ملحق الدراسة:**

التوصيات والمقترحات التالية تحاول استقراء مشكلة طبيعة القرار الخارجي الليبي في ظل العامل البوليتيكي المفقود في الحالة الليبية، والتي تتمحور حول التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية، وكيفية التحول من الشخصنة إلى المأسسة (*Institutionalization*في السياسة الخارجية، وشرعنتها:

أولاً: أهمية إدخال فلسفة مجالس التخطيط (*National Foreign Affairs Council*) إلى أدوات تنفيذ واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية، والتعريف بأهمية وظائف التخطيط في السياسة الخارجية الليبية، وتوصيف وتعريف مصالح ليبيا الخارجية من خلال:

- برامج المساعدات الخارجية ومدى فاعليتها وانعكاسها على المصلحة الوطنية الليبية
- مواصفات المشتغلين بالعمل الدبلوماسي، ودورهم في تفعيل الدبلوماسية الليبية.
- حجم الإمكانيات المادية والبشرية الداخلة في عمليات السياسة الخارجية.
- مبررات التوجهات في السياسة الخارجية الليبية.
- ثبات وتحديد دوائر السياسة الخارجية الليبية.
- طبيعة المغادرة من الثوابت إلى المتغيرات ومن المتغيرات إلى الثوابت في السياسة الخارجية الليبية.
- تصورات مقومات الامن القومي والوطني فى السياسة الخارجية
- توظيف القدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية والموقع الاستراتيجي.

ثانيا: تفعيل دور مراكز البحث العلمي في قضايا السياسة الخارجية الليبية (المساعدات الخارجية، العلاقات الشعبية، السياسات، المعاهدات والاتفاقيات، الروابط الثقافية)، خصوصاً في مجال العلاقات الدولية والمنظماتية وبرامج المساعدات الخارجية، وذلك من خلال القيام بالدراسات والتحليلات التي تنجز من ذوي العمل الدبلوماسي الخارجي، لإعطاء الدبلوماسية إبعاد عملية وإجرائية، لاتخاذ القرارات والإجراءات الاستباقية والبدائل القرارية.

ثالثاً: المراجعة المستمرة لأولويات مصالح السياسة الخارجية الليبية العليا، وهذا يتطلب المرجعة العلمية والفنية لأولويات العمل الخارجي الليبي، من خلال فحص صلاحية الأهداف والمصالح وتغيراتها وفقا للبيئة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ومتغيراتها.

رابعاً: معالجة الآلية الحالية لعمليات اتخاذ وتخطيط وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية ووضوحها وتحديد الجهات ذات الاختصاص، كل فيما يخص التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار، وهذا يتطلب مأسسة آليات اتخاذ وصنع وتخطيط وتنفيذ ومتابعة القرار الخارجي، حتى لا تتحول عملية اتخاذ القرار الخارجي إلى مجرد تصرفات خارجية ((*Foreign Policy not Actions*، الأمر الذي يفسد العمل الخارجي ككل، ويضفي الشخصنة عليه.

خامساً: إعادة النظر في طبيعة التقارير المُنجزة حول توجهات السياسة الخارجية الليبية الصادرة عن الخارجية الليبية، حيث أنها لا تفي بالحاجة الكاملة للمراقبين والبحاثة لتكوين رأي عام حولها، وهذا أمر في غاية الأهمية، لأنه لم تعد السياسة الخارجية للدول سر من الإسرار، ولكنها ينبغي إن تكون قراراتها ونتائجها متاحة للرأي العام والبحاث ومراكز الأبحاث المحلية والوطنية، وهي التي ينبغي عليها توفير الإجابات عن أسئلة العمل الخارجي الليبي إلى بقية المراكز البحثية الإقليمية والدولية.

سادساً: العمل على تفعيلة دور الدبلوماسية الليبية من خلال العناصر ذات الكفاءات العالية، وليكن من خلال إعادة النظر في المكلفين بالعمل الخارجي، بحيث ينبغي مرورهم عبر معهد متخصص في الشؤون الخارجية والدولية، ولسرعة العناية بهذا المجال يمكن إرسال دفعات من القادة الشباب في العمل الخارجي إلى دول صديقة قريبة من البيئة الليبية، لسرعة الاستفادة والتمكن من أصول العمل الدبلوماسي المعاصر.

سابعاً: أهمية تأسيس " مجلة الدبلوماسي الليبي " تعتني بشؤون الدبلوماسية الليبية وقضاياها، والمقومات الجيوبولتيكية ، من خلال منهاجيه أكاديمية تتبع الخارجية الليبية، وهذا الأمر تفتقد إليه الخارجية الليبية منذ نشأتها، ومن الأهمية بمكان إنتاج مجلة مخصصة للشأن الدبلوماسي الليبي، ومتاحة للكتابة فيها من كل الأطياف، ويمكن إن ترصد فيها تجارب المتقاعدين في العمل الخارجي، وتقديم وعرض الممكن من السياسات والبدائل والبرامج، وكل ما تحتاجه طبيعة العمل الخارجي

الوطني الليبي، وتقديم التحليلات الاستشرافية للعمل الدبلوماسي والخارجي الليبي، ولتكن مرجع أكاديمي لمراكز البحث العلمي الوطني والأجنبي.

ثامناً: تكثيف العناية بالدراسات المعنية بقضايا السياسة الخارجية الليبية بالجامعات الليبية ودعمها وإتاحة المعلومات لها، وهذا الأمر في منتهي الأهمية والذي درجت عليه معظم الدول المؤثرة في العلاقات الدولية، فالربط بين إدارات الخارجية الليبية ومراكز الأبحاث الليبية وأقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تطور نوعي تحتاجه الخارجية الليبية في أدائها الخارجي.

تاسعا: إعادة هيكلة الخارجية والتعاون الدولي بما يتفق وتلبية حاجات ليبيا الخارجية، خصوصاً في إطار مجال التخطيط والتنفيذ وصنع واتخاذ القرار الخارجي في السياسة الخارجية الليبية، وهذا الأمر يتطلب تحديد حجم الإمكانيات المتوفرة للعمل الخارجية وحجم الالتزامات والأهداف والسياسات والمبادئ التي سوف تعمل الخارجية الليبية على تبنيها في علاقاتها مع الدول، من خلال سياسات التوازن بين الإمكانيات والأهداف.

عاشراً: أهمية السياسة الخارجية المعاصرة اليوم بأنها نمط من أنماط السياسات العامة (***Public Policy***) وأن الدولة الليبية لوحدها ليست المعنية بعمليات صنع القرارات، ولكن هناك أطراف مجتمعية أخرى لها مصالحها وتأثيرها، منظمات المجتمع المدني والأهلي.

الحادي عشر: أهمية وضوح العلاقة بين الخارجية الليبية والأجسام التنفيذية والتشريعية في ليبيا الجديدة، إذا كانت هناك أجسام تشريعية وتنفيذية وقضائية فالخارجية من مهامها إن تعمل وان تضع لعملها آلية للعلاقات مع الأجسام الوطنية والتشريعية خاصة، باعتبار إن العمل الخارجي ليس له دستور ينظمه، وليست له قوانين تجبره علي عمل ما، لان العمل الخارجي يعمل وفقا لمستجدات ومتغيرات وتغيرات البيئة الوطنية والإقليمية والدولية، باعتبار ليبيا فاعل من فواعل العلاقات الدولية، نظرا لموقعها وأهميتها الجيوستراتيجيه والاقتصادية.

الثاني عشر: للسياسة الخارجية آليات تختلف عن أسي حقل من العلوم الأخرى، (***Alternatives Politics***) وهي اعتمادها علي توفر البدائل عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ قرار سيادي خارجي، لأنه "كلما زاد الضغط الخارجي على صانع القرار كلما قل عدد المشاركين في صنع واتخاذ القرار الخارجي.

**مراجع الدراسة**


- الحراثي، ميلاد مفتاح، "التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"، المؤتمر، العدد 158 (ديسمبر 2006).
- الحراثي، ميلاد مفتاح، "العلاقات الليبية الأوروبية سنة 2000"، المستقبل العربي، ال عدد209، (يوليو 1996).
- الحراثي، ميلاد مفتاح. "الاندماج الليبي في القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي، العدد 187، (سبتمبر 1994).
- الحراثي، ميلاد مفتاح، السياسة الدولية المعاصرة: مدخل تفكيكي للنظريات والمناهج والانساق، الامارات العربية، دار الكتاب الجامعي، 2017.
- الحراثي، ميلاد مفتاح، قضايا عالمية معاصرة، دار الكتاب الجامعي، الامارات/ لبنان، 2016.
- الحراثي، ميلاد مفتاح، مبادئ علم السياسة المعاصر: مدخل تفكيكي لأسس علم السياسة المعاصر، دار الكتاب الجامعي، الامارات/ لبنان، 2016.
- الحراثي، ميلاد مفتاح، السياسة الخارجية الليبية ومركزها الاوروبي والمتوسطي، دارموا، الاردن، 2015.
- الحراثي، ميلاد مفتاح، تحديات الامن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الامنية وديناميكيتاها في اقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2013.

- الحراثي، ميلاد مفتاح، التحديات الامنية والشراكة الاقليمية ودورها في تعزيز الامن القومي في منطقة غرب المتوسط، الناشر: المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2016.
- ابو العز، محمد صفى الدين، " استراتيجية البحير الابيض المتوسط"، المستقبل العربي، العدد 30، 1978.
- البورت، البون، " الامن الأوروبي عبر المتوسط"، دورية شارلوت، معهد الدراسات الامنية، باريس، فرنسا، عدد 2، مارس 1991.
- الصوان، يوسف، "ندوة الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط"، مجلة الدراسات العليا، العدد خاص (خريف 1998).
- المهذبي، ميلود، "الأمن والسلام في المتوسط"، مجلة الدراسات العليا، العدد خاص، (خريف 1998).
- – بيرس، فولكر، "تحديات الأمن فى البحر المتوسط"، منظور ألماني، مجلة الدراسات العليا، العدد 6 (شتاء 1998).
- حامد، ناصر، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 159، (يناير 2005).
- عثمان، أحمد، "البحر المتوسط قلب العالم وملتقى حضارته"، مجلة الدراسات العليا، العدد خاص (خريف 1998).
- عنصر، العياشي، "سيسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 191، (خريف 1995).
- عمران، عدنان، "الحوار العربي الأوروبي"، مجلة دراسات دولية، العدد 34 (شتاء 1990).
- ريموند، نيكول، "أين توجد الشراكة الأورو–متوسطية"، مجلة الدراسات العليا، العدد خاص (خريف 1428).
- محمد، أميرة، "قمة دول غرب المتوسط مبادرة للحوار الإقليمي"، السياسة الدولية، العدد 155 (يناير 2004).
- مصباح، زايد عبيد الله، "اتحاد المغرب العربي: الطموح والوقع"، المستقبل العربي، العدد 286 (كانون الأول/ديسمبر 2002).

- مطر، عبد الرحمن، "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي"، المستقبل العربي، العدد 215 (يناير 1997).
- فيصل بن معيص ال سمير، استراتيجية الاصلاح الاداري وعلاقته بالأمن الوطني، جامعة نايف بن عبد العزيز للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧.
- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراف عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٠.


References


*Overland, Indre (2015).* "Future Petroleum Geopolitics: Consequences of Climate Policy and Unconventional Oil and Gas"*: 3517–3544.* Doi*:* 10.1002/9781118991978.hces203 *– via Research gate.*

", Journal of Turkish World Studies, XIV/2, pp.

90 https://www.academia.edu/10035574/CLASSICAL_TEXTS_OF_THE_GEOPOLITICS_AND_THE_HEART_OF_EURASIA_Jeopoliti%C4%9Fin_Klasik_Metinleri_ve_Avrasya_n%C4%B1n_Kalbi_http://tdid.ege.edu.tr/files/dergi_14_2/mehmet_akif_okur.pdf

*Gog wilt, Christopher (2000).* The Fiction of Geopolitics*. Stanford University Press.* ISBN 978-0804737319. Retrieved 2016-02-24.

*Jason Dittmer, Jo Shard (2014). Geopolitics: An Introductory Reader. Routledge. Dewdney, Daniel.* "Geopolitics as Theory: Historical Security Materialism" (PDF).

Jump up^ Alfred Thayer Mahan, The Problem of Asia and the Effects upon International Politics,

(Washington and London: Kenia Press, 1920, p 26-27).

Culture in the Formation of Geopolitics", Modernism/modernity, Volume 5, Number 3, September 1998, and pp. 49–70 ET the Fiction of Geopolitics: Afterimages of Culture, from Willkie Collins to Alfred Hitchcock. Stanford. Stanford University Press, 2000, pp. 35–36.

Jump up^ Mehmet Akin Our, "Classical Texts Of the Geopolitics and the "Heart Of Eurasia", Journal of Turkish World Studies, XIV/2, pp.81-83 https://www.academia.edu/10035574/CLASSICAL_TEXTS_OF_THE_GEOPOLITICS_AND_THE_HEART_OF_EURASIA_Jeopoliti%C4%9Fin_Klasik_Metinleri_ve_Avrasya_n%C4%B1n_Kalbi_http://tdid.ege.edu.tr/files/dergi_14_2/mehmet_akif_okur.pdf

Jump up^ Karl Haushofer, Pan-Ideas in Geopolitics, 1931, (tr. Sachem I. G., MySQL', Moscow, 2004, p 312).

Jump up^ Michael Heffernan, The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics, (London & New York: Arnold, 1998, p 134).

Jump up^ Karl Haushofer, "Pan-Ideas in Geopolitics", 1931, (tr. Sachem I. G., MySQL', Moscow, 2004, p 312).

Jump up^ Karl Haushofer, "The Continental Bloc: Mitel Europa – Eurasia – Japan," 1941, (tr. Sachem I. G., MySQL', Moscow, 2004).

Zinged Brzezinski, (1997). The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, Perseus Books, New York, p. 31

Zinged Brzezinski, (2000). The Geostrategic Triad: Living with China, Europe, and Russia, the CSIS Books, Washington, p. 55

Jump up^ Mark Basin, "Race Contra Space: The Conflict between German 'Geopolitics' and National Socialism," Political Geography Quarterly 1987 6(2): 115-134,

*"The Three Critical Flaws of Critical Geopolitics: Towards a Neo-Classical Geopolitics". Geopolitics. 19: 19–39.* Doi: 10.1080/14650045.2013.803192. Geopolitics: A Guide to the Issues - Bert Chapman - Google Books

*Epoch Postmodern [Geopolitics of the third wave: The transformation of the world in the postmodern epoch] (in Russian). Moscow: Granites.* ISBN 9785946915632.

*Amine, Pervez M.; Howling, Hank. Central Eurasia in Global Politics. London: Brill Academic Publishing. Introduction; Chapter 11.*

*Anker, Guy (2000). Global communication without universal civilization. INU societal research. 1. Geneva: INU Press.* ISBN 2-88155-004-5.

*Deepak, Richard; Burke, Anthony; George, Jim, eds. (2011). An Introduction to International Relations. Cambridge: Cambridge University Press.* ISBN 978-1-107-60000-3.

Diamond, Jared *(1997). Guns, Germs, and Steel.*

Kovacevic, Filip *(2014). Teoretičari klasične geopolitike: ciklus predavanja. Podgorica: Centar za gradjansko obrazovanje.* ISBN 978-86-85591-43-3.

*O'Loughlin, John; Heske, Henning (1991). Kliot, N; Waterman, S, eds. From War to a Discipline for Peace. The Political Geography of Conflict and Peace. London: Belhaven Press.*

*Spang, Christian W. (2006). Spang, C. W.; Wippich, R.H., eds. Karl Hausofer Re-examined: Geopolitics As a Factor within Japanese-German Rapprochement in the Inter-War Years?. Japanese-German Relations, 1895–1945: War, Diplomacy and Public Opinion. London. pp. 139–157.*

Spang, Christian W. (2013). Karl Haushofer und Japan. Die Rezeption seiner geopolitischen Theorien in der deutschen und japanischen Politik. Munich: Iudicium. ISBN 978-3-86205-040-6.

Venier, Pascal (2010), "Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century", L'Espace Politique, vol. 12, no 3, 2010.

# التنمية السياسية ودورها في تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي

**أ.سعيد احبيل بلحارث  أ.الصادق محمد عمر الطبطبش**
**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت**

**ملخص:**

إن التنمية السياسية في حقيقة الامر هي تغيير فكري عن ظاهرة أكثر أتساعاً وهي ظاهرة التعبير السياسي أي الانتقال من نظام سياسي معين بخصائص مميزة الى نظام أخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق.

إن تطبيق مبدأ التنمية السياسية  يتطلب تحقيق التفاعل والتشابك بين أبعاد التنمية جميعاً في المجتمع، إذ لا يمكن تصور تنمية اجتماعية من دون تنمية سياسية، أو تنمية اقتصادية، أو تنمية أداريه، أو تنمية ثقافية، لان هناك صلات عميقة بينهما يمكن أن نلمسها إذا ما عرفنا أن خيار التنمية هو بالأساس مشكلة الديمقراطية السياسية ومرادفه الاصلاح السياسي، وهو ما تهدف التنمية السياسية لتحقيقه حتى تتحقق الاصلاحات البنيوية الاخرى، فهي عملية تستهدف احداث نقلة نوعية في بنية النظام السياسي ومؤسساته لنقله من النظام السياسي التقليدي الى النظام السياسي الحديث

**الكلمات المفتاحية.**

التنمية السياسية، الاصلاح السياسي، التغيير السياسي، المشاركة السياسية، حقوق الانسان، الحرية، الاستقرار السياسي، الثقافة السياسية

**Abstract.**

In fact, political development is an intellectual change from a broader phenomenon, the phenomenon of political expression, i.e., the transition from a certain political system with distinctive characteristics to another that reflects different characteristics of the previous regime.

The application of the principle of political development requires the achievement of interaction and intertwining between the dimensions of development all in society, as it is not possible to imagine social development without political development, economic development, administrative development, or cultural development, because there are deep links between them that we can touch if we know that the development option is mainly the problem of political democracy and its synonym for political reform, which is what political development aims to achieve until other structural reforms are achieved, it is a process aimed at making a qualitative leap in the structure of The political system and its institutions to transfer it from the traditional political system to the modern political system

Keywords
Political Development, Political Reform, Political Change, Political Participation, Human Rights, Freedom, Political Stability, Political Culture

**أهمية البحث:**

تأتي اهمية تطبيق مبدأ التنمية السياسية في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة الانسانية عن طريق تطبيق المشاركة السياسية والتعددية السياسية وحماية حقوق الانسان واحترامها للوصول الى تكوين سياسي ديمقراطي يسعى الى تحقيق التنمية الشاملة، وبناء مؤسسات حديثة أخذة بنظر الاعتبار طبيعة وقيم المجتمع وتقاليده.

**مشكلة البحث:**

وجود غياب في الاستجابة للتحولات والمتغيرات المتعلقة بالمواطنة، وضعف الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية والعدالة كان لها تأثر سلبي على الاستقرار السياسي، وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

ما لدور الذي تلعبه التنمية السياسية لتطوير النظام السياسي في دولة ما وتحقيق الاستقرار فيه؟

**أهداف البحث:**

1- أهمية الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي.

2- بيان أهمية التنمية السياسية فـي تحقيق الديمقراطية، وحقـوق الانســان، والمشــاركة

**فرضية البحث:**

إن لعملية التنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك نتيجة المبادئ التي تسعى الى تحقيقها والمتعلقة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، والحرية، والعدالة، وبناء المجتمع المدني وبهذا يكون النظام السياسي من أجل حماية وبناء الوطن بحيث تبتعد مكوناته عن السلطة الشمولية والاضطهاد والاستبداد السياسي..

**الدراسات السابقة:**

1- رسالة ماجستير بعنوان التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان من سنة 1981م وحتى سنة 2012م، بكلية الآداب والعلوم _قسم العلوم السياسي بجامعة الشرق الاوسط حيث كانت نتائج الدراسة أن التحولات الديمقراطية التي مارسها النظام السياسي العماني بعد عام 1970م، بداءً من إنشاء المجلس الاستشاري للدولة ، مروراً بإصدار النظام

الاساسي للدولة عام 1996م وتشجيع المشاركة الشعبية وإقرار قانون الجمعيات التي تصب نشاطها ضمن عمليات منظمات المجتمع المدني الهادفة لرقي المجتمع والدولة جاءت لتصب في خدمة عملية التنمية السياسية ،من أجل تحقيق الاستقرار السياسي داخل سلطنة عمان.

2- الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الامـارات العـربية المتحدة (2004-2020) نشرت في مجلة كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة أسيوط العدد الحادي عشر- يوليو 2021م، حيث كانت الدراسة ان أهمية المتغيرات السياسية، في التأثير على الاستقرار السياسي، حيث يلعب كلاً من الوعي السياسي والحرية السياسية كمتغيرات ثقافية دوراً مهماً في التأثير على الاستقرار السياسي في الامارات

**مقدمة:**

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، يتم بواسطتها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ،وقدراتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، كما تعد أيضاً عملية معقدة ومتشعبة في مفهومها ودلالاتها النظرية والعملية وتتطلب تظافر الجهود الشعبية في الدولة لإنجاحها، فهي تقوم على افتراضات هدفها إحداث تغيير في أساليب النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل إلحاق الدول النامية في ركب الدول المتقدمة، وبناء الدولة القوية، وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية من خلال التوزيع العادل للقيم السلطوية في المجتمع.

إن التنمية السياسية أصبحت مطلباً رئيساً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي وتعبئة ومشاركة الجماهير في القرار السياسي، أي اهتمام المواطن بالشأن العام وهي كذلك بناءً للديمقراطية من خلال إقامة بناء المؤسسات الديمقراطية والادارية الفعالة.

**المبحث الاول: التنمية السياسية المفهوم والمقومات**

سنتناول في هذا المبحث ماذا يعني مصطلح التنمية السياسية ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، وماهي المقومات الاساسية التي يرتكز عليها هذا المبدأ لكي تتحقق عملية التنمية السياسية بكل ابعادها التنموية سواءً كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية.

**المطلب الاول: مفهوم التنمية السياسية.**

تعرف التنمية السياسية بانها مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية الى نقل المجتمع من نظام تقليدي الى نظام حديث، وإحداث تحول في قدرة الانسان وقابليته على الاخذ بزمام المبادرة، من أجل تأسيس وتطوير بنى جديدة وقيم عصرية قادرة على أستعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والمتغيرات المستمرة، والسعي من أجل تحقيق أهداف جديدة لمكونات النظام السياسي داخل الدولة.

إن مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة في علم السياسة، حيث بدأت ارهاصاته الاولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأوائل الخمسينات من القرن العشرين حيث عُد فرعاً من علم السياسة، يهتم بدراسة المجتمع والنظام السياسي، وإن اهتمام الدول بهذا المفهوم كان نتيجة عدة عوامل من أهمها تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقاً، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى حركات التحرر والدور الذي لعبته في تحقيق استقلال العديد من دول العالم الثالث في أفريقيا وأسيا، وكانت القضية الاساسية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في هاته الدول بالشكل الذي يؤدي الى إقامة الديمقراطية فيها.(حرب أسامة،1987،ص30)

فهي جملة من التغييرات في كل جوانب الحياة الفكرية من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي أيضاً تسعي لتحقيق بناء الديمقراطية والاستقرار وترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل داخل ربوع المجتمع، كما تعمل على أضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل في الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم كل منها هيئة مستقلة عن الاخرى، مع تحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين فهي أذن عملية ارتقاء بحياة الافراد لتمكينهم من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الادوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلال على الصعيد الدولي.

إن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح وتتحقق في فترة زمنية قصيرة، وإنما تحتاج الى الوقت الكافي، والى تظافر الجهود الرسمية وغير الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها ولابد من توافر مجموعة من المؤشرات للتنمية السياسية تتمثل في مبدأ سيادة القانون وضمان حرية التغيير واستقلال القضاء، والحد من تعسف السلطة السياسية وضمان

حقوق الموطنين **( العويمري وليد،2012،ص56)**، ووجود نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغيير الذي يطرأ على المجتمع وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة،**(العويمري وليد، مرجع سابق)** وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم أو أجناسهم او اديانهم أو أعراقهم، وعدم النظر الى الدولة باعتبارها مصلحة خاصة لكل فرد له الحق أن يأخذ منها ما يشاء على حساب الاخرين، بل يجب على الجميع أن يتحمل مسئوليته في الحفاظ على الدولة باعتبارها القاسم المشترك بين الجميع.

إن مبدأ التنمية السياسية بناء الدولة القومية أي دولة ذات سيادة لها كيان بين جميع الدول الديمقراطية التي تحافظ على وجود الدولة أرضاً وشعباً، وحتى تصل تنمية مستدامة في جميع أنساقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالتنمية السياسية تغيير وتحديث للمنظومة السياسية للدولة ونقلها من المستوى التقليدي الجامد الى المستوى الحديث المتطور في جميع جوانب الحياة وتحقيق الاستقرار والعدالة والمساوة في الدولة.

**المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية**

بما أن عملية التنمية السياسية تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي فهي تهدف في النهاية الى بناء النظام السياسي، مع إجراء عمليات التحديث عليه كي يصير نظاماً ديمقراطياً، ويعمل على التخلص من بقايا السلطات التقليدية بمختلف خصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، ومن أجل تحقيق هذه الاهداف يتوجب على النظام السياسي التركيز على مقومات التنمية السياسية وهي:

**اولاً: المشاركة السياسية.**

المقصود بالمشاركة السياسية إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والعرقية، وتمكنهم من لعب دور واضح في العملية السياسية، حيث تعد من أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية كقيمة عليا، حيث تقترن المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية بمفهوم المواطنة.

والمشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها "حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم. (مجموعة مؤلفين،159،1990)

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية. ويعرفها بعض الباحثين بأنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الاهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الاهداف. (الجوهري عبد الهادي،1986، ص63)

ويقترب هذا التعريف من القول بأن المشاركة السياسية هي "تلك الانشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، وبما أن المشاركة السياسية هي علاقة تفاعلية ما بين الفئة الحاكمة والفئة المحكومة، فأنها تقوم على مجموعة من الاسس والمبادئ يجملها البعض في المبادئ التالية:

1- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط، أي بين أفراد من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

2- يجب أن تكون المشاركة في اتخاذ القرارات واسعة النطاق، بحيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين وليس مشاركة الصفوة فقط.

3- كما أن الخيارات السياسية الاساسية وخطط التنمية يجب أن تشارك في وضعها ومناقشتها مختلف الشرائح من المواطنين.

4-يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة الى جانب المشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

**ثانياً: التعددية السياسية**

التعددية السياسية تعد ركيزة رئيسية من ركائز بناء دولة مدنية عصرية تسعى الى تحقيق تجانس مجتمعي من خلال الاعتراف المجتمعي بحقيقة التعدد والتنوع، والسماح لها بالتعبير عن خصوصياتهم بكل حرية دون التعرض للضغط والإكراه، من هنا ينبغي العمل على تبنيها وترسيخها في المجتمعات التي تواجه مشاكل كثيرة في هذا الشأن، الذي يعاني من ضعف

وهشاشة الديمقراطية نتيجة غياب التعددية السياسية عن قاموسه السياسي وقيام نظام سياسي شمولي. (علي وجيه،2018، ص520)

ان التعددية السياسية توصف مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار الساسي في مجتمعها. (حرب اسامة، مرجع سبق ذكره،34) وتعتبر أيضاً مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس الحرب عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية. (هادي رياض،1995، ص63)

فالتعددية الحقيقة قائمة على وجود أحزاب مختلفة ببرامج وإيديولوجيات مختلفة، تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة وبصورة دورية، أما بالنسبة للتعددية التي يحمل إطارها الخارجي مظاهر التعدد أي أن يكون هنالك عدة أحزاب، لكن النظام القائم أقرب الى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر فهي تعددية شكلية فقط، فالأولى تعددية سياسية تتصف بالشمولية وهي تتضمن تعددية حزبية، أما الثانية فهي ليست تعددية سياسية لان هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الاخرى فهي إذن تعددية حزبية مكملة للتعددية السياسية، فالتعددية السياسية في مجملها العام تعني الاختلاف في الراي والاطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والايديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

**ثالثاً: التداول السلمي على السلطة:**

والمقصود به عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد، أي يجب التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، بحيث يمارس الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترة محددة سلفاً، وبهذا يقوم الحاكم بممارسة السلطة بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، فالسلطة إذن ليست حكراً على أحد، إنما يتم تداولها وفقاً لأحكام الدستور الذي يعد السلطة التي لا تعلوها أية سلطة.

ويعد التداول السلمي على السلطة من قبل الاحزاب والاطراف السياسية من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فلا يمكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية مالم يكن هناك إيماناً واعترافاً بميداء التداول السلمي على السلطة، هذا يعني أن السلطة السياسية يجب أدارتها من قبل الاحزاب والاطراف السياسية التي تحصل على الاغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، وليست حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الاخرين

(البيج علوان،1998،ص73)، فهو آلية تعتمدها الأنظمة السياسية الديمقراطية ، ويشترط لنجاحها:

1- توفّر وعي اجتماعي عام بأهمّية التداول كحصن من هيمنة الطغاة على الشعب وضمانة لعدم الالتفاف على مطالبه.

2 . وجود تعددية حزبية موضوعية وهي ظاهرة تنبع من اختلافات سياسية تعبّر عن فروق فكرية في المرجعيات الإيديولوجية أو العقائدية أو فروق في البرامج السياسية بين مكونات المجتمع السياسي.

3- وجود نظام انتخابي وقانون يضمن دوريته وكيفية إجراء الانتخابات وشروط الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية. ذلك أنّ التداول السلمي الديمقراطي على السلطة يشترط الإجراء الدوري لانتخابات حرة ونزيهة. فالانتخابات هي الأداة التي تتم بها عملية الدخول والخروج من السلطة. وتجرى بشكل حر، وعام، ومباشر، وسري. وهي عملية يمارس بها الشعب سيادته ودوره كفيصل وحكم بين التيارات السياسية المتنافسة على السلطة ويضمن عدم طغيان طرف سياسي معيّن وبقائه في السلطة دون رغبة الشعب.

4- توفر دستور للبلاد يتضمّن توافقا حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية مع احترام الأقلية. فالتداول السلمي على السلطة لا يعني تغيير أجهزة الدولة بتغيّر الطرف السياسي الماسك بالحكومة وإنما هو تغيير للنخبة الحاكمة قصد تطبيق برامج الأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة.

5- أن يتضمّن الدستور مبادئ وفصول تمنع أي تعديل على بعض مواده أو شكل الحكم (رئاسي/برلماني/شبه رئاسي) أو فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطن إلاّ بشروط. وأن يشترط في نصّ التعديل إلى جانب الأغلبية المطلقة أو نجاحه في الاستفتاء ويشترط تأجيل تطبيقه إلى ما بعد دورة انتخابية أو اثنتين كي نضمن أنّ رئيس الجمهورية أو النائب المنتخب لا يفكر في مصلحته الشخصية العاجلة.

6- أن يحترم الطرف السياسي الذي يمسك بالسلطة على إثر اقتراع عام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقته في مستوى الاتفاقات الدولية والاتفاقيات مع المنظمات الوطنية كالنقابات والجمعيات، ولا يمنعه هذا طبعا من إعادة النظر في بعض تلك القرارات والاتفاقات بالحوار مع الجهات المعنية.

**رابعاً: حماية واحترام حقوق الانسان.**

حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يُفهم عموما بأنه مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المس بها وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان، فهي ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمايتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية. وهي كلّية وتنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس، وتتطلب التماهي والتشاعر وسيادة القانون وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين. ولا يجوز ولا ينبغي أن تُنتزع إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة تضمن الحقوق ووفقا لظروف محددة، فمثلا، قد تشتمل حقوق الإنسان على التحرر من الحبس ظلما والتعذيب والإعدام .وهي تقر لجميع أفراد الأسرة البشرية قيمة وكرامة أصيلة فيهم. وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته. فالاعتراف بالكرامة المتأصلة لدى الأسرة البشرية وبحقوقها المتساوية الثابتة يعتبر ركيزة أساسية للحرية والعدل وتحقيق السلام في العالم .وإن ازدراء وإغفال حقوق الإنسان أو التغاضي عنها لهو أمر يفضي إلى كوارث ضد الإنسانية، وأعمالا همجية، آذت وخلّفت جروحا وشروخا عميقة في الضمير الإنساني. ولهذا فإنه من الضروري والواجب أن يتولى القانون والتشريعات الدولية والوطنية، حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، ولكي لا يشهد العالم والإنسانية مزيدا من الكوارث ضد حقوق الإنسان والضمير الإنساني جميعا.

فهي مجموعة من الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، ببيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقوق الانسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتها على القضاء الوطني أو الدولي للفصل فيها.

إن مسالة حقوق الانسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات في الدولة، أو في الاتفاقيات الدولية والاقليمية لا يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة مالم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والاساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها. (باسل يوسف،2002، ص118)

ويقصد بحماية حقوق الانسان مجموعة الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والاقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الانسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالته الى القضاء الوطني أو الى قضاء دولي لمحاسبتهم.

**المبحث الثاني: دور التنمية السياسية في الاصلاح السياسي**

تعني التنمية السياسية تطوير النظام السياسي، وهذا يعد أحد التعريفات الاساسية لمصطلح التنمية السياسية، وبهذا المعنى صيغ العديد من النظريات والنماذج لعملية تطوير النظام السياسي، بعضها يركز على وظائف النظام وقدراته، والبعض الاخر يتناول بنية ومكوناته الاساسية وهذا يقودنا الى ركنيين أساسيين عند تحليل بنية النظام السياسي ودور التنمية السياسية في عملية التطوير والتحديث لهما.

**المطلب الاول: تطوير الثقافة السياسية "الركن المعنوي"**

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم والدولة والسلطة، والولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعني أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها المجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور ،والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم، ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الامد، بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الاساسية الى أفراد شعبه ويشكل الافراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام، ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزاءً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية، ثقافة النخبة الحاكمة، الشباب، والعمال، والفلاحين، والمرأة الخ.(هلال علي،2015،ص238)

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الافراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن الثقافة السياسية

تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

ومن خيار التجانس الثقافي فيمكن تعريف الثقافة السياسية من خلال انه يوجد في أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الاقل، هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، وتتضمن الثقافة السياسية للنخبة الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي، أما الثقافة السياسية للجماهير، فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف الجماهير من العملية السياسية ،أي أنها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم الفعال في مخرجات النظام، وفي عديد من الدول لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير وإنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقاً للدين أو الفئة الاجتماعية أو الاقليم وغيرها ،ويثير ذلك ما يعرف بأزمة التكامل الوطني، وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين الثقافات السياسية الفرعية للجماهير وبين الثقافات السياسية للنخبة فإن ذلك يكون مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي، حيث أن معالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع من شانه تدعيم الاستقرار السياسي، فكلما انخفضت نسبة الصراعات بين الطوائف والاحزاب والطبقات المختلفة كلما أدى ذلك الى التكامل والقومي ووحدة الولاء الوطني، وكان مؤشراً على الاستقرار السياسي.(هلال علي،2015،ص238)

إن الوعي والحرية السياسيين من أهم مكونات المتغير الثقافي وتعتبر من اولويات التنمية السياسية أولاً للوصول الي الاستقرار السياسي في الدولة.

**أولاً: الوعي السياسي**

تؤثر الثقافة السياسة على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وان يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه. (جابر محسن،2016، ص325)

وتمثل الثقافة السياسية أهمية كبيرة لأنها بشكل عام تؤثر على التفاعلات والعلاقات والحياة السياسية بين الافراد والجماعات والحاكم والمحكوم وتعتبر هي المحدد لها، كما أن الثقافة السياسية تعتبر مكوناً مهماً في تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وهو جوهر عملية التنمية السياسية، فالموضوعات التي تعالجها التنمية السياسية كالشرعية والهوية والمشاركة السياسية وغيرها، ترتبط بمضمون وعناصر الثقافة السياسية، حيث أن أساس أي نظام سياسي

ديمقراطي هو وجود ثقافة سياسية قائمة على المشاركة الحقيقة الفاعلة في كل مناحي الحياة السياسية.(غليون ابراهيم،2015،ص6)

**ثانياً: الحرية السياسية.**

إن غالبية الافراد الذين يدعمون الديمقراطية كما اشار انجلهات لا يأتي نتيجة الحصول على الحرية "الديمقراطية في جوهرها" والدليل على ذلك جاء من خلال استبيان القيم العالمي World Value Survey الذي أكد أن القيم الجماعية التحررية تختلف من دولة الى أخرى، إذا كانت تلك القيم والمعتقدات ضعيفة فيفضل الافراد السلطة القوية أكثر من الحصول على الحرية والمشاركة السياسية وغياب مثل هذه القيم قد يدفع الافراد لتفضيل النظام الاستبدادي.

وعندما جاءت الحداثة قامت بتغيير معتقدات الافراد وتفضليهم للديمقراطية عن الاستبداد ،وأن تغيير القيم والمعتقدات التقليدية القديمة من شانها أن تعرض الانظمة الدكتاتورية لثورة من قبل شعبها من أجل أرساء الديمقراطية والتمتع بكافة الحقوق والحريات، حيث يكون للتنمية السياسية دور في هذا التغيير عن طريق تطوير الثقافة السياسية بما تضمنه من اتجاهات وقيم ومعايير ونماذج فكرية وسلوكية وتصورات وطرق للتفكير ودفعها نحو المزيد من الانفتاح والتسامح، والمشاركة والاهتمام بالشأن العام، وقبول الاخر والتعايش معه من خلال الحوار ونبذ العنف، ومشاعر حب الوطن والمساواة بين جميع أبناء الوطن وفق ما يعرف بثقافة المواطنة.

**المطلب الثاني: إصلاح وتطوير المؤسسات السياسية "الركن المادي"**

إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي(هلال علي،1978،ص149)، وهذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة، وتهتم كذلك بتحديث البنى الاساسية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني القادر على الاصلاح والتطوير، أي أن تحقيق التنمية السياسية يستوجب وجود مؤسسات تكون قادرة على العمل الجدي من أجل تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف

والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، الى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الافراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة.

إن عمليات التنمية السياسية لا تتحقق ولا تبلغ غايتها دون مساهمة فاعلة من صانع القرار السياسي، ومن مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية التي تمتلك قدرات ديمقراطية تؤهلها للمشاركة، والنقاش، والحوار العام، وطرح المبادرات، وإدراجها في ميدان الساسة والقانون وهي القادرة بالتأكيد على المساهمة في إيجاد منظور مجتمعي يعكس قوة المجتمع، ولا يستند الى خيارات فردية.

وإذ يعزم النظام السياسي على قيادة تنمية شاملة لابد أن يعتمد في ذلك على فكر سياسي مستنير يقود مرحلة التنمية والتحديث، وتأمين الاستقرار والسلام وبناء الدولة العصرية الحديثة، ولتحقيق ذلك لابد من توافر أربع مرتكزات هامة يسير عليها النظام السياسي في عملية التنمية السياسية وهي:

1- تحقيق الوحدة الوطنية وإنجاز السلام الاجتماعي واستعادة الوحدة السياسية وفي هذا الاطار لابد من العمل على تأمين البيئة الداخلية للدولة من أجل تامين الاستقرار وإشاعة الامن والسلام، وفرض هيبة الدولة على جميع أراضيها، وإنها مخاطر الانقسام، وجعل الوطن للجميع، وأتباع سياسة المصالحة ودعوة الشعب الى الانضمام اليه ومساعدته في بناء الدولة الحديثة، ودعم عوامل الترابط المجتمعي كبديل إيجابي لسلبية دعاوي التفكك والتشرذم ، وتوسيع وتطوير الجهاز الاداري للدولة ليستوعب أهداف القيام بعملية التنمية الشاملة من ناحية، وتحويله الى أداة من ادوات الدمج والتماسك على المستوى الوطني من ناحية ثانية، مع تقليص النفوذ القبلي أمام هيبة الدولة، والبدء بالإصلاح الداخلي بصورة حذرة ومتدرجة، تتوافق مع التراث السائد في المجتمع، والعمل على تحديثها بما يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية.

2- البدء ببرنامج التحديث في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ضمن استراتيجية مدروسة للتنمية، تأخذ في الاعتبار أهمية العلم والمعرفة وذلك بقيادة ثورة علمية تستنير بأدوات العصر الحديث من جهة، وتنويع القطاعات الاقتصادية وتامين دعامة صلبة للتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة من جهة اخرى، وفق منهجية تقوم على التكامل والتعاون بين كل الجهات وصولاً الى التحول من مجتمع واقتصاد تقليدان الى مجتمع واقتصاد عصريان يبنيان على العلم والمعرفة.

وفي هذا الإطار العمل على نشر التعليم والمعرفة وتوفير وسائل الحية العصرية التي يحتاجها الانسان مثل المواصلات والكهرباء والماء ووسائل الاتصال المختلفة، وفي السياق ذاته العمل على تشجيع الزراعة والتجارة والصناعات الاخرى، ودعوة المواطنين الى المشاركة في التنمية الاقتصادية والاهتمام بالخدمات الصحية عن طريق نشر المؤسسات الصحية على امتداد الوطن ودعمها وتطويرها لتقديم الرعاية الصحية وفق مستوى عالي من الجودة.

3- إصدار نظام أساسي للدولة متمثلاً في الدستور، المتمثل في أنه العقد الاجتماعي ما بين الفئة الحاكمة والفئة المحكومة ،يقوم على أسس المساواة والعدالة وحقوق الانسان، وتحقيق القانون والديمقراطية، والفصل بين السلطات، بحيث تكون هذه الخطوات القاعدة الاساسية التي تنطلق منها عمليات التنمية السياسية والتطور والرقي، بحيث يصبح النظام الاساسي مرجعية يمكن الاحتكام عليه عند بروز أيه قضية خلافية أو موضع للجدل، والنظر بجدية للقضايا الحيوية ذات العلاقة بحاضر البلاد ومستقبلها، وأن لا يكون النظام الاساسي مجرد نصوص أو وصايا أو شعارات غير قابلة للتطبيق العملي، وان ليكون النظام جامداً بل يواكب مقتضيات التطور والتنمية وبما ينسجم وتطلعات المرحلة الراهنة.

4- توظيف السياسة الخارجية لخدمة الدولة والمصالح المشتركة مع الدول الاخرى، وفتح أفاق التعاون والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام علاقات حسن الجوار، واعتماد الحوار سبيلاً لحل كل الخلافات والمنازعات بين مختلف الاطراف، وإقامة علاقات متنامية تتسع وتتعمق على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والطمأنينة.

هذه هي مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي المبني على قواعد العدالة والمساواة والحرية والعدالة والقيم النبيلة من تحقيق الاستقرار والسلام فيه، ومن أجل تهيئة البيئة الصالحة لبذرة الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب الامن والاستقرار كما لا يمكن أن تكون هناك حرية، أو عدالة، أو حماية حقوق الافراد في ظل غياب سلطة الدولة. (الدرمكي علي،2012، ص89-90)

إن الاستقرار السياسي غاية التنمية السياسية بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،حيث تؤكد كل المعطيات أن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة وتجاهل

حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة، فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه، كما أن زهو القوة واوهامها ليس هو الذي ينجز الاستقرار، فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي تحول نجد التداعي والوهن والضعف، وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكانياتها الذاتية من مواجهة الازمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام.( محفوظ،2006،ص4)

ويعد التداول السلمي للسلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وكذلك غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للضغوط والاحتياجات المختلفة للجماهير، وتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضاء العام، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها كالتالي:

أ- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة بالأساليب الدستورية المتبعة فإذا تمت عملية الانتقال لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقاً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمعن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

ب- شرعية النظام السياسي:

تعد شرعية النظام السياسي من الدعائم الاساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، وان النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلاله وحماية الحقوق، وتظهر الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب وخضوعهم له طواعية. (سليمان،2009، ص140)

ج- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعد قوة النظام السياسي من المؤشرات المهمة لظاهرة الاستقرار السياسي، لان النظام يتوجب عليه مسئوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلد في حال تعرضه

لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع، وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية.

د- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الافراد في كل الانظمة على اختلاف أنماطها "رئاسي، برلماني، مختلط،" ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو راس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب أو الافراد وفق عملية الانتخاب، ولكن في بعض الاحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أولاً: حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

ثانياً: استقالة أو أسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

هـ – الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي، حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

و- غياب العنف واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات: إن العنف السياسي هو التعبير لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن تعريفه بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لا إلحاق الضرر بالأخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية.

والعنف قد يكون رسمياً أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين، أو ضد جماعات، أو تنظيمات، أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه، أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الاهلية فتمثل أعلى صدور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمينها اللجوء الى العنف على نطاق واسع.

ز- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: ينظر الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه

يوجه سياساته الاقتصادية نحو تحقيق التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضاء الشعبي تجاه النظام السياسي.

ط – قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية: إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجمالها بالوضع الامني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة.

وعليه فإن رغبة صانع القرار بضرورة التطوير والاصلاح هي عامل حاسم في دفع المسيرة الديمقراطية نحو الامام، خصوصاً إذا تضافرت جهود القيادة مع الوعي الشعبي، فتناغم حركة الطرفين من أجل مزيد من التطوير والتحديث يدفع بالتجربة الى أفاق رحبة، وقد يجعل منها نموذجا يحتذى في العالم. (الظاهر مسعود،2010، ص70)

**الاستنتاجات**

إن عملية التنمية السياسية تهدف بوجه عام الى خلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تسعى في النهاية الى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد.

ولابد هنا أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الافراد القابلية للموافقة على الانماط الجديدة للسلطة والتنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة، ويحتاج ذلك الى الاهتمام الجدي بمقومات التنمية السياسية التي لها دور في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ومن أهمها المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة واحترام وحماية حقوق الانسان.

ويأتي في الاهمية تطوير الثقافة السياسية في المجتمع وذلك من خلال على تطوير السلوك والاتجاهات السياسية وتوعية الناس بأن الحياة الكريمة لا يمكن تحقيقها مالم يتخلص المجتمع من المعتقدات التقليدية كالجهوية والقبيلة وعدم قبول الاخر وغيرها من السلوكيات الاخرى، وهي الغاية الاولى التي تسعى عملية التنمية السياسية لتحقيقها، ومن تم تستهدف التنمية السياسية بنية النظام الاساسية وهو ما تطلق عليه التنمية السياسية الركن المادي أي المؤسسات السياسية بالدولة ويكون ذلك بتفعيل دورها ووجودها لتكون أكثر فاعلية وكفاءة ،واكثر قوة في أدائها

الوظيفي، ومعالجة أوجه النقص في البنيان المؤسسي للنظام السياسي ،وتحسين أداء المؤسسات السياسية القائمة وان تعمل هذه المؤسسات بمبادئ وقيم الحرية والعدالة والمساواة وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتحقيق المواطنة لكل المكونات بالمجتمع وصلولاً الى نظام سياسي مستقر تختفي فيه كل مظاهر الاستبداد والشمولية السياسية وهذا ما تسعى التنمية السياسية لتحقيقه لنقل المجتمعات من نظام سياسي تقليدي الى نظام سياسي حديث.

واخيراً وليس اخراً فإن التنمية السياسية عنصر أساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي، وتهدف الى الرقي بالوضع الانساني الى الرفاه والاستقرار.

**التوصيات**

من خلال ما جاء من بالاستنتاجات فإن البحث يوصي بالآتي:

1- اهمية المشاركة السياسية، والتداول السلمي علي السلطة ومبدأ سيادة القانون لنجاح استقرار النظام السياسي بالدولة،
2- انفتاح النظام على الجمهور فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية، التي تعد من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية، وهي بذاتها من اهم الممارسات الديمقراطية.
3- تأكيد استقلالية السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والفصل بينهما.
4- الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، ودعمها مادياً ومعنوياً وتوفير الحماية القانونية لها وتشجيعها بمختلف الوسائل
5- نشر الوعي بالحقوق المدنية الوعي بالحقوق المدنية والسياسية
6- التأكيد على اهمية تطبيق مبدا سيادة القانون على جميع المكونات في المجتمع، وانهم سواسية تحت هذه المظلة فلا فرق بين مكون على أخر.
7- الاهتمام بقنوات الاتصال بين الافراد وأجهزة السلطة عبر وسائل الاتصال الجماهيري كوسائل الاعلام والهيئات التشريعية، والجمعيات والمنظمات الاهلية، وإنشاء مراكز متخصصة ومحايدة لقياس الراي العام ومعرفة ما يحتاجه الافراد ولا يخالف اتجاهاتهم وسلوكهم.

**المراجع والمصادر**

**أولاً: الكتب العربية.**

1- أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، منشورات عالم المعرفة،1987م، ص30.

2- رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد الى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، 1995م، ص63.

3- عبد الهادي الجوهري، علم الاجتماع السياسي مجاله وتطوره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص159.

4- علي الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2015م، ص238.

5- علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، مصر، الاسكندرية، الهيئة العامة للكتاب،1978م، ص149.

6- محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة العربية، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي، 2006م، ص4.

7- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر،1990م، ص159.

**ثانياً: الدوريات العلمية:**

1- حسن علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد4، 1998م، ص73

2- محسن، جابر، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية، زليتين، ليبيا، الجامعة الاسمرية، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد7، 2016م، ص235

3- يوسف باسل، حماية حقوق الانسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، العدد9، بيت الحكمة، 2002م، ص118-119

4- وحيد عقدو على، التعددية السياسية، دراسة في مفهوم التعددية السياسية، مجلة جامعة دهوك، المجلد21، العدد2،2018م، ص520.

**الرسائل العلمية:**

1- على بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، (1981-2012)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2012م، ص89-90

**المؤتمرات العلمية:**

1- برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت، الفترة من 19الى 21 ديسمبر،2015م، ص6.

**الانترنت:**

1- رائد نائف سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، منتدى الحوار المتمدن،2009، تاريخ الزيارة 2023/10/22م الموقع:

http/www.ahewar.ahewar. org/det/sho.art

# الخطاب الديني ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني

**د. المكي رمضان أحمد الوحيشي**

**كلية الشريعة والقانون – جامعة نالوت**

**almkirm@gmail.com**

**المخلص:**

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الخطاب الديني ودوره المنوط به في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المجتمعات الإسلامية والعربية، وتحقيق روافد الاندماج الاجتماعي بين أطياف المجتمع الواحد، وبيان علاقة وسائل الخطاب الديني المتنوعة باستقرار المجتمعات سياسيًا وأمنيًّا، والتي من خلالها يتم نشر هذا الخطاب للتأثير على المستمع؛ خاصة في ظل تسييس هذه الوسائل والسيطرة عليها وسعيها لاحتكار الخطاب الذي تسعى لنشره هذه الجهة، والهدف من هذه الدراسة هو بيان ماهية الخطاب الديني وانعكاساته الإيجابية والسلبية على المجتمعات، وبيان التحديات والمتغيرات على الخطاب الديني وتأثيره في الواقع اجتماعيا وأمنيا، اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وذلك لدراسة وتحليل الانعكاسات والتحديات الأمنية والسياسية وكيفية تأثير الخطاب الديني عليها إيجابيًا، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الخطاب الديني بشتى وسائله له الدور الكبير في استقرار المجتمعات أمنيا وسياسيا، كذلك أن الخطاب الديني الراشد هو وحده القادر على توجيه المجتمعات نحو السلم الأهلي والاستقرار الأمني والسياسي.

**الكلمات المفتاحية:** (الخطاب الديني، تحقيق، الاستقرار، التحديات، السلم الأهلي)

**Abstract:**

This study seeks to identify the nature of religious discourse and the role assigned to it in achieving political and security stability in Islamic and Arab societies, and to achieve the tributaries of social integration among the spectrums of one society, and to explain the relationship of the various means of religious discourse to the political and security stability of societies, through which this discourse is disseminated to influence the listener. Especially in light of the politicization and control of these means and their attempt to monopolize the discourse that this part seeks to spread, the aim of this study is to explain the nature of religious discourse and its positive and negative reflections on societies. And an explanation of the challenges and variables on religious discourse and its impact on the social and security reality. In this study, I

followed the inductive approach and the descriptive approach, also relying on the analytical and critical approach, in order to study and analyze the security and political repercussions and challenges and how religious discourse affects them positively. This study reached several results, including: Religious discourse in all its forms has a major role in the security and political stability of societies. Likewise, only rational religious discourse is capable of directing societies towards civil peace and security and political stability.

**Keywords:** (religious discourse, achievement, stability, challenges, civil peace)

**المقدمة:**

تشهد المجتمعات الإسلامية والعربية بُعدًا ثقافياً ودينيًا؛ جراء الغزو الثقافي والفكري والإعلامي الممنهج لمحاربة الخطاب الديني الإيجابي الذي يحثّ على الوسطية البعيدة عن الإفراط والتفريط، وذلك لمواجهة ومجابهة التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية المؤثرة على الخطاب الديني السلبي الذي تحركه العاطفة والمبالغة في حسم الأمور، مما لا يخدم قضية الإسلام، ومن هنا يتحتّم علينا الاهتمام بهذا الخطاب وترشيده وتنقيحه وذلك بتحديد نقاط الضعف والقوة، والإيجابي منه والسلبي؛ كي تتحقق المكاسب المرجوّة كالسلم الأهلي والاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

**مشكلة الدراسة:**

تمكن إشكالية هذا البحث في التساؤلات الآتية:

- ما دور الخطاب الديني في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني؟
- ما مدى فعالية وسائل الخطاب الديني في التأثير على المجتمعات؟

**أهداف الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- دور الخطاب الديني في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.
- توظيف الخطاب الديني في توعية المجتمعات للرقي بها فكريا ودينيا وثقافيا.
- ترشيد الخطاب الديني وضبطه؛ بحيث يكون بعيدًا عن التفريط والإفراط.

**منهج الدراسة:**

اتبعتُ في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي؛ وذلك باستقراء التحديات والتغيرات السياسية التي تتأثر بالخطاب الديني من الناحيتين الإيجابية والسلبية، ومن ثم تحليلها لفهم المكاسب المتحققة من هذا الخطاب.

**تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى:

المبحث الأول: ماهية الخطاب الديني، وأقسامه

المبحث الثاني: أثر الحطاب الديني على الاستقرار السياسي والأمني

**المبحث الأول: ماهية الخطاب الديني، وأقسامه**

يعتبر الخطاب الديني من أهم الركائز التي يعتمد عليها في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للمجتمعات، وفي هذه الدراسة سيتم الحديث عن مفهوم الخطاب الديني وبيان أقسامه، والتحدي الذي يقوم عليه هذا الخطاب كي يتحقق الاستقرار السياسي والأمني:

**أولًا: مفهوم الخطاب الديني**

يمكن تعريف الخطاب الديني أنه الكلام الذي يستند لمرجعية إسلامية من أصول القرآن والسنة، وأي من سائر الفروع الإسلامية الأخرى، سواء أكان منتج الخطاب جماعة إسلامية أم مؤسسة دعوية رسمية أو أهلية أم أفرادًا متفرقين جمعهم الاستناد للدين وأصوله مرجعيةً لرؤاهم وأطروحاتهم، ولإدارة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يحيونها، أو للتفاعل مع دوائر الهُويات القطرية أو الأممية أو دوائر الحركة الوظيفية التي يرتبطون بها ويتعاطون معها.

**ماهية ومفهوم الخطاب الديني:**

لفهم مدلول الخطاب الديني يجب علينا فهم كل كلمة على حده؛ فالخطاب بمعنى الفصل في الكلام، قال تعالى: (فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) [سورة ص: 23] (ابن كثير، 1419، ص51)، والخطاب يكون أيضًا بمعنى الرسالة، كقوله عز وجل: (وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ) [سورة ص: 20] (المجمع الوسيط، 1392، ص243)، أما معنى الدين فيطلق ويراد به الإسلام، كقوله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [آل عمران: 19]، ومعنى الدين هو الإقرار باللسان والتصديق بالقلب والعمل بالجوارح، بحيث يكون خالصًا لوجه الله الكريم، وبالانقياد لله بالطاعة فيما

أمر والانتهاء عما نهى عنه وزجر، من غير انحراف أو استكبار ودون إشراك لله عز وجل في عبودة أو ألوهية (الطبري، 1422، 275/6 ).

واستخدام مصطلح "الخطاب الديني" في هذه الدراسة إنما هو لغرض أن هذا الخطاب الديني وحده الكفيل من ناحية التأثير على عقلية المسلم، وذلك بإلقاء مجموعة من الأفكار والتصورات ضمن منهجية إسلامية وسطية، كي يتم التعامل مع قضايا المجتمع المعاصرة وحلحلت إشكالياتها، من خلال هذا الخطاب الديني الذي يبسط فهم القضايا بحيث يكون واسطةً بين المتلقي وعامل الاجتهاد الذي يعتبر من مصادر الأخذ في الشريعة الإسلامية الغراء(عبد الموجود، 2002، ص72).

ولمعالجة الواقع السياسي والأمني يجب علينا التركيز على تفعيل الخطاب الديني الراشد الذي من شأنه يتحقق السلم الأهلي والاستقرار الدائم للمجتمعات، وذلك من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها في نشر القيم والأفكار الذي تحث على الوعي الديني والثقافي للرقي بالمجتمعات ومواجهة التحديات التي تواجه الخطاب الديني، باستخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة والوسائل الحديثة لبث الخطاب الديني الراشد الوسطي الذي يخلو من الإفراط والتفريط، بعيدًا عن تسييسه في صالح الرقابة الحكومية أو الأحزاب السياسية الممولة، وذلك لنشر الوعي وإدراك الخطر الذي يحوم على هذه المجتمعات المسلمة من أعداء الأمة والدين، من خلال ما ينشرون من أفكار مضلة تنخر الوطن وتثير الفتن بين أبناء الشعب الواحد لدرجة الاقتتال فيما بينهم، وكي نواجه التحديات التي تؤثر على الخطاب الديني يجب علينا أن ندرك أقسام الخطاب الديني لمعرفة الإيجابي منها والسلبي، وتحديد أهميته، ومن هذه الأقسام:

**أقسام الخطاب الديني وأهميته:**

**أولًا: أقسام الخطاب الديني**

يقوم الخطاب الديني على أسس عقائدية ثابتة في عقيدة كل مسلم، ما إن تمسك بهن لن يضل أبدا، وإن تخلى عليهن ضل وزلّ وغلّ، وفيما يلي بيان أهم هذه الأقسام:

**أولًا: الخطاب القرآني:**

يعتبر الخطاب القرآني شمولي في طرحه للمواضيع، عام في خطاباته وأخباره، مما يجعل الاحتياج للسنة النبوية ضروري لاكتمال فهم بعض النصوص، لأن القرآن الكريم غالبا ما يستعمل في الأسلوب المباشر (الطاووس، د.ت، ص150).

**ثانيا: الخطاب النبوي**

والمقصود به ما أوحى الله به من وحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة رسول الوحي جبريل عليه السلام، وذلك من خلال دراسة أفعاله صلى الله عليه وسلم وأقواله وتقريراته، كي يُحتجّ بها في الخطاب الديني الراشد الرصين، كما قال سبحانه: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء: 59].

واقتصرت الدراسة على ذكر هاذين القسمين كونهما أساس الأخذ في الدين، وسنتطرق إلى بعض ما ينسبه البعض على إنها من أقسام الخطاب الديني والذي يرى الباحث إنها ليست من أقسامه؛ لأنها لا تفي بالفائدة المنوطة لها وهي حماية المجتمعات المسلمة مما يحاك على الإسلام والمسلمين وإدخال الشقاق والفراق بين أبناء الأمة الواحدة، ومن هذا التقسيمات:

- المجموعات التي تنسب نفسها إلى جماعة أو حزب أو طائفة، بحيث تسمي نفسها الفرقة الناجية وأنها هي التي على المنهج العقدي الصحيح والباقون في ضلال مبين، ويعتبر أصحاب هذه الفئة أنهم الوحيدون الذين لا يحق لغيرهم أن يساهم في الخطاب الديني الدعوي؛ بحجة أنهم ضالين أو على طريق غير سوي، ومثل هذا الخلاف يُعجب أعداء الأمة أيّما إعجاب، كونه يخدم مصالحها في هدم ثوابت الأمة ووحدتها ونسف رابط أخوة الدين الذي يخشاه الغرب الكافر.
- أيضًا بعض المنتسبين على الدعاة الذين لا يراعون ضوابط الفتوى ولا يقدرون عواقب هذه الفتاوى التي غالبا ما تُدخل المجتمعات المسلمة في فتن واقتتال وسفك للدماء جراء هذه الفتاوى المستعجلة الغير مدروسة، ومن المآخذ التي تقع على هؤلاء الدعاة يفتون بفتاوى مصيرية دون علم بتركيبة وبئة هذا البلد مما يتسبب في زرع الكراهة والعداوة ونزع السلم الأهلي في المجتمعات المسلمة مما يدخلها في الحروب الأهلية والثأر الذي لا ينتهي إلا بعواقب وخيمة.

وهذه الأقسام بصفة أو أخرى تخدم العدو دون علم أصحابها، لذلك بيّنت الدراسة أقسام الخطاب الديني المعتمد على ثوابت الأمة وأصولها، وذكرت الأقسام الأخرى لتُجتنب ويُحذر منها كي لا ينزلق المجتمع المسلم في الفتن.

**ثانيًا: أهمية الخطاب الديني**

تكمن أهمية الخطاب الديني في كونه مؤثرًا على المشاعر والأفكار بغية الانتفاع بها في بناء ثقافة إسلامية إيجابية بعيدة كل البعد عن الغلو والإفراط والتفريط، وذلك باللجوء إلى التقنيات العصرية الحديثة والوسائل الإعلامية التي من شأنها نشر خطاب ديني إسلامي (الرجبي، 2012،

ص38)، وهذه الوسائل سواء كانت حديثة كالوسائل التكنولوجية أو كانت وسائل قديمة كالوسائل الخطية والمحاضرات التوعوية أو غيرها بحيث يكون الخطاب الديني ركيزة في نشر الفكر السليم غير المشبع بالغلو الكراهية للآخرين، وكونه المسؤول عن بيان ماهية أي خطاب يدّعي انتماءه للإسلام ببث سمومه للمتلقي؛ وذلك لإثارة التفرقة والفتن بين الأبناء المجتمع الواحد، وأخيرا لا يجب علينا ألبتة عدم إغفال الخطاب الديني الراشد كونه الوسيلة المؤثرة في المجتمعات المسلمة، وذلك للذّب عن الإسلام وتنقيح الخطابات التي تدّعي انتمائها للإسلام (مقداد، 2013، ص11).

**أهداف الخطاب الديني الإيجابي:**

أهم أهداف هذا الخطاب هو الدعوة إلى الإسلام بأخلاقه السمحة الوسطية، والقيام بالمعاملات التي تربط المجتمعات ببعضها، وإظهار أن الدعوة لا يمكن أن يتجلى لوقت أو مكان دون الآخر، فالدعوة قائمة ما دامت السماوات والأرض، وأهم هذه الأهداف ما يلي:

- يجب أن يكون مبدأ الخطاب الديني ومنشؤه مبنيّا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بالإسهام في معالجة الأخطاء التي تنشؤا بين الأفراد والمجتمعات، بحيث نبني مجتمعا بعيدا عن حب الذات ويكره السلبية المقيتة.
- من أهداف الخطاب الديني الاهتمام بالأخلاق الحسنة والفضيلة، قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) [الأحزاب: 21]، ويكون ذلك بتركيز الخطاب الديني في حثه على نشر القيم والأخلاق الحسنة، والتأسّي بخير الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، ليعمّ الاستقرار والأمن في المجتمعات (بلهامل، 2007، ص40).

**وسائل الخطاب الديني قديما وحديثا:**

**أولًا: وسائل الخطاب الديني قديما**

كان لهذه الوسائل التأثير البالغ على المجتمعات المسلمة في ذلك الوقت، على الرغم من بساطتها وخلوها من التطور المـُشاهَد في وقتنا الحديث، ومن هذه الوسائل:

- المنابر: والتي لها الدور الكبير في وعظ الناس وتذكيرهم وتبيين الأمور الشرعية لهم، التي من خلالها يكون المسلم مطمئنا على نفسه وعلى دينه، ومن الوسائل المستخدمة في نشر الخير وبث روح الإخاء؛ الخطبة؛ والتي تكون في المناسبات التي يكون فيها فتن وتصل حتى إلى الحروب والاقتتال (مكتي، 2010، زيارة ميدانية).

- كذلك الدروس الدينية وحلقات الذكر تعتبر من الوسائل القديمة التي تدعوا إلى الخير ومكارم الأخلاق، وذلك بتثقيف الناس دينيا وثقافيا، أيضا تعتبر الدروس مهمة جدا في توطيد العلاقة بين الناس والدعاة (عبد الحليم محمود، 1990، ص176).

- تلعب المحاضرات دورا مهما كونها نمطا من أنمط الخطاب الديني الهادف، وذلك بإلقاء المحاضرات الوعظية لتنبيه الناس في دينهم ودنياهم (بديسي، د.ت، ص4).

وغير ذلك من الوسائل التي كان لها التأثير الإيجابي على المجتمع والفرد.

**ثانيًا: وسائل الخطاب الديني الجديدة**

يقول الله تعالى: (وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا) [سورة النساء: 113]، من منطلق مفهوم الآية الكريمة التي تحدثت عن أفضل النعم التي أنعم الله بها على عباده؛ وهي العلم، وبهذا العلم استفاد الإنسان في شتى المجالات من تسخير هذه النعمة في حياته، وسخر العلم لنا وسائل التكنولوجيا لتسهيل توصيل الرسالة الملقاة على عاتق الخطاب الديني، وبذلك يزداد وعي المسلم وتنوير مفاهيمه ونشر القيم والمبادئ الإسلامية الرصينة، وستذكر هذه الدراسة أهم هذه الوسائل الحديثة فيما يلي:

- الصحافة الإسلامية: والتي تعتبر من أهم الوسائل الحديثة التي تؤثر بشكل كبير في المجتمعات الإسلامية الحديثة؛ لاتخاذها وسيلة للاطلاع في هذا الوقت، فيجب استغلالها استغلالا إيجابيا ينفع الأمة ويرتقي بالفرد المسلم وعيا وسلوكا، على أن تكون هذه الوسيلة بعيدة كل البعد عن الأحزاب والحكومات والتسييس كي لا يتم استغلالها (الدميري،1987، ص6).

- الإذاعة المسموعة: من الوسائل التي تساهم بشكل هادف في نشر الخطاب الديني الذي يدعو إلى الوعي والديني والثقافي، ولا نتجاهل دورها في معالجة العديد من القضايا الإسلامية والمواضيع الاجتماعية والفكرية، فحري بنا استغلالها بشكل إيجابي وذلك بنشر الخطب والمحاضرات والدروس عبر هذه الإذاعة في برامج تثقيفية وتوعوية؛ لغرض تثقيف المجتمعات الإسلامية (نصير بو علي، 2006، ص12).

- الإذاعة المرئية (التلفاز): يُعدّ التلفاز أهم هذه الوسائل وأكثر فعالية من الوسائل الأخرى؛ لأنها تعتمد على الخطاب صوتا وصورة مما يجعلها مؤثرة في المجتمعات المسلمة وأسرعها انتشارا (محمود إسماعيل، 2003، ص175)، واستغلال هذه الوسيلة بأن يتم رد ودفع الحملات التشويهية التي يبثها أعداء الإسلام وأعوانهم داخليا وخارجيا، ولكن للأسف استطاعت بعض القنوات تحقيق ما

عجزت عليه الأعداء من بث الأفكار التي لا تمتّ للإسلام بصلة (عبد الواحد أمين، 2007، ص14).

- انتشر في الآونة الأخيرة مصطلح "مواقع التواصل الاجتماعي" والذي يُعدّ الأخطر في التأثير كون هذه المواقع لازمت كل إنسان أينما وُجد وحيثما حل، فيجب علينا استخدام الخطاب الديني لبيان أنها سلاح ذو حدّين، فيمكن استخدامه في نشر وبث الوعي الديني وسماحة الإسلام والتحذير من الأفكار الغربية التي تدعو إلى العري والرذيلة، ومن المؤسف أن كثيرا من شباب المسلمين تشرّب بهذه الأفكار المنحرفة والبعيدة كل البعد عن أخلاق وتعاليم ديننا الحنيف (العجمي، 2000، ص19)، قال تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [يوسف: 108].

**التحديات التي تواجه الخطاب الديني:**

هنالك العديد من التحديات التي تواجه الخطاب الديني داخليا وخارجيا، سنذكرها فيما يلي:

- إن عدم الدراية التامة والكافية بالمذاهب الفقهية المعاصرة والجماعات الفكرية التي منها من ينتمي للإسلام ومنها من ليس له من انتماؤه للإسلام إلا اسمه، ومن هذه الفرق الماسونية والصهيونية والإلحاد وغيرها من الجماعات الفكرية المتطرفة، فالمتغيرات السياسية والثقافية تلعب دورا أساسيا في هذا الجانب، بحيث يتم تأصيلها برؤية منطلقة من القرآن الكريم والسنة النبوية مما يجعل الخطاب الديني مواكبا لمتغيرات وقضايا العصر الحديث (برير، 2015، ص11-12).

- الانغلاق الذي يلازم الكثير من الدعاة، مما يجعل ثغرات تبعد الخطاب الديني عن فقه الواقع، مما يزيد في الابتعاد والانفصال عن المصادر الأساسية وهي القرآن والسنة (حماية، د.ت، ص224).

- تقاعص الكثير من القائمين على الخطاب الديني بعدم درايتهم أو بإهمالهم لاستخدام الوسائل الحديثة، وذلك لغرض إيصال الخطاب الديني الراشد للمجتمعات الإسلامية (الشريف، 1428، ص7).

- انجرار بعض الدعاة للحكم على بعضهم البعض بالتضليل والفساد العقدي مما يضعف الترابط بين المؤمنين ويُفقد الثقة بين الناس والدعاة، مما يزيد في شق الصف والتشظي اللا مرغوب وخاصة في وقت ضعف الأمة وتفرقها (البيانوني، 1995، ص358).

- تساهم العولمة في التأثير على المجتمعات المسلمة، وذلك بنشر الأخلاق المنحرفة وغرس ثقافة الغرب البعيدة عن تعاليم ديننا الحنيف (بحر العلوم، 2010، ص49).
- هنالك بعض الأفكار التي تحاول تشويه الإسلام وذلك بنشر فكر مضاد للخطاب الديني الراشد، وهو ما يسمى بالفكر العلماني الذي يسعى للابتعاد عن الدين وعدم التعلق به، ودعوة المجتمعات المسلمة لفصل الدين عن حياة الدين وذلك بجعل الدين في دور العبادة فقط كالمساجد، مما يكرس ثقافة الانحلال والفساد المجتمعي والأخلاقي، علاوة على ذلك سعيه المقيت لفصل الدين عن الدولة مما يجعل الدولة لا دينية تمهيدا لغزوها فكريا وأخلاقيا، من خلال نشر الأفكار الهدامة والأخلاق الهابطة وبث الرذيلة بين شباب مجتمعاتنا المسلمة (العقل، 1992، ص110).

وبعد هذا السرد حريٌّ بنا أن نؤكد أن الخطاب الديني يواجه تحديات كبيرة مما يحتم على الدعاة القائمين على الخطاب الديني دورهم الإيجابي في توجيه وتنقية هذا الخطاب كي يكون مسددا وراشدا موافقا وموازيا لديننا الإسلامي السمح.

**المبحث الثاني: أثر الخطاب الديني على الاستقرار السياسي والأمني**

بعد الحديث عن الخطاب الديني الأصيل الذي هو نابع من صميم العقيدة السليمة والفطرة الخالصة، الذي ينشر الوعي الديني ويدعو إلى المحبة والألفة وينبذ التحزب وتسيس الخطاب الديني، ونبذ هذا الخطاب الذي يدعو إلى التفرقة ونشر الكراهية والتحزب ونفر الآخرين، الذي تسببه الوسائل الإعلامية التي تنتمي إلى جهة معينة لها أيدولوجياتها الخاصة بعيدة عن مسار الخطاب الديني الراشد، وبذلك يكون تأثير الخطاب الديني على تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي بالإيجاب أو بالسلم حسب توظيف الخطاب الديني، لأنه سبب في استقرار المجتمعات سياسيا وأمنيا واقتصاديا، لأن العالم الإسلامي يعيش فترة حرجة والعديد من التحديات؛ كالانقسام والفرقة والتشظي؛ مما يجعلنا نشحذ الهمم ونركز على ضبط الخطاب الديني كي يكون خطابا راشدا بعيدا كل البعد عن التوظيف السياسي، بحيث يكون مرجعا للمجتمعات الإسلامية الذي هو مرجعها ومعتمدها، وذلك بنشر الأخوة الدينية والوطنية في ها الوقت العصيب، وتجديد الالتزام بتعاليم ديننا الحنيف، لأننا بحاجة ماسة للعمل الجماعي لجمع الكلمة ورأب الصدع ودرء الفتنة وترك الحديث عن التضليل القائم بين الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية مما يدخلنا في نفق مظلم يصل ربما إلى الاقتتال بين أبناء المجتمع الواحد كما نشاهده في واقعنا العربي والإسلامي، لأن مهمة الخطاب الديني هي نشر الوعي الديني والثقافي كي تكون هناك ثقافة دينية يسخر الأجواء للتسامح والتصالح والبعد عن الفتن

والانشقاق والتفرقة، وترسيخ ثقافة الوسطية ونبذ الغلو والتعصب والتشدد؛ مما يتيح فرصا أكثر لتحقيق الاستقرار والاطمئنان في الأوطان والمجتمعات المسلمة، وتحقيق مقاصد الشريعة الغراء وذلك بالتيسير على الناس في أخذهم لهذا الجين الحنيف، وبهذا تكون العلاقة متلازمة بين الخطاب الديني الراشد المبني على الوسطية والاعتدال وبين الاستقرار السياسي والأمني، إذ إن الاستقرار مبني على جدية الخطاب الديني وخلوه من التعصب السياسي والديني، وفيما يلي ستذكر الدراسة أهم آثار الخطاب الديني على تحقيق الاستقرار السياسي:

- أن الخطاب الديني إذا كان ناجحا راشدا بعيدا عن الإفراط والتفريط ساد الاستقرار وتحقق السلم الأهلي وتحقق الأمن والسلام لدى المجتمعات المسلمة.
- للخطاب الديني الوسطي آثار اجتماعية ملموسة كنشر المحبة والألفة والإخاء بين الأفراد والمجتمعات، ونبذ التعصب والفرقة والبعد عن الأحقاد بين الأفراد، لتحقيق السلام والأمن الدائم.
- مساهمة الخطاب الديني في تحقيق الاستقرار بكافة أصنافه وأنواعه، وذلك بنشر الوعي الديني والثقافي في نفوس الأفراد والمجتمعات.
- نبذ التعصب والدعوة إلى الحوار وتقبل الآخر؛ وخاصة في تعامل التيارات الإسلامية مع بعضها، فيقع على عاتق هذه التيارات توحيد الصف وجمع الكلمة وترك الغلو في الأشخاص ونبذ التعصب للرأي الواحد، امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال لأبي ذر رضي الله عنه: "إنك امرؤ فيك جاهلية" (صحيح البخاري، 1422، 15/1).
- الدعوة إلى التعايش السلمي وذلك بنشر ثقافة السلم الأهلي، والذي به تكمن الحياة الطيبة الكريمة، فيجب أن تنتشر هذه الثقافة كي تنعم المجتمعات بالأخوة والمحبة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (صحيح البخاري، 1422، 12/1).
- ضبط الخطاب الديني وترشيده، بحيث تكون النتيجة محققة لشعار "يسروا ولا تعسروا، بشروا ولا تنفروا" وقول الله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) (سورة الشرح، آية: 5-6)، وذلك لترسيخ ونشر القيم والأخلاق الداعية للتسامح والمبعدة للبغض والكراهية من خلال استغلال الوسائل الإعلامية المتعددة.
- الحث على التعلم وتعليم مبادئ الدين التي تدعوا لنشر الوعي الديني والفكر الوسطي بعيدا عن التشدد والكلام في دين الله بغير علم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المدينة حرم، فمن

أحدث فيها حدثا، أو آوى محدثا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة عدل، ولا صرف" (صحيح مسلم، 999/2).

- دعم الخطاب الديني المعتدل الوسطي بكافة الوسائل؛ وذلك لمحاربة الأفكار المنحرفة والمسيئة لتعاليم ديننا الحنيف، والتي تدعوا لنشر الانحراف والانحلال وخاصة لفئة الشباب التي هي هدف الأعداء وذلك لطمس هويتهم الدينية والإسلامية كي لا يكونوا نواة للدفاع عن هذا الدين الجليل.

- ضبط وسائل الإعلام بشتى أنواعها ابتداء من المنابر والدروس وانتهاء بالتلفاز وبؤرة التكنولوجيا "الانترنت" وما يندرج تحته من مواقع التواصل الاجتماعي التي لها الدور الكبير إيجابيا أو سلبيا، لأنها تعتبر سلاحًا ذو حدين، فاستخدامها لخدمة الدين لدحض هذه الأفكار المنحرفة التي تدعو إلى الرذيلة والانحلال واستغلالها نشر الوعي الديني وتوعية الشباب وإلزامهم بالتمسك بالوازع الديني الذي يعتبر صمام أمن ومعبر نجاة للمجتمعات الإسلامي للانفكاك من هذه الأفكار.

- يجب على الدعاة ترك الاختلاف والفرقة فيما بينهم والاتجاه نحو توحيد الصف ضد أعداء الدين وسد الطريق أمامهم؛ وذلك لأن للدعاة دور مهم وضروري للنهوض بالأمة الإسلامية من خلال اصلاح المناهج التعليمية والابتعاد عن تسييس الخطاب الديني أو توظيفه لجهة معينة، حتى لا يكون الخطاب الديني مطية لتحقيق أهدافهم (حمود غالب، د.ت، ص7).

**الخاتمة:**

في ختامنا لهذه الدراسة لزم علينا أن نبيّن ما توصل إليه الباحث من نتائج، وبعض التوصيات للدارسين والباحثين والمهتمين في هذا المجال:

**أولًا: النتائج**

خلُصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها:

- الاهتمام بالخطاب الديني الراشد ضرورة ملحة لتحقيق السلم الأهلي والاستقرار السياسي والأمني.

- مساهمة الخطاب الديني في توعية الأفراد دينيا وفكريا، كي لا يتم استغلالهم وينجروا وراء الأفكار المنحرفة البعيدة عن تعاليم ديننا الحنيف.

- يجب أن يكون الخطاب الديني وسطيا معتدلا بعيدا عن الإفراط والتفريط بحيث ينشر الوعي الديني للمسلم كي لا ينجر وراء الجماعات المنحرفة والمضللة.

- يساهم الخطاب الديني المسيس أو الممول من الأحزاب السياسية أو بعض الجماعات الإسلامية إلى خلق إشكاليات عدة في المجتمعات المسلمة، وذلك بنشر الفرقة والفتن والتشطي مما يدعو إلى اضمحلال السلم الأهلي وزواله، وفتح الطريق أمام الأعداء لنشر الأفكار المنحرفة لضرب الشباب الذي هو في الحقيقة عماد الدين وعموده.

- ضبط وسائل الإعلام بشتى أنواعها يساهم في توازن التحديات التي تواجه الخطاب الديني، لأن في غياب الرقابة على وسائل الإعلام المتعددة يسبب في حالة من الفوضى الخلاقة التي لا تخدم المجتمعات المسلمة وينعدم الاستقرار في وجودها.

- ضبط المنابر من أهم الوسائل التي لها الدور الإيجابي في تحقيق السلم الأهلي والاستقرار السياسي والأمني، وذلك بالابتعاد عن توظيف المنابر لخدمة الأحزاب بمختلف توجهاتها وأيدولوجياتها التي لا تخدم المجتمعات المسلمة.

- التركيز على أهمية الخطاب الديني في وسائل الإعلام التي يكثر استعمالها كالتلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي كي يتم تقريب المسافة بين الدعاة والأفراد في المجتمعات المسلمة وخاصة في هذا الواقع المرير الذي نعيش فيه بعد الدعاة عن الأفراد وعن الحديث عن إشكالياتهم والاهتمام بقضايا غير متعلقة بإصلاح المجتمع ومعالجة إشكالياته، بل تخدم أصحابها ومصالحهم التي لا تخدم المجتمعات الإسلامية.

**ثانيا: التوصيات**

يوصي الباحث بجملة من التوصيات؛ نذكر منها:

- الاهتمام بالخطاب الديني الوسطي في كافة وسائلة المتنوعة، وخلق بيئة مناسبة للمتخصصين بنشر الوعي الديني والثقافي.
- التركيز على إعداد متخصصين في الخطاب الديني المعتدل، وذلك بخلق بيئة مناسبة لهم كإقامة الدورات وإلقاء المحاضرات والدروس في الجامعات والمساجد والملتقيات الدعوية والثقافية.
- متابعة الشباب والنشء وخاصة في عصر العولمة والتكنولوجيا التي طغت فيه على شبابنا ومجتمعاتنا المسلمة، وذلك بتوعيتهم لاستعمالها فيما ينفع الدين والمجتمع.
- دعم وسائل الإعلام الإيجابية المعززة لقيم التسامح والاعتدال وقبول الآخرين.

- الإشراف على المنابر بما يجنبها الانجرار في توظيفها لخدمة أجندات خارجية لغرض إفساد المفاهيم الرئيسة لهذا الدين الجليل.
- تنقيح المناهج الدينية من أفكار التشدد والغلو والتطرف وأيضا تنقيحها من الأفكار المنحرفة التي تدعوا إلى الرذيلة ونشر الانحلال وثقافة الغرب المنحرفة عن تعاليم ديننا الحنيف.

**المصادر والمراجع:**


- القرآن الكريم – رواية حفص عن عاصم.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير، (1420ه)، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة.
- مجمع اللغة العربية، (1392ه)، المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة، اسطنبول.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، جامع البيان في تأويل آي القرآن، دار هجر للطباعة، ط1، 1422ه.
- عبد الموجود، جابر محمد، (2002)، اتجاهات النخبة في تجديد الخطاب الديني، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، المجلد الثامن عشر، العدد الثامن عشر،
- الطاووس غضابنة، الخطاب الديني عند محمد أركون، ج2، نوميبيا للنشر، قسنطينة، د: ت،
- محمود أحمد محمد الرجبي، (2012م)، اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.
- عبد الكريم رياح مقداد، (2013م)، فقه الخطاب الإسلامي وقضاياه المعاصرة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.
- مفيدة الأخضر بلهامل، (2007م)، الخطاب الإسلامي في الصحافة المكتوبة بالفرنسية في الجزائر، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.
- محمد غياث مكتي، (2010م)، الإعلام الإسلامي، ماهيته، خصائصه، أدواته، واقعه.
- علي عبد الحليم محمود، (1990م)، فقه الدعوة إلى الله، ط2، ج1، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
- وحيدة بو فدح بديسي، أدب الدعوة عبر المواقع الإلكترونية، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، د: س، ص4.

- مصطفي الدميري، (1987م)، الصحافة في ضوء الإسلام، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، السعودية.
- نصير صالح بوعلي، (2006م)، الخطاب الديني ووسائل الإعلام، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مجلة الصراط.
- محمود حسن إسماعيل، (2003م)، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الدار العالمية، مصر.
- رضا عبد الواحد أمين، (2007م)، اتجاهات النخبة الدينية نحو واقع ومستقبل الفضائيات الإسلامية، مؤتمر الفضائيات العربية والهوية الثقافية، جامعة الشارقة، الإمارات.
- تركي بن أحمد العجمي، (2000م)، كيف نستخدم الإسلام من خلال الإنترنت، دار المعارج، الرياض.
- بربر سعد الدين السماني بربر، (2015م)، إشكاليات تحديات الخطاب الديني.
- علي محمود حماية، سبيل الرشد والإرشاد، ص224.
- محمد بن موسى الشريف، (1428هـ)، الخطاب الديني الإسلامي بين الواقع والمأمول، ملتقى مكة الثامنة.
- محمد أبو الفتح البيانوني، (1995م)، المدخل إلى علم الدعوة.
- حسن السيد بحر العلوم، (2010م)، الخطاب الديني والقضايا المعاصرة، ط1، شركة المعارف، بيروت.
- ناصر عبد الكريم العقل، (1992)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ط1، دار الصميعي، الرياض.
- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، 15/1، رقم 30.
- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، 12/1، رقم 13.
- صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم المدينة وفضلها، 116/4، رقم 3309.
- عبد السلام حمود غالب، الوسطية في الخطاب الديني وأثره على المجتمع.

# شرعية الأفعال الإرهابية في ظل اجتهاد المقاصد: (الجهاد انموذجا)

**د. طارق الشارف بن ساسي**
**قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا**

**Abstract:**

Terrorist acts have spread since the middle of the last century, which were founded on a religious background, pleading to establish and support the religion. Those acts from which the near future was not spared in the guise of revolutions and civil wars, and the far-off ones in the form of acts of sabotage or confrontation, under the name of Islamic jihad, and since it was upon the religious scholars and jurists. In order to demonstrate the seriousness of these actions and strip them of their alleged religious legitimacy, some scholars took action, using Maqasid al-sharīʿa discourse (مقاصد الشريعة). To confront and demonstrate the illegality of these terrorist acts. The research is an attempt to uncover the justifications provided to justify terrorist acts, and to deprive their perpetrators of them, by demonstrating their invalidity and their lack of moral, legal, and practical credibility. The perpetrators of these crimes based their justification of acts of aggression on a strange understanding of the concept of jihad (الجهاد), as it focuses exclusively on fighting, and they consider it an open invitation to launch aggression and launch waves of fighting. Violence at home and abroad. The research attempts, by employing the scientific analytical method, to answer the main question: What is the contribution of the objective Ijtihad (اجتهاد) Maqasid discourse in stripping terrorist acts in the name of Islamic jihad of the legal justification they entail? The study reached several results, including: The terrorist acts committed in the name of religion were based on wrong intellectual perceptions and an ill-informed reading of reality. Maqasid Ijtihad played an important role in delegitimizing terrorist acts committed in the name of Islamic jihad. Therefore, the study recommends the need to address the phenomenon of terrorism and extremism on the intellectual and legal levels. The necessity of activating purposeful diligence to address developments and contemporary issues (disasters) related to public affairs. The need for academic institutions to contribute to addressing sensitive issues that affect peace and social security, and not to be satisfied with the security solution. And work to spread the correct religious understanding of objectives among the people of the nation, in order to combat any deviation that generates extremism, terrorism and violenc.

Key word: Maqasid al-sharīʿa - Terrorism - Jihad - Divine Rule - Armed Struggle - Wisdom of Religion - Political Interpretation.

**الملخص:**

تفشت الأفعال الإرهابية منذ منتصف القرن الماضي، التي أُسِّستْ على خلفية دينية متوسلة إقامة الدين ونصرته، تلك الأفعال التي لم يسلم منها القريب في ثوب ثورات وحروب أهلية والبعيد الآخر في شكل أعمال تخريب أو مواجهة، تحت مسمى الجهاد الإسلامي، ولما كان على علماء الدين وفقهائه الانبراء لبيان خطورة تلك الأعمال ونزع شرعيتها الدينية المزعومة، انبرى بعض العلماء متسلحين بالخطاب المقاصدي. للتصدي وبيان عدم مشروعية تلك الأفعال الإرهابية. والدراسة محاولة للكشف عن التبريرات المقدمة لتبرير الأفعال الإرهابية، وتجريد أصحابها منها، ببيان بطلانها وافتقارها للمصداقية العقلية والشرعية والعملية، التي استند مقترفوها في تبرير أعمال العدوانية على فهم غريب لمفهوم الجهاد، فهو ينصرف لديهم إلى القتال حصراً، ووصفوه أنه دعوة مفتوحة لشن العدوان وإطلاق موجات القتال والعنف في الداخل والخارج. والدراسة تسعى من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة عن تساؤل رئيسي متمثل في: ما هو إسهام الخطاب الاجتهادي المقاصدي في تجريد الأفعال الإرهابية باسم الجهاد الإسلامي مما تحتمي به من تبرير شرعي؟ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن الأفعال الإرهابية، التي تقترف باسم الدين أسست على تصورات فكرية خاطئة، وقراءة غير متبصرة بالواقع. وقد لعب الاجتهاد المقاصدي دور هاما في نزع الشرعية عن الأفعال الإرهابية، التي اقترفت باسم الجهاد الإسلامي. لذلك توصي الدراسة بالحاجة لمعالجة ظاهرة الإرهاب، والتطرف على المستوى الفكري، والشرعي. وضرورة تفعيل الاجتهاد المقاصدي لمعالجة المستجدات، والقضايا المعاصرة (النوازل)، المتعلقة بالشأن العام. وضرورة إسهام المؤسسات الاكاديمية في معالجة القضايا الحساسة التي تمس بالسلام، والأمن الاجتماعي، وعدم الاكتفاء بالحل الأمني. والعمل على اشاعة الفهم الديني المقاصدي الصحيح بين ابناء الامة، من أجل مكافحة إي انحراف يولد التطرف والإرهاب والعنف.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد المقاصدي – مقاصد الشريعة – الإرهاب – الجهاد – الحاكمية – الكفاح المسلح – حكمة الدين – التفسير السياسي.

**المقدمة**

دشن الإمام الشاطبي ميلاد علم المقاصد الشرعية ، بشكل رسمي ومستقل ، وكان عمله استجابة لمقتضيات الضرورة بعدما انسد أفق الأحكام الشرعية نتيجة التقليد والجمود النصي وكان يحدوه في ذلك روح الاجتهاد والتجديد ، للخروج من الفتاوى والأحكام الضيقة الموقعة عن رب العالمين ، التي كانت في مجملها مبنية على الجزئيات أو التفاصيل مدار الاختلاف والخلاف ، وذلك بضبط الاختلاف عليها إلى كليات يحتكم للجزئيات على ضوئها ، فجعل الأحكام الشرعية رهينة بمقاصد ، وبذات الروح التجديدية برز عبر التاريخ العديد من العلماء الذين لجئُوا إلى مقاصد الشريعة وغاياتها درأً للتقليد وانفلاتاً منه أو استجابة للمسائل والقضايا المستجدة (النوازل) ، وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بمسائل الحكم أو السياسة أو الإمامة ، رادين ضبط الأحكام على أساس ما تجلب من المصالح وما تدفع من المفاسد ، كما يبدو جليا عند الكثير من العلماء كابن تيمية وابن القيم ، اللذين كان لهما السبق في رفض التقليد والمذهبية عن الشاطبي ، ولم يتوقف عمل الاجتهاد المقاصدي فقد كتب الإمام ولي الله الدهلوي كتاب "حجة الله البالغة" لبيان حكم الأعمال التعبدية وأسرارها ، وكل تلك الجهود أسهمت في فهم أفضل للدين وترشيد الفتوي ، ولكن البحث المقاصدي في حكمة الدين انصبت جهوده على بيان حكم مكونات الدين منفصلة (حكمة الصلاة أو الصيام وهكذا) ، ولكن مع ظهور تصور و فهم جديد ومغاير للتصور والرؤية القرآنية ، متوسل مقاربة استبدلت فروع الدين بأصوله ، لتصبح السياسة أصل الدين تحت مسمى توحيد (الحاكمية) ، ( المودودي ، ص 35) ، وفتح باب التكفير على مصراعيه ، (القرضاوي ، ج3 ، ص 58 ) مما استتبع سيل من الأحكام والفتاوى الشاذة والغريبة المتعلقة بالجهاد (عمارة ، ص 86) ، كانت ملهمة للجماعات الإسلاميّة السرية المتطرفة منذ السبعينيات كالجماعة الإسلاميّة وجماعات الجهاد ، وشكّلت مبررا لشنّ حملاتها الإرهابية الدموية ، (CALVERT, p. 509) ، حين منحت الشرعية للكثير من الأعمال الإرهابية باسم الدين ، ليبدء سيل من الأفعال الإرهابية ، الأمر الذي تطلب تفعيل مقاصد الشريعة للكشف عن المقصد الأساس والجامع للدين (حكمة الدين) ، و جاءت هذه الدراسة كمحاولة لبيان افتقار الفتاوى والأحكام الشرعية –التي بررت الأفعال الإرهابية للمصداقية الشرعية في ضوء جهود المدرسة المقاصدية.

**مشكلة الدراسة:** انتشرت في العقود الأخيرة دعوات دينية لإطلاق حرب مفتوحة داخل العالم الإسلامي وخارجه تبنتها زمر وجماعات تحت مسمى الجهاد الديني أو الإسلامي، ترجمت تلك

الدعوات في مناسبات عدة إلى أعمال عنف وقتل وعدوان، تلك الأفعال الإرهابية توسلت الشرعية من خلال فهم وتفسير خاطئ لنصوص الدين وطالت مقاصده وحكمه، مما يثير التساؤل عن مدى مصداقية تلك الدعوات في التأسيس على أرضية شرعية مقاصدية صحيحة؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

1. تسليط الضوء على ظاهرة انتشار الأفعال الإرهابية تحت عباءة الدين، وفهم منطلقاتها والأسس التي تستمد منها شرعيتها.
2. إبراز دور الاجتهاد المقاصدي في ترشيد الفتوى والحكم الشرعي، لتوافق ما أراد الشارع.

**أهداف الدراسة:**

1. فك الارتباط والنسبة بين الأفعال الإرهابية والدين الإلهي، وبيان فقدان تلك الأعمال للمصداقية العقلية والشرعية.
2. بيان حقيقة الجهاد في الإسلام، وإقصاء التصور الخاطئ له الذي تبنته الجماعات المتطرفة وترجمته بإعلان حرب مفتوحة في الداخل والخارج.

**منهج الدراسة:** لما كان البحث في مقاصد الشريعة وبيان الحكمة الجامعة لها، يتطلب النظر وإعادة القراءة للتراث النصي وفهمه في ضوء رابطة جامعة وظف **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال فهم النصوص وتحليلها إلى مفرداتها ومنطلقها الداخلي ثم إعادة تركيبها بناء على تشابه دلالاتها ومقاصدها، (بن عاشور، ص 108)، مع استدعاء مقاربة النظر إلى الرسالة القرآنية كبنية متكاملة تعين وتضبط مكوناتها، أي، الرؤية الكلّية أو النسقيّة، بالنظر إلى النصّ القرآنيّ باعتباره يحمل هيكلاً مفهوميّاً بمعنى موحّد[1]. وكل ذلك يشكّل امتداد للنظرة الموضوعيّة، التي ترغّب في فهم المعاني والألفاظ، وتقديم معناها المشترك أو في ظل رؤية شاملة أو نسق بنيوي موحّد بمراعاة لدلالاتها اللغوية وضابط لها ( إيزوتسو، ص 18).

**تقسيم الدراسة:** قسمت الدراسة إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول / الإطار المنهجي والتأصيلي.**

**المطلب الأول / تأصيل المفاهيم**

**المطلب الثاني / منهجية الاجتهاد المقاصدي في ترشيد الحكم الشرعي.**

**المبحث الثاني / نقد الاجتهاد المقاصدي لتبرير الفعل الإرهاب**

**المطلب الأول / نقد التبرير النظري**

**المطلب الثاني / نقد التبرير التطبيقي**

**الخاتمة /**

**المبحث الأول / الإطار النظري التأصيلي**

يسعى هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم المصطلحات الأساسية في مطلبه الأول، ثم يتطرق للمنهجية الاجتهادية المقاصدية ودورها في ترشيد الحكم الشرعي في مطلبه التالي.

**المطلب الأول / تأصيل المفاهيم**

لاشك ان تحديد المفاهيم أو المصطلحات من الأولويات، فغياب المعنى المحدد والدقيق للمصطلح يرافقه الغموض ويقود إلى غياب الأرضية الأساسية للتناول الموضوعي، ناهيك على إن المصطلحات التي يتناولها الباحث تتعدد سياقات توظيفها وتتنوع مشارب المشتغلين عليها ، لذلك تطلب الأمر التعرض لتنوع الاستخدام والدلالات التي ألبست للمصطلحات الأساسية من جهة و مرادفاتها في سير التحول الدلالي لها ، لبلوغ المعنى العلائقي المعتمد في سياق الدراسة ، وذلك تطلب تناول المفاهيم التالية:

**أولا / الاجتهاد المقاصدي** : يمكننا تعريف الاجتهاد ابتداء من خلال تناول كلمتى ، **أولهما الاجتهاد** يعرف بعض العلماء المعاصرين كعبد الله ذراز في حاشيته على كتاب الموافقات للشاطبي ، ( الشاطبي ، ج4 ، ص 64) ، ومحمد أبو زهرة في كتابه أصول الفقه بأنه استفراغ الجهد وبذل الوسع إما في استنباط الأحكام الشرعية إما تطبيقتها ، ( ابو زهرة ، ص 379) . وهذا التعريف للاجتهاد يضيف البعد التطبيقي أو الواقع العلمي، بما يتفق مع سياق الدراسة فهي تتناول مسألة الجهاد(القتال) تنظيرا، وواقعا عمليا. إي، الواقع النازل فيه، وعلم المقاصد الشرعية جلبته الحاجة لطرح التقليد المقابل للاجتهاد والتقليد وهو الأتباع في قول أو فعل مع الاعتقاد بصحته دون حجة ودليل ، تطلع الاجتهاد المقاصدي –منذ انطلاقه– بدور تجديدي سعياً لتقديم فهم وفقه اصوب للأحكام الشرعية ، بحسب نوعية المعالجة التي يرومها المجتهد ، بالرجوع للحكم أو الغايات والأهداف التي انزلت لها الشريعة ، لذلك تعددت التسميات بحسب ما صنف فيه كحكمة الشريعة أو أسرار الشريعة[2] ، حتى إن الشاطبى سمى كتابه الموافقات في البداية : "عنوان التعريف بإسرار التشريع" ، (أبو زيد ، ص 10 ) ، و **ثانيهما المقاصد أو المقاصد الشرعية** هي تلك المعاني و الحكم التي يتوجب على المجتهد مراعاتها في مسعاه لفهم حقيقة قصد الشارع ، ومداره جلب

المصلحة ودرء المفسدة ، وبذلك يكون المراد بالاجتهاد المقاصدي العمل بمقاصد الشرعية و بيان حكم الشريعة ، والكشف عن أسرارها ، و توظيف كل ذلك لبيان مقصد الشارع ، خاصة عند النوازل وهي مسائل وقضايا معاصرة التي لم يرد فيها النص على وجه الخصوص .

**ثانيا/ الجهاد:** لغة " بذل الوسع والطاقة."، (أبن منظور، م 2، ص 974)، وبالرجوع إلى المعاجم والشروح للنص القرآنيّ نجد أنّها تضمّنت معان أكثر تحديدا بتقيّد النصّ والسّياق القرآنيّ فالجرجاني في التعريفات، يعرّف الجهاد بأنه: " الجهاد هو الدعاء إلى دين الحق" (الجرجاني، ص 80).

إنّ المعنى اللغوي للجهاد، هو بذل الطاقة واستفراغ الوسع، وهو غاية الجهد، ومعناه القرآنيّ وفق التعريف التحليلي هو بذل الطاقة واستفراغ الوسع في سبيل تبليغ رسالة القرآن. وهو عين ما أطلق عليه القرآن الكريم بالجهاد الأكبر. قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾، (سورة الفرقان، الآية: 52).

تعد الآية الكريمة السابقة آية مكيّة نزلت قبل الإذن بالقتال والضّمير فيها عائد على القرآن الكريم. ولا يصحّ اعتبار الجهاد موازيا للقتال أو أن القتال هو الجهاد الحقيقي ، ذلك أن الجهاد الحقيقي المطلوب أساسًا من الرسول – صلّى الله عليه وسلّم– هو إقامة الشهادة على النّاس ، (KHAN, p. 28) ، ولا شكّ أن القتال في سبيل الله نوع من الجهاد ، ولهذا كثيرا ما يوصف القتال بأنه جهاد حتى سرى الاعتقاد أن الجهاد هو في حقيقته القتال ، لمّا يثيره بعضهم حول مصطلح الجهاد من غموض ، وإبهام يقف عند معنى القتال أو يعطيه أبعادا تدخل في نطاق العدوان ، (عمارة، ص 86) ، مع تهميش كل أنواع الجهاد الأخرى ، وشيوع هذا الإطلاق يدفعنا لإطلاق لفظ الجهاد على القتال تحت مسمى الدين ، على وجه المجاز لا الحقيقة .

**ثالثا/ الشرعية:** ونعني بها مدى قدرة الحكم الشرعي في السماح بالشروع والإذن للقيام بأمر ما، وهو القتال أو اللجوء إلى الكفاح المسلح في سياق الدراسة، فالحكم الشرعي يتطلب التمتع بالمصداقية الشرعية (النّصّية)، أو العقليّة (العلميّة)، أو حتّى التّطبيقيّة (العمليّة)، في ضوء مقاصد الشرعية وتحقيق غاياتها بما يتفق مع الحكمة الجامعة للدين. فالحكم لا يكون مشروعا من الناحية الدينية لمجرد التنصيص عليه، بل له شروط ومقاصد عليه تحقيقها، وهذا السبب فإننا نجد لمسألة الواحدة أكثر من حكم ومآل.

**رابعا/ الفعل الإرهابي:** يبدو أنّ هناك إشكالية واجهت معظم الباحثين في تحديد مفهوم الإرهاب وبالتالي الفعل الإرهابي، حتى داخل التيار الفكري أو الانتماء العقائدي الواحد ( HAFFMAN,

p.12)، هذا الأمر في الواقع مردّه إلى اختلاف الرؤى والمنطلقات والمواقف ومن ثمّ المقاصد والغايات (TTSRL, p.2)، ممّا عكس الصعوبة البالغة في الوصول إلى مفهوم محدد يتفق عليه الجميع في الحقل السياسي، وهذا الأمر قد يبرز أهمية علم المقاصد في المساهمة في تحدد الفعل الإرهابي.

علينا تقديم تعريف يكون تعريفاً إجرائياً من خلال الخصائص لتحديد دلالة ومعنى الإرهاب ومن تم الفعل الإرهابي خلال الدراسة بما يتسق مع سياقاته ودلالة الكلمة، سعيًا للوصول إلى مفهوم نراه الأنسب وربّما الأدق لمفهوم الإرهاب، وليكون تعريفًا مرجعيًا للبحث، وقد حاولنا تحدي أركان الفعل الإرهابي وتأسيسًا على توفر خمس خصائص، تعين في تحديد دائرة الفعل الإرهابي، ويتوجب توفرها لكي يُعد الفعل فعلا إرهابيا، وهي على النحو التالي:

**أولا** / فعل يولد رعباً.

**ثانيا** / يتم بقصد ونية (متعمد).

**ثالثا** / بقصد الإكراه على القيام بفعل أو الامتناع عنه.

**رابعا** / يستهدف الأبرياء

**خامسا** / يفتقر إلى الاستحقاق أو المشروعية).

**المطلب الثاني / منهجية الاجتهاد المقاصدي في ترشيد الحكم الشرعي**

ولد علم مقاصد الشريعة[3] في أحضان علم أصول الفقه ، حتى صيره الشاطبي في الموافقات كعلم مستقل ، (الشاطبي، ج 3)، في قالب اجتهاد تجديدي لحل معضلة الخلاف حول الحكم الشرعي المناسب، أو الفتوى المناسبة للوقائع، والمستجدات، والنوازل، فهو اجتهاد وتجديد سعى إلى كسر هيمنة الجمود والتقليد الذي رافق المدرسة التقليدية، ذات المنحي النصي الحرفي في زمانه، فالشاطبي من علماء الأندلس التي شهدت تحولا حضاريا كبيرًا، بينما سيطرت على المشرق الإسلامي توجهات تقليدية مذهبية، نجم عنها ضياع حكم الشارع، وصلاحية أحكام الشريعة، لما كانت الخلافات تدور حول الجزئيات أو المسائل الفرعية، رغب الشاطبي في وضع كليات للشريعة يمكن من خلالها ضبط ذلك الخلاف، فقد قيد صلاحية الحكم الشرعي بمدى تحقيقه لتلك المقاصد من عدمه، وقد حدد الإمام الشاطبي تلك المقاصد بخمس كليات، هي : **حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل**، (الشاطبي ، ج1 ، ص 31)، فأصبح بين أيادينا معيار لبيان الحكم الشرعي الأنسب، حال وجود عدة آراء، أو تصورات حيال مسألة، أو نازلة ما، وقد

ترك اجتهاد الشاطبي أثرة البالغ فيمن خلفه من العلماء، مبرزا روح وجوهر الأحكام الشرعية، فالأحكام الشرعية المعبرة عن الشريعة السماوية مقيدة بتحقيق أهدافها، التي يمكن تلخيصها، في مقولة: **جلب المصالح وذر المفاسد**، ولهذا قارن العديد من العلماء والفقهاء الأحكام الشرعية بتحقيق المصلحة، وذر المفسدة، فإن المعوّل عليه فيها عند الطوفي هو المصلحة، أي جلب النفع، ودفع الضّرر، فإذا لم يكن هناك حكم شرعي في شأنها جرى الحكم بما يحقق المصلحة، وإذا كان هناك حكم يحقّق المصالح التي تدركها عقولنا نفّذنا ما جاء بالنصّ، وإذا كان حكم نصّ الشرع، أو الإجماع لا يتّفق والمصلحة التي تدركها عقولنا، ولم يمكن الجمع فالمعوّل عليه هو المصلحة، وفي ذلك قال ما نصه: "وإن تعذّر الجمع بينهما، قدّمت المصلحة على غيرها، لقوله – صلّى الله عليه وسلّم– :– (لا ضرر ولا ضرار)، وهو خاصّ في نفي الضرر المستلزم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه. لأن المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين بإثبات الأحكام"، (عبد الوهاب خلاف، ص 141). وهذا ما لم تتم مراعاته في إصدار أحكام شرعية تدعو لإطلاق حرب مفتوحة باسم الجهاد الإسلامي، وتهلك النسل والحرث.

ليس من غاية التشريع ومقصده وضع القيود والأغلال، بل هو رحمة ومنّة من الله على عباده تهدف إلى مقاصد نبيلة، كحفظ الدين وحفظ النفس..، ومتى تعذّر حصول ذلك يستدعي الأمر حضور دور المجتهد، بإعادة النظر متأولا بالإيقاف، أو التعطيل لتلك الأحكام. ذلك أن التمسك بظاهر النص مع مخالفته لمقاصد الشارع هو إغلاق لباب الاجتهاد، والتجديد الذي تلوذ به الأمة في مسيرتها، وهي تواكب المستجدات والنوازل، وقد أدرك العديد من الصحابة ذلك الأمر بكل جلاء، فقد أوقف عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– حد السرقة عام الرمادة، لأن الحكم لا يحقق مقاصد الشارع، ولما انطوت تحت راية عمر دول متحضرة، فأخذت دولته عن تلك الدول الحساب والتقييد المنظم في الدفاتر. وقد ألزم عمر الخطاب رضى الله عنه الدولة بإدراج هذه النظم الكتابية في إداراتها فيما عرف بالدواوين، ولو أن عمرًا وقف في هذا الشأن على ظاهر الحديث: (لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ)، (العسقلاني، ج 4، ص 127)، ولم يجتهد تحقيقا لمقاصد الشرع، ما عرفت الدواوين طريقها إلى دولة الإسلام. (وحيد الدين خان أ، ص 10)، إنّ تبنى عمر بن الخطاب كتابة الدواوين جاء من أجل حفظ المال مع ان ذلك يخالف ظاهر نص حديث الرسول الانف الذكر.

## المبحث الثاني / نقد الاجتهاد المقاصدي لتبرير الفعل الإرهاب (الجهاد)

ذاع بعيد منتصف القرن العشرين، ما عرف بالفكر الجهادي الذي يحتضن فكرة التوسع في الدعوة للقتال، وقد ترافق ذلك، مع ظهور العديد من التنظيمات المسلحة الداعية لشن حركة ثورية مسلحة على الأنظمة القائمة في الدول الإسلامية، توجت بدعوات لمنازلة، ومقارعة كافة النظم السياسية على المستوى الدولي، من أجل قيادة العالم وتحكيم شرع الله (تطبيق الشريعة)، تحت جملة من المبررات، وتحول العالم في ظل تلك الدعوات إلى ساحة حرب مفتوحة، ونجم عن تلك الدعوات حروب داخلية وخارجية اقترفت فيها الأفعال الإرهابية العدوانية تحت مسمى الجهاد باسم دين الله، وقد تأسست تلك الدعوات على جملة من المنطلقات، قادت إلى التفلت من كل القيود الشرعية الضابطة لحكم اللجوء لاستخدام القوة، ناهيك على مخالفتها الفهم الصحيح لدين الإسلام ورسالته، لذلك سنعرض لأهم تلك الأسس، والمنطلقات التي بني عليها التصور الغريب، لمفهوم، ومعنى الجهاد، مع بيان إسهامات، ومساعي علم المقاصد الشرعية، في تصويب الاعوجاج الحاصل في فهم الجهاد وتطبيقاته، وذلك على النحو التالي :-

### المطلب الأول / نقد التبرير النظري

يطرح هذا المطلب الأسس النظرية التي تأسست عليها تبريرات الأفعال الإرهابية، وأهمها: -

**أولا/ دعوة التكفير:** لعل أهم المرتكزات التي تستند عليها الجماعات الجهادية المسلحة في تفجير الحروب الأهلية الداخلية، هو تكفير السلطة السياسية القائمة، وبالتالي القيام بمنازعتها السلطة، فالثورة أو الخروج على السلطة كما ورد في كتب الصحاح، أمر منهي عنه صراحة، وتعج كتب الحديث الشريف، بالآثار الصريحة الصحيحة، التي تحمل تعليمات صريحة بعدم جواز اللجوء للقوة باسم الدين (الجهاد) ضد السلطة القائمة (الأئمة)، بل تأمر بالصبر على ظلم الائمة خشية وقوع الفتنة، وهذا الموقف الذي كان واضحا عند السلف الصالح كالإمام مالك واحمد وابن تيمية والغزالي، وغيرهم كثير رغبة منهم في اتقاء اهون الشرين، أو دفع الضرر الأكبر، فظلم الحاكم، أو السلطان شر ولكن الخروج عليه أعظم شرًا، وفتكا بالأمة، والأحاديث المشار إليها لم تجز الخروج – حتى عند توفر شروط أولية – إلا في حالة واحدة استثنائية وهى (الكفر البواح)، إي الكفر الصريح غير القابل للتأويل، لذلك كان الدعوة للخروج على الحكام المسلمين من أتباعهم تطلب نعثهم، ومن ساندهم بالكفر حقيقة، بل لقد وصل الأمر إلى درجة تكفير من يستظل بسلطانهم ويخضع لهم.

أن ذلك المذهب المتبني للتكفير، والقائم على تعميمه، حتى يطال عموم الناس لمجرد خضوعهم للحاكم الظالم، أو المخالف بأحكامه أحكام الشريعة، بني على أسس خطأ في فهم معنى وجوهر الدين، والعبادة في حقيقتها، حيث تم اعتبار الخضوع الخارجي للسلطة القائمة عبادة لغير الله على مستوى الحقيقة، ولما كان علم المقاصد معنى بالكشف عن جوهر وحقيقة العبادة، التي في أصلها علاقة قلبية، وإن المظاهر الخارجية لها (الطقوس التعبدية)، في ذاتها ليست دليل كافي على وجود علاقة العبودية، ومثاله المنافق الذي يلتزم الجانب الخارجي، لكنه يغيب عليه المعنى القلبي الحقيقي، وهذا ما ذكره الإمام الدهلوي، في كتابه (حجة الله البالغة)، بالقول: "اعلم أن العبادة هي التذليل الأقصى، وكون تذلل أقصى من غيره لا يخلو إما أن يكون بالصورة مثل كون هذا قياماً وذلك سجوداً.. ولما كان مبنى التشريع على إقامة المظنة مقام الأصل عد أشياء محسوسة هي مظان الإشراك كفراً، كسجدة الاصنام، والذبح لها، والحلف باسمها، وأمثال ذلك، وكان أول فتح هذا العلم عليَّ أن رفع لي قوم يسجدون لذباب سمي، لا يزال يحرك ذنبه وأطرافه، فنفث في قلبي هل تجد فيهم ظلمة الشرك، وهل احاطت الخطيئة بأنفسهم كما تجدون في عبدة الأوثان؟

قلت: لا أجدها فيهم لأنهم جعلوا الذباب قبلة، ولم يخلطوا درجة تذلل بالأخرى ... وصرت على بصيرة من الأمر، وعرفت حقيقة التوحيد والشرك" ، (الدهلوي ، ج 1 ، ص ص 140-143) ، كل ذلك يستجلي حقيقة العبادة، ويكشف ماهية الشرك بجلاء، حيث بين أن السجود مع كونه في الإسلام يعد اقرب علامات الاتصال الظاهري بالله، ومن مظان العبادة، ولكن لا يعد القيام به لشخص ما بالضرورة عبادة، ولهذا نجد أن السجود كان تحية في الامم السابقة، كما جاء في سورة رؤية النبي يوسف –عليه السلام– وتحقق في حياته، أو سجود الملائكة لآدم –عليه السلام– ، فالعبادة لها حقيقة وجوهر والمقاصد تسعي للكشف عن تلك الحقيقة والمقصد ليصير من كليات التي تعين في معرفة الحكم كما اشرنا، فالعبادة في أصلها وحقيقتها علاقة قلبية مميزة وخاصة، تستند إلى رؤية غيبة ما، يعبر عنها بالقداسة، وهو تعظيم، وخضوع، وخوف، ورجاء نابع من اعتقاد غيبي بمنأى عن الأسباب الظاهرة، أي خلافاً لما ينجم عن أسباب طبيعية فطرية كالخوف الفطري الملزم للطبيعة كالخوف الوحوش، أو العدو فهو خوف فطري ناجم عن أسباب طبيعة، وليس كالخوف التعبدي المرتبط بالأسباب فوق الطبيعية كالاعتقاد بالتوفيق، والصلاح الغيبية. وهو ما لا نجده في الخضوع للسلطة السياسية المعاصرة، حتى نعدها معبوًا من دون الله، وهذا قياس فاسد، وهو ما أشار إليه بوضوح الشيخ محمد عبده في المنار في شرح معنى العبادة، بالقول:

"يقولون هي الطاعة مع غاية الخضوع، وما كل عبارة تمثل المعنى تمام التمثيل، وتجليه للأفهام واضحاً لا يقبل التأويل، فكثيراً ما يفسرون الشيء ببعض لوازمه، ويعرفون الحقيقة برسومها، بل يكتفون أحيانًا بالتعريف اللفظي ويبينون الكلمة بما يقرب من معناها، ومن ذلك هذه العبارة التي شرحوا بها معنى العبادة، فإن فيها إجمالاً وتساهلاً. وإننا إذا تتبعنا آي القرآن وأساليب اللّغة واستعمال العرب لـ "**عبد**" وما يماثلها ويقاربها في المعنى –كخضع وخنع وأطاع وذل– نجد أنه لا شيء من هذه الألفاظ يضاهي "**عبد**"، ويحل محلها ويقع موقعها، ولذلك قالوا: إن لفظ " العباد " مأخوذ من العبادة، فتكثر إضافته إلى الله تعالى، ولفظ "العبيد" تكثر إضافته إلى غير الله تعالى؛ لأنه مأخوذ من العبودية، بمعنى الرق، وفرق بين العبادة والعبودية بذلك المعنى". (رشيد رضا، ج 1، ص 47) ثم يفصل بين الخضوع لدواعي غيبة لله تعالى وتعظيمه، والخضوع بدواعي طبيعية لغير الله تعالى، وتعظيمهم، بالقول: " يغلو العاشق في تعظيم معشوقه والخضوع له غلواً كبيراً حَتَّى يفنى هواه في هواه، وتذوب إرادته في إرادته، ومع ذلك لا يسمّى خضوعه هذا عبادة بالحقيقة، ويبالغ كثير من النّاس، في تعظيم الرؤساء والملوك والأمراء، فترى من خضوعهم لهم وتحريهم مرضاتهم ما لا تراه من المتحنثين القانتين، دع سائر العابدين، ولم يكن العرب يسمون شيئا من هذا الخضوع عبادة". (رشيد رضا، ج 1، ص 47) ويستطرد المفسر من أجل تحديد جوهر العبادة وحقيقتها، استناداً على اللغة، مبينًا كونه مرتبطة بالمقدس الغيبي، فيقول: "تدل الأساليب الصحيحة، والاستعمال العربي الصريح على أن العبادة ضرب من الخضوع بالغ حد النهاية، ناشئ عن استشعار القلب عظمة للمعبود لا يعرف منشأها، واعتقاده بسلطة له لا يدرك كنهها وماهيتها. وقصارى ما يعرفه منها أنها محيطة به، ولكنها فوق إدراكه". (رضا ، ج 1 ، ص 48 )، وينتهي إلى إن الخضوع إلى سلطة الحاكم لا تعد عبادة، مهما بلغت درجة المغالاة في ذلك الخضوع، ما دام مرد الخضوع قائم على الأسباب الظاهرية، قال: "فمن ينتهي إلى أقصى الذل لملك من الملوك لا يقال إنه عبده وإن قبّل موطئ أقدامه، ما دام سبب الذل والخضوع معروفا وهو الخوف من ظلمه المعهود، أو الرجاء بكرمه المحدود، اللّهمّ إلا بالنسبة إلى الذين يعتقدون أن الملك قوة غيبية سماوية أفيضت على الملوك من الملأ الأعلى، واختارتهم للاستعلاء على سائر أهل الدنيا، لأنهم أطيب النّاس عنصراً، وأكرمهم جوهراً، وهؤلاء هم الذين انتهى بهم هذا الاعتقاد إلى الكفر والإلحاد ، فاتخذوا الملوك آلهة وأرباباً وعبدوهم عبادة حقيقية" . (رشيد رضا، ج 1، ص 48).

إن ما نبه إليه ولي الله الدهلوي في فصل المضان عن حقيقة وجوهر الشيء أو فصل الشكل الظاهري عن حقيقته فالسجود كطقس تعبدي اعتبر من أقرب ما يكون العبد فيه لله تعالى لا يعد عبادة في ظاهره طالما افتقد إلى حقيقة ومرد العبادة، وهي شعور داخلي بعظمة المعبود، وكمال الذل والخوف (القداسة)، يستند إلى أسباب غيبية أو فوق الطبيعية، والأمر الذي تنبه إليه الشيخ عبده في نتناول علاقة الخضوع للسلطة (الحاكم والمحكوم) تميزا لها عن علاقة الخضوع للمعبود، كما سبق الإشارة والبيان، وكل ذلك تم في إطار تناول المقاصد، أو الحكم من العبادات مجزئة أو منفصلة، كالعبادة والصلاة والحج ..إلخ ، غير أن مفارقة جديدة ظهرت على يد المودودي عندما تقدم بمقاربة تفسيرية عرفت بالتفسير السياسي للدين، فالدين صار في أصله علاقة سياسية بين الحاكم والمحكوم، وصار الخضوع للسلطة السياسية المعاصرة مرادفا للعبادة على وجه الحقيقة، حتى إن كان الخضوع للسلطة السياسية المعاصرة مرده، ومنشاءه اعتبارات ظاهرية طبيعية بشرية، تفتقر لأساس العبادة وحقيقتها، ولما كان اجتهاد المفسر منصب على أرضية تفسيرية للرابطة الأساسية للدين، ورسالته صارت السياسية أصل الدين، وهذا ما ستناوله في الفقرة التالية.

**ثانيا / التفسير السياسي للدين:** قدم أبو الأعلى المودودي تفسيره السياسي للدين وزعم فيه: أن الدين في جوهره رسالة سياسية، وهدف ومقصد الدين هو إقامة الدولة الإسلامية، فجاءت الخطوة الأولي وفق هذا التفسير، هي إطلاق الكفر او تكفير المجتمعات القائمة اليوم كافة بما فيها المجتمعات الإسلامية، ثم الدعوة لإطلاق ثورة مسلحة ضد كافة تلك الأنظمة السياسية القائمة الأمر الذي قدم مبررا شرعيا لذيوع الأفعال الإرهابية تحت مسمى الجهاد، وانبرت دعوة مفتوحة للقتال في داخل المجتمعات الإسلامية وفي الخارج على كل الأنظمة السياسية القائمة، وقد تعذر إدراك طبيعة الخطأ الذي وقع فيه المفسر، لأنه قدم تفسيره في إطار المقصد الكلي للدين، أو الحكمة الجامعة للدين، ومع ما قام به وحيد الدين خان من ردود في بيان الانحراف في تفسير المودودي، في فهم وتفسير الدين، خاصة في كتابته (حكمة الدين) ، مبرزا ان هناك نوع جديد في فهم الدين وتحديد مقصده، وان هذا النوعية من الخطأ تتطلب الكشف عن الحكمة الجامعة للدين، وليس الاكتفاء ببيان أحكام الدين مجزئة، وهو التناول السابق لكل من اشتغل من المقاصدين ببيان حكم وأسرار الشريعة، ولكن مع تبني السيد قطب للتفسير الجديد، وظهور تطبيقاته العملية بدء من جماعة التكفير والهجرة، الجناح القطبي لجماعة الإخوان المسلمين واعتماد الثورة والقتال كمبدأ لإقامة ونصرة الدين، بدءا الشعور في العالم العربي بخطورة ما قدمه المودودي بتفسير الدين في

قالب سياسي بحث، عرف بنظرية الحاكمية، فهو لم يكتف بتأكيد أهمية المسألة السياسية في الإسلام، أو أنها من مقتضيات الدين والعبادة، بل جعل السلطة السياسية جوهر الدين عينه. ونحن نتّفق اليوم على أهمية الاقتصاد في الحياة ودوره الفاعل. ولكن عند قراءتنا لأدبيات كارل ماركس، نجده يصوغ تفسيرا اقتصادا للحياة، والفارق كبير بين الموقفين. وقد تناول العديد من الباحثين والدارسين نظريّة الحاكميّة منذ انطلاقها، إلا أنّ الدّراسات حول النظريّة الحاكميّة زادت في الآونة الأخيرة، وأخذت منحى إعادة القراءة والنّقد في الأغلب، بما في ذلك أعمال ترجمة الأدبيّات الفكريّة القديمة، التي لم ينتبه إليها في حينها، وقت ظهور النظريّة وإعادة نشرها، مثل كتابات وحيد الدّين خان مطلع الستّينات، التي من أهمّها كتاب "خطأ في التّفسير" ، الصّادر بالأردية 1963م ، الذي ضمّنه المؤلّف نقدا للنظريّة بصورة علميّة، وألحق به المراسلات التي تمّت بينه، وبين المودوديّ وقادة الجماعة الإسلاميّة بهذا الخصوص، وقد ترجم الكتاب إلى العربيّة وطبع في القاهرة عام 1992م، و كتاب "التّفسير السياسيّ" لأبي الحسن النّدويّ، بالأردية الذي ترجم ونشر عدة مرّات في العالم العربيّ، وكتاب حسن الهضيبي، "دعاة لا قضاء"، وهو ردّ على التصوُّر القطبيّ المستنسخ من تصوُّر الحاكميّة لأبي الأعلى المودودي، وعنون أحد فصوله بـ(الحاكميّة)، معتبرا أنّ مصطلح "الحاكميّة" الذي يطرحه المودودي يفتقر إلى التأسيس، وكذلك كتاب محمد سليمان القائد[4]، "منهج الهداية: في هدف ومنهج الدّعوة الربانية"، القاهرة ، 1990م ، الذي بيّن فيه افتقار التّفسير السّياسيّ إلى المصداقيّة العقليّة والشّرعية في فهم الدّين وبيان حقائقه، ونقد تصوُّر المودودي، لإثبات أنّ تفسيره لا يتّفق مع مضمون الرّسالة القرآنيّة، وهدفها، وأن أساسه الفكريّ يفتقر إلى حجّة الشرعيّة، وسعى إلى بيان أنّ منهج الدّعوة إلى الله لا يقوم على أساس التّكفير والإدانة والحكم على عباد الله، بل على أساس النّصيحة والتذكير والحوار، وإن طابع الدّعوة الإسلاميّة هو السّلم لا العنف، في جوهرها رحمة وليست نقمة. ويغلب على تلك الدّراسات أنها كُتبت بأقلام رجال دين، أسهمت الظروف الخاصّة لكلّ منهم في الاطّلاع على التصوُّر المقدّم لنظريّة الحاكميّة، ودراسته، لتصاغ بعض تلك الدّراسات في قالب النّقد النّظريّ للمفاهيم التي حملتها النظريّة والأسس القائمة عليها، وتَصَوُّرها الذي اعتبر غريبا، أو "المذهب الغريب"، وفق تعبير محمد عمارة، ولا يتّفق مع مضمون الرّسالة القرآنيّة. عقبت ذلك جملة من المقالات، في العالم العربي فترة الثمانينات، جاءت كردّ فعل على ظهور فكر التّكفير وانتشاره، ببروز جماعات التّكفير، على غرار جماعة التّكفير والهجرة، منها ما جاء ردّا، على أسئلة طرحها الشبّان المسلمون حول

فكر التّكفير، ومنها مجموعة من المقالات التي كتبها فهمي هويدي[5]، على صفحات مجلّة العربيّ الكويتيّة وغيرها من الصّحف والمجلّات، التي أعاد نشرها في كتابه "السُّلْطَان والقرآن"، وله عدة طبعات. كما كتب محمد عمارة مجموعة من المقالات في الفترة ذاتها، على صفحات مَجَلّة العربي الكويتيّة[6]. وتلك المساعي استندت فيما استندت إلي رؤية مقاصدية، في فهم حكمة الدين وأسراره. بعد الحديث عن أهم التبريرات النظرية. سنعرض للتبريرات التي املها الواقع والتجربة المعاشة، في المطلب التالي.

**المطلب الثاني / نقد التبرير التطبيقي**

كان للواقع المعاش، والظروف والأحوال التي يعيشها العالم الإسلامي في نهوضه، وأفوله انعكاس على مسار الحكم الشرعي، ورغم ان ذلك الحكم كان ظرفياً اجتهادياً ظل فاعلا في آليات الفكر الجهادي، وتسربت تلك الأحكام، أو الفتوى لتؤسس لشرعية ذلك الفكر. ويمكن عرض نماذج لها على النحو التالي:

**اولا / المنظور الفقهي التقليدي لتقسيم المعمورة:** أثر التصوُّر الفقهي التقليديّ، في تحديد العلاقة بين المسلمين، وغيرهم من الأمم والشعوب، والذي تشكّل في زمان مغاير للزّمان الحاضر، ذلك أنه يقوم _وفقا للتّقسيم الفقهي التقليديّ للمعمورة، لدى العديد من الفقهاء _ على تقسيم المعمورة إلى دار إسلام (البلاد الخاضعة لسلطان المسلمين وحكمهم)، ودار حرب (البلاد الكافرة الخاضعة لسلطان الكافرين وحكمهم).

بناءً على ذلك التّقسيم، اعتبر دعاة الحرب المفتوحة، أنّ العلاقة بين المسلمين، وغيرهم هي الحرب والقتال حَتَّى يُسلموا أو يُعطوا الجزية على يدٍ وهم صاغرون.

و بالرجوع للاجتهادات المقاصدية للعديد من الفقهاء المعاصرين، يتبين أن ذلك التقسيم لا يتّفق مع الواقع والزّمان الحاضر لتحديد العلاقة بين المسلمين، وغيرهم من الأمم والشعوب وفهمها من جهة ، ومن جهة ثانية لا يتفق مع مضمون الرسالة القرآنية، الذي حاجج به العديد من العلماء المعاصرين، ونظرا لرواج الذهنية الفقهية التقليدية ظل هذا التقسيم حاضرا، ليتم اعطاء اجتهادا فقهيّا مؤقّتا لواقع ما، صفة الديمومة، والإطلاق، مع إنّ تلك القسمة – إن صحّ التعبير– ليست بالقسمة القرآنيّة ولا بالقسمة النّبويّة – وإنما قسمة بُنيت على اعتبارات ذات علاقة بزمان مغاير لزماننا، ويظلّ مجرّد تقسيم فقهي رهين لزمن، وظرف معيّنين، جاء به الإمام محمد بن الحسن الشيباني[7]، وهو يحاول أن يبيّن للخليفة هارون الرشيد[8]، موقف الدول المعاصرة للدولة الإسلاميّة

من البلاد الإسلاميّة، في ذلك الوقت، إذ يتطلّب التعامل معها إيجاد إطار فقهي تصنيفي ما، لتسهيل وضع السياسات في التعامل مع تلك الدول، لذلك بيّن الكثير من المجتهدين من العلماء أنّ هذا التّقسيم تقسيما آنيّا لواقع معين، ولكن عندما أُنيطت به صفة الإطلاق، أصبح متعارضاً أو متناقضاً مع مضمون الرّسالة القرآنيّة وتوجيهات النبوّة[9]. (وهبة الزحيلي، ص 102)، ووظف كمبرر لمنح الشرعية للفعل الإرهابي ضد الآخر.

**ثانيا / دعوة القتال لنصرة الدين:** تتبنى الكثير من الجماعات المسلحة، أو ما يطبق عليها الجماعات الجهادية القتال كسبيل بنصرة الدين، وغلبته وظهوره ، فهي تبرر أعمالها القتالية الإرهابية بدعوة السعي لنصرة الدين، وإظهاره وجعله الدين هو الغالب، ولعل ما يقوم به بعض تلك التنظيمات من تهديد وإرهاب للأبرياء، وتعريض حياتهم للخطر، لخير دليل على ذلك ، فهي ترى ان نصرة الدين وغلبته تكون على أساس ظهور مؤسسة الدولة (الدولة أو الحكومة الإسلامية)، غير ان النصر الحقيقي يكون بإخضاع قلوب العباد لخالقها، لا مجرد خضوع رقابهم ظاهريا، قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ، (سورة النصر ، آية : 1) ، والمقصد الأساس والحكمة من ارسال الرسول عليهم السلام كافة، والمقصد الكلي المشترك، هو هداية الناس وإقامة الحجة عليهم، لا إقامة الحكم عليهم، قال تعالى: ﴿ مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ ، (سورة المائدة ، الآية : 99 ). وبالرجوع إلى الكليات والبناء عليها نجد أن المشترك بين الانبياء ليس النظام السياسي الإسلامي أو الدولة الإسلامية، بل الانذار والتبليغ، وإقامة الحجة. اما يستتبع ذلك من التمكن فهو وعد يمن به تعالى على من يشاء من عباده، وليس مقصد في ذاته، ولهذا نجد من الانبياء من مكن ومنهم من لم يمكن، ولم ينقص ذلك شيئا في دينهم وتبليغ رسالتهم، غير أن الجماعات الإسلامية جعلت من إقامة الدولة مقصدًا، وهدفا للدين يسعى المسلم لتحقيقه، لا كما هو في القرآن الكريم، وعد ونصر من الله. اما الغلبة الحقيقة للدين فتكمن في هداية الناس، ودخولهم في دين الله افواجا، اما التمكين، أو إقامة الشريعة، فهو رهين بأحوال المكلفين، وعلى الرغم من إنّ تطبيق الأحكام الشرعية مطلوب بلا شك، والخضوع لها مطلوب من كل مسلم ومؤمن، متي تيسرت الظروف ولا يوجد دليل يوجب السعي لإقامة السلطة كهدف، ومطلب ومقصد ديني، ومثال ذلك في الزكاة، فهي ركن من أركان الدين يتوجب على المسلم أدائها، اذا توفر النصاب، ولكن المسلم لا يأثم لعدم سعيه لبلوغ النصاب. والشارع لم يطلب منه السعي لاكتساب النصاب لأداء الزكاة.

**الخاتمة:**

حاولت الدراسة عرض المعالجة الاجتهادية المقاصدية لظاهرة الإرهاب، وتحديدا تبرير الفعل الإرهابي، وتوصلت لافتقار تلك الأفعال للمصداقية الشرعية استنادا على فهم مقاصدي لأهداف ومقاصد الدين المشتركة بين كل الرسالات السماوية، وقد خلصت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

1. لعب الاجتهاد المقاصدي دور هاما في نزع الشرعية عن الأفعال الإرهابية، التي اقترفت باسم الجهاد الإسلامي.
2. إبراز الحاجة لمعالجة ظاهرة الإرهاب، والتطرف على المستوى الفكري، والشرعي.
3. خلاف لما هو شائع، فإن الجهاد لا يعني: القتال بالضرورة، فالقتال لون من ألون الجهاد، وحقيقة الجهاد، هي بدل الجهد في نشر الدين والدعوة إليه.
4. إن الأفعال الإرهابية، التي تقترف باسم الدين أسست على تصورات فكرية خاطئة، وقراءة غير متبصرة بالواقع.

كما توصي بعدة توصيات على النحو التالي:

1. ضرورة تفعيل الاجتهاد المقاصدي لمعالجة المستجدات والقضايا المعاصرة (النوازل)، المتعلقة بالشأن العام.
2. ضرورة إسهام المؤسسات الاكاديمية في معالجة القضايا الحساسة التي تمس بالسلام، والأمن الاجتماعي، وعدم الاكتفاء بالحل الأمني.
3. انشاء مراكز ابحاث معنية بدراسة الأفعال الإرهابية، وطرح الحلول لمكافحة انتشار تلك الأفعال.
4. العمل على اشاعة الفهم الديني المقاصدي الصحيح بين ابناء الامة، و نخبها على وجه الخصوص، لمكافحة إي انحراف يولد التطرف والإرهاب والعنف.

## قائمة المراجع

### أ- المراجع العربية

**ابن منظور**، لسان العرب المحيط، بيروت، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، ط 1، 1988م.

**ابو زهرة**، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة، 1958م.

**أبو زيد**، بكر بن عبد الله، مقدمة كتاب: الشاطبي، أبي اسحاق، الموافقات، تقديم: ابو زيد بكر بن عبد الله، تحقيق: حسن آل سليمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997م.

**إيزوتسو**، توشيهيكو، الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنيّة للعالم، ترجمة وتقديم: هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2007.

**بن عاشور**، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة، تقديم: محمد المساوي، دار النفائس، الاردن، الطبعة الثانية، 2000.

**بيري**، دونالد، الإسلام والحداثة: من خلال المفكر الإسلامي الحداثي فضل الرحمن، ترجمة: ميرنا معلوف ونسرين ناضر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، بيروت، 2013.

**الجرجاني**، علي بن محمد، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العالمية، ط 1، 1403هـ، 1983.

**خان** أ، وحيد الدين، الفكر الإسلامي، ترجمة: أيمن عبد الحليم- مراجعة: أبراهيم محمد أبراهيم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط 1، 2020.

**خان** ب، وحيد الدين، حكمة الدين، ترجمة: ظفر الإسلام خان، القاهرة، دار النفائس، بلا طبعة، بلا تاريخ.

**خلاف**، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، ط 6، الكويت، 1414هـ-1993م.

**دراز**، عبد الله، مقدمة كتاب: الشاطبي، إبي اسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز – عبد الشافي محمد، وزارة الأوقاف السعودية، السعودية، (ينظر حاشية المحقق عبد الله دراز).

**الدهلوي**، ولي الله، حجة البالغة، ت: محمد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.

**رضا**، محمد رشيد، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، القاهرة، 1990.

**الزحيلي**، وهبة، العلاقات الدولية في الإسلام: مقارنة بالقانون الدولي الحديث، مؤسسة الرّسالة، ط 1، بيروت، 1981.

**العسقلاني**، احمد بن حجر، فتح الباري بشرح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي – محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة السلفية، 1980–1390هـ.

**القادري**، مهدي حسن الكيلاني في مقدمة كتاب: الشيباني، محمد بن الحسن، الحجة على أهل المدينة، ترجمة: مهدي الكيلاني، دار الكتب، القاهرة، ط 3، 1983.

**القرضاوي**، يوسف، ابن القرية والكتاب، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 2008، ج 3، ص 58.

**مالك**، عبد الرحمن، الإسلام وضرورة التحديث: نحو أحداث تغيير في التقاليد الثقافية، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1993.

**المنجد** في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط 45، 2012.

**المودودي**، أبو الأعلى، الحكومة الإسلامية، دار المختار الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1967.

**أ–المجلات العربية**

**عمارة**، محمد، مفهوم غريب للجهاد، مجلة العربي الكويتية، ع 338، يناير 1987م، صص 86–90.

ج – المراجع الاجنبية

**CALVERT**, John, Sayyid Qutb and the Power of Political Myth: Insights from Sorel, Historical Reflections, Vol. 30, No. 3, Islam and Modernity, Fall 2004, p. 509.

**HOFFMAN**, Bruce, La Mecanique Terroriste, Nouveaux Horizons, France, First edition, 2002 .

**KHAN**, Maulana Wahiduddin, The True Jihad : The concepts of Peace, Tolerance and Non-Violence in Islam, India, Goodword, Second edition, 2012 .

**TTSRL** Report, Notions of Security,14 February 2007, Deliverable 1, Work package 2, Available at : < www.iripaz.org/list_vert/08/Notions%20security%20Transnational%20Terrorism.pdf >

[1] – اعتبر فضل الرحمن في كتابه "الإسلام وضرورة التحديث: " أن هناك إخفاقا عاما في فهم القرآن باعتباره وحدة، تظافر مع إلحاح عملي على التركيز على ألفاظ شتى الآيات وقد أخذت معزولة عن بعضها. وكانت نتيجة هذه المقاربة التي أطلق عليها المقاربة الذرية، ذلك أن الشرائع غالباً ما كانت تستنبط من نصوص آيات لم تكن في حد ذاتها آيات تشريعية، معتبرا أن ذلك المنحى قاد إلى الإخفاق في فهم القرآن بصفته وحدة، وبحسب رؤية فضل الرحمن أن الخطوة الأولى في الواجب القيام بها تكمن في فهم القرآن ككلّ. فالقرآن في كلّيته يرسم موقفاً محددا من الحياة، ونظرة ملموسة إلى العالم. ولهذا فإن تعاليمه متماسكة ولا تعمل متناقضة فيما بينها. وفضل الله الرحمن هو باحث ومسئول تربوي وأستاذ للفكر الإسلامي في قسم لغات الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو. عُني بدراسة مشكلات الإسلام والحداثة. وساهم في تقديم مشروع تربوي من أجل التغيير الاجتماعي معتبرا أن آليات التفكير أو النزعة العقلية الإسلامية هى جوهر التربية الإسلامية العالمية وحجر الزاوية للتغيير. للمزيد من التفصيل يُنظر: ( مالك ، ص 11 – 17) ، ( بيري ، ص 13) .

2 – إن مفكري الإسلام منذ أقدم العصور ، قد فكروا في أسرار الأحكام الإسلامية وحاولوا اكتشاف حكمتها ، وأضافوا جديداً ، في كل الأجيال. ومن أهم الذين تنبهوا إلى هذا المنهج عز الدين بن عبد السلام ، وابن تيمية ، وابن قيم الجوزية ، والإمام الغزالي ، والشاه ولى الله الدهلوي. (وحيد الدين خان أ ، ص 20).

3– هي تلك الغايات التي من أجلها وضع الله الشرائع وأنزل الكتب السماوية ، وهي ليست خاصة بأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فكل الانبياء عليهم السلام نزل عليهم الشرائع لتحقيق تلك المقاصد ، فالأنبياء مع اتفاقهم في دين واحد أو عقيدة وأيمان واحد اختلفوا فيما بينهم في الشرائع كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان الأنبياء يشتركون في أصل الدين أو العقائد (الأصول) ويفترقون في الشرائع (الفروع) : (أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ وَالأَنْبِيَاءُ أَوْلَادُ عَلَاتٍ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ) ، وفي قوله تعالى في المائدة من الآية (48) : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ ، فالشرائع تختلف بين الانبياء عليهم السلام ومرد وحكمة الاختلاف الي امرين اساسين هما:

الابتلاء : وهو كما ورد صراحة في آية المائدة (48) : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ ، فتغير الشرائع يبرز من هو يعبد الله على حقيقة ومن يتمسك بالإطار الخارجي (الطقوس) للعبادة ، كما هو الحال مع تغير القبلة.

موائمة الظروف والأحوال : لاشك ان تغير احوال المكلفين مكانا وزمانا يتطلب احكاما متغيرة ، فالقتال لم يؤذن به لدي بعض الانبياء كعيسى عليه السلام ، والنبي صلى الله عليه وسلم في المرحلة المكية لم يؤذن له بالقتال ، ومع تغير الزمان والمكان ، من المكي إلى المدني وتحقق شروط اخرى اذن له في ذلك .

هذا وقد يتغير الحكم الشرعي في زمان مبعث النبي الواحد مراعاة لحكمة التدرج ، واستعداد المكلفين كتحريم الخمر.

ولقد ظهرت مصطلحات كثيرة عبرت عن معنى مرادف لكلمة المقاصد الشرعية ، فالنظر لكون المقاصد تبحث في اسرار الحكم ، وتتطلب الفهم العميق اطلق بعض العلماء لفظ الاسرار عندما الحديث عن مقاصد الشريعة ، بل إن الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات الذي تناول فيه مقاصد الشريعة ، كان قد اطلق عليه (عنوان التعريف بإسرار التكليف) بداء الأمر ، فالمقاصد تحتاج للبحث والنظر المعمق ، فالمقاصد لا تدراك بالنظر السطحي ، وكون المقاصد هي إدراك الحكم من وراء الأحكام الشرعية ، تناول بعض العلماء لفظ الحكمة في تصنيفهم حول المقاصد ، ونجد من المعاصرين من صنف في المقاصد تحت مسمى أهداف الشريعة وللشيخ يوسف العالم كتاب سماه "الاهداف العامة للشريعة الإسلامية ، ويذهب بعض المعاصرين الي تناول المقاصد الشرعية تحت عنوان فلسفة التشريع. ويبدو أن الأنسب والأقرب في سياق التناول هو الدلالة والمعنى الذي يقترب من اطلاق لفظ حكمة التشريع في النظر في جزئيات وحكمة الدين بالنظر في الحكمة الكلية الجامعة.

4- محمد سليمان القائد: (1946- 1996) ، أكاديميّ ليبيّ وداعية إسلاميّ.

5 – من بين المقالات الكثيرة التي كتبها فهمي هويدي ، بمجلة العربي الكويتية ، نذكر منها :

إشكالية "الآخر" في التفكير الإسلامي! ، العربي ، العدد 346 ، سبتمبر 1987.

إشكالية "الآخر" في التفكير الإسلامي : آيات السيف ، العربي ، العدد 348 ، نوفمبر1987.

نعم: لتحقيق المصالح، لا: لإهدار الشريعة ، العربي ، العدد 340 ، مارس 1987.

التعدديّة والمعارضة في الإسلام ، العربي 354 ، مايو 1988.

6 – من أبرز تلك المقالات التي كتبها الدكتور محمد عمارة على صفحات مجلة العربي الكويتية:

مفهوم غريب للجهاد! ، العربي ، العدد 338 ، جانفي 1987.

تكفير المسلم، العربي ، العدد 335 ، أكتوبر ، 1986.

7 – محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني : (132- 189هـ) ، فقيه مجتهد ولي القضاء بالرقة ، تتلمذ على يد كبار التابعين ، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان ، أمره هارون الرشيد بالخروج معه إلى الري فمات بها . (القادري ، ج1 ، ص5).

8 – هارون الرشيد : (149-193هـ) ، خامس خلفاء الدولة العباسية ، وامتدّت الدولة الإسلامية في عهده إلى أغلب أرجاء العالم المعروف . ( المنجد ، ص 596) .

9 – يقول الدكتور وهبة الزحيلي موضّحا أن تقسيم الفقهاء هو تقسيم استنباطي مؤقّت مستدلا برأي الشيخ محمد أبي زهرة مستنكرا اعتبار أن تكون الحرب أساسا للعلاقة بين المسلمين والأمم والشعوب الأخرى : " وأما تقسيم الفقهاء للعالم إلى داريْن : دار إسلام ودار حرب ، فلم يكن بحكم الشرع ، وإنما باستنباط الفقهاء المجتهدين بحكم الواقع كما يرى أستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ، ويؤكد ذلك أنّ الإمام الشافعي _ رضي الله عنه_ اعتبر الدنيا كلها في الأصل دارا واحدة ، ورتّب على ذلك أحكاما باعتبار أنّ تقسيم الدنيا إلى دارين أمر طارئ . فالأمّة غير الإسلامية التي لم تبدأ المسلمين بعدوان ، ولم تتعرّض لدعاة الإسلام وتركتهم أحرارا يعرضون دينهم على من يشاؤون . لا يحلّ قتالها ، ولا قطع علاقاتها السلمية ، والأمان بينها وبين المسلمين ثابت لا ببذل مال ، أو عقد معاهدة ، وإنما هو ثابت على أساس أنّ الأصل السلم ، ولن يطرأ ما يهدم هذا الأساس من عدوان على المسلمين أو على دعوتهم ، ومبادئ العلاقات الدولية في الإسلام لا تسمح لاعتبار الحرب أصل هذه العلاقات" . (الزحيلي ، ص 102) .

# معوقات التعليم الجامعي في المجتمع الليبي
# (دراسة نظرية تحليلية لواقع التعليم الجامعي)

د. عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري
أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم اجتماع جامعة بنغازي، ليبيا.

**ملخص**

يشكل التعليم الجامعي واحد من اهم المواضيع التربوية التي حظيت باهتمام كبير لم يلعبه من دور فاعل في تحسين مستوى المعرفة ونشرها في مختلف المجتمعات واتاحة المزيد من فرص التعليم للأفراد الذين يسعون لمواصلة تعليمهم في مختلف التخصصات, الا ان تطورها اصطدم بجدار من المشاكل والمعوقات التي بددت الكثير من محاولاتها بسبب عوامل اقتصادية واخرى ادارية وفنية , ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول معوقات التعليم الجامعي, وسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, و تناول عناصر الموضوع بشكل علمي يتضمن سرد المادة العلمية بشكل تحليلي انطلاقا من تحديد مفهوم التعليم الجامعي وتحليل مضمون مفهومه , واهم المعوقات التي تعترض طريقه , بالإضافة لتفصيل المعوقات وتقسيمها حسب نوعها والتي تتمثل في المعوقات الادارية والفنية كما تضمنت استعراض الصعوبات الاقتصادية و الاكاديمية, واهم التحديات التي تعترض تطوير التعليم الجامعي في ليبيا, وتسليط الضوء على مشاكل التعليم العالي في هذه المجتمعات التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصادي, وسوف يتم تقسيم البحث الى عدة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث , عناصر الموضوع وتفصيلاته , واخيرا الخاتمة واهم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع التي تم استخدامها .

الكلمات الرئيسية: التعليم الجامعي، المعوقات والتحديات.

**ABSTRACT**

The paper is contains on sum of the mean points related to the difficulties and the challenges which facing the universal education in the Libyan society and its impact on the future of the education system, this paper it takes logical steps to views this subject.

at the beginning concentrate on the concepts of universal education generally, its difficulties , managerial , academic , technologic , which it facing the education and

make the students are suffering from the education problems , throw light on the difficulties of education in this kind of societies with some examples to this problems. In addition, identify the concepts of high education, finally view the challenges which facing this program of education system and universities in this country to change the quality of the education until transform it to be able to achieve progress the educational system.
The keywords:
The universal education, the difficulties and challenges

**مقدمة:**

يعتبر التعليم واحد من اهم ركائز الحياة الاجتماعية العصرية في المجتمعات لم يلعبه من دور فعال في تطور المجتمعات ورقيها فالنظام التعليمي, فهو المصدر الذي يزود المجتمع بالخبرات والكوادر في مختلف المجالات والتخصصات, ومن هذا المنطلق حظي تطور الانظمة التعليمية باهتمام كبير الامر الذي ترتب عنه مجموعة من الاساليب والطرق الحديثة في مجال الوسائل التعليمية وطرق التدريس , ومن ابرز هذه النظم الحديثة واهمها في الوقت الحالي التعليم الجامعي ,الذي يمثل خطوة فعالة في ايصال المعرفة لأكبر قدر ممكن من الافراد من المجتمع حسب ميولهم واهتماماتهم, من خلال التواصل المباشر في العملية التعليمية وبالفعل بدء العمل في مجال التعليم الجامعي, الذي يحقق قدر كبير من اشاعة التعليم لجميع الافراد ومنحهم الفرصة في تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية ومعدلاتها, الا ان هذا النظام ذو المستوى العالي من التعليم الذي تقدمه الجامعات للطلاب, يحتاج الى استراتيجيات ونظم عمل تتمكن من خلالها من ان تكون فعالة وذات نتائج ايجابية, حيث اصطدم التعليم الجامعي بعدة مشاكل اعاقته عن اداء وظيفته بالشكل الامثل ,كصعوبة توفر متطلبات التعليم الجامعي في بعض المناطق نتيجة تواضع البنى التحتية لها ,الامر الذي جعل عملية الاستعانة بهذه الموارد يصطدم بجملة من المشاكل والمعوقات الادارية والفنية والاقتصادية التي حالت دون تحقيق الاهداف المنشودة, وحين اخذت الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص تفكر في الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي القى بظلاله على شتى نواحي الحياة الاجتماعية فيها , وشرعت في عمليات نشر العلم والقضاء على الامية, ولم يكن امامها من خيار الا البدء في رسم خطط تنموية تعمل على احداث تغيير ايجابي يكون بمثابة انطلاقة نحو مستقبل افضل , وبالفعل شرعت في تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الهادفة الى تحسين الاوضاع المعيشية والاجتماعية والثقافية من خلال العمل بشكل اساسي على رفع مستوى التعليم وتطويره بتيسير التعليم وجعله بشكل متاح للجميع

,غير انها دخلت في منعطف الفشل في تحقيق مجمل الاهداف المرغوبة والتي تطمح للوصول الى معظمها, حتى يتسنى لها متابعة المراحل التي تليها تباعا .

**تحديد مشكلة الدراسة:**

التعليم الجامعي في هذه الدول اصطدم بجدار عريض من المعوقات والتحديات ,التي بددت احلامها في التطور الاجتماعي والاقتصادي المنشود فالتعليم الجامع ,ينطوي على مجموعة من البرامج والوسائل والتقنيات التي تتطلب تظافر كل الجهود الحكومية والاهلية لضمان نجاحها بالشكل الامثل, فهي تشترط في خططها ضرورة الايمان بها وبأهدافها التي وضعة من اجل تحقيقها, كما تحتاج الى الاعداد الجيد ومراعاة الموارد المتاحة , اضافة الى العوامل الثقافية ونمط القيم السائدة في المجتمعات والتي تشكل عاملا جوهريا في دعم وتطوير الجامعات, ونتيجة لتلك المعوقات التي تتجسد في مشاكل الاتصالات وقلة الموارد الاقتصادية وانتشار الامية ,وسوء التعامل مع السياسات التنموية في اغلب المجالات ,اضافة الى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير وتتمسك بالنمط التقليدي للتعليم لتلك المجتمعات, ومن هذا المنطلق تركز هذه الورقة البحثية على معوقات التعليم الجامعي في ليبيا, واستعراض ابرز النقاط المتعلقة بكل نوع من تلك الصعوبات التي تواجه العمل في الجامعات, وتتمثل اهمية الموضوع في كون المعوقات والمشاكل في مجال التعليم الجامعي ,ساهمت في تعثر العملية التعليمية في هذه المجتمعات الامر الذي نجم عنه ازدياد حالة التخبط التربوي ,وزيادة معاناة المتعلمين نتيجة الصعوبات المتعلقة باقتناء الكتب او المقررات الدراسية وغيرها من المشاكل التي القت بظلالها على العملية التعليمية, ولابد من اتخاذ كافة التدابير العلمية للتغلب عليها .

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى إعطاء فكرة عن مشاكل التعليم الجامعي، كما تهدف أيضا إلى تسليط الضوء على تفصيل تلك المشاكل والصعوبات وتحليلها، كذلك تحديد اهم التحديات التي تواجه تطور التعليم الجامعي في المجتمع الليبي، وتسليط الضوء على المعوقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تعترض التعليم الجامعي، بالإضافة الى التعريف بأثار تلك المعوقات لتجاوزها، ومحاولة التوصل لبعض المقترحات التي من شانها الدفع بعجلة التطور التعليمي بأفضل صورة ممكنة.

**تساؤلات الدراسة:**

1–ما المقصود بالتعليم الجامعي الرسمي؟

2– ما هي معوقات التعليم الجامعي في المجتمع الليبي؟

3–ما هي التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في المجتمع الليبي؟

**منهجية الدراسة:**

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع، من خلال جمع المادة العلمية وترتيبها وتحليلها ووضعها في صورة تسلسل علمي فكري حسب عناصر الموضوع وتفصيلاته، انطلاقا من تحديد مفهوم التعليم الجامعي، والتطرق لاهم عناصره ومعوقاته في المجتمع الليبي, وقد قسمت الدراسة إلى المقدمة التي تتضمن منهجية وأهداف الدراسة, ثم المتن الذي تضمن عناصر الموضوع , ومن ثم عرض النتائج والتوصيات وأخيرا قائمة المراجع التي تم الاستعانة بها.

**نشأة التعليم الجامعي في ليبيا:**

يعتبر التعليم العالي من اهم المراحل الاساسية في منظومة التعليم في المجتمع الليبي حيث ترجع نشأته بمفهومه الحديث والمعاصر الى منتصف القرن الماضي، حيث تأسست اول جامعة ليبية عام 1956وكان مقر ادارتها العامة في مدينة بنغازي، وبفرعين أحدهما في مدينة بنغازي وتضم كلية الآداب والتربية وثانيهما في مدينة طرابلس تضم كلية العلوم والتي تأسست عام 1958, ثم توالت الكليات الجامعية التابعة لهذه الجامعة حيث شهد التعليم الجامعي تطورا ملحوظا وبدات تتطور تلك الكليات مع مرور الوقت. **(الحوات,2004,ص49)**.

**مفهوم التعليم الجامعي:**

تعددت محاولات الباحثين في والخبراء لتحديد مفهوم التعليم الجامعي وسبل تطبيقه في المجتمعات لم له من اهمية في اشاعة العلم والمعرفة ودور في وصول التعليم الى أكبر قدر من الناس في العالم ومن هذا المنطلق سوف نقوم بعرض هذه المحاولات كالاتي:

**يعرف بانه:**

المستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانويّ، ويجب أن يُحقّق الطالب معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يُؤهلهُ للدراسةِ الجامعية، أو للالتحاقِ بالتخصصِ الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ الطالب على شهادةٍ تؤهله من الحصولِ على

عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاتهِ التعليمية، أو تساعدهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العُليا في الجامعة. **(اسماعيل .2012. ص 127).**

**كما عرفتها منظمة اليونسكو بانه:**

ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على التعليم الثانوي، حيث يوفر أنشطة التعلم في مجالات التعليم المتخصصة. يهدف إلى التعلم على مستوى عال من التعقيد والتخصص، كما انه يشتمل التعليم العالي على ما يُفهم عادة على أنه تعليم أكاديمي، لكنه أوسع من ذلك لأنه يشتمل أيضًا على التعليم المهني أو المهني المتقدم.. **(الشمري .2013. ص 22).**

يتضح مما سبق ان الموارد التعليمية المفتوحة نظام تعليمي يهدف الى خلق العديد من الفرص في التعليم امام افراد المجتمع من دون الشروط المقررة في نظام التعليم الرسمي خاصة تلك المتعلقة بالسن والمؤهلات التربوية، لذلك فالتعليم المفتوح يسعى لنشر المعرفة وجعلها مشاعة للجميع باستخدام اساليب وتقنيات مفتوحة ومتاحة للجميع.

**اهداف التعليم الجامعي:**

1- تأكيد الهوية الثقافية العربية والاسلامية وتنميتها وتطويرها مع الارتباط والتفاعل مع الثقافات الاخرى.

2-المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة الفعالة في تكوين الفرد المتعلم القادر على العيش في المجتمع المعاصر من خلال ما يقوم به من ادوار ايجابية داخل مؤسسات المجتمع.

3-تلبية احتياجات المجتمع ومؤسساته من الكفاءات العلمية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة.

4-المساهمة في انتاج المعرفة اللازمة لتطوير المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا، والعمل على تحقيق التكامل مع سائر المؤسسات العلمية والتنموية.

5- خدمة المجتمع وتقديم الاستشارات العلمية والفنية في كل المجالات الخدمية والتنموية.

6- المساهمة في تطوير مستوى التأليف الأكاديمي والتعريب والترجمة والنشر، بما يحقق للمجتمع انتاج معرفي لتوظيفه في تطور المجتمع. **(التير,2005,ص 21).**

**معوقات التعليم الجامعي:**

**معوقات ادارية:**

تتمثل في مجموعة المشكلات المتشابكة في عملية توفير البنى الاساسية اللازمة لتوصيل المادة التعلمية في مناطق مترامية الاطراف ووصولها في الوقت المحدد، بالرغم من تحسن المستمر في مجال التنمية لكن لازالت عدة مناطق تعاني من مشاكل في شبكات الاتصال والتنقل من مكان لأخر، اضافة الى نقص الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة لبرامج التنمية الادارية في الجامعات، وتواضع الثقافة المحلية وكثرة الحروب والمشاكل السياسية كلها تشكل عبئا كبيرا على الجانب الاداري والفني، ويمكن ايجازها في الاتي:

1- مشكلات تتعلق بشكل مباشر بشروط القبول من حيث المعدلات والفئات العمرية، فنجد ان بعض الجامعات تضع قائمة من الشروط العلمية التي لا تتماشى مع واقع الطلاب في المنطقة، والتي قد تختلف من جامعة لأخرى، مما يصعب عمليات القبول.

2- عدم ربط مراكز الجامعات بفروعها من خلال شبكات اتصال رصينة وذات جودة عالية مما يترتب عليه صعوبة الاتصال في الوقت المناسب.

3- مشكلات الاتصال وهي تمثل معضلة كبرى تواجه التعليم الجامعي خاصة فيما يتعلق ببطيء وصول المعلومات ونقصها في احيان اخرى.

4- صعوبة الحصول وايصال المواد العلمية الى الطلبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف المالية خاصة في حالات البرامج المسموعة والمرئية والمواد العلمية التي تحتاج الى معامل.

5- ضعف الخطاب الاعلامي في عمليات الاعلانات التعليمية مما يشكل قصور في التعريف بالمراكز التعليمية والجامعات وشروط القبول فيها وبرامجها وينتج هذا القصور من قلة الامكانيات المادية.

6- صعوبة تقييم سير العملية التعليمية وضبطها اثناء الدراسة وخلال عملية اجراء الامتحانات في مختلف المراحل الدراسية، نتيجة التعديل بشكل مستمر في الخطط الدراسية مما ينجم عنه ارباك الطلاب واعضاء هيأه التدريس.

7- عدم التمكن من اكمال الدورة التخطيطية لعملية التعليم الجامعي خاصة فيما يتعلق باستخدام الوسائل التعليمية بدون حالة التقويم بالنسبة للطالب او الوسيلة التعليمية لعجز بعض الجامعات عن توفير تلك الوسائل الجامعية. **(منصور. ص 59).**

وفق ما تم عرضه من صعوبات ادارية تتعلق بهيكلة وادارة الجامعات يتبين ان التعليم الجامعي يحتاج لدراسة متعمقة وتخطيط دقيق قادر على خلق نوع من التوازن بين الامكانيات المتاحة وسبل تطبيق اسس تطوير الجامعات، اضافة الى الاعتماد على استراتيجيات علمية تحد من مشاكل الاتصالات والدعاية والاعلان وضعف التنسيق الاداري مع المتعلمين والمتخصصين في هذا المجال.

**معوقات فنية:**

ا- عدم تطوير وتجديد الكتب العلمية والمناهج التعليمية المعدة للتعليم الجامعي والذي ينتج من عملية التدريس بنفس الكيفية وبنفس المحتوى لفترة طويلة، وعدم استخدام اساليب تربوية متطورة تختلف عن الاساليب التقليدية.

ب- الاشراف الأكاديمي ذو الخبرة الكبيرة في هذا المجال فالعديد من المشرفين تنقصهم الخبرة الكافية في التعامل مع التدريس في الجامعات والاعتماد على التلقين المباشر.

ج- ارتفاع تكلفة التقنيات التعليمية والمواد المستخدمة في الجامعات والتي يتم استخدامها في ايصال المادة العلمية للطلاب، اضافة الى ارتفاع سعر بعض الكتب العلمية والادوات والاجهزة المستخدمة في العرض.

د- صعوبة اقتناء الحواسيب وضعف شبكات الانترنت في الجامعات مما يجعل عملية التطوير الاداري امرا غاية في الصعوبة.

هـ- عدم قدرة العديد من الجامعات على خلق بيئة تعليمية ملائمة لبعض المقررات الدراسية بسبب قلة الامكانيات المتاحة لتلك الجامعات، كما ان ظروف الطلاب الاقتصادية لا تسمح لهم بسد هذا العجز.

و- تشتيت تركيز الطلاب بشكل اساسي على توفير التكاليف المالية لاستخدام شبكات الانترنت والاتصال بشكل اكبر من الاهتمام بالتعليم نفسه.

ر- قد تكون بعض المواد التعليمية والمناهج الدراسية غير متلائمة مع اعمار المتعلمين مما يولد نوع من الفراغ الفكري بين المتعلم ومحتوى المواد الدراسية. **(الرشدان .2002. ص 313).**

وبناء على ما سبق يتضح لنا ان التعليم الجامعي يعاني الكثير من المشاكل على الصعيد الفني والتي تؤثر على مستواها ونجاح اهدافها، ومن اهم تلك المشاكل صعوبات ايصال الكتب ونظم التسجيل وتحديد الوعاء الزمني لبدء وانتهاء العملية الدراسية بشكل يلبي حاجات المتعلمين

**معوقات متعلقة بالوسائل التعليمية:**

1- قلة الامكانيات وعدم توفر مكتبات والادوات الدراسية اللازمة التي تشكل اساس عملية التعليم واهم احتياجات المتعلمين.

2- عدم توفر قاعات محاضرات ومكتبات متطورة مجهزة بشكل جيد الامر الذي يجعل منها غير محفزة للطلاب والمعلمين على حد سواء.

3- صعوبة توفر المعامل المجهزة واستخدامها في العملية التعليمية في بعض التخصصات حيث لا يمكن تدريس بعض المواد من دون المعامل الدراسية.

4- ندرة المواد التعليمية والمصادر والمراجع المطبوعة وعدم وصولها في وقتها المحدد من تاريخ بدء الدراسة في مختلف المراحل الدراسية، خاصة بعد تضرر عديد المكتبات جراء الحروب.

5- بعد الطلاب عن المكتبات وبالتالي حدوث قصور في عمليات الاطلاع العلمي وتوسيع المدارك عن طريق الموسوعات العامة والمتخصصة واقتصار التدريس على المذكرات التي يقدمها استاذ المادة.

6- نقص متطلبات البحوث ومشاريع التخرج كالمراجع العلمية والقواميس والمعاجم اللغوية والخرائط الفنية.

7- قلة فرص الطلاب في استخدام الدوريات والمجلات العلمية والنشرات والتقارير الرسمية والتي تتيح لهم فرص الاستفادة من الخبرات السابقة.

8- عدم وجود برامج ترفيهية واضحة وقلة الانشطة التربوية والرياضية للطلاب مما يجعل العملية التعليمية مملة. **(عليان .2009. ص 147).**

استنادا على هذا العرض للصعوبات المتعلقة بالوسائل التعليمية يتبين لنا ضعف التخطيط قبل الشروع في تأسيس الجامعات خاصة فيما يتعلق بالوسائل التعليمية المتاحة والتي يتطلب استخدامها في العديد من المقررات الدراسية، والتي يفتقر اليها العديد من الطلاب وحتى الاساتذة في ظل الظروف الحالية والتي تعمل على تقليص جودة العملية التعليمية.

**معوقات اقتصادية:**

ا- ضعف البنية التحتية لبعض المجتمعات والتي تشكل عائق اساسي في تواضع الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات للمتعلمين.

ب- عملية تأسيس المراكز التعليمية الجامعية المتخصصة في التخصصات النادرة تشكل عبئا كبيرا وتتطلب امكانيات مادية قد تعجز السلطات على توفيرها.

ت- تدهور الظروف الاجتماعية والمعيشية لأعضاء هيأة التدريس وانخفاض مستوى دخل الفرد مما يجعل العديد من الطلاب غير قادرين على تحمل نفقات التعليم الجامعي في ظل عجز الجامعة عن دعمهم.

ج- طبيعة عملية التعليم الجامعي تتطلب اقتناء الاساتذة بعض الادوات والاجهزة التي قد تكلفهم الكثير من الاموال مما يجعلهم غير قادرين على تطوير مستوى ادائهم.

د- قلة عدد الاساتذة في بعض التخصصات وصعوبة توظيف اساتذة جدد بسبب عدم قدرة الدولة على تغطية المردود المادي لهم، وتواضع الحوافز المالية المقدمة من الجامعات الى الكادر الاكاديمي الذي يعمل بها.

هـ- ارتباط بعض مؤسسات التعليم الجامعي بأجهزة الدولة الرسمية، خاصة تلك التي لا تكون جامعة في بداية تأسيسها ثم تتخذ شكل الجامعة مع مرور الوقت، مما يجعل عملية التمويل والانفاق على برامجها شيء صعب ومكلف خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يشهدها المجتمع الليبي، وتفاقم الازمات الاقتصادية. **(اسماعيل .2004 ص 10- 15).**

نستنتج مما سبق ان هناك صعوبة تواجه الجامعات على الصعيد المادي، ذلك بسبب عدم وجود دعم ولو بجزء بسيط من الحكومة في تطوير العملية التعليمية الجامعية والتي تتطلب نفقات مالية قد لا تستطيع الجامعة تلبيتها، وتتمثل في اجهزة متطورة وحواسيب ومعامل وغيرها

**معوقات اكاديمية:**

1- الاستمرارية وتعني صعوبة الاستمرار في عملية تزويد الجامعات بالمواد التعليمية ال لازمة وبشكل دوري ومن دون انقطاع، وكذلك من حيث متابعة ما تحتاجه الجامعات من كادر وظيفي و اكاديمي.

2- ضمان الجودة في محتوى المواد التعليمية والمناهج الدراسية في الجامعات، فيمكن لأي شخص ان يكتب وينشر المواد العلمية، لذلك لابد من وضع الية عمل واضحة لضبط المناهج الدراسية الجامعية، لتجنب أي اخلال بمحتوى أي مادة علمية.

3- حقوق التأليف والنشر والتي تخلق الكثير من المشاكل بين الاوساط التربوية فموضوع حقوق الملكية الفكرية تشكل تحديا كبيرا، وقد يؤدي احترامها الى جعل الانتاج الاكاديمي مميز ويخدم

خطط تطوير الجامعة، اضافة الى ذلك لابد من تحفيز الأساتذة ودعمهم في مجال البحوث والنشر العلمي والذي من شانه رفع مستوى الاداء لديهم، ورفع مستوى تصنيف الجامعة التي ينتمون اليها, كما ان موضوع الحقوق الفكرية قد يجعل المؤلفين يحجمون عن نشر مواردهم خوفا من ضياع حقوقهم .

4- صعوبة الاتاحة وقابلية التبادل فعملية تبادل الموارد التعليمية الجامعية بين انظمة تعليمية مختلفة يطرح اشكالية المعيرة والتي يمكن ان تخلق مشاكل للطلاب والاساتذة في حين انتقلوا من جامعاتهم الى جامعات اخرى، لابد من اعتماد معايير مشتركة تخفف من الاختلاف بين الجامعات الرسمية من حيث المواد وعدد الساعات والتخصصات العلمية.

5- الهيمنة الثقافية والعولمة حيث يقوم بعض الاساتذة بالاستعانة بمناهج دراسية من دول اخرى او جامعات اخرى واعتمادها في العملية التعليمية، خاصة اذا كانت المؤسسات التعليمية تابعة للأنظمة الاقتصادية الصناعية العالمية والتي تعكس افكار وتوجهات فكرية قد لا تتماشى مع الواقع الحالي للمجتمع، مما يزيد مخاطر الاستلاب الثقافي وخاطر العولمة.

6- التمويل حيث يتطلب مشروع تأسيس وتطوير التعليم الجامعي موارد مالية مرتفعة لا يمكن توفيرها الا بمساهمة الدول والمنظمات الدولية التي تعنى بالثقافة والتعليم والتي يتوفر لديها كل الامكانيات اللازمة.

7- قابلية الوصول في التدريس الجامعي فعديد المواد التعليمية مهما كانت قيمتها الفكرية والعلمية وجودتها فأنها سوف تفقد الكثير من قيمتها ان لم يستطع المستفيد الوصول اليها بسهولة والاستفادة منها بشكل فعال وايجابي و، أي انها تحتاج لان يكون الاستاذ الجامعي قادر على ايصال محتوى المادة العلمية للطلاب. **(محمد .2010. ص 33).**

يتبين ان المعوقات الاكاديمية تشكل ثغرة كبيرة في مجال التعليم الجامعي على الصعيد العلمي والفكري وكيفية اعتماد الطرق التربوية وتقييمها وتوفر شروط المناخ التعليمي الاعتيادي، كما ان قضايا الاشراف التربوي لازالت مبهمة في ظل تلقي المتعلم المعلومات من مصادر مختلفة وفي اوقات غير منتظمة.

**معوقات تكنولوجية:**

ا- تعرض المواقع الالكترونية لخطر الاختراق باي وقت مما يجعل العملية التعليمية غير امنة بشكل تام وعدم الثقة بما تعرضه من مواد علمية، خاصة في ظل محاولة بعض الجامعات ادخال التكنولوجيا في التعليم.

ب- الحاجة لبذل الجهد والوقت في تدريب واعداد الكادر الوظيفي حول كيفية التعامل مع وسائل التعليم المتطور، واعداد مراكز متخصصة في تطوير اعضاء هيأة التدريس الجامعي.

ت- رفض العديد من الاساتذة من تقبل الطرق التعليمية الحديثة في كافة الميادين، والاستمرار في نفس النهج التقليدي في التدريس الجامعي، وصعوبة اعترافهم بفكرة انهم يحتاجون لدورات تطوير في مستوى الاداء بشكل عام، لعدم الثقة في فحوى وجودة العملية التعليمية التي لا تعتمد على التفاعل المباشر بين الطالب والاستاذ.

ج- قلة الوعي الكامل من قبل المجتمعات النامية بشكل خاص حول طرق ومبادئ التعليم الجامعي وتطويره.

د- عدم القدرة على تغطية التكلفة المالية اللازمة للبدء في استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي بكافة تخصصاته في المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمع الليبي بصفة خاصة.

هـ- صعوبة الغاء نظم التعليم التقليدية بشكل تام واستبداله بشكل مباشر بأنظمة تعليمية جديدة في مجال التعليم الجامعي بسبب عدم الرغبة من الطلاب والاساتذة وحتى ادارة الجامعات.

و- قلة المراكز التعليمية المتخصصة في صيانة وحل مشاكل التقنية وخاصة في المناطق البعيدة والريفية والتي تعاني فيها الجامعات من عدة مشاكل على الصعيد الاكاديمي، والاقتصادي والبنى التحتية.

ر- قلة المتخصصين واصحاب الخبرة في مجال ادارة وتنظيم التعليم الجامعي وتطويره، حيث نجد التخبط في القرارات التي تعمل على تنظيم الية عمل الجامعات، وضعف نظم الاتصالات في بعض المجتمعات والتي تشكل عائق كبير بين الجامعات والوزارات المختصة بالتعليم العالي في المجتمع.

ز- صعوبة اعداد برنامج متكامل ودقيق لكل خطط واستراتيجيات العمل التعليمي في الجامعات بواسطة الاجهزة المتطورة وادماج التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية دون المساس بقيمة المقررات الدراسية. **(محمد .2010. ص 33).**

من العرض السابق للإشكاليات التكنولوجية يتضح ان التقنية الحديثة لابد ان تأخذ بعين الاعتبار قبل الشروع في برامج التعليم الجامعي فيما يتعلق بقدرة المتعلمين والاساتذة في الحصول عليها بسبب تكلفتها المالية المرتفعة او بسبب تواضعها او انعدامها في بعض المناطق البعيدة والريفية التي تعاني شح في مستوى الخدمات العامة.

**معوقات التعليم الجامعي في الدول العربية:**

1- معوقات ادارية وتتمثل في قصور البرامج التعريفية الخاصة بالطلاب المستجدين وكذلك برامج الارشاد الاكاديمي وضعف الاهتمام بالطلاب والرد على استفساراتهم والعمل على حل مشكلاتهم.

2- معوقات اكاديمية وتتمثل في بعد المقررات الدراسية عن ميول وقدرات الطلاب وكثافة المادة التعليمية، وصعوبة استيعاب بعض المقررات الدراسية خاصة وان معظمها باللغة الانجليزية في التخصصات الطبية، اضافة لصعوبة اسئلة الامتحانات وعدم توفر تغذية راجعة لها.

3- معوقات بيئية وفنية وتتمثل في سوء المباني وعدم ملائمتها من الناحية الجغرافية والصحية اضافة لتواضع التجهيزات وقلة المعامل والانشطة 0 الطلابية.

4- صعوبة الحصول على المقررات الدراسة والكتب، وارتفاع تكلفة الاشرطة والاجهزة الالكترونية المستخدمة في التعليم الجامعي في بعض التخصصات العلمية التي تستخدمها في التدريس. **(الياور .2007. ص 37).**

5- كثرة المشاكل بسبب اعطال الاجهزة الالكترونية والمعدات والاجهزة الدراسية، وافتقار المباني والقاعات الدراسية الى وسائل الراحة كالتكييف وغيرها، وعدم توفر خبراء لصيانتها مما يجعلها تتوقف عن العمل.

6- عدم ملائمة بعض المواد الدراسية في الجامعات لبعض الطلاب ذو الشخصيات التي لا تستطيع العمل بمفردها او بشكل مستقل عن ودون وجود اساتذة يقومون بأعداد مفردات لهم.

7- شعور العديد من المتعلمين بالضجر في التعليم الجامعي، لافتقاره على جوانب التفاعل الاجتماعي والمشاركة في الانشطة التعليمية وخاصة في العلوم الانسانية التي تستغرق فيها المحاضرات فترة طويلة من دون جوانب تطبيقية.

8- صعوبة التعامل مع شبكات الاتصال بشكل جيد بسبب تواضع خدماتها وانعدامها في العديد من الجامعات في العديد من المناطق في المجتمعات العربية. **(المصراتي .1993. ص581).**

نستدل من خلال هذا العرض لصعوبات التعليم الجامعي في الدول العربية ان مجال تطوير هذا النظام التعليمي لازال محدودا في المجتمع , ذلك لعدم وجود أي دعم او الية تعمل على تطويره خارج المؤسسات التعليمية الرسمية , اضافة لعدم الثقة في الشهادات الاكاديمية في بعض الجامعات وخاصة في المناطق الريفية, وصعوبة الحصول على فرص عمل من خلالها , كما ان ضعف وتراجع البنى التحتية في معظم الدول العربية يشكل عائقا اساسيا امام استخدام اساليب الموارد التعليمية المتطورة والتي ترتكز على قوة وتطور البنية التحتية والجودة في المناهج الدراسية والمكتبات, اضافة الى تفعيل نظم الاتصالات والانترنت في نشر المواد التعليمية وايصالها الى المتعلمين في المجتمع, دون الحاجة الى المذكرات الورقية والكتب المقروءة بالطرق التقليدية والتي لازالت سائدة في الدول العربية .

**مشاكل المقررات التعليمية في التعليم الجامعي:**

ا- عدم وجود تواصل مباشر بين المتعلم والاستاذ وبشكل خاص في ظل الطريقة التقليدية في التدريس والتي تعتمد على التلقين المباشر، وهذا يفقد العملية التعليمية واحد من اهم عناصرها والسبب وهو المشاركة في تلقين المعلومات، وقد يرجع ذلك راجع لارتفاع عدد الطلاب وصعوبة تغطية التكلفة المالية لاستخدام التكنولوجيا في التدريس الجامعي.

ب- افتقاد العملية التعليمية الى عنصر الاشراف من قبل الاستاذ ومراقبة سير عملية التعلم خاصة فيما يتعلق بالوجبات والتمارين التي تعتبر قليلة جدا في التعليم الجامعي.

ج- صعوبة التسجيل في التعليم الجامعي في كل بداية عام جامعي نتيجة ازدحام الطلاب المقبلين على التسجيل وقلة الامكانيات لمكاتب التسجيل، اضافة الى صعوبة الحصول على الكتب الدراسية الى الطلاب وعدم استقرار اماكن تلقي المحاضرات.

د- التكلفة الاقتصادية العالية في تجهيز المادة التعليمية وتكلفة توزيعها على الطلاب تحتاج الى مبالغ كبيرة بالإضافة الى التجهيزات المادية، وحتى القاعات الدراسية وتجهيزها وتقوية شبكات الانترنت قد تكلف مبالغ مرتفعة للطلاب والاساتذة.

هـ- صعوبة اقامة دورات ارفع مستوى اداء اعضاء هيأة التدريس في الجامعات حيث تتطلب عملية التعليم الى وجود بعض المهارات لدى الاساتذة خاصة فيما يتعلق باستخدام الانترنت والحاسب الالي، والتي تسهل استخدام البرامج التعليمية.

و- الامن والسرية في نظم التقييم والامتحانات وارشيف الجامعات حيث يتم اختراق وسائل الاتصال عبر الانترنت في العديد من الاحيان مما يؤدي الى ضياع المعلومات، وسرقة محتوياتها مما يعطي نتائج سلبية للبرامج التعليمية.

ز- اعتماد الشهادات العلمية وعدم الاعتراف بها من قبل بعض الدول للشهادات الممنوحة من بعض الجامعات في بعض التخصصات مما يفقد الشهادات قيمتها، ويقلص فرص حاملي الشهادة في العمل في مؤسسات المجتمع. **(شرف الدين .1998. ص 191 – 194).**

مما سبق نستنتج ان الدول النامية تعتبر بيئة غير خصبة لتطوير النظم تعليمية التي تتطلب مستويات اقتصادية جيدة للفرد والمجتمع وتعتمد على بنية تحتية رصينة تتمثل في نظام اتصالات متطور وثقافة منفتحة تتقبل الطرق الحديثة في التدريس وتدعمها اضافة الى اشكاليات الثقافة واللغة التي تعتبر معضلة كبيرة خاصة وان معظم المقررات التي تنشر تكون باللغة الانجليزية.

**التحديات التي تواجه التعليم الجامعي:**

1- عدم الشعور بالارتياح من التعلم نتيجة تخلف التكنولوجيا ووسائلها التي تعتبر واحد من اهم اساليب التعليم الحديث.

2- صعوبة الحصول واقتناء الحواسيب والاجهزة الالكترونية واستخدام التكنولوجيا لدى بعض الاساتذة والطلاب وبالتالي زيادة نسبة المحرومين من فرص التعليم المتطور.

3- الاتاحة وقابلية التبادل في مجال تطوير محتوى المواد التعلمية مع انظمة تعليمية اخرى مختلفة يطرح اشكالية المعيرة والتي يمكن تجاوزها باعتماد معايير قياسية مفتوحة تخفف من هذا الاختلاف وما يترتب عنه من سلبيات.

4- الهيمنة الثقافية والعولمة حيث يتم انتاج المواد التعليمية في المقام الاول من قبل المؤسسات التعليمية التابعة للأنظمة الاقتصادية الصناعية العالمية مما يزيد مخاطر الاستلاب الثقافي ومخاطر العولمة.

5- قلة الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وتخوف المؤلفين والخبراء من ضياع حقوق الملكية الفكرية يقلل من عملية نشر المواد التعليمية والكتب وحرمان الطلاب منها.

6- ضعف شبكات الاتصال وتواضع البنى التحتية لبعض الدول تسهم في عجز وسائل التعليم الجامعي من ان تؤدي وظيفتها بالشكل الامثل. **(صالح .2009. ص 23).**

7- التعامل مع كبار السن وصعوبة تصميم خبرات تعليمية لهم خاصة فيما يتعلق بطبيعة المواقف التعليمية اثناء عملية التعلم في قاعات الدراسة الجامعية.

8- كيفية التعامل مع المتعلمين من ذوي المشاكل الصحية التي يعانون من مشاكل في التعلم بالطرق العادية كضعاف السمع والبصر وتدهور الحواس.

9- عملية ربط المادة التعليمية او المهارة والخبرة المعرفية بميول ورغبات المتعلمين في ظل غياب عناصر التفاعل المباشر اثناء العملية التعليمية.

10- صعوبة خلق مناخ تعليمي مناسب لطبيعة المواقف التعليمية في برامج التعليم الجامعي خاصة في وجود عوامل تشغل ذهن المتعلم وتشتت تركيزه مثل الاهتمام بجودة المكان ووسائل ايصال المعلومة.

11 – اعتماد الشهادات المتحصل عليها من نظام التعليم الجامعي ومساواتها بتلك المتحصل عليها من الجامعات في العالم المتقدم خاصة لمن يرغب في اكمال دراسته بالخارج والصعوبات التي تواجههم نتيجة اختلاف اللغة والمحتوى التعليمي. **(ختال. 2014. ص 212. 213).**

من خلال كل ما سبق عرضه من صعوبات وتحديات تواجه نظام التعليم الجامعي يمكننا القول ان هذا النوع من التعليم يحتاج الكثير من التخطيط والتنظيم لكي يتم سد الثغرات التربوية التي فيه , ويتم تطبيقه بشكل يناسب ما هو متاح من امكانات مادية وبشرية , كما يجب ان يعكس مستويات الثقافة السائدة ويلائم المناخ الاجتماعي والتربوي فيها , اضافة الى ان هذه التحديات من شانها ان تفشل العديد من الخطط التعليمية عند تطبيقها بسبب الفجوة الاقتصادية والثقافية بينها وبين بعض البيئات التي يعيش فيها المتعلمين والتي تفرض عليهم ظروف لا تفق مع اساليب وطرق التعليم الجامعي الحديث , لذلك لابد من دعم وضبط هذا النوع من الانظمة

التعليمية والتنسيق مع مؤسسات التعليم المتطورة في العالم المتقدم للنهوض به والاستفادة منه في نشر المعرفة لإيصالها لأكبر عدد ممكن من الافراد .

**عرض النتائج:**

من خلال العرض السابق للصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي توصلت الورقة لمجموعة من النتائج تم ايجازها في الاتي:

1- التعليم الجامعي نظام تعليمي يهدف الى خلق العديد من الفرص في التعليم امام افراد المجتمع ويساعدهم في تطوير مهارتهم المعرفية والفكرية ومتابعة تنمية ميولهم العلمية في التخصصات التي يرغبون بها.

2- ترتبط برامج التعليم الجامعي بشكل كبير بمستوى التنمية الاجتماعية في المجتمعات خاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية ومستوى الدخل التي تضمن تحقيق لأهدافه.

3- يحتاج نظام التعليم الجامعي لدراسة متعمقة وتخطيط دقيق قادر على خلق نوع من التوازن بين الامكانيات المتاحة وسبل تطبيق اسس هذا النوع من التعليم وتطويره.

3- التعليم الجامعي وتطويره يتأثر بشكل كبير بمجالات متعددة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

4- الدول النامية تعاني بشكل كبير من الصعوبات الاقتصادية والفكرية والتكنولوجيا في العمل بنظام التعليم الجامعي الحديث الامر الذي يترتب عنه فشل العديد من برامج هذا النوع من التعليم.

5- حققت الدول النامية مستويات بسيطة من النجاح في مجال التعليم الجامعي نتيجة الصعوبات التي تواجهها على مختلف المستويات.

6- من اهم المعوقات الادارية للتعليم الجامعي في الدول النامية انتشار الجهل والامية وبطيء التغيير والتمسك بالقيم السائدة وصعوبة الاتصال وتواضع التكنولوجيا.

7- الاعتماد على التعليم الرسمي وقلة الخبرة في مجال التعليم التكنولوجي، ونقص الكوادر المدربة كانت من اهم المعوقات الفنية لتطبيق برامج تعليمية حديثة في الجامعات.

8- ساهمت قلة الموارد الاقتصادية وكثافة حجم السكان وتدني مستوى المعيشة في الدول النامية في صعوبة تجاوز مشاكل التعليم الجامعي.

9- من اهم المعوقات التكنولوجيا للتعليم الجامعي ضعف البنى التحتية وضعف شبكات الانترنت والاعتماد الكامل على المواد التعليمية الورقية كالكتب والمذكرات المطبوعة.

10- تعاني الانظمة التعليمية الجامعية العديد من المشاكل الاكاديمية المتعلقة بالمشرفين المتخصصين وكيفية التفاعل مع محتوى المواد الدراسية بالنسبة للمتعلمين بشكل مباشر وغير مباشر.

11- من اهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية وتطورها، صعوبة الحصول واقتناء الحواسيب والاجهزة الالكترونية واستخدام التكنولوجيا لدى بعض الطلاب وبالتالي زيادة نسبة المحرومين من فرص التعليم.

12- من أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الدول العربية ان عدد الجامعات ذات المواصفات المتطورة لازال محدودا في المجتمع، ذلك لعدم خطط مدروسة بشكل متكامل لتنمية وتطوير التعليم في المؤسسات التعليمية الرسمية، اضافة لعدم تلبية المخرجات الاكاديمية لحاجة المجتمع وصعوبة الحصول على مكان في سوق العمل.

13- التحديات والمشاكل الاكاديمية تشكل ثغرة كبيرة في عملية الاعتماد على التعليم الجامعي على الصعيد العلمي والفكري وكيفية اعتماد الطرق التربوية وتقييمها وتوفر شروط المناخ التعليمي المناسب للمتعلمين.

14- عدم جود دعم مستمر من الحكومة لهذه الجامعات والتي تتطلب نفقات مالية لا تستطيع ادارة تلك الجامعات تلبيتها، وتتمثل في اجهزة متطورة وحواسيب ومعامل وغيرها من التقنيات التي تشكل عائقا حقيقيا امام نجاح العملية التعليمية.

15- من اهم العقبات التي تواجه التعليم الجامعي ضعف التخطيط قبل الشروع في تطبيق نظام التعليم الذي يستخدم التقنيات الحديثة، وخاصة فيما يتعلق بالوسائل التعليمية المتاحة والتي يتطلب استخدامها في العديد من المقررات الدراسية، والتي يفتقر اليها العديد من الاساتذة في القاعات الدراسية.

**التوصيات:**

أ- زيادة الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات التعليمية العليا والجامعات والاكاديميات العلمية وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها التي تقدمها للمتعلمين.

ب- اقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية التعليم الجامعي ودورها في تحقيق زيادة فرص الافراد في التعليم ومحاربة الجهل.

ج- تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع اساليب ونظم التعليم المتقدم ولمواكبة التطور الذي يشهده العالم في مجال النظم التعليمية هذه الايام لضمان اقصى مستوى من تحقيق اهداف التعليم الجامعي والعمل على تحسين الاوضاع الاجتماعية للأفراد المستفيدين منه.

د- مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي والاستمرار في تنفيذ برامج التنمية في كافة جوانب الحياة الاجتماعية وخاصة ذات الصلة المباشرة بالأنظمة التعليمية كشبكات الانترنت ونظم الاتصال المتطورة.

هـ- الاخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية ودرجة الوعي الفكري لدى المجتمعات قبل الشروع في العمل بالتعليم الجامعي في المناطق الريفية، للحصول على أكبر قدر من الجودة التعليمية وتطابقه مع اسس التعليم الجامعي المعتمدة من المجتمع.

و- دراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج الموارد التعليمية للوقوف على كافة المعوقات ومحاولة ايجاد حلول لها خاصة فيما يتعلق بارتفاع تكاليف التقنيات التعليمية والتي يعجز الكثير من الطلاب على توفيرها.

ع- اجراء البحوث والدراسات في مجال استخدام الانظمة التعليمية الجامعية وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجها في دول العربية بشكل خاص وفي دول العالم الثالث بشكل عام.

ر- الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة ومحاولة استضافتها بشكل دوري لتدريب العناصر الوطنية في مجال تطوير التعليم الجامعي والاستفادة من تجاربهم لتفادي الوقوع في مشاكل كبيرة قد تعيق الجامعات من اداء وظيفتها.

ز- توفير وانشاء مراكز متخصصة بتدريب واعداد الاساتذة الجامعين في مجال تدريس المقررات التعليمية للحد من مشكلة قلة الكوادر التعليمية.

ع- التنسيق مع اجهزة الدولة الرسمية في التعليم العام في عملية التقويم وضبط العملية التعليمية وتنظيم عملية الامتحانات للمتعلمين بشكل دقيق.

غ- اعتماد وزارة التعليم العالي لمعايير موحدة لكل المؤهلات والشهادات التي يتم الحصول عليها من التعليم الجامعي، حتى يتسنى للخريجين من الاستفادة منها في الوظائف المتاحة في المجتمع.

**المراجع:**

1- احمد حامد منصور. تكنولوجيا التعليم. مجلة دراسات. دار الوفاء للنشر. المنصورة.

2- ربحي عليان. مصادر التعلم. اليازوري للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.

3- زكي مكي اسماعيل. بعض المعوقات الادارية والاقتصادية في مجال التعليم المفتوح 2004. منشورات جامعة السودان.

4- سارة بنت صالح. الموارد التعليمية المفتوحة. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. كلية العلوم الاجتماعية. السعودية.

5- سعاد عبيد الشمري. بعض مشكلات التعليم المفتوح ومواجهتها باستخدام الاساليب الادارية الحديثة. جامعة بنها.

6- عبد التواب شرف الدين. تكنولوجيا التعليم والمعلومات. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي.

7- عبد العزيز عبد الحميد عوض ختال. 2014. نظريات التعلم. جامعة عمر المختار. البيضاء. ليبيا.

8- عبد القادر المصراتي .1993. المعلم والوسائل التعليمية. ط1. منشورات الجامعة المفتوحة. طرابلس.

9- عبدالله الرشدان .2002. المدخل الى التربية والتعليم. ط2. الشروق للنشر. عمان.

10- عفاف صلاح الياور.2004. معوقات التعليم الجامعي المفتوح في فرع الجامعة المفتوحة بجدة من منظور الطلاب والطالبات. جامعة الملك سعود. جدة.

11- على الحوات. تفعيل بنيات التعليم العالي. اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الوطنية الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو). الرباط. المغرب.2004.

12- مصطفى عمر التير. التعليم الجامعي المحلي. مجلة الجامعي. العدد (9). طرابلس.2005.3

13- منار محمد اسماعيل. 2012. تطوير التعليم. ط2. المجموعة العربية للنشر. القاهرة

14- نصر الدين محمد .2005. التحديات التي تواجه نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي. ع14. مجلة كلية الآداب. جامعة الفاتح.

# استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا
# "الواقع – التحديات – معوقات التطبيق – الحلول"

د. عمر حسين الصديق بوشعالة
مستشار قي وزارة الخارجية ومتعاون في الجامعات الليبية
بنغازي – ليبيا

**الملخص**

يعد التعليم الالكتروني في الوقت الحالي من أهم الوسائل التعليمية المستخدمة في العديد من دول العالم لما يتمتع به من مرونة في التعليم، وسهولة الوصول الى المحتوى، وامكانية توفير التعليم بأشكال وأساليب مختلفة، واتاحته التعليم بكافة جوانبه للطلبة والمتعلمين وامكانية دمجه مع التعليم التقليدي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وتهدف الدراسة الحالية لتسليط الضوء على استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا ومعرفة التحديات ومعوقات التطبيق والحلول، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن التعليم الإلكتروني يستخدم في إيصال المعلومة للمتعلم بأيسر الطرق، وأجودها، وذلك باستخدام آليات التقنية الحديثة للاتصال، والمتمثلة في الإنترنت، وبواباته المتعددة، والمكتبات الالكترونية، وآليات البحث المختلفة، وبعبارة أخرى استخدام تقنيات الاتصال بجميع أنواعها لأجل إيصال المعلومة للمتعلم بأقل جهد، وأقصر وقت مع أكبر فائدة، وان أبرز التوصيات هي يجب أن تسعي وزارة التعليم في ليبيا وبشكل عاجل إلى تبني خطة استراتيجية تركز على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة القابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير برامج ومناهج التعليم كوسيلة لضمان جودة وتقويم المحصلات التعليمية، وتحقيق استحقاقات تنافسية العولمة للمساهمة في تنمية المجتمع المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** (التعليم الإلكتروني، بيئات التعليم الإلكتروني، التقدم الرقمي، معوقات التطبيق، التحديات).

**Summary**

E-learning is currently considered one of the most important educational methods used in many countries of the world because of its flexibility in education, ease of access to content, the possibility of providing education in different forms and methods, its availability of education in all its aspects to students and learners, and the possibility of integrating it with traditional education to achieve the greatest potential. Of interest, the current study aims to shed light on the e-learning strategy in Libya and identify the challenges, obstacles to application, and solutions. The researcher followed the descriptive approach as it suits the nature of this study. The most prominent results of the study were that e-learning is used to deliver information to the learner in the easiest and best ways, using mechanisms. The modern technology of communication, represented by the Internet, its multiple portals, electronic libraries, and various research mechanisms. In other words, the use of communication technologies of all kinds in order to deliver information to the learner with the least effort, the shortest time, and the greatest benefit. The most prominent recommendations are that the Ministry of Education in Libya should strive to It is urgent to adopt a strategic plan that focuses on a set of specific qualitative and quantitative goals that can be implemented within a specific period of time, which ultimately leads to the development of educational programs and curricula as a means of ensuring the quality and evaluation of educational outcomes, and achieving global competitive advantages to contribute to the sustainable development of society.

**Keywords**: (e-learning, e-learning environments, digital progress, application obstacles, challenges).

**مقدمة الدراسة**

لقد أدى التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وفرة المعلومات في جميع التخصصات، وتلاشي المسافة بين المعلومات والمتعلم، كما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مهارات وأساليب وتقنيات حديثة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمعات العصرية، الأمر الذي جعلنا

بحاجة ماسة إلى تطوير أساليب التعليم والتعلم ومهاراتهما وصولاً بالمتعلم إلى اكتساب المعلومات بنفسه وبرمجتها بصورة الكترونية. (حسام، 2011م)

عرف العالم المعاصر ثورة رقمية مهمة غيرت الكثير من ملامح الحياة بحيث اختزلت العالم في قرية صغيرة ألغيت فيها الحواجز الزمانية والمكانية بفضل شبكة الأنترنت، هذا التقدم الذي كان بفضل العقل البشري على تنوع مناصب ومهام أفراده التي ساهمت بشكل جلي في تطويع التقنيات الرقمية لخدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته بكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية...والمجال التعليمي بدوره لا يمكن استثناؤه من هذه الثورة الرقمية بحيث فطنت المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها والهياكل والأطر التربوية بضرورة الاستثمار في الوسائط الرقمية من أجل تطوير التعليم وتوسيع آفاقه وتحسين مردوديته وذلك لما يوفره التعليم الالكتروني من خصائص ومميزات تفاعلية ومرونة وحداثة في نشر التعليم. ( تيسير كامل، 2016م)

ولعل من الأسباب التي كانت كفيلة باللجوء أكثر إلى التعليم الإلكتروني وتعميم استخدامه في المؤسسات التعليمية، ما أصبح يعانيه التعليم التقليدي من قصور لكونه يعتمد على خاصيتي "الحفظ والتلقين" من خلال تكديس المعلومات دونما تحديث، أي أنها تعتمد على المقرارت والمناهج التربوية دون تجديد في المحتوى ومسايرة معلوماته من التطور التقني في المجال المعلوماتي المرتبط بالتعليم والتعلم، وهذا ما نلمسه بشكل واضح في التعليم الإلكتروني الذي يعتمد على التكيف مع العملية التعليمية – باعتبارها الداعم لأي تطور في المجتمع– من خلال المواكبة المستمرة لمستجدات ومتغيرات العصر والانفجار المعرفي وبالتالي يسعى لتحقيق معايير الجودة في التعليم باعتماد أدوات الإعلام الجديد التي تعمل على تحريض الإبداع و الاطلاع و التحليل لدى الطلاب وصقل مواهبهم وقدراتهم و إمكانياتهم الفكرية والذهنية خصوصا في ظل وجود إشراف أكاديمي من قبل الهيئات التدريسية. ( برناوي، 2020م)

**أهمية الورقة البحثية: .**

تكمن اهمية الورقة في طرح فكرة التعليم الإلكتروني كحل اساسي لتطوير المستوي التعليمي في المؤسسات التعليمية والسمو به إلى ارقي المستويات المواكب التكنولوجيا الهائلة والعمل على تحديد معوقات التعليم الالكتروني بشكل عام والتي قد تفيد في تذليل وازالة اهم معوقات التعليم وزيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته لأهمية هذه التعليم كتحد تكنولوجي معاصر.

**أهداف الدراسة البحثية: .**

تهدف هذه الورقة إلى جملة من الأهداف وهي:

1. معرفة مفهوم وأهمية التعليم الإلكتروني ومدى استجابة المؤسسات التعليمية والمتعلمين لهذا المعطى الرقمي.
2. التعرف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية.
3. التعرف على بيئات التعليم الإلكتروني، ومتطلباته، والعوائق التي تقف أمامه.
4. التعرف على أهم الصعوبات التي تعترض المؤسسات التعليمية الليبية في توظيف التعليم الإلكتروني.
5. . وماهي أهم الحلول المقترحة لتجاوزها.

**منهج الدراسة البحثية: .**

أستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا على وصف المجال موضوع الدراسة "استراتيجية التعليم الإلكتروني في ليبيا" ومقارنته بالحالة القائمة للوصول إلى الأهداف المرجوة بطريقة علمية مستخلصا من وصف المجال ومناقشة النتائج النهائية للدراسة.

**اشكالية الورقة البحثية: .**

مكن التقدم الرقمي في المجال المعلوماتي الطفرة الأهم في حقل التربية والتعليم لكي يأخذ مسارا آخر في العمليات التعليمية التعلمية وهذا ما سعت إليه جل الأطر التربوية من خلال أبحاثها ودراساتها في اللجوء إلى تعليم تكون فيه سرعة التواصل بين جميع المكونات التعليمية دون الأخذ بالعامل الزماني أو المكاني، لكن رغم ذلك مازال يشكل عائقا تمسك غالبية الأطر التدريسية على اختلاف مراتبهم ومستوياتهم التعليمية بطرق التدريس التقليدية، وعزوفهم عن استخدام التعّلم الإلكتروني لأسباب عديدة، لهذا جاءت هذه الوقة لكي تقدم جوابا عن السؤال الرئيسي التالي: "**ما هي أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهها التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية؟ وكيف يمكن التغلب عليها في ظل تطور رقمي مستمر**"؟، من خلال السؤالين السابقين يمكن طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

. ما المقصود بالتعليم الإلكتروني؟

. ما أهمية التعليم الإلكتروني؟

. ما التحديات التي توجه التعليم الإلكتروني؟

. ما المعوقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم الإلكتروني؟

. وما أهم الحلول للحد هذه المعوقات والتحديات؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الورقة إلى أربع مباحث وهي المبحث الأول ماهية التعليم الإلكتروني، والمبحث الثاني بيئات ومتطلبات التعليم الإلكتروني، أما المبحث الثالث الواقع الليبي للتعليم الإلكتروني وبعض المبادرات الليبية للتعليم الإلكتروني، المبحث الرابع تحديات ومعوقات تطبيق التعليم الإلكتروني، وخاتمة ونتائج وتوصيات.

**المطلب الاول: ماهية التعليم الالكتروني**

**المطلب الأول: . مفهوم التعليم الالكتروني**

هو وسيلة من الوسائل التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، ويجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم، حيث تستخدم أحدث الطرق في مجالات التعليم والنشر والترفيه باعتماد الحواسيب ووسائطها التخزينية وشبكاتها، ولقد أدت النقلات السريعة في مجال التقنية إلى ظهور أنماط جديدة للتعلم والتعليم، مما زاد في ترسيخ مفهوم التعليم الفردي أو الذاتي، حيث يتابع المتعلم تعلمه حسب طاقته وقدرته وسرعة تعلمه ووقفا لما لديه من خبرات ومهارات سابقة. ويعتبر التعليم الإلكتروني أحد هذه الأنماط المتطورة لما يسمى بالتعلم عن بعد عامة، والتعليم المعتمد على الحاسوب بصفة خاصة، يعتمد التعليم الإلكتروني أساسا على الحاسوب والشبكات في نقل المعارف والمهارات، وتضم تطبيقاته التعلم عبر الويب والتعلم بالحاسوب وغرف التدريس الافتراضية والتعاون الرقمي، ويتم تقديم محتوى الدروس عبر الإنترنت والأشرطة السمعية والفيديو والأقراص المدمجة. (الراضي، 2010م)

وقد بدأً مفهوم التعليم الالكتروني ينتشر منذ استخدام وسائل العرض الإلكترونية لإلقاء الدروس في الفصول التقليدية واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم الفصلي والتعليم الذاتي، وانتهاء ببناء المدارس الذكية والفصول الافتراضية التي تتيح للطلاب الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الإنترنت والتلفزيون التفاعلي. (الهادي، 2011م)

ولقد مر مفهوم التعلم الإلكتروني بأربع مراحل يمكن إبراز معالمها فيما يلي:

المرحلة الأولى: ما قبل عام 1983م: . عصر المعلم التقليدي حيث كان الاتصال بين المعلم والطالب في قاعة الدرس حسب جدول دراسي محدد.

**المرحلة الثانية: من عام 1984م إلى 1993م: .** وتعتبر عصر الوسائط المتعددة حيث استخدمت فيها أنظمة تشغيل كالنوافذ والماكنتوش والأقراص الممغنطة كأدوات رئيسة لتطوير التعليم.

**المرحلة الثالثة: من عام 1993م إلى 2000م: .** ظهور الشبكة العالمية للمعلومات " الانترنت" والبريد الإلكتروني، مما أدي لسهولة كبيرة في عملية الاتصال.

**المرحلة الرابعة: من عام 2001م وما بعدها: .** حيث ظهر الجيل الثاني للشبكة العالمية للمعلومات، ووفرت الشبكة فرص أكبر للتعلم، وأصبحت أسرع في عملية الاتصال والتفاعل. (Christian، 2006)

**المطلب الثاني: تعريفات التعليم الالكتروني**

وردت العديد من التعاريف للتعلم الالكتروني منذ أول مرة ظهر فيها، نذكر منها: هو مصطلح عام يشير إلى جميع الأشكال المدعومة الكترونيا والتي تتضمن مجموعة من أدوات التعليم والتعلم التي تستخدم الحاسوب والوسائط التعليمية، والأسطوانات الممغنطة، والسبورة الذكية والويب، والبريد الالكتروني.

وتعرفه الجامعة الالكترونية السعودية بأنه: أسلوب من أساليب التعليم يعتمد في تقديم المحتوى التعليمي وإيصال المهارات والمفاهيم للمتعلم على تقنيات المعلومات والاتصالات ووسائطها المتعددة بشكل يتيح له التفاعل النشط مع المحتوى والمعلم والزملاء بصورة متزامنة في الوقت والمكان والسرعة التي تناسب ظروف المتعلم وقدرته، وإدارة كافة الفعاليات العلمية التعليمية ومتطلباتها بشكل إلكتروني، من خلال الأنظمة الالكترونية المخصصة لذلك، فهو لا يعني مجرد استغلال الإمكانيات التقنية الحديثة في توصيل المعرفة والمادة العلمية إلى الراغبين عبر الانترنت وتقديمها إليهم فحسب بل هو عبارة عن ثورة في عالم التعليم والتعلم. (نورالدين، 2020م)

ويعرف التعلم الالكتروني أيضا على أنه "هو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الالكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين وتتمثل هذه الوسائط في الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعية،

أو من خلال شبكة الانترنت وما أفرزته من وسائط أخرى كالمواقع، والمنتديات، وغيرها". (حمدان، 2007م)

وقدم "براون" أبسط تعريف للتعليم الالكتروني بأنه "نوع من التعليم حيث لغة التدريس فيه هي تكنولوجيا الكمبيوتر، أي استخدام الحاسب الآلي في عملية منهجية تتكون من أربع مراحل هي: "عرض، ممارسة، تقييم، مشاركة"، كما أن التعلم الالكتروني هو مفهوم أوسع من التعلم عبر الانترنت، ويشمل مجموعة واسعة من التطبيقات والعمليات التي تستخدم جميع وسائل الإعلام الالكتروني المتاحة لتقديم تعليم وتدريب أكثر مرونة". (Ashok و Barker، 1995)

ويرى "الخان" أن التعليم الإلكتروني " طريقة إبداعية لتقديم بيئة تفاعلية، متمركزة حول المتعلمين، ومصممة مسبقا بشكل جيد، وميسرة لأي فرد وفي أي مكان وأي وقت، باستعمال خصائص ومصادر الإنترنت والتقنيات الرقمية بالتطابق مع مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعلم المفتوحة، والمرنة، والموزعة". (الخان، 2005م)

ويعرفه "الحلفاوي" بأنه "ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمنية والمكانية وقد تتمثل تلك الوسائط الإلكترونية في الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الحاسب المتمثلة في الإنترنت، وما أفرزته من وسائط أخرى مثل المواقع التعليمية والمكتبات الإلكترونية ". (الحلفاوي، 1427هـ)

ومن خلال التأمل في التعريفات السابقة فانه يلاحظ وجود اختلاف من حين لآخر قد يعود لاختلاف خلفيات ووجهات نظر من تحدثوا عن التعليم الإلكتروني، وقد يكون السبب أن التعليم الإلكتروني مفهوم حديث لم تتضح معالمه بشكل كافي، أو لكونه يشتمل على جانبين أساسيين هما جانب تقني وجانب تربوي تحتاج لمن يجمع بينهما لكي تكون رؤيته متكاملة، ويلاحظ أيضاً أن غالبية التعريفات ترى أن التعليم الإلكتروني يكون فقط خارج القاعة الدراسية أي لا يلتزم فيه بمكان محدد ويجب أن يلغي حدود المكان كما يلغي حدود الزمان ولا يمكن أن يكون التعليم الإلكتروني محدوداً بمكان محدد (بن عبد العزيز ، 1423هـ) بينما يرى فريق اخر أن مفهوم التعليم الإلكتروني يشمل أيضا استخدام التقنية داخل قاعة الدراسة حيث يروا "أن التعليم الإلكتروني ليس هو التعليم عن

بعد فليس كل تعليم الكتروني لابد وأن يتم عن بعد، فقد يكون كـــذلك ويمكن أن يتم داخل الفصل الدراسي وبوجود المعلم". (السفياني، 1428 هـ)

كما أن هناك اختلافاً بين المهتمين بالتعليم الإلكتروني يرتبط باتساع المفهوم حيث ذكروا " أن هناك عدم اتفاق بين المهتمين في مفهوم التعليم الإلكتروني فبعض الباحثين اكتفى باعتباره وسيلة مساعدة في طريقة التدريس باستخدام التقنية، أما الفريق الآخر فيرى أن مفهوم التعليم الإلكتروني يشمل عناصر العملية الأخرى كاملة". (الشهراني، 1430 هـ)

**المبحث الثاني: بيئات ومتطلبات التعليم الإلكتروني**

**المطلب الاول: بيئات التعليم الإلكتروني**

كانت أول إشارة لمصطلح بيئات التعلم الشخصية عام 2001م في ورقة بحثية قام بعرضها أولفر و ليبر "Olivie & Liber" في مؤتمر متخصص، ويعرفها ويلسون "Wilson" بأنها هي بيئة تعلم إلكتروني تعمل على دمج مجموعة من الخدمات والتطبيقات وتوزيعها بالشكل الذي يناسب المتعلم، ويتم هذا في إطار الأسس والمتطلبات التي يجب مراعاتها عند تصميم بيئة التعلم الشخصية، ويرى "محمد الشطي" بأنها "هي الاستخدام الحر لمجموعة من الخدمات والأدوات والتقنيات والبرمجيات الاجتماعية من قبل المتعلم والتي تمكنه من إدارة عملية تعليمه وبناء معارفه في سياق اجتماعي من خلال تقديم وسائل للتواصل مع المساحات الشخصية الأخرى لتبادل المعارف الفعالة" )المطيري, 2013م(، تجمع "رنا حمدي "بين مجموعة من التعريفات فتقول: " بأنها عبارة عن مجموعة من خدمات الإنترنت بمختلف سياقها لخدمة جانب تعليمي أو أكثر، وعلى المتعلم أن يخطط ويبني ويخصص المحتوى الموجود حسب احتياجاته المعرفية والتي تختلف من متعلم لآخر ". (حمدي، 2015م)

يعد التعليم الالكتروني بيئة مرنة توفرها لعناصر متعددة في العملية التعليمية كالمرونة في الوقت والمرونة في المحتوى والمرونة المتعلقة بشروط الالتحاق، والمرونة المتعلقة بالمنهج السليم كما إن الارتقاء بمستويات التعليم، والتعلّم والإبداع. وتخفيض تكلفة التعليم خلق بيئة تعليمية تفاعلية سهلة من خلال تقنيات إلكترونية جديدة والتنوّع في مصادر المعلومات والخبرة. وتعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة، وبين المدرسة والبيئة الخارجية. ودعم عملية التفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال تبادل الخبرات التربوية والآراء والمناقشات والحوارات الهادفة لتبادل الآراء والإستعانة بقنوات

الاتصال المختلفة كالبريد الإلكتروني والمحادثة والفصول الافتراضية على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي أو المنصات العلمية الافتراضية. فضلًا عن إكساب الأساتذة المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة لجميع الاختصاصات مع إكساب الطلاب المهارات والكفاءات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات. إن تطوير دور الاستاذ في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة من خلال الدورات والورش الافتراضية التي زادت خبرته التقنية أصبح ضرورة.

كما ان توسيع دائرة اتصالات الطالب من خلال شبكات الاتصالات العالمية والمحلية وعدم الاقتصار على الاستاذ والمنهج المقرر كمصدر أساسي للمعرفة مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى كي يستزيد الطالب والباحث منها كذلك خلق شبكات تعليمية متوازنة ومتجددة لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية. ولهذا كله فان بيئة التعليم الالكتروني بيئة مناسبة جدا ومتطورة للأستاذ والطالب وتفوقت على التعليم الاعتيادي أصبح الطالب يناقش ويظهر رأيه ويبدع في اظهار امكانياته وربَّ ضارة نافعة. (الجبوري، 2021م)

**أنواع بيئة التعليم الالكتروني:**

لبيئات التعلم الإلكترونية العديد من الأنواع هي:

**أولا: بيئة التعلم الشخصية الرقمية:** يقصد بها: "الاستخدام الحر لمجموعة من الخدمات والأدوات والتكنولوجيا والبرمجيات الاجتماعية من جانب المتعلم والتي تمكنه من إدارة عملية تعلمه وبناء معارفه في سياق اجتماعي من خلال تقديم وسائل للتواصل مع المساحات الشخصية الأخرى لتبادل المعارف الفعالة". (مازن، 2015م)

وقد ظهر الاهتمام بهذه البيئة لما لها من فوائد على المعلم والمتعلم معا. فإيجاد بيئة تعلم شخصية للطالب يُسهم كثيرا في اختصار الوقت للمعلم في إيصال المعرفة إلى الطالب حيث أنه سيقدمه له بالطريقة المناسبة له وهي أساسا ما تقوم عليه البيئة الشخصية. وأيضا اتاحة الفرصة للطالب لكي يحدد أهداف التعلم الخاصة به وطريقة تحقيقها وإدارتها وتشاركها مع الآخرين أيضا فيصبح الطالب مصدرا لمعرفة أشخاص آخرين.

وتستخدم بيئات التعلم الشخصية العديد من أدوات التعلم الإلكتروني مثل أدوات تقديم المحتوى (كأداة المدونات)، وأدوات التشابك الاجتماعي مع المعلم أو الطلاب الآخرين (كأدوات التواصل الاجتماعي)، وأدوات التواصل (مثل البريد الإلكتروني).

**ثانيا: بيئة التعلم التكيفية: .** لبيئة التعلم التكيفي مجالين للتعريف: **أولها:** "قدرة النظام على تعديل عروضه طبقا لخصائص المتعلمين بطريقة آلية " **وثانيها:**" قدرة النظام على القيام بعملية التكيف أي ضبط نفسه مع الظروف المحيطة ".

الفرق بين التعريفين يكمن في أن النظام الأول يعتمد على رد فعل النظام نفسه على اختيارات المتعلم فيحمل بناء على ذلك صفة الذكاء الاصطناعي. أما الآخر فهو يتطلب تدخل المتعلم لاختيار المستوى الذي يريد وبالتالي فإن صفة الذكاء الاصطناعي تنتفي منه. (خميس، 2016م) لبيئات التعلم التكيفي العديد من المميزات منها: مراعاته للفروق الفردية عند الطلاب، وإسهامه في مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين، وتقديم المحتوى العلمي بشكل ذكي، وتوفير وقت وجهد للمتعلم لتحقيق الأهداف المرجوة بوقت أقل وجودة عالية، وأخيرا، يكون المتعلم في هذه البيئات هو محور العملية التعليمية بالتالي فإن مخرجات التعلم ستكون إيجابية. (الملاح، 2014م)

**ثالثا: بيئة التعلم التشاركي:** . نعني بالتعلم التشاركي أنه:" مدخل واستراتيجية للتعليم يعمل المتعلمون فيها في مجموعات صغيرة أو كبيرة، ويتشاركون في إنجاز المهمة أو تحقيق أهداف تعليمية مشتركة، حيث يتم اكتساب المعرفة والمهارات أو الاتجاهات من خلال العمل الجماعي المشترك، ومن ثم فهو يركز على الجهود التعاونية التشاركية بين المتعلمين لتوليد المعرفة، وليس استقبالها من خلال التفاعلات الاجتماعية، ويكون التعلم متمركزاً حول المتعلم; حيث ينظر إلى المتعلم كمشارك نشط في عملية التعلم. ( عبدالفتاح رجب، 2019م)

والتعلم التشاركي يقوم على مبدأ المشاركة بين المجموعات للوصول إلى المعرفة. قد يكون هذا التعلم مبنياً على أساس برامج معينة بمعنى أن تعمل مجموعة من الطلاب على هدف تعليمي باستخدام تطبيق او برنامج. وقد تكون بيئة التعلم التشاركية مبنية على الويب باستخدام أدوات التعلم الإلكتروني مثل الويكي لتحقيق أهداف التعلم المرجوة، وتعتبر الثانية أكثر اتساعاً وشمولاً.

للتعلم التشاركي عبر الويب العديد من المميزات والخصائص منها تطبيقه للنظريات التربوية مثل البنائية والاتصالية وتنوعه في الأساليب التدريسية مثل التعلم التعاوني. وبما أنه تعلم تشاركي فإنه يُعتمد في مثل هذه البيئات على العمل الجماعي فكل فرد يكمل المجموعة بعمل ما وله مهمة يجب عليه تأديتها.

لبيئة التعلم التشاركي العديد ن الأدوات الإلكترونية ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات: أساسية متمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي بكافة أنواعه وأشكاله. وثانوية متمثلة بالتدوين الصوتي والفيديو وملخصات المواقع.

ولكي يكون التعلم في بيئة التعلم التشاركي فعالا يجب على المعلم الحرص المتطلبات التالية:

أ: . قدرة الطلاب على استخدام الشبكات الاجتماعية بشكل متقن.

ب: . التعامل مع المعلومات على أنها حق عام.

ج: . اشراك المتعلم في إيجاد المحتوى التعليمي. (الدسوقي، 2015م)

**المطلب الثاني: متطلبات التعليم الإلكتروني**

لكي بنجح التعليم الإلكتروني فانه يحتاج لمتطلبات ضرورية، من أهم تلك المتطلبات ما يأتي:

أ. توفير البنية التحتية اللازمة، المتمثلة في الشبكات والأجهزة والبرمجيات.

ب . توعية المنظومة التعليمية (المعلم، والمتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة) بأهمية وكيفية وفعالية التعلم الإلكتروني، لخلق التفاعل بين هذه المنظومة .

ج . تدريب (المعلم، المتُعلم) بما يمكن تسهيل استخدام هذه التقنية .

د. خلق بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة، والتنوع في مصادر المعلومات والخبرة. (الحربي، 2007م)

هـ . دعم عملية التفاعل بين المتعلمين والمعلمين والمساعدين من خلال تبادل الخبرات التربوية والآراء والمناقشات والحوارات الهادفة لتبادل ا لآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة مثل البريد الإلكتروني"E-mail"، التحدث"Talk / Chatting"، غرف الصف الافتراضية " Virtual Classrooms"رفع قدرات التفكير العليا لدى المتعلمين.

و. إكساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.

ز. إكساب المتعلمين المهارات أو الكفايات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

ج . تطوير دور المعلم في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة.

ط . توسيع دائرة اتصالات المتعلم من خلال شبكات الاتصالات العالمية والمحلية، وعدم الاقتصار على المعلم كمصدر للمعرفة، مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى للاستزادة. (غاريسون و أندرسون، 2006م)

ي . خلق شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية .

ك . تقديم التعليم الذي يناسب فئات عمرية مختلفة، مع مراعاة الفروق الفردية بينهم.

ل . تعزيز العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة وبين المدرسة والبيئة الخارجية .

م . التحول من نظريات التعليم السلوكية إلى النظريات البنائية والمعرفية والاجتماعية، حيث يكون المتعلم إيجابيا نشطًا يبني تعلمه بنفسه ولا يستقبله من المعلم .

ن . تحول فلسفة التربية من التعليم المتمركز حول المعلم إلى التعليم المتمركز حول المتعلم، حيث يكون المتعلم هو المسئول عن تعلمه .

س . التحول من تحكم المعلم في التعليم إلى تحكم المتعلم فيه، حيث يتحكم في تحديد تعلمه الخاص، وإدارة أنشطته.

ع . تحول نواتج التعليم من التذكر الأصم إلى الفهم والإبداع وحل المشكلات. (الحلفاوي و.، 2006م)

**المبحث الثالث: واقع التعليم الإلكتروني في ليبيا**

**المطلب الاول: . واقع التعليم في ليبيا**

التعليم في ليبيا مرّ بالعديد من المطبات في السنوات العشر الأخيرة؛ وتنوعت هذه المطبات من حروب وتعطيل للدراسة، ووجود مدارس وجامعات في مناطق الاشتباك، بالإضافة للتقصير في الاستجابة لمطالب المعلمين والمعلمات، وافتقارهم لبرامج التدريب والتطوير الحديثة؛ مما أدى لاعتصامهم عدة مرات وتعطيل الدراسة على الطلبة والطالبات.

عقب أحداث سنة 2011م بقيت منظومة التعليم في بادئ الأمر على ما هي عليه ولم يطرأ أي تغيير إلا في بعض المناهج التي رأى حكام ليبيا الجدد أنها ترتبط بالنظام السابق فطال التغيير مناهج التربية الوطنية والتاريخ وبعض المناهج الأخرى، وبقي القطاع على ما هو عليه إلا أن

عدداً من الخطط التي كانت مبرمجة للتطوير وتطبيق النظم الجديدة توقفت، ولم تطبق، وتأثر قطاع التعليم ومؤسساته بالأوضاع الأمنية والتغيرات السياسية التي طرأت لاحقا نتيجة الانقسامات السياسية بين الأطراف المتصارعة في البلاد. (عبدالله، 2016م)

كما أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تضررت، خاصة في الفترة الزمنية الممتدة بعد 2014م، حيث اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، حيث تعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، وقد تم استخدامها من قبل بعض التشكيلات المسلحة كمواقع ومعسكرات لإيواء المقاتلين وتخزين الأسلحة والذخائر، إضافة لاستخدامها من قبل بعض المليشيات كمعتقلات وسجون خارج إطار القانون.

وتعاني المدارس من غياب الصيانة الدورية وتوريد الأدوات والكتب المدرسية التي تتأخر ويتأخر معها بداية العام الدراسي، كما تعاني المدارس بتعرضها للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات.

وقد فتحت كل هذه المشاكل الباب للمدارس الخاصة، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انتشرت المدارس الخاصة في كل أرجاء البلاد، ويرجع ذلك أساسا لتوفر وسائل النقل للأطفال الصغار، لكن تكلفتها أعلى، ومستوى جودة الدراسة ببعضها خارج نطاق التقييم ما قد يؤدي إلى تدني مستوى جودة التحصيل عبرها. (المز وغي، 2016)

وبالنظر للوضع الراهن في ليبيا فإن قطاع التعليم يعد من أكثر القطاعات تضررا، بل يعد بمثابة الضحية الأكبر لما تعانيه البلاد من انفلات أمني وتدن في مستوى الخدمات، وهذا ما يعني أن المشاكل تزداد تفاقما والحلول تزداد صعوبة باعتبار التعليم هو القاطرة التي عن طريقها يمكن قيادة أي بلد من وضع إلى آخر.

اعتصم العديد من المعلمين في المنطقة الشرقية احتجاجا على تجاهل المسؤولين لمطالبهم المتمثلة في زيادة الرواتب والتأمين الصحي وحماية المعلم وقدسية الأماكن التعليمية.

بينما في المنطقة الغربية، تقام سلسلة من الامتحانات والاختبارات للمعلمين من أجل قبولهم من جديد في السلك الوظيفي، الذي صار بحاجة إلى تطوير وتصفية للعديد من الأشخاص غير الأكفّاء. لكن لا أحد من الطرفين راضٍ عن إدارة وزارته، ولا الوزارات راضية عن المعلمين التابعين

لسلطتها، فقرر بعضهم الاعتصام وبعضهم المشاركة والتماهي مع قرارات الدولة. (عوض، 2019م)

**المطلب الثاني: . بعض المبادرات الليبية للتعليم الإلكتروني:**

للتعليم الإلكتروني أهمية كبيرة كحل بديل، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، من حروب ونقص في السيولة، إلا أنّه لا يزال أمراً بعيد المنال بالنسبة للكثيرين نظرا لمشاكل الانترنت والكهرباء، كما أنّ العائلات الفقيرة غير قادرة على مصاريف الأجهزة الإلكترونية واشتراك الانترنت.

. قامت مجموعة من الشباب بتأسيس المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني في عام 2013م على أثرِ هذه المشاكل، وهو مشروع للتعليم الإلكتروني، بدأ نشاطهم بمساعدة طلبة الشهادة الثانوية على المنهج عن طريق ملفات (PDF)، وتطورت مشاريعهم بالتعاون مع وزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة لإنشاء منصة "ليبو التعليمية" بعد إجراءات الحظر والإغلاق بسبب جائحة كورونا، وكان للمبادرة دور واضح في المساعدة والتعاون مع الوزارة.

ويقول رئيس مجلس إدارة المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني، ومتعاون لدى إدارة الامتحانات بوزارة التعليم بالحكومة الليبية المؤقتة أنّ "أحد أهم أسباب المبادرة هو الوضع المتدني للتعليم في ليبيا؛ إذ أنّ ليبيا ومنذ عام 2011م، قد خرجت من التصنيف العالمي للتعليم"، وهنا يأتي دور المبادرة كما وضّح رئيس المبادرة، بأنها تقوم سنوياً بدورات للمعلمين والمعلمات لتعريفهم بالوسائل التعليمية الحديثة، وآخر ما جد في التعليم على مستوى العالم.

. تعاونت وزارة التعليم بحكومة الوفاق مع شركة مايكروسوفت، لإطلاق منصة "لنتعلم" للتعليم الإلكتروني يوم 13 من شهر مايو 0202م؛ كما أنّ هناك مبادرات من مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة والقنوات التلفزيونية لنقل الدروس لجميع مواد مراحل التعليم الأساسي والثانوي. (السيليني، 2020م)

. المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني منظمة ليبية غير ربحية تأسست في 2013م، وسجلت رسميا بمفوضية المجتمع المدني في 2016 هي منظمة تهتم بالتعليم وتهدف لتوعية المجتمع بان التعليم اولوية وتهدف ايضا لتدريب المعلمين والطلاب وادخال التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية من

اهم الاعمال التي قامت بها المبادرة ساهمت بشكل كبير في توفير المناهج التعليمية للطلاب فترة حرب 2014م في بنغازي وعرفت آنذاك بدفعة التعليم عن بعد (قوية، 2019م)

في ضوء ما طُرح أعلاه، للقارئ أن يسال سؤالا محورياً، وهو: لماذا لم يستفد قطاع التعليم في ليبيا من هذا الأسلوب الفعّال في التعليم، خصوصاً وأنه في حالة لا يحسد عليها؟

الجواب هو: لا مشروع التعليم الإلكتروني، ولا أي مشاريع إبداعية رائدة يمكن إنجازها في وجود أربعة عناصر تثبيط وعرقلة:

أولا: . غياب الاستقرار السياسي وتغيير المسؤلين المستمر مع اختلاف الرؤية بينهم، جعل تعثر كل المشاريع التي يتطلب إنجازها وقتاً أطول من بقاء من يؤسس لها في موقعه، أمراً حتمياً.

ثانيا: . البيروقراطية المريعة، الناتجة عن الكم الهائل من اللوائح والقرارات والقوانين المتضاربة والمتناقضة والقابلة للتفسير في كل إتجاه، التي تتطلب مراعاتها دورات ورقية غاية في التعقيد تستهلك الجهد وتهدر الوقت.

ثالثا: . الأجهزة الرقابية المتيبسة التي أصبحت في الواقع تشكل عوائق كأداء أمام أي مشروع مفيد، بدعوى مخالفة اللوائح أو شبهة الفساد.

رابعا: . وجود مجموعات من المتطفلين وأدعياء الوطنية، متمترسين في مفاصل الدولة الليبية، وبحكم قصورهم المعرفي، وجهلهم بطبائع الأشياء لا يكفون عن عرقلة إي عمل، بدعوى أنه مخالف لما يجب أن تكون عليه الأمور.

هذه العناصر الأربعة حالت دون أن يعطي مشروع التعليم الإلكتروني الليبي نتائجه، رغم أنه وصل إلى مرحلة متقدمة للغاية، وكان سيساهم في رفع جودة عملية تعليمية أقل ما يقال عنها أنها قريبة من الاحتضار. (اعبيد، 2017م)

**المبحث الرابع: تحديات ومعوقات تطبيق التعليم الإلكتروني**

على الرغم من أهمية التعليم الإلكتروني ومزاياه، فإنه يواجه معوقات وتحديات قد تحول بينه وبين الأهداف التي وضعت من أجله، ومن أبرزها ما يأتي: .

**المطلب الأول: . التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني**

يواجه التعليم الإلكتروني مجموعة كبيرة من التحديات، وفيما يلي سوف نتعرف على أهم وأبرز هذه التحديات:

**أولا: . المحتوى التعليمي:** يعد المحتوى واحدا من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم وضع منهاج مميز ورائع من أجل أن يكون التعليم الإلكتروني ناجحا، ومن أهم صفات المنهاج الناجح للتعليم الإلكتروني الوضوح، والاختصار، وأن يكون مفيدا، وأن يكون متوافقا مع الأهداف التي يسعى المتعلم إلى تحقيقها.

**ثانيا:** . الإبداع: يواجه التعليم الإلكتروني مجموعة من التحديات التي ترتبط وتتعلق بالإبداع، ويجب أن يتم تحسين الارتباط ما بين المفاهيم والواقع، وذلك لكي يكون التعليم الإلكتروني أكثر نجاعة. (الخطيب، 2020م)

**ثالثا: . القالب:** يعد القالب واحدا من أهم التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم تصميم مجموعة من القوالب السهلة والبسيطة والتي تساعد الطالب على فهم المقرر، ولذلك يجب أن تتسم هذه القوالب بالمرونة والشمولية.

**رابعا: . الوسائط:** يعد استخدام الوسائط بشكل أمثل في التعليم الإلكتروني من أهم وأبرز الصعوبات التي تواجه الطالب، لذلك يجب أن يتم استخدام هذه الوسائل بشكل أمثل، بحيث تكون متزامنة مع عناصر الوسائط المتعددة.

**خامسا: . الزمن:** يعد الزمن من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، لذلك يجب أن تتم إدارة زمن المحاضرات ومواعيدها بشكل جيد.

**سادسا: . الوضوح:** يعد الوضوح من أهم التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن توضح الأهداف التي سيحققها الطالب من خلال دراسته في التعليم الإلكتروني.

**سابعا: . السياق:** يعد السياق واحدا من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم الحفاظ على سياق منطقي وسهل الاستخدام.

**ثامنا: . مخطط التنقل:** يعد مخطط التنقل واحدا من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يكون متوافقا مع السيناريو، كما يجب أن يكون نقطة مرجعية للوحة العمل.

**تاسعا: . الأدوات:** يعد اختيار الأدوات من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن يتم اختيار أدوات سهلة وفعالة تسهل من تعلم الطالب.

**عاشرا: . خطوات البدء:** تعد خطوات البدء من أهم وأبرز التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني، حيث يجب أن تكون خطوات البدء واضحة للغاية. (عبدالرحمن، 2018م)

**المطلب الثاني: . معوقات التعليم الإلكتروني**

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون بلوغ التعليم الإلكتروني لأهدافه على أكمل وجه، منها ما يعود إلى حداثته ومنها ما يعود إلى ارتباطه بعوامل متعددة بشرية (معلمين ومتعلمين)، ومادية (أجهزة، ومعامل) وبرمجيات وبنية تحتية من اتصالات وغيرها، من هذا النوع من التعليم، (المحيسن، 2002م)

ولكن هذا لا يمنع من تحديد هذه المعوقات التي يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

**أولا: . المعوقات البشرية**

هذه المعوقات تمثل العقبة الرئيسة وتتلخص فيما يلي: .

1. عدم وعي الإدارة العليا بأهمية التعامل الإلكتروني وعدم الإلمام بمتطلبات هذا التعامل.
2. رفض العديد من المعلمين إدخال وسائل التعليم الإلكترونية إلى مجالاتهم.
3. مقاومة الطلبة لهذا النمط الجديد من التعلم وعدم تفاعلهم معه.
4. قلة وجود الكوادر البشرية الفنية والتعليمية القادرة على النهوض بهذا النوع من التعليم.
5. حجم العمل الكبير لأعضاء هيئة التدريس الذي يكلفون به من قبل الإدارة يمنع من تطبيق التعليم الإلكتروني. ) عيادات, 2005م.(

**ثانيا: . المعوقات التقنية: .**

وهي من المعوقات الأساسية وتتلخص فيما يلي: .

1. الحاسبات واجهزة الاتصال.
2. الطابعات وبقية الأجهزة.
3. المختبرات الإلكترونية.
4. الموقع الإلكتروني .
5. البنية التحتية الإلكترونية.
6. خدمة الأنترنيت.
7. عدم توافر تطبيقات التعليم الإلكتروني باللغة العربية.

8. . عدم توفّر الأمان اللازم للمواقع الإلكترونية. (طه، 2020م)

**ثالثا: . المعوقات المالية: .**

وهي من المعوقات المهمة وتتلخص فيما يلي: .

1. الحاجة الى الدورات للكادر التدريسي.
2. قلة الحوافز المشجعة
3. قلة الأجهزة الإلكترونية المستخدمة.
4. الاستعانة بالمتخصصين والفنيين .
5. توفر قاعات دراسية متخصصة .
6. توفير الكهرباء بصورة مستمرة .
7. عدم التمكن من تغطية التكلفة الماليّة اللازمة للبدء في استخدام التعليم الإلكتروني. (الحوامدة، 2011م)

**رابعا: . معوقات أخري: .**

1. استراتيجية تطوير المعايير بما يتناسب مع العملية التعليمية..
2. عامل التكيف والاستجابة لدى الطلاب مع هذا النمط الجديد من التعليم وتفاعلهم معه.
3. عدم الانخراط المجتمعي بكل أفراده في العمل بهذا النظام التعليمي ووعيهم التام به وعدم الوقوف السلبي منه.
4. الافتقار للبنية التحتية المناسبة للاتصالات مع الجهة الباعثة للتعليم.
5. عدم القدرة على توفير الصيانة السريعة للأجهزة في بعض الأماكن البعيدة.
4. صعوبة الإقناع والعدول عن فكرة التعليم التقليدي والانتقال للتعليم الإلكتروني.
7. عزوف بعض المعلمين وأعضاء هيئة التدريس عن انتهاج هذا الأسلوب من التعليم. (عيادات، مرجع سبق ذكره، 2005م)

**الخاتمة**

التعليم الإلكتروني هو أحد وسائل التعليم الحديثة، ويُساهم بتحفيز العمليّة التعليميّة ويقوّيها، كما يحمي الطالب من التعرّض للتعليم بأسلوب التلقين المباشر الذي يُسبب قتل المهارات الإبداعية لديه، ويعدّ التعليم الإلكتروني وسيلة جامعةً لجميع الأساليب المستخدمة في العمليّة التعليميّة،

وتعتمد على جهاز الحاسوب بشكلٍ مباشر، وكذلك التقنيّات المختلفة الحديثة، كوسائل التخزين، ومواقع الإنترنت المحتوية على المعلومات المختلفة.

ساعد التعليم الإلكترونيّ على تقويّة العمليّة التعليميّة، وإيجاد أسلوبٍ جديد لتقديم المعلومات، ممّا ساهم في تركيز المعلومات في أدمغة الطّلاب، كما يتّصف التعليم الإلكترونيّ بالحريّة؛ إذ يمنح الطالب إمكانيّة تلقّي المعلومات عن بعد، فلا يحتاج الطالب إلى الذهاب لميدان التعليم، وانتظار المدرّس لإعطائه المعلومات، بل يبحث عن المعلومات التي يريدها في أيّ وقت ومكان يريد، دون الالتزام بوقتٍ وزمان محدّدين، وذلك من خلال استخدام مواقع الإنترنت والأقراص المدمجة.

فالتعليم الإلكتروني يزيد من فاعلية التعليم إلى درجة كبيرة ويقل لتكلفة التدريب وذلك من خلال المقابلات والمناقشات الحية على الشبكة، ويوفر معلومات تنسجم مع احتياجات المتعلمين، ويوفر برامج المحاكاة وتمارين وتطبيقات تفاعلية ، وتظل العملية التعليمية هي صفة الاتصال الأولى للفرد والمجتمع، ومن خلال هذا الواقع نستطيع أن نفكر بجدية عن الاهتمامات الأخرى التي تدفع بالإنسان لكي يكون منتج، كما أن بعضاً من الدراسات التي تحدثت حول مستقبل التعليم العالي ذكرت أنه بحلول العام 2025م قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي رغم استمرارها في أداء دورها أكثر من قرنين من الزمن، وذلك نتيجة التغيرات العالمية في إنتاج المعرفة وتوزيعها والتي تدعمها ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

**النتائج والتوصيات**

**أولا: . النتائج:**

توصلت هذه الورقة إلى النتائج الآتية:

1. التعليم الإلكتروني يستخدم في إيصال المعلومة للمتعلم بأيسر الطرق، وأجودها، وذلك باستخدام آليات التقنية الحديثة للاتصال، والمتمثلة في الإنترنت، وبواباته المتعددة، والمكتبات الالكترونية، وآليات البحث المختلفة، وبعبارة أخرى استخدام تقنيات الاتصال بجميع أنواعها لأجل إيصال المعلومة للمتعلم بأقل جهد، وأقصر وقت مع أكبر فائدة.

2. للتعليم الإلكتروني أهمية كبيرة للفرد والمجتمع، فهو يمكن الفرد من تعزيز قدراته العلمية، ويتيح لمن فاته التعليم فرصة جديدة للتعلم، إضافة إلى إمكانية الإسهام في محو الأمية كما يوفر بيئة

تعليمية تفاعلية تشويقية تشد المتعلم في أي مكان وحيثما وجد، بكل سهولة ويسر، إنه التعليم المفتوح للجميع الذي يقدم المحتوى التعليمي بوسائط الكترونية مختلفة.

3. أكدت أغلب الدراسات على فاعلية هذا النوع من التعليم في تطوير كفاءة، الطلاب والأساتذة على حد السواء، واختصاره للوقت، والجهد، والتكلفة، ناهيك عن إمكانية استخدامه في، أي وقت، وفي كل الظروف المختلفة، وإعطاء الفرص لأفراد المجتمع للتعلم.

4. تردي حالة أغلب المباني التعليمية في ليبيا، وضعف استعدادها لاستقبال تكنولوجيا المعلومات وغلبة الطابع التقليدي على المدارس من حيث المبني والوسائل التعليمية وضعف القدرات الإدارية، والقيادات المدرسية.

5. يعاني التعليم الالكتروني في ليبيا الكثير من المعوقات بدءًا من عدم توفير البنية التحتية ووصولاً إلى تدريب الكادر الإداري والتعليمي، وتردي حال المعلمين ماديا، واجتماعيا مع ضعف مستوي إعدادهم الأكاديمي والتربوي، مما أدي إلى ضعف مخرجات التعليم.

6. تنوع مؤهلات المعلمين في التعليم الرسمي، هذا ما يعني أن مشكلة المعلم ليست مشكلة كم، وإنما مشكلة كيف، ونوعية الإعداد، وندرة المدرسين في بعض التخصصات، وعدم تدريب المعلمين قبل العمل، وأثناء العمل، مما يؤثر على أداء المعلم، وكفاءته على نحو سيئ، فهو لا يتطلع إلى الجديد في مجال تخصصه.

**ثانيا: . التوصيات:**

وفي النهاية ولكي نحقق التعلم الالكتروني لابد من طرح بعض التوصيات أهمها ما يلي: .

1. يجب أن تسعي وزارة التعليم في ليبيا وبشكل عاجل إلى تبني خطة إستراتيجية تركز على جملة من الأهداف النوعية والكمية المحددة القابلة للتنفيذ خلال فترة زمنية محددة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير برامج ومناهج التعليم كوسيلة لضمان جودة وتقويم المحصلات التعليمية، وتحقيق استحقاقات تنافسية العولمة للمساهمة في تنمية المجتمع المستدامة.

2- ضرورة إقامة الدورات المستمرة وورش العمل للأساتذة والطلاب كل على حده وعلى كيفية التعامل مع التقنيات المختلفة للتعليم الإلكتروني؛ لأن هناك من لا يستطيع التعامل مع جهاز الحاسوب، أو استخدام الإنترنت.

3- ضرورة إسهام التربويين وخاصة متخصصي المناهج وطرق لتدريس، وكذلك الفنيين المتخصصين لإنجاح هذا البرنامج من التعليم الإلكتروني. والعمل على تصميم الدروس التعليمية في شكل جذاب يشد المتعلم ويشوقه للمتابعة ويبتعد عن الرتابة والملل الموجود في التعليم التقليدي.

4. إعادة إعداد المناهج الحالية بما يتناسب مع التعليم الإلكتروني؛ لأن جلها تعتمد على المحاضرات، وعلى المناهج القديمة

5. على المعلم أن يجعل المادة التعليمية أكثر تفاعلاً وذلك من خلال تخطيط وتصميم برنامج تدريبي يعتمد على أساليب وطرق عرض جذابة وممتعة.

6 – رفع جودة المقررات والمصادر والبرامج التعليمية، والعمل على زيادة التنسيق بين إدارة التدريب ومناهج التعليم المتعلقة باستخدام التعليم الإلكتروني.

7- توفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم والتي تتمثل في أعداد الكوادر البشرية له التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لأخر، وتوفير الدعم المادي، والمعنوي لغرض توفير أدوات، ومستلزمات التعليم الإلكتروني.

8. تكثيف الجهود من أجل توفير بنى تحتية بالمؤسسات التعليمية من خلال إعادة تنظيم قاعات الدراسة والعمل على تجهيزها بما يتيح فرص أكبر لعملية تعميم التعليم الالكتروني

9. نشر ثقافة التعليم الإلكتروني بين الناس من خلال عمل ندوات توعية، الاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التعليم الإلكتروني.

10. إجراء دراسات، وأبحاث عن كيفية تصميم وإنتاج المقررات الدراسية، وإقامة المزيد من الدراسات الوصفية، والتجريبية لموضوع التعليم الإلكتروني .

**المراجع**

1. إبراهيم بن عبد الله المحيسن. (2002م). تعليم المعلومات في التعليم العام في المملكة العربية السعودية أين نحن الآن؟ وأين يجب أن تتجه؟ نظرة دولية مقارنة، العدد91. مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، 66.

2. أحمد علي الراضي. (2010م). التعليم الالكتروني (المجلد 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

3. بدر الخان. (2005م). استراتيجيات التعليم الإلكتروني، ترجمة. (الموسوي، علي بن شرف، وآخرون، المترجمون) سوريا: شعاع للنشر والعلوم،.

4. تامر الملاح. (2014م). التعلم التكيفي : الطريق نحو تسريع التعلم. تم الاسترداد من تعليم جديد:

https://www.new-educ.co

5 تغريد محمد تيسير كامل. (2016م). واقع التعلم الإلكتروني في جامعة النجاح الوطنية ودوره في تحقيق التفاعل بين المتعلمين من وجهة نظر طلبة كلية الدراسات العليا برامج كلية التربية وأعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة التربوية.

6. حسام مازن. (2015م). تصميم وتفعيل التعليم الإلكتروني الشخصي في التربية العلمية لتحقيق المتعة والطرافة العلمية والتشويق والحس العلمي.

https://search.mandumah.com/Record/703028

7. رجاء الجبوري. (2021م). ،بيئة التعليم الالكتروني واهميتها. تم الاسترداد من صحيفة المثقف، العدد: 5485

http://ns1.almothaqaf.com/a/b3d

8. مجلة التعليم الالكتروني. PLرنا محفوظ حمدي. (2015م). ،بيئة التعلم الالكتروني الشخصية تم الاستردادhttp://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news

9. سهام علي طه. (2020م). التعليم الإلكتروني المعوقات والفوائد. مركز الإصباح للتعليم والدراسات الحضارية والإستراتيجية.

https://www.alisbaahcenter.com/%D8

10. سهي علي حسام. (2011م). واقع التعليم الالكتروني في جامعة تشرين من وجهة نظر كل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة. مجلة جامعة دمشق ،المجلد 27، صفحة 245.

11. عبدالله الموسى بن عبد العزيز . (1423هـ). التعليم الإلكتروني "مفهومة خصائصه فوائدة عوائقه". ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل (صفحة 29). الرياض: جامعة الملك سعود، كلية التربية.

12. عسلي نورالدين. (2020م). تطوير أداء الجامعات العربية في ظل تطبيق التعلم الإلكتروني" متطلبات وآفاق مع الإشارة لتجربتي مصر والسعودية". مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح اتحاد الجامعات العربية ، مجلد 8 ، العدد 14، 110-111.

13. علي اعبيد. (2017م). التعليم الإلكتروني ودوره في عملية اكتساب المعرفة. تم الاسترداد من ليبيا المستقبل

https://www.libya-al-mostakbal.org

14. علي بكر محمود برناوي. (2020م). فرص وتحديات التعليم الإلكتروني في إدارة الأزمات التعليمية في ضوء الخبرات العربية والعالمية. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 27، ص ص 28-29.

15. غاريسون ، و تيري أندرسون. (2006م). التعليم الإلكتروني في القرن الواحد والعشرين "إطار للعمل والتطبيق". (محمد رضوان الأبرش، المترجمون) الرياض: العبيكان للنشر.

16. فتحي عبدالرحمن. (2018م). ما هي التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني. تم الاسترداد من أكاديمية:

https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=16%D9%8A_%D8%9F

17. فرج السيليني. (2020م). التعليم الإلكتروني بين الحلول المؤقتة والخطط المستقبلية. تم الاسترداد من هنا ليبيا.

https://hunalibya.com/digital-life/12655

18محمد الهادي. (2011م). التعليم الإلكتروني المعاصر" أبعاد تصميم وتطوير برمجياته الإلكترونية" (المجلد ب ط). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

19. محمد بن صنت الحربي. (2007م). مطالب استخدام التعليم ا لإلكتروني لتدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر الممارسين والمختصين ، رسالة دكتوراه منشورة. السعودية: جامعة أم القري كلية التربية – قسم المناهج وطرق التدريس.

20. محمد سعيد حمدان. (2007م). التجارب الدولية والعربية في مجال التعليم الإلكتروني. المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، 287.

21. محمد عطية خميس. (2016م). بيئات التعلم الإلكتروني التكيفي. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية بعنوان: تكنولوجيا التربية والتحديات العالمية للتعليم، (237-238). القاهرة.

22. محمد فؤاد الحوامدة. (2011م). معوقات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1، 113-114.

23. محمد عبدالله. (2016م). واقع التعليم العالي في ليبيا. تم الاسترداد من المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجات

http://loopsresearch.org/media/images/photo8jxer9ldvf

.

24. معن الخطيب. (2020م). تحديات التعلم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها. تم الاسترداد من الجزيرة:

https://www.aljazeera.net/opinions

25. مناور بن مسعد المطيري. (2013م). بحث بيئات التعلم الالكترونية الشخصية وأثرها في عملية التعلم، رسالة دكتوراه. القاهرة: جامعه عين شمس، كلية التربية النوعية.

26. مها بنت عمر السفياني. (1428 هـ). أهمية و استخدم التعليم الإلكتروني في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، رسالة ماجستير غير منشورة. السعودية: جامعة أم القرى، كلية التربية.

27. ناصر بن عبدالناصر الشهراني. (1430 هـ). مطالب استخدام التعليم الإلكتروني في تدريس العلوم الطبيعية بالتعليم العالي من وجهة نظر المختصين، رسالة دكتوراه. السعودية: جامعة أم القري، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس.

28. نعيمة قوية. (2019م). انطلاق مشروع المبادرة الليبية للتعليم الإلكتروني. تم الاسترداد من ليبيا الإخبارية:

https://www.newslibya.ly/%D8%A7%D9%8

29. هناء عوض. (2019م). التعليم في ليبيا ، ومراحل تطوره والى أين وصل الأن "جزء 5"، العدد 351. جريدةالاهرامالجديد
.http://www.ahram-canada.com/156579

30. وفاء الدسوقي. (2015م). أثر التعلم التشاركي عبر الويب القائم على النظرية الاتصالية على فاعلية الذات الأكاديمية ودافعية الاتقان لدى طلاب الدبلوم الخاص. تم الاسترداد من تكنولوجيا التعليم:

https://search.mandumah.com/Record

31. وفاء محمود عبدالفتاح رجب. (2019م). تطوير بيئات التعلم الإلكتروني التكيفية في ضوء تكنولوجيا تحليلات التعلم. الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي، المجلد السابع – العدد الأول، صفحة 52.

32. وليد سالم الحلفاوي. (2006م). مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية. عمان – الأردن: دار الفكر.

33. يوسف صالح المز وغي. (2016). سياسة التعليم العالي في ليبيا (المجلد 1). عمان: ب ن.

34. يوسف عيادات. (2005م). التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد ،11العدد3،، 213.

35. يوسف عيادات. (2005م). التعلم الإلكتروني العقبات والتحديات والحلول المقترحة، مرجع سيق ذكره.

36.. Banerji Ashok و ،Philip Barker .(1995) .ELECTRONIC PERFORMANCE SUPPORT SYSTEMS ."Special, Innovations in Education and Training International Edition on Electronic Performance Support Systems.12-10 .

37. Dalsgaard Christian .(2006 ,7 12) .Social software: E-Learning beyond learning management- systems .*European Journal of Open, Distance and E-Learning*.46 .

# تأثير الصراع الليبي الليبي على السلم الاجتماعي

د. محمد عمر الفاروق عبد السلام
كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال/جامعة الزاوية

**ملخص البحث:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الصراع الليبي الليبي على السلم الاجتماعي حيث وضحت المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه السلم الاجتماعي للدولة الليبية، ورصدت مكامن الخطر من خلال التركيز على حياة الناس المتأثرة بالصراع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل التوصل إلى نتائج عملية تساهم في معرفة المخاطر التي تهدد حياة الناس من الصراع المستمر، ومعرفة كيفية علاج هذا الخطر الذي يهدد السلم الاجتماعي ووضع الحلول المناسبة من خلال التوصيات، لإبعاد شبح الصراع والحرب المدمرة بين أبناء المجتمع الواحد التي أفقدت توازن الدولة على جميع المستويات وأضعفت من مقومات الدولة المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

**المقدمة:**

منذ الوهلة الأولى للثورة الليبية في السابع عشر من فبراير لم تهنأ الدولة الليبية بعوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني حيث برزت عوامل عديدة تعطل الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأبرز تلك العوامل التحديات الداخلية والخارجية إلى جانب ضعف النُّخب السياسية والثقافية ومن ثم كان الوعي الاجتماعي والأمني والعسكري بعوامل الصراع الليبي الليبي الذي كلّف الدولة الليبية كلفة كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وعطل النمو الاقتصادي والتنمية السياسية وأضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية، من خلال هذا البحث سنركز على مجمل التحديات التي تعطل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

**أولاً– مشكلة البحث:**

أدى الصراع العسكري الذي اندلع بين المكونات الليبية المختلفة بحكم التنافس على الحكم والسيطرة على الدولة الليبية إلى إضعاف المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي ظل هذا الصراع الذي لم يهدأ حتى يتجدد بطرق مختلفة، من خلال هذه الورقة سوف نطرح عدة تساؤلات كالآتي:

1– ما هي قدرة الوعي الجمعي الليبي في تجميع وتوحيد الصف الليبي؟

2– ما مدى قدرة الدولة في التعافي من آثار الصراع وتوحيد المؤسسات السيادية المختلفة؟

3– هل الصراع الليبي الليبي أثر بشكل قاطع على مقومات الأمن القومي الليبي؟

**ثانياً– أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1– إنها تحلل الواقع الفعلي لأسباب الصراع الليبي الليبي.

2– التعرّف على التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي.

3– معرفة مدى فاعلية الدول الإقليمية والدول الكبرى في حل الصراع الليبي الليبي.

4– إبراز أوجه القصور في التعامل مع الأزمة الليبية وخاصة النخب المثقفة والسياسية داخل المجتمع الليبي.

**ثالثاً– أهداف البحث:**

يكمن تلخيص أهداف البحث فيما يأتي:

1– الكشف عن تأثير السياسات الإقليمية والدولية على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

2– رصد مكامن القوة والضعف التي تعتري الأمن القومي الليبي.

3– استطلاع القدرات السياسية والثقافية والأمنية في دحر المخططات التي تنال من وحدة البلاد.

**رابعاً– مناهج البحث:**

يعتمد البحث على عدة مناهج أبرزها:

1– المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الأحداث والتطورات الخاصة بالصراع الليبي الليبي ومن ثم تبيان خلفياته وقراءة حاضرها.

2– المنهج التحليلي من أهم المناهج التي تتناسب مع هذا البحث الذي يقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة لغرض تحليلها وتفسيرها وإعادة تركيبها للتنبؤ بالمستقبل.

**خامساً– تقسيم البحث:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: تأثير الصراع الليبي الليبي على المرتكزات السياسية.

المحور الثاني: تأثير الصراع الليبي الليبي على المرتكزات الاقتصادية.

المحور الثالث: تأثير الصراع الليبي الليبي على الأمن القومي الليبي.

**المحور الأول: تأثير الصراع الليبي الليبي على المرتكزات السياسية:**

شكل الصراع الليبي الليبي دواعي سياسية أثرت تأثيراً مباشراً على جميع مناحي الحياة وأفرز ثقافة الانقسام التي بدورها عززت المصلحة الخاصة، وعلى المصلحة العامة، وأفرزت ثقافة سياسية اتسمت بالتقليدية والخنوع والخضوع وإبعاد ثقافة المشاركة وأدى الصراع إلى عدم إقرار الدستور وانقسام المؤسسات السياسية.

**أولاً– تعزيز الثقافة التقليدية:**

وهي ثقافة تنبع من الحرص على الاستفادة الخاصة ثقافة الأنانية التي تعبر عن المصلحة الشخصية بعيداً عن النظرة إلى المصلحة العامة وهي إما الحصول على مكاسب شخصية أو جهوية أو منطقية [1] والانتماء غالباً ما يكون بقدر الحصول على مكاسب فردية دون تحقيق هدف ينشده الجميع.

**ثانياً– ثقافة الخضوع:**

وهي ثقافة تمثل أكبر شريحة مثقفة وواعية يستطيع أصحاب هذه الثقافة التمييز بين الصواب والخطأ أو يستطيعون قيادة السفينة إلى بر الأمان بأفكارهم وثقافتهم ومعلوماتهم عن جميع إمكانيات المجتمع ولكن دائماً يكون أصحاب هذه الثقافة يغلب عليها الخوف من العقاب، فيكون التوجه العام لديهم، الحصول على مكاسب إما بمساندة فريق ضد فريق من أجل لحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو بغية الحفاظ على أمنهم الشخصي، وهي دائماً ثقافة تتصف بالخضوع والخوف وعدم البوح بما يراه، يتضح مما سبق أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تبعية إلى خلق جمهور يكرر ما تقوله السلطات الحاكمة ويجهل كل مسألة ذات علاقة بالفكر التحرري، أما الهيمنة والخضوع على عبادة التماثيل وعبادة الحاكم الديكتاتوري فالسلطة هي المتحكمة والناطقة والأفراد مجرد آلات لا تملك من أمرها شيء يسري لها أحياناً إما بالحركة أو الثبات،[2] لا تستطيع أن تعبر بما يدور في خاطرهم وثقافتهم.

**ثالثاً– ثقافة المشاركة السياسية:**

هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، تتعلق المشاركة السياسية ببنية النظام السياسي، النظم السياسية الديمقراطية تعطي حرية كاملة وتهتم بجميع مكونات وأطياف المجتمع لإثراء الحياة السياسية، أما النظم في الدول النامية تكون ضعيفة بل تكاد حرية الرأي والفكر معدومة ولقد تأثرت هذه الثقافة بفعل الصراع الليبي الليبي بل تعطلت كل أشكال المشاركة لم تستطع الدولة إجراء أي انتخابات برلمانية أو رئاسية أو حتى طرح مشروع الدستور للاستفتاء وعليه فإن العملية السياسية تمر بمنعطف كبير بفعل التأثيرات المختلفة التي تقوض السلم والأمن داخل المجتمع بل عادة يعزز هذا الصراع لشرعنة نظام سياسي ليس له أي قبول أو شرعية أو جماهيرية بل انتخابات صورية محدودة لا تمثل إلا نسبة ضعيفة وعملية سياسية لا تتسم بالشفافية والنزاهة.

**رابعاً– مشروع إقرار الدستور:**

من أكبر العقبات التي تواجه الدولة الليبية إقرار مشروع الدستور يرغم من اكتمال مسودة الدستور الليبي 29 يوليو 2017.

اعتمدت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي رسمياً مشروع الدستور بموافقة أكثر من ثلثي أعضائها وبرغم ذلك لم تستطع الهيئة إقناع غالبية المكونات الليبية بطرح مشروع الدستور الليبي للاستفتاء ويعد الدستور هو المحرك والعمود الفقري لأي مجتمع حيث يحدد شكل الدولة ونظامها السياسي ويمنح الحقوق ويعين الالتزامات لكن غياب الإجماع الوطن على بعض مواد الدستور يظهر الخلل في السياسة التي تعبر عن جميع مناحي الحياة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية بفعل المؤثرات الداخلية أو الخارجية التي أفقدت الدولة مقوماتها الأساسية.[3]

**خامساً– الانقسام السياسي:**

منذ أزمة تسليم السلطة بنى المؤتمر الوطني العام أول برلمان منتخب بعد ثورة 17 فبراير ومجلس النواب في أغسطس 2014 وليبيا تعاني انقساماً سياسياً حاداً تسبب في انقسام مؤسسات الدولة السيادية على نفسها تباعاً بين إدارتين وكذلك حكومتين غرب البلاد وشرقها وبدخول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على خط الأزمة وبعد جولات حوار ماراتونية برعاية أممية، وقعت الأطراف الليبية المتصارعة على الاتفاق السياسي الذي عرف باتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية في ديسمبر 2015 وبرغم الاتفاق على مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني فإنها لم تستطع السيطرة والحكم لكل التراب الليبي أو حتى على المدن القريبة منها بل استمرت الحكومة الموازية في شرق البلاد، وكذلك المصرف المركزي واستمر الانقسام الحاد في المؤسسة العسكرية والأمنية وبعد فشل قوات الشرق في السيطرة على طرابلس استمر واقع الحكومتين كررت الأمم المتحدة تجربة اتفاق الصخيرات في جنيف 2021 على نطاق أوسع من ممثلي مجلس النواب والأعلى للدولة المؤتمر الوطني سابقاً وانتهى إلى سلطة تنفيذية جديدة (حكومة الوحدة الوطنية) برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومجلس رئاسي بقيادة محمد المنفي وقد اختفت الحكومة الموازية لأشهر ثم عادت بعد فشل تنظيم الانتخابات نهاية 2021 لتعود البلاد من جديد إلى المربع الأول.

**المحور الثاني: تأثير الصراع الليبي الليبي على المرتكزات الاقتصادية:**

لا تزال ليبيا تحت وطأة صراعات منذ سقوط النظام السابق حيث تقدر كلفة الصراع في ليبيا أكثر من 784 مليار دينار ليبي وأثر هذا الصراع على جميع جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد كما طالت تداعيات الاقتصاد الكلي وانعكس على الانخفاض الكبير في النمو الذي اتسم بالتقلبات في الانخفاض الحاد في الإيرادات وزيادة النفقات وضعف الاستثمارات الحكومية وأثر الصراع على قطاعات الإنتاج المختلفة التي شهدت انخفاضاً كبيراً في أنشطتها مثل قطاع الزراعة والبناء، فقد تسبب النزاع المسلح في إنهاك الاقتصاد الليبي حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمة للعام 2010 قبل بدء النزاع وارتفع الدين المحلي الداخلي أكثر من 200 مليار دينار، ورغم أن ليبيا قد شهدت انتعاشاً كبيراً في النمو الاقتصادي

في عام 2021، إلا أن القطاع النفطي الذي يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد مر بتقلبات كبيرة خلال العام 2022 حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط في عام 2021 بمتوسط 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بـ0.4 مليون برميل يومياً في عام 2020 بعد رفع الحصار على صادرات النفط الذي كان مفروضاً في غالبية 2020 إلا أن مع تأجيل الانتخابات الوطنية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021 والتي تزامنت مع زيادة عدم اليقين السياسي والأمني تراجع إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2022[4] إلى مستوى أقل بنسبة 4.4 في المائة من متوسط عام 2021 سجل معدل التضخم ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى 5.7 في المائة في مارس 2022 ويعد الاستعمال المفرط للسلع الأساسية الأغذية والمشروبات والسكر والكهرباء والمياه والغاز وغيره من أنواع الوقود والنقل المساهم الرئيس في ارتفاع معدل التضخم. توضيحاً لما سبق أن الاقتصاد الليبي يمر بعثرات كبيرة خاصة في الفترة القادمة حيث يواجه تحديات التشغيل فإن هناك وفرة كبيرة في سن التشغيل ولا يوجد سياسات منتظمة لاستيعاب العدد الكبير من الخريجين أصحاب المهن حيث بلغ عدد الباحثين عن العمل في ليبيا ربع مليون شخص (250 ألفاً) سجلوا بياناتهم بوزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة إذ انخفض العدد منه 134 ألفاً في السنوات الماضية وذلك حسب الناطق باسم وزارة العمل ووفقاً للإحصاءات المتفاوتة تتراوح نسب البطالة بين 19% و30% بينما تختلف أنواع البطالة بين من لا يجد عملاً على الإطلاق (بطالة صريحة) ومن يحصل على راتب ومقيد على وظيفة حكومية دون أن يعمل بشكل فعلي أو متمتع (البطالة المقنعة) أن مسألة التشغيل تحتاج إلى سياسات عامة تهدف إلى تفعيل قطاعات الإنتاج المختلفة سواء كانت إنتاجية أو ريعية أو خدمية من أجل استيعاب العدد الكبير الموجه إلى سوق العمل.

أ- **تراجع الصادرات:** أعلن البنك المركزي الليبي في تقرير له أن الصادرات الليبية انخفضت بنسبة 11.7 بالمئة في النصف الأول من عام 2003 إلى 17.3 مليار دولار من 19.6 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2022 وبحسب البنك بلغت الصادرات الليبية إلى دول الاتحاد الأوروبي 69.8 بالمائة من الإجمالي، وفي الوقت نفسه بلغت صادرات البلاد إلى آسيا 16.7% بينما بلغت صادراتها إلى أمريكا 3.4% وقال التقرير تتصدر إيطاليا القائمة بتجارة تقدر بنحو 4.704 مليار دولار، منها 914.8 مليون دولار واردات والبالغ 3.79 مليار دولار صادرات ويرجع التراجع في الصادرات الليبية في شهر أبريل 2022 إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2020 بسبب الإغلاقات التي نفذها محتجون في بعض موانئ النفط في منطقة الهلال النفطي حيث تراجعت الصادرات في تلك الفترة 819 ألف برميل يومياً مقابل 979 ألف برميل يومياً[5] في مارس 2022 وعليه أن الصادرات الليبية مرهونة بعامل الاستقرار الأمني وأن النشاط الاقتصادي والصادرات تنصب على تقلبات السوق فإن الصراع لم يعط معالجة من

القائمين على إدارة البلاد لتنويع مصادر الدخل والسيطرة على التراجع الاقتصادي وعلى الثروة البترولية المصدر الريعي القابل للنضوب لتقلبات السوق والوضع الراهن المتمثل في الضعف الأمني والسيطرة الفاعلة على مقدرات الدولة من الحكومية المركزية.

ب-**تدهور قيمة العملة:** يشهد الدينار الليبي تدهوراً في قيمته أمام بقية العملات الأجنبية التي سجلت ارتفاعاً غير مسبوق مقارنة بالعامين الماضيين إذ بلغ سعر صرفه في مقابل الدولار الأمريكي 4.9 دينار بحسب قائمة أسعار العملات بمصرف ليبيا المركزي، حيث تجاوز خمسة دنانير في السوق الموازية السوداء إن تفاعلات قوة الطلب أمام ضعف العرض هو السبب الرئيس أمام هذا الارتفاع فمن خلال البيانات التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي نلاحظ أن الطلب على النقد الأجنبي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023 حيث ارتفع بمقدار يناهز 3.5 مليار تقريباً 32.4 في المائة وأن زيادة الطلب على النقد الأجنبي خلال ثمانية أشهر من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 ارتفعت ليصاحبها عجز يقدر بـ2.1 مليار دولار، لذلك لجأ مصرف ليبيا المركزي إلى فرض قيود ضمنية ليست صريحة تمثلت في بعض التأخير بإتمام عدد من المعاملات المستندية والتعقيدات في بيع النقد الأجنبي لأغراض شخصية (علاج بالخارج سفر تجارة) تتجه لهذه القيود تقلصت مبيعات النقد الأجنبي المخصصة للأغراض الشخصية بمقدار 50% ويرجع ذلك لتزايد الطلب على الدولار تدور حوله شبهات غسيل الأموال وهناك استبعد لانهيار قيمة الدينار الليبي باعتبار أن البنك المركزي مازال يبيع النقد الأجنبي على الرغم من القيود التي يفرضها.

ج-**ميزان مدفوعات العقد الأجنبي في ليبيا:** حسب آخر بيانات رسمية صادرة عن المصرف المركزي سجل ميزان مدفوعات النقد الأجنبي خلال الفترة من يناير حتى نهاية أبريل 2023 عجزاً بقيمة 8.8 مليار دولار، إذ بلغت الإيرادات الموردة إلى مصرف ليبيا المركزي 6.3 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي استخدامات والتزامات الدولة 15.1 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وخلال الفترة من يناير إلى مارس الماضي أظهرت بيانات المركزي عجزاً في ميزان مدفوعات النقد الأجنبي 7.9 مليار دولار، إذ بلغت الإيرادات 5.3 مليار دولار بينما بلغ إجمالي الاستخدامات والالتزامات 13.2 مليار دولار. في هذا السياق، كان تحذير صندوق النقد الدولي من استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي العامل على مصادر الطاقة، خاصة النفط في المستقبل المنظور منبهاً إلى المخاطر حال انخفاض الأسعار[6] أو تجدد الصراع أو الاضطرابات الاجتماعية الداخلية، وتحول العالم لمصادر الطاقة المتجددة، وفي تقرير صادر عن الصندوق فإن التحدي الرئيسي على المدى المتوسط هو التنويع في الاقتصاد، وتعزيز نمو أقوى وأكثر شمولاً بجانب النفط والغاز والتوسع في المشاريع وبناء المصانع والتوسع في

الإنتاج وإضافة مصادر دخل متنوعة تمكن من الاحتفاظ بمخزون كبير من الاحتياطي النقدي الأجنبي.

**المحور الثالث: تأثير الصراع الليبي الليبي على الأمن القومي الليبي:**

شكل الصراع الليبي الليبي تحديات كبيرة أضعفت قدرة الدول على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية حيث ارتفعت نسبة الفقر والبطالة والظواهر السلبية والجرائم الهادمة إلى جانب زيادة التدخل في الشؤون الداخلية من قبل العديد من دول العالم.

**أولاً– التحديات الداخلية:**

تزايد عدد الفقراء والبطالة وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية علاوة على ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية.

**أ– ارتفاع نسبة الفقر:**

عطل الصراع الليبي الليبي الخطط المستقبلية لاستيعاب الباحثين عن العمل من الشباب والخريجين من المؤسسات التعليمية المختلفة وبروز العمالة العشوائية متأثرة بعوامل الصراع، أعلنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا أن نسبة الفقر في ليبيا ارتفعت إلى 40% خلال سنة 2023 وأن مصلحة الإحصاء والتعداد بينت أن متوسط مصاريف الأسرة والفرد الشهرية بحسب المسح الشامل للدخل والإنفاق للأسرة، لا يتناسب مع الحد لمتوسط الدخل العالمي الذي يناسب الأسرة ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها التضخم المرتفع وانهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الخدمات الصحية وتدني مستوى الدخل للأسر وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً كشريحة المعاقين والأيتام والأرامل وذوي الدخل المحدود والنازحين والمهجرين، وكذلك قطاع واسع من الموظفين الذين يعانون من تدني مستوى الدخل مقارنة بباقي الفئات الأخرى من الموظفين الذين يعانون من تدني مستوى الدخل من القطاع العام وتصاعد مؤشرات البطالة والباحثين عن العمل.

**ب– ارتفاع معدلات البطالة:**

أكد البنك الدولي ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا عند 19.6 في المائة حيث إن أكثر من 85% من السكان النشطين اقتصادياً يعملون في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي أن ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا سببها الانقسام السياسي الذي ينعكس على سوق التوظيف بالإضافة إلى عدم وجود رؤية استراتيجية لتطوير سوق العمل،[7] وملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق وغياب التأهيل والتدريب ويتضح مما سبق أن الصراع أثر بالسلب على المشروعات والخطط المستقبلية وعلى التنمية الاقتصادية ووجود بدائل مناسبة للعمل بعيد عن القطاع العام ولا يوجد رؤية لتحفيز القطاع الخاص وبناء مشروعات قومية كبيرة، تساهم في خفض معدل البطالة.

**ج- هجر المقاعد الدراسية (التعليم):**

فقد يكون من أكبر تكاليف الصراع الليبي الليبي استنزاف طاقات شابة في أتون الحرب عوضاً أن تستثمر في التعليم والتنمية فنجد في ظل النقص الحاد في السيولة وغياب الأموال للتنمية تتوفر الملايين لتمويل الحروب الأهلية في مختلف مناطق ليبيا، تشير بعض الدراسات إلى أن المشاهد المؤلمة التي يتعرض لها الطلاب وسماع دوي الانفجارات والقصف وطقطقا الأعيرة النارية يترك حالة من الرعب، تظل لصيقة لفترة طويلة وتترك آثار نفسية على الطلاب كالاكتئاب والخوف والقلق والذعر والهلع والغضب، ويمكن تلخيص الآثار السلبية للصراع السياسي[8] الحربي على العملية التعليمية على النحو الآتي:

1- تسرب العديد من الشباب من مقاعدهم الدراسية بسبب الإغراءات المادية أو قزاعة الاختلاط بحجج واهية.

2- استمرار ظاهرة الغش كأسلوب تخريبي قديم تم إذكاؤها بانتشار فوضى حمل السلاح ومع سبق الإصرار والترصد.

3- مع الحد من ظاهرة الازدواجية، بعد متابعة ديوان المحاسبة موظفي وموظفات الدولة بالرقم الوطني، في المرتبات فتح باب التعيينات الجديدة على مصراعيه بمؤهلات مزورة وخارج الهياكل التنظيمية وبعيداً عن حاجة المؤسسات الحكومية والعمل يتحكم هناك إحصاءات تبعث على القلق من منظمة اليونيسيف في ليبيا حيث قالت أن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في ليبيا يناهز 348 ألفاً يعانون نقصاً في الغذاء والرعاية الصحية والتعليم واكتساب المهارات اللغوية المختلفة فضلاً عن تلقي المواد العلمية التي تبني شخصيتهم ومسارهم التعليمي، يتضح مما سبق أن كلفة الصراع الليبي الليبي يمتد إلى كل مؤسسات ومرافق الدولة وأن المؤشرات السلبية في التعليم والصحة والتشغيل يعكس الكلفة الباهظة التي تلقها السلم الاجتماعي من جراء هذا الصراع.

**د- ارتفاع نسبة الجريمة:**

أظهر تقرير جديد ارتفاع معدلات الجريمة في ليبيا لتصل إلى 63% خلال عام 2022 وبحسب موقع لومسيو للإحصاءات فقد ارتفعت مستويات الجريمة في ليبيا، آخر ثلاث سنوات بنسبة 66% وأن أكبر نسبة جرائم تشير إلى المخاوف في ليبيا، هي جرائم الفساد والرشوة بنسبة 70% فيما بلغت نسبة خوف الناس من التعرض الجسدي بسبب لون البشرة أو العرق أو النوع أو الدين أو الانتماءات الجهوية المختلفة إلى 50% كما أظهر التقرير أن نسبة خوف الناس من التعرض لجرائم الممتلكات مثل التخريب أو السرقة بلغت 60% في المقابل بلغ مدى إحساس المواطنين بالأمان خلال السير بمفردهم ليلاً نسبة متدنية للغاية حيث بلغت ما يقرب من 33%،[9]

وبناء عليه فإن عوامل الصراع أثرت على إحساس المواطنين بالأمان والأمن وأن تفعيل الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مرهون بمدى تعزيز قدرة المكونات الشعبية والنخب الثقافية ورجال الدولة على نبذ الخلافات والعمل على توحيد وتعزيز قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع وإجراء عملية سياسية ديمقراطية تعزز من الاستقرار السياسي الذي بدوره ينعكس على الأمن المجتمعي للدولة.

**د- الأمن الغذائي:**

حذرت ست منظمات تابعة للأمم المتحدة في تقرير مشترك لها من مؤشرات الأمن الغذائي في ليبيا، مشيرة إلى احتمال تدهور الوضع في ظل إنفاق قرابة ثلث الأسر أغلب دخلها الشهري على اقتناء الغذاء، ومن أسباب تعرض الأمن الغذائي للخطر:[10]

- غياب الاستقرار السياسي واستمرار تدهور الوضع الأمني وهي من أسباب نزوح السكان وتعطيل سبل العيش الكريم.
- تعتمد ليبيا على نسبة الغذاء من خارج حدودها أكثر من 90% من احتياجاتها الغذائية بسبب ضعف الإنتاج الزراعي محلياً الناجم عن قلة المياه وغياب الخطط الاستراتيجية لتأمين الغذاء من الداخل الليبي، وعليه يجب العمل على تدعيم صغار الفلاحين والمنتجين للمحاصيل الزراعية والخضروات والفاكهة لتلبية احتياجات المجتمع، أكبر معوق لخطط التنمية الزراعية هو عدم الاستقرار وتوحيد المؤسسات المختلفة للمساعدة في التنمية الزراعية.

**ثانياً- التحديات الخارجية:**

تواجه الدولة الليبية الليبية مخاطر عديدة بسبب التدخلات الخارجية سواء من دول الجوار الإقليمي أو من دول إقليمية كبرى أو تدخلات دول كبرى عظمى أثرت هذه التدخلات على الوضع الأمني والسياسي من دول عظمى أو دول لها فاعلية على مجريات الأحداث الدولية، مرتبط بعامل المصالح كل طرف يريد أن يستحوذ على أكبر المكاسب في ظل عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد مدفوعة بعوامل الصراع الليبي الليبي ثم غالباً ما تتدخل الدول الخارجية لتحقيق أهداف مستقلة في الحرب خارج أهداف المقاتلين المحليين، فهي بذلك تدعم التقاتل من أجل تحقيق تلك الأهداف وليس بالضرورة لمساعدة جانب واحد على الفور أو المساعدة في حل الصراع المطروح، إن تدخل الأطراف الباحثة عن مصالحها، يجعل من الصعب إنهاء الصراع المستمر وإن الأطراف المتداخلة في الصراع، يطيل أمد الصراع، فالأطراف الخارجية تعمل على عرقلة عملية السلام لتصبح عاجزة أمام المصالح المتنوعة للأطراف الخارجية، التي قد تشكل لها أي اتفاق سلام تهديد لمصالحها خاصة بعد استثمارها تمويل الصراع، بناء عليه تعثر سلطة الدولة في قدرتها على احتكار السلاح ووسائل العنف، هو الذي خلق أرضية خصبة للصراع الليبي الليبي، من أهم وسائل

حماية الأمن القومي الليبي هو توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وبناء قوات عسكرية يكون ولاءها للوطن وتكون مسلحة بقوات نظامية مدربة بأحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة.

فيما هناك مخاوف كبيرة تعمل على التغير الديمغرافي في الجنوب الليبي حيث هناك هجمات إرهابية على الجنوب الليبي منذ انهيار النظام السابق 2011 حيث حذر خبراء ليبيون من تداعيات استغلال المجموعات المتطرفة لتهميش الجنوب وغياب آثار الدولة[11] فيه وهجرة سكانه ويثير، هنا الوضع مخاوف من إحداث تغيير ديمغرافي في الجنوب جراء استغلال نزوح السكان الأصليين وتوطين وافدين، من جنسيات مختلفة وفق ما أكده متحدثون في تصريحات لأصوات مغاربية، حيث تشير إحصائيات أننحو 250 ألف وافد من الجنسيات الإفريقية سكنوا في الجنوب الليبي منذ عام 2011 بطريقة غير قانونية بما يهدف لضرب التركيبة الديمغرافية للدولة الليبية، وعليه فإن الأمن القومي الليبي يواجه تحديات عديدة سواء كانت تحديات داخلية أو خارجية بقعل عدم الاستقرار السياسي وانقسام المؤسسات السيادية، بين الشرق والغرب وعدم فاعلية الأجهزة الأمنية في محاربة الجريمة، ولا يوجد حلول مناسبة للقضاء على الفقر أو البطالة أو محاربة الجرائم المختلفة التي تهدد أمن وسلامة المواطنين، أن قدرة الدولة في فرض القوانين وتطبيقها داخل المجتمع والحفاظ على السلم الاجتماعي يكمن في توحيد القوات العسكرية لفرض سيادة القانون وحماية الدولة من الأخطار الداخلية والأخطار الخارجية من الدول التي لا تريد الخير والنماء لهذا الوطن.

**موقف الدول الكبرى في الصراع الليبي:**

يستعد مجلس الأمن الدولي للتمديد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمرة الثالثة عشرة في ظل المجال حول دور البعثة وقدرتها على الإبقاء بتعهداتها وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفاعلة في العملية السياسية الخاضعة منذ سنوات لعراقيل لاتزال تحول دون تجاوز المرحلة الانتقالية وتكريس مرحلة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبناء الدولة الديمقراطية التي طالما تحدث عنها المجتمع الدولي وقبل ذلك طالبت العشرات من الأحزاب الليبية بضرورة تطوير دور وأداء بعثة الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لرفع مستوى أدائها بما يتلاءم مع حجم التحديات واستثمار مناخ التكاتف الشعبي الحالي، وفي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أشار 57 حزباً سياسياً إلى انقضاء أكثر من عقد على صدور أول قرارات مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين وممتلكاتهم في ليبيا ورغم ذلك أخفق مجلس الأمن في حماية المدنيين الليبيين.

إن خضوع بعثة الأمم المتحدة لقرارات وتوجهات الدول الكبرى وقوى إقليمية صاعدة تتصارع على مواقع نفوذ في الخارطة الليبية الشاسعة التي تحتل مكانة مهمة في جنوب المتوسط وشمال إفريقيا، وتمثل نقطة عبور بين المشرق والمغرب العربيتين بالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية سواء

المستغلة أو التي لم يتم استغلالها، كما أن جهود البعثة لا يمكن أن تنفصل عن حسابات ورغبات الدول المسيطرة على القرار الدولي في مجلس الأمن والتي تتغير أولوياتها حسب التحولات التي تشهدها المنطقة ولم يعد هناك من يتحدث عن القوات غير النظامية بل تنظر إليها الدول الغربية أمر واقع مرتبط بعواصم دول إقليمية ودولية كبرى وبالتالي فإن اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 أصبحت في حكم التهميش أو التجميد لأن العواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن لم تعد ترغب في خطوات تجميع وتوحيد الفرقاء لانشغال واشنطن والدول الغربية بالحرب الروسية الأوكرانية، وتجدد الصراع العربي الصهيوني والاشتباكات اليومية بين المقاومة الفلسطينية والمحتل الصهيوني وعليه أن بعثة الأمم المتحدة مرهونة بمواقف الدول الكبرى، حيال أي نزاع دولي فهي تخضع مباشرة لقرارات وإجراءات الدول الكبرى[12] ومن هنا يبرز ضعف فاعلية المؤسسات والمنظمات الدولية التي تخضع لحسابات دولية معقدة وهي حسابات جني الأرباح والاستفادة أما بالثروات والموارد الطبيعية أو بالنفوذ والسيطرة على بعض الإمكان الاستراتيجية لبعض الدول على كل النخب السياسية، والعمل على إنجاز عمل سياسي يحافظ على وحدة الدولة وتماسكها حتى لا تكون فريسة لأي دولة تريد أن تمرر مخططاتها من أجل السيطرة والاستحواذ على المقومات المختلفة للدولة.

**الخاتمة:**

تناولت الورقة البحثية بالعرض والتحليل تأثير الصراع الليبي الليبي على السلم الاجتماعي حيث أظهر حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد السلم الاجتماعي للمجتمع الليبي من جراء هذا الصراع الذي انعكس على زيادة معدلات الفقر والبطالة وارتفاع نسبة الجريمة إلى الخطر الخارجي الذي يعمل على السيطرة على الموارد الاقتصادية المختلفة والذي انخرط في الصراع لتعزيز الانقسام السياسي، وتعطيل المؤسسات السيادية للاستفادة من حالة الصراع، ودعم الأطراف المتصارعة لعدم وجود حلول سلمية تحافظ على الأمن المجتمعي وتعزيز قدرة الدولة في التصدي للعابثين بأمن الدولة.

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

1- أظهر الصراع الليبي الليبي ضعف النخب المثقفة وعززت من الثقافة السياسية التقليدية.

2- أثرت التحديات الداخلية من جراء الصراع على جميع مناحي الحياة للأفراد سواء بارتفاع الجريمة أو زيادة معدلات الفقر والبطالة.

3- ضعف الخطط التنموية والاقتصادية ساهم في الفجوة الكبيرة بين طبقات المجتمع.

4- أظهرت التحديات الخارجية للدولة على جميع الأطراف القائمين على السياسة بضرورة الدخول في مصالحة شاملة من أجل التصدي للأخطار الخارجية.

**التوصيات:**

توصي الدراسة بعدة توصيات على النحو الآتي:

1- يجب على كل مكونات الدولة السياسية والاجتماعية العمل على إجراء مصالحة شاملة بين أبناء الأمة الليبية بدون أي تميز بسبب الانتماء السياسي.

2- جبر الضرر لكل أبناء الشعب الليبي المتضررين منذ اندلاع الثورة الليبية حتى الآن.

3- العمل على إقرار مشروع الدستور الليبي لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتعيين الحقوق وفرض الالتزامات.

4- تنظيم المنتديات والمؤتمرات العلمية المختلفة للتعريف بمخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

5- العمل على تقوية المؤسسات الأمنية من خلال تقديم الدعم اللامحدود للقوات الأمنية والعسكرية للحفاظ على وحدة الدولة الليبية.

6- العمل على تحصين الأمن القومي الليبي من الأخطار الداخلية والخارجية.

7- العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إشراك القطاع الخاص بحزمة من المساعدات لتحمل المسؤولية في دعم الاقتصاد الليبي وخلق فرص عمل للشباب.

8- تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار لتسهيل ودعم المنتجات المشتركة لتعزيز الصناعات الليبية مع الدول القريبة من نفس الحالة الاقتصادية.

**المراجع:**

1-ثروت بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.

2-عامر حسن فياض، ثقافة الخضوع، جريدة الصباح، 2021/2/9 www.alsabah.la

3-عبد العزيز الوصلي، بعد عقد من الانقسام كيف تبدو خارطة النفوذ www.aljazeera.net

4-الإسكوا، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا تفوق 576 مليار دولار أمريكي www.unescw.org

5-تراجع الإنتاج النفطي الليبي بسبب عدم وقف إطلاق النار. www.bbc.com

6-زايد هدية، هاجس انهيار الدينار يطارد الليبيين من جديد www.independent

7-المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نسبة الفقر في ليبيا ارتفعت 40% www.nationalinstitution.ForhmanRightsinLibya

8-المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المرجع السابق نفسه.

9-هجر مقاعد الدراسة، وزارة التربية والتعليم، ليبيا www.ohrasawt.com

10-أرقام صادمة ارتفاع نسبة الجريمة في ليبيا إلى 63% www.alwatan.ly.com

11-محسن رمضان، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011-2023، مجلة اقتصادية سياسية، العدد 1، يونيو 2023.

12-عبد الرؤوف الجيوش، أثر التدخل الدولي في الصراع الليبي مرحلة ما بعد القذافي. www.icmms.info

# الحدود البحرية الليبية "دراسة في الجغرافيا السياسية"

# Libyan maritime borders "a study in political geography

د.ابوالقاسم محمد مصباح القاضي
قسم الجغرافيا – مدرسة العلوم الانسانية– الاكاديمية الليبية للدراسات العليا– طرابلس

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث دراسة موقع ليبيا البحري وأهميته ومراحل تحديد البحر الاقليمي ، حيث مر تحديد البحر الإقليمي الليبي بعدة مراحل منذ سنة 1919 وذلك أثناء وقوع البلاد تحت الاحتلال الإيطالي الى سنة 1973 عندما أعلنت ليبيا أن خليج سرت خليجاً تاريخياً ، و سيتناول البحث أيضاً دراسة الحدود البحرية للدولة الليبية مع كل من مصر وتونس ومالطا،واليونان ، وايطاليا ، كما سيتم تناول الجرف القاري والبحر الإقليمي ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ،والمياه الداخلية، وخصائص الجبهة البحرية الليبية ، حيث تنبع أهميته كونه من المواضيع الاستراتيجية للدولة الليبية ومن المواضيع التي لم تنال نصيبها في الدراسة والبحث ، حيث أن تحديد الحدود البحرية له أهمية سياسية اقتصادية.

وبعد تناول مشكلة البحث وبعض الجوانب المتعلقة بها خلص بعدة نتائج كما تم اعداد بعض التوصيات التي من شانها ان تساهم في اعادة استقرار الحدود البحرية الليبية ان وضعت موضع التنفيذ من قبل جهات الاختصاص.

**Research Summary**

This research deals with the study of Libya’s maritime location, its importance, and the stages of defining the territorial sea. The definition of the Libyan territorial sea went through several stages from the year 1919, when the country was under Italian occupation, to the year 1973, when Libya declared the Gulf of Sirte a historical gulf. The research will also address the study of maritime borders. The Libyan state, along with Egypt, Tunisia, Malta, Greece, and Italy, will also be discussed. The continental shelf, the territorial sea, the exclusive economic zone, internal waters, and the characteristics of the Libyan maritime front will be addressed, as its importance stems from the fact that it is one of the strategic topics of the Libyan state and one of the topics

that did not receive its share in Study and research, as defining maritime borders has political and economic importance.

After addressing the research problem and some aspects related to it, he concluded with several results, and some recommendations were prepared that would contribute to restoring the stability of the Libyan maritime borders if they were put into practice by the competent authorities.

**الكلمات المفتاحية:** الحدود البحرية – الساحل – الشاطئ –المياه الإقليمية – الجرف القاري – المنطقة الاقتصادية الخالصة.

**المقدمة:**

الحدود البحرية عبارة عن الحد الخارجي للبحر الإقليمي Outer Limit للدول الشاطئية، سواء التي تطل على بحر واحد أو التي تطل على عدة بحار (توفيق،2011،170).

تهتم الجغرافيا السياسية أحد فروع علم الجغرافيا، بدراسة موضوع الحدود السياسية عامة وبما فيها الحدود البحرية موضوع هذا البحث، ويهدف هذا البحث أساسا إلى بيان دراسة الحدود البحرية الليبية.

ان عملية قياس وتحديد الحدود البحرية تواجه نفس المشاكل بالنسبة للحدود البرية، بل أكثر، وما يزيد الأمر تعقيدا هو أن الحدود البحرية ليست على درجة كافية من الوضوح والفصل كما هو الحال في الحدود البرية، بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة في طبيعة السواحل. وقد عقدت العديد من المؤتمرات الدولية لوضع حد لقضية تحديد الحدود البحرية والتي أهمها "اتفاقية جينيف" للبحر الإقليمي سنة 1958، واتفاقية قانون البحار "كراكاس" سنة 1982، ويتعلق تحديد الحدود البحريّة بالمياه الإقليميّة، والرف القاريّ، والمنطقة الاقتصاديّة الخالصة.

تملك ليبيا واجهة بحرية واحدة تمتد على طول الطرف الجنوبي من البحر المتوسط الذي يمتاز من وجهة نظر الملاحة بخصائص ينفرد بها أهمها: وجود مضائق على محاور التحرك تجعل كل حركة بحرية مقيدة ومعرضة للاختناق، ففي الغرب يوجد جبل طارق وهو العنق الذي يربطه بالمحيط الأطلسي، وفي الشرق قناة السويس التي تربطه بالبحر الأحمر.

**مشكلة البحث:** – يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: –

1- هل تعتبر الحدود الليبية البحرية أحد جوانب القوة أم إنها تمثل موطن ضعف للدولة؟

2- كيف يمكن استثمار جوانب القوة وكيف يمكن معالجة مواطن الضعف في الحدود البحرية الليبية؟

**3-** هل توجد مشاكل وخلافات بين ليبيا والدول التي تشترك معها في حدود بحرية؟

**4- أهداف البحث:** –

1- الوقوف على دور الحدود البحرية في عملية تماسك واستقرار الدولة الليبية وإعادة بناءها.

2- تقييم أداء الدولة الليبية في إدارة الحدود البحرية.

3- معرفة وظائف الحدود البحرية ومخاطرها على إعادة بناء الدولة الليبية.

4- تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها الحدود البحرية الليبية.

– **أهمية البحث:** تأتي اهمية هذا البحث كونه يتناول موضوع حساس ومهم للدولة الليبية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة الليبية منذ2011.

محاور البحث: –

– موقع ليبيا البحري وأهميته.

– المياه الداخلية Internal Waters.

– البحر الإقليمي.Territorial Sea

– مراحل تحديد البحر الإقليمي الليبي.

– المنطقة الاقتصاديّة الخالصة(EEZ) .

– مستويات الأعماق أمام الساحل الليبي.

– الجرف القاري*The continental shelf.

– حدود ليبيا البحرية مع دول الجوار.

1-موقع ليبيا البحري وأهميته:

يمكن من خلال هذا الموقع تحديد مدى اتصال الدولة بالبحار المفتوحة على اعتبار أن هذا الاتصال يشكل ميزة جغرافية واضحة للدولة، فعلى أساس درجة هذا الاتصال

وطبيعته تتوقف درجة انتفاع الدولة بالبحار المفتوحة في مجالات الملاحة والصيد ومد الأنابيب والأسلاك البحرية فضلا عن حرية الطيران فوق هذه البحار (توفيق،2011،113)•.

تقع ليبيا في الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي( الخريطة 1) ، وهي بذلك تعد دولة ساحلية ذات واجهة بحرية واحدة ، وتعد ليبيا من الدول التي تتمتع بسواحل دفيئة وواجهة بحرية طويلة حيث يبلغ طول الساحل الليبي حوالي 1900كم يبدأ من رأس جدير عند الحدود التونسية غربا حتى رأس الرملة عند الحدود المصرية شرقا ،وتأتي ليبيا في الترتيب الرابع على مستوى دول المتوسط من حيث طول الواجهة البحرية بعد إيطاليا واليونان وتركيا وهذا يدل على قوة اتصالها بالبحر ، كما أنها تعتبر أطول واجهة بحرية عربية تطل على البحر المتوسط بموقعه المحوري بين قارات العالم القديم والذي تبلغ مساحته حوالي 2،5مليون كم مربع، (965000،ميل مربع)، اذ يشكل البحر المتوسط وما حوله من يابسة وبحار فرعية نظاما له سماته المميزة، و يفرض نفسه بماله من أهمية وثقل ذاتي على ساحة الأحداث العالمية ، ويعتبر البحر المتوسط اليوم هو الملتقى الأيدلوجي والجغرافي والسياسي والعسكري والاقتصادي ليس فقط للقارات الثلاث وإنما لمعظم الدول خاصة الدول العظمى كالولايات المتحدة وروسيا فهو بحق الملتقى الاستراتيجي لعالم اليوم(ابوالعز،1977،55).

إن الهدف من دراسة موقع ليبيا البحري هو التعرف على علاقة ليبيا بهذا المسطح البحري المحيط بالأجزاء الشمالية للأراضي الليبية، وتبيان أثر هذا التوجه في إعادة بناء الدولة وصنع قرارها باعتبار أن البحر من أهم الأسس التي تقوم عليها قوة الدولة، وهذا العامل هو الذي يحدد مركزها السياسي الخارجي خاصة إذا ما أحسنت ليبيا توظيف

• –ليست كل الدول التي تطل على البحار ذات توجه بحري، فوضعت معايير لقياس توجه الدولة فيما اذا كان بحريا او بريا منها: نسبة الحدود البحرية الى الحدود البرية فاذا تغلبت الحدود الحدود البحرية على الحدود البرية تعد الدولة ذات توجه بحري والعكس صحيح .ووفق هذا المعيار نجد ان ليبيا ذات توجه بري40،3%،2 – نسبة السكان والمنشآت الحيوية في المناطق الساحلية ،واذا كانت هذه النسبة اكثر من 50% من مجموع السكان والمنشآت الحيوية في الدولة فان تلك الدولة تكون ذات توجه بحري والعكس صحيح، ففي ليبيا تصل نسبة عدد السكان الى اكثر من 70% وعدد المنشآت الحيوية اكثر من 90% مما يعني وفق هذا المقياس ان ليبيا ذات توجه بحري (صقر،2005،28).بالإضافة الى وجود مقاييس اخرى: كنسبة الحدود البحرية الى مساحة الدولة ،و نسبة الحدود البحرية الى عدد السكان .

مزايا موقعها البحري. إذ لا يكفي أن تطل الدولة على البحر ما لم تسعى للاستفادة منه، واستغلال ما به من موارد.

فقد كانت الجبهة الساحلية الليبية على مر العصور بمثابة حلقة الوصل بين تجارة أوروبا ودواخل القارة الأفريقية في عهد طرق القوافل، وهو ما يعزز من فرص ليبيا اليوم في ظل اتساع حركة النقل والسياحة والانفتاح التجاري في استثمار موقعها الجغرافي وواجهته البحرية، بحيث يمكن أن تكون منفذا لتجارة العبور (دولة ترانزيت) بالنسبة لدول الجوار الجنوبية الحبيسة خاصة دولتي) تشاد – النيجر) .

خريطة (1) موقع ليبيا بالنسبة للكتل القارية والمسطحات البحرية

المصدر/ الأطلس الوطني للجماهيرية، طرابلس،1977،23.

وفي حال مقارنة طول الساحل الليبي بالنسبة للمساحة نجد أن كل كم واحد من الساحل يقابله 868كم2 من المساحة، وبالنظر إلى مؤشر البحرية •للدولة الليبية نجد أنه وصل إلى حوالي 0،22، من المساحة، وتشير هذه النسبة إلى مؤشر الاتصال أو البعد عن

• - مؤشر البحرية= المجال البحري لكل كم من الساحل ÷ المجال البري لكل كم من الساحل(توفيق،2011،119).

البحر•،حيث أنه كلما كان المقام كبيراً كلما ازداد البعد عن المسطحات البحرية وبالعكس(الديب،191،2002) الجدول (1).

تمتلك ليبيا من المقومات التي تؤهلها بأن تكون البوابة التجارية الشمالية لقارة إفريقيا نحو أوروبا وغرب آسيا، فدول إفريقيا تحت الصحراء تمتلك الخامات بجميع أنواعها من .معادن ومنتجات زراعية متنوعة كالقطن، البن، الكاكاو، السكر، الذرة الرفيعة، السمسم، الأرز الإفريقي، الفول السوداني، التبغ، المكسرات الفواكه والأخشاب،،،، الخ، وتستورد من أوروبا الآلات والمعدات الصناعية والمواد الكيميائية والمنتجات النفطية والأدوات العلمية والمواد الغذائية والإلكترونيات، ومن ضمن هذه الدول الإفريقية (7) دول حبيسة لا تطل على البحار المفتوحة وهى بحاجة ماسة إلى وسائل نقل تقربها وتربطها بالأسواق العالمية

جدول (1) مؤشر الاتصال أو البعد عن المسطحات المائية لليبيا ودول الجوار

| الدولة | المساحة كم$^2$ | طول الساحل | مؤشر الاتصال/كم بحري | معامل البحرية |
|---|---|---|---|---|
| ليبيا | 1،698،671 | 1900 | 926 | 0،22 |
| تونس | 146،150 | 1300 | 112 | 0،5 |
| الجزائر | 2,381,741 | 1200 | 1985 | 0،06 |
| مصر | 1,450,100 | 1050 | | 0،17 |
| السودان | 2,505,810 | 725 | 3456 | 0،04 |

المصدر/ 1– محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام،2004.

2–www.wikipedia.org/wiki

3– فتحي مصيلحي،خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي،57،2001

**خصائص الجبهة البحرية الليبية:**

تتمتع الجبهة البحرية الليبية بعدة خصائص من وجهة نظر الجغرافيا السياسية أهمها ما يلي: –

• - مؤشر الاتصال او البعد عن المسطحات المائية= المساحة بالكيلومتر المربع/ طول الساحل بالكيلومتر.

1- قيمة الواجهة البحرية من الناحية الملاحية: فليبيا دولة ساحلية ذات واجهة بحرية واحدة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، بالإضافة إلى ملائمة الساحل الليبي لإنشاء الموانئ البحرية. فضلا عن أن الموانئ الليبية تتميز بأنها مفتوحة طول العام لخلوها من أي موانع تعرقل الملاحة.

2- تمتاز السواحل الليبية والمناطق البحرية المتاخمة لها بقدر كبير من البساطة وعدم التعقيد(ابولقمة،1997،133)

3- أهمية المسطح المائي الذي تطل عليه ليبيا في التجارة العالمية. وقرب الموانئ الليبية من الموانئ الأوروبية.

4- وجود خليج سرت وتوغله داخل اليابس الليبي أعطاها أهمية استراتيجية إقليميا ودوليا.

5- أهمية المياه الإقليمية الليبية من الناحية الاقتصادية، حيث تتميز المناطق البحرية الخاضعة لسيطرة الدولة الليبية بغناها بالموارد الطبيعية المتنوعة التي تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني، ومصدراً مهماً من مصادر الثروة البحرية الحية والمعدنية.

6- استفادت ليبيا من البحر باعتباره وسيلة اتصال بينها وبين العالم الخارجي على مر العصور، فقد لعبت الموانئ الليبية دورا مهما أثناء فترة الحظر الجوي الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن في تسعينات القرن الماضي على خلفية ما عرف حينها بقضية لوكربي، حيث أصبحت الموانئ الليبية هي الوسيلة المباشرة للاتصال بالعالم الخارجي.

7- تقع السواحل الليبية في وسط السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، وهذا الموقع يساعد على تقوية مركز ليبيا السياحي، حيث تعتمد السياحة سواء المحلية أو الدولية على سياحة الاصطياف في ظل وجود عدد من المدن الأثرية على السواحل الليبية.

8- بالإضافة إلى تقوية هيبتها السياسية ووزنها السياسي، يمكن أن تجنى ليبيا عوائد اقتصادية مباشرة من توجهها البحري وتتمثل في الآتي:

أ- تحصيل رسوم أجرة النقل والضرائب.

ب- تستفيد الشركات الليبية المتخصصة في خدمات الشحن البحري والمناولة بالموانئ الليبية.

أ- تستفيد السفن الليبية من نشاط شحن البضائع.

د- يستفيد المواطنين الليبيين من تأسيس وكالات تجارية وشركات تصدير واستيراد.

هـ- تصبح جميع الخامات والمنتجات الإفريقية في متناول الليبيين مما يساهم في إنشاء صناعات تحويلية محلية في جميع المجالات.

و- تستفيد الدول الإفريقية أيضا من إيجاد وسيلة نقل سريعة لوارداتها وصادراتها من و إلى أوروبا وتحفيزها على التوسع وتطوير منتجاتها، ويتم ذلك من خلال ربط الموانئ الليبية بالدول الأفريقية الحبيسة بطرق برية جيدة أو مد خطوط سكك حديد، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انسياب المنتجات الأوروبية إلى داخل القارة الأفريقية والعكس خاصة في ظل وجود عدد من الموانئ البحرية التجارية كميناء طرابلس وميناء بنغازي، وميناء مصراتة، وميناء سرت ، فالسفينة المتجهة من أوروبا إلى دول إفريقيا تحت الصحراء تقطع مسافات طويلة وتستغرق وقتا طويلا للوصول إلى موانئ الدول الساحلية جنوبي الصحراء، بالإضافة إلى تكاليف الوقود المستهلك ،،، ألخ، بينما سيكون الوقت أقل والتكاليف أقل في حال ربط الموانئ الليبية بخط سكك حديد مع هذه الدول.

إن الواجهة البحرية قد أضفت على الدولة الليبية أهمية استراتيجية، فهي بهذا الموقع تعد دولة مفتوحة استفادت من البحر باعتباره وسيلة اتصال بينها وبين العالم الخارجي، ودعامة من دعامات الاقتصاد الوطني، ومصدرا مهما من مصادر الثروة البحرية والمعدنية.

وبفعل هذا الموقع البحري فإن ليبيا تشرف على الطريق البحري الذي يربط بين المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي عبر أقصر طريق (قناة السويس) حيث يمكن موقع ليبيا البحري من الوصول إلى موانئ جنوب شرق آسيا عبر قناة السويس، وموانئ غرب أفريقيا وموانئ الأمريكيتين عبر مضيق جبل طارق (خريطة 1).

**2- المياه الداخلية Internal Waters:** - هي عبارة عن تلك الأجزاء من البحر التي تتغلغل داخل إقليم الدول، وتتداخل فيه والتي تنحصر بين خط الساحل Coastline وبين خط الأساس baseline الذي يبدأ منه قياس البحر الإقليمي (توفيق،2011،171).

تكتسب المياه الداخلية الليبية أهمية استراتيجية كبيرة نظرا لعلاقتها بمطالبها المتعلقة بخليج سرت، حيث أدعت ليبيا عام 1973 سيادتها على خليج سرت بوصفه خليجا تاريخيا historic bay مارست عليه السيادة لفترة طويلة من الزمن دون أي منازعات في أمر هذه السيادة، إلا أن هذا الإدعاء قد أثار ردود فعل عنيفة من جانب دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (توفيق المصدر السابق،177).

خريطة (2) خليج سرت والمدن الواقعة عليه

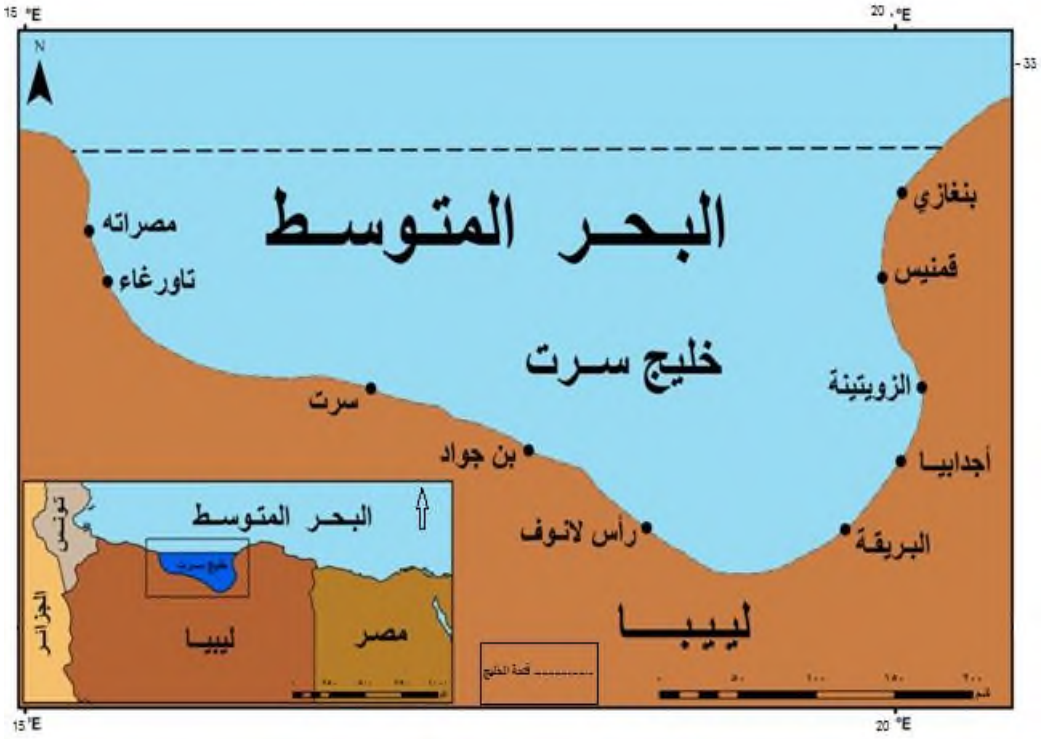


المصدر/ بالاستناد الى /ابولقمة، الهادي، الساحل الليبي مركز البحوث جامعة بنغازي،1997، 141.

3-**البحر الإقليمي:Territorial Sea** – هو عبارة عن مساحة من البحر متاخمة لشواطئ الدولة، تمتد من خط الأساس الذي يمثل الحد الخارجي للمياه الداخلية إلى البحار العالية High Seas، وتنتهي سيادة الدولة الفنية والقانونية عند الحد الخارجي للبحر الإقليمي (توفيق،2011،173). حيث أن الدولة الساحلية تملك الحق في الإعلان عن ممارسة سيادتها، أو حقوقها السيادية على المناطق البحرية المقابلة لسواحلها وفقاً لما استقر عليه العرف الدولي لقانون البحار المنصوص عليه في معظم بنود وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982. ويعد قرار تعيين المناطق البحرية

إجراء انفرادياً من الدولة الساحلية لا يتطلب موافقة دولة أخرى عليه، ولكن يشترط أن تقوم الدولة الساحلية بممارسة سيادتها وحقوقها السيادية على هذه المناطق وفقاً لأحكام القانون الدولي للبحار، ومن دون أن تؤثر على حقوق وحريات الدول الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي للبحار.

وقد بدأت الدولة الليبية منذ الاستقلال تهتم بتعيين حدودها البحرية، حيث تم تحديد البحر الإقليمي الخاص بها عبر بعدة مراحل، وصدر بشأنه عدة تشريعات (خريطة 3).

**– مراحل تحديد البحر الإقليمي الليبي:**

أُعتمد تحديد البحر الإقليمي الليبي على الرؤوس البحرية والخلجان الصغيرة أساس لقياس عرض البحر الإقليمي نظرا لقلة الجزر أمام الساحل الليبي، ويمكن تحديدها بأربع مراحل كالآتي: –

–**المرحلة الأولى:** حيث بدأ تحديد الحدود البحرية في عام 1919 م أثناء احتلال أيطاليا لليبيا، حيث أصدرت إيطاليا تشريعا يقضي بتحديد البحر الإقليمي الليبي بثلاثة أميال بحرية.

–**المرحلة الثانية:** رفعت إيطاليا البحر الإقليمي إلى ستة أميال بحرية حيث أصدرت قانون خاص بالملاحة عام 1942.

–**المرحلة الثالثة:** أصدرت الحكومة الليبية سنة1959م تشريعات متعلقة بتحديد بحرها الإقليمي، والتزمت باتفاقية جينيف لسنة 1958م ، حيث حددت بموجبها مياهها الإقليمية باثني عشر ميلاً بحرياً.

–**المرحلة الرابعة:** في سنة 1973م أعلنت ليبيا سيادتها على خليج سرت بوصفه خليجا تاريخيا ،وجزءا لا يتجزأ من إقليمها ،ويخضع لسيطرتها ، باعتباره مياهاً داخلية (خريطة2) ، واستندت ليبيا في أحقيتها لخليج سرت إلى عدة إعتبارات أهمها:

1–اعتبارات تاريخية، حيث مارست ليبيا سيادتها الكاملة على الخليج عبر التاريخ دون أي اعتراض من أي طرف، وعليه فهي تعتبر أن الخليج جزءا لا يتجزأ من أراضيها.

2–اعتبارات جغرافية، فالخليج محاط بالأراضي الليبية من جهة الجنوب والشرق والغرب، فضلا عن كونه يتوغل في الأراضي الليبية.

3–اعتبارات أمنية واقتصادية: أعلنت ليبيا سيادتها على الخليج لحماية أمنها ومصالحها،

حيث إن توغل خليج سرت داخل اليابس الليبي قد خلق وضعا خاصا له وأصبحت هذه المنطقة تشكل منطقة مصالح ليبية بالغة الحيوية من الناحية الاستراتيجية، حيث تنتج هذه المنطقة حوالي 95% من إنتاج النفط وتركز موانئ تصدير النفط على سواحل خليج سرت فضلاً عن تركز فيها بعض الصناعات المرتبطة بالمشتقات النفطية.

بالإضافة إلى وجود اعترافات دولية بأحقية سيادة ليبيا على الخليج وعدم إعتراض دول الجوار على هذا الإعلان(ابولقمة،1997،139)•.

إلا أن هذا الإعلان الليبي، والذي اعتبر أن خليج سرت خليجا تاريخياً، وأن مياه خليج سرت إلى دائرة عرض 32.30 درجة شمالاً مياه داخلية وليست مياه إقليمية، كانت هذه نقطة خلاف رئيسة بين ليبيا وعدة دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي إعترضت على القرار الليبي ،بحجة عدم مطابقته للشروط القياسية أو القانونية للخلجان وإدعت أن خليج سرت يعد من أعالي البحار ،وإن كان الخلاف يبدو ظاهريا خلاف قانوني• أو رداً على إدعاءات ليبية على أحقيتها بالخليج ،وإنما جاء هذا الاعتراض الأمريكي نتيجة لأهمية خليج سرت الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتسابق القوى الكبرى على مناطق النفوذ ،علاوة على ازدياد أهمية خليج سرت الاقتصادية ، فقد كانت الموارد الطبيعية ،وفي مقدمتها النفط حاضرة في الموقف الأمريكي من قضية خليج سرت.وحاولت الولايات المتحدة حينها بدحض كل القرارات الليبية الخاصة بخليج سرت بكافة الوسائل، و دخلت ليبيا في مواجهة دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ،ولاحقا حدثت المواجهة العسكرية بين القوات الأمريكية

---

• – لم يلق الإعلان الليبي بخصوص خليج سرت بوصفه خليجا تاريخيا قبول من بعض الدول الأوروبية مثل: فرنسا، وإيطاليا، ومالطا، وألمانيا، وبلجيكا، واستراليا، وتركيا، إلا أن أكثر الدول معارضة للقرار الليبي كانت الولايات المتحدة الأمريكية.

• – خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي – كما تنص المادة السابعة من اتفاقية جينيف لعام 1958– هو الخط المستقيم الذي يغلق فتحة الخليج ما بين علامتي الجزر المنحسر، على إلا تزيد المسافة بينهما في كل الأحوال على 24 ميلا، وعلى هذا الأساس اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الإعلان الليبي بخصوص خليج سرت خرقا فاضحا لقواعد القانون الدولي ،وأنه غير مطابق لشروط الخلجان القياسية والقانونية على أساس أن المسافة بين طرفي فتحة خليج سرت – أو ما يسمى فتحة الإغلاق تبلغ296 ميلا بحريا فيما بين بنغازي و مصراتة (توفيق،2011،177،178) .

والليبية في خليج سرت عامي 1981م،و 1986م *.

**4- المنطقة الاقتصاديّة الخالصةExlusive Economic zone(EEZ) :**

فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة أقرت بموجب المادة(57) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (توفيق،2011،175) ، ويقصد بها المنطقة الممتدة إلى مئتي ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي ،وقد كُرّس مفهوم المنطقة الاقتصاديّة الخالصة في الجزء الخامس من اتّفاقيّة Montego Bay سنة 1982 الخاصّة بقانون البحار، إلاّ أنّها لم تعرّفه بشكل محدّد، وإنّما جاء التعريف بشكل غير مباشر عندما نصّت على أنّه يخضع لنظام قانوني خاص يختلف عن المياه الإقليميّة وأعالي البحار ،بحيث يتم تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي وعمّمت مبادئه العامّة فلم يلق أيّ اعتراض على الصعيد الدوليّ .وإذا ما طبقت قاعدة المنطقة الاقتصادية الخالصة "200ميل بحري" فان ساحل إقليم الدولة هو العامل الحاسم لتحديد حقها وادعائها على المناطق المغمورة الملاصقة لها والمجاورة لسواحلها (ابولقمة،1997،145).

ليبيا أعلنت عن إنشاء منطقة اقتصادية خالصة وراء بحرها الإقليمي وملاصقة له، وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (260) لسنة 2009، وقد أشارت المادة (2) من القرار المذكور على أحقية ليبيا في ممارسة سيادتها على منطقتها الاقتصادية

* – دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مع ليبيا في مواجهات عسكرية في عامي 1981– 1986 بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية إجراء مناورات عسكرية داخل خليج سرت بوصفه جزءا من البحار العالية، وليس جزءا من المياه الوطنية الليبية. وأسقطت المقاتلات الأمريكية في أغسطس عام 1981م طائرتان تابعتان لسلاح الجو الليبي الأمر الذي أثار ردود فعل دولية واسعة تدين ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، وبررت الولايات المتحدة الأمريكية هذا العدوان بأنه دفاع عن مصالحها وتأكيدا لمبدأ حرية الملاحة الدولية في خليج سرت. ومن أهم نتائجه بالنسبة لليبيا هو إعطاء شرعية دولية من اعتبار خليج سرت خليج تاريخي حسب ما جاء في الإعلان الليبي عام 1973 خصوصا على عدم وجود اعتراض من دول الجوار.

• – أصدرت ليبيا العديد من التشريعات المتعلقة ببحرها الإقليمي، والمياه البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الليبية أهمها قانون عام 1989م بشأن إستغلال الثروة البحرية في المياه الخاضعة لسيادة الدولة الليبية، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (37) لسنة 2005 بشان تحديد منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط تمتد لمسافة 62 ميلا بحريا، وهي منطقة صيد خاصة وخاضعة لسيادتها.

الخالصة من استكشاف واستغلال للثروات، وحتى قبل هذا القرار أشارت في تشريعاتها انطباق هذه التشريعات على المناطق الخاضعة لسيادة الدولة وحقوقها السياسية وولايتها.

**5- - مستويات الأعماق أمام الساحل الليبي:**

يتميز الساحل الليبي بشكل عام بعدم استقامته، وخلوه من المظاهر الطبوغرافية المعقدة وفي نفس الوقت يتميز بتقوسه نحو الداخل مكونا بذلك خليج سرت* (الخريطة2) والذي يشغل أطول امتداد من الساحل، حيث يصل طوله إلى حوالي 980كم، أي ما نسبته حوالي 49% من إجمالي طول الساحل الليبي، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للخليج حوالي 80.000كم2، (الحجاجي،1989، 56-57).

ويتعلق تحديد الحدود البحريّة بالمياه الإقليميّة، والرف القاريّ، والمنطقة الاقتصاديّة الخالصة.

خريطة (3) المياه الإقليمية الليبية

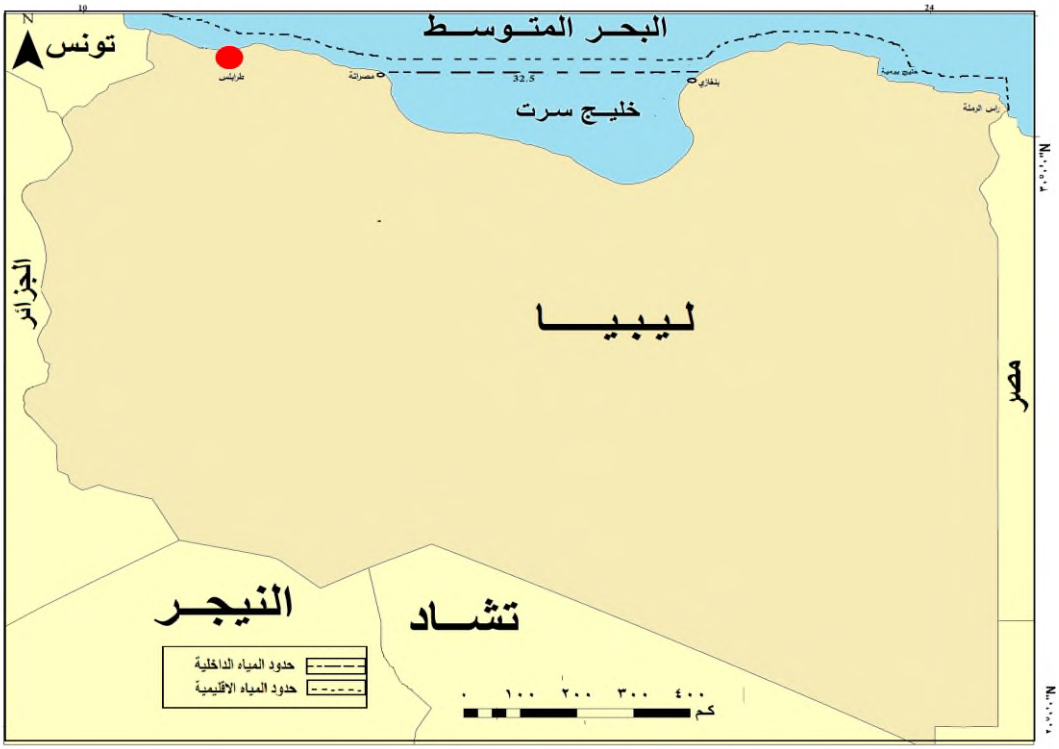


المصدر/ ابولقمة، الهادي، الساحل الليبي، مركز البحوث جامعة بنغازي،124،1997.

تتباين مستويات الأعماق أمام الساحل الليبي من مكان لآخر، فهي تقل كلما اتجهنا

* -كان خليج سرت يعرف تاريخيا باسم خليج السدرة، وتم تغيير اسمه في بداية سبعينات القرن الماضي إلى خليج سرت.

غربا في حين تتدرج الأعماق أمام سواحل خليج سرت بشكل واضح خاصة إذا ما قورنت بالساحل الشرقي الذي تقترب فيه خطوط الأعماق الكبيرة من خط الساحل خاصة أمام الجبل الأخضر، فالمناطق المغمورة أمام الساحل الليبي متباينة في أعماقها ومظاهرها الطبوغرافية.

**6-الجرف القاري*The continental shelf:** – تعد مسألة تعيين حدود الجرف القاري من أكبر المواضيع إثارة للجدل باعتبار أن المفهوم امتزج بالعوامل الجغرافية والقانونية والجيولوجية، وبناء على عدة لقاءات ومؤتمرات دولية لقانون البحار وضعت بعض المعايير لتحديد الجرف القاري منها معيار العمق ومعيار الامتداد الطبيعي ومعيار المسافة، ويتم تحديد الجرف القاري بين الدول البحرية المتقابلة والمتجاورة بالاتفاق فيما بينها على أساس ومبادئ القانون الدولي وفي حال تعذر الوصول الى اتفاق يتم اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

اعتمد في تعيين الجرف القاري الليبي •على خط العمق 200م بحيث يصل أقصى امتداد للجرف من الجهة الغربية إلى دائرة عرض 35ش، في حين تمثل دائرة العرض 31ش الحد الخارجي له في الجهة المقابلة لمنطقة خليج سرت، ويصل الامتداد في المنطقة الشرقية إلى دائرة عرض 33شمالا، ويمثل خط طول 25 شرقا الحد الخارجي للجرف من الناحية الشرقية وخط طول 11،33 شرقا الحد الخارجي له من الناحية الغربية(ابولقمة،1997،139).

يوجد بعض الخلافات بخصوص حدود ليبيا البحرية مع كل من: تونس، ومالطا على تحديد مناطق الجرف القاري بينهما، فليبيا التجأت إلى محكمة العدل الدولية في تحديد الأسس والمبادئ الواجب تطبيقها عند تحديد مناطق الرف القاري بينها وبين هذه الدول. بالإضافة الى ظهور خلافات حديثة بينها وبين كل من مصر واليونان على اثر توقيع

* الرف القاري هو الامتداد الفعلي والطبيعي، لقاع الأرض القارية داخل البحار والمحيطات، الجزء الأرضي الغارق تحت سطح البحر .(حددت اتفاقية جنيف المتعلقة بقانون البحار الرف القاري، بمسافة 200م عمق فيما بعد البحر الإقليمي وتمارس الدولة الساحلية على الرف القاري حقوقا سيادية تتعلق باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها).

• - أعتمد في تحديد الجرف القاري الليبي على اتفاقية جامايكا لقانون البحار لعام 1982.

ليبيا لاتفاقية بحرية بينها وبين تركيا الأمر الذي رفضته مصر وقبرص واليونان.•

## 6-حدود ليبيا البحرية مع دول الجوار: –

يحد ليبيا بحريا كل من تونس، ومالطا، واليونان، وايطاليا، ومصر.

## 1-حدود ليبيا البحرية مع جمهورية مصر العربية:

تقع جمهورية مصر العربية شرق ليبيا وتحدها بطول حدودها البرية الغربية، وحيث أن نقطة تلاقي الحدود البرية بين البلدين هو خط طول 25 شرقاً ودائرة عرض 31.40 شمالاً، وقد أصدرت الحكومة الإيطالية التي كانت تحتل ليبيا حينها عام 1919 أن الحدود البحرية بين البلدين تؤخذ على طول امتداد خط الحدود البرية.

أعلنت جمهورية مصر العربية منذ توقيعها على إتفاقية قانون البحار الجديدة في العاشر من ديسمبر 1982 م، أنّ لها الحق في المنطقة الاقتصادية الخالصة الواقعة وراء مياهها الإقليمية والمتاخمة لشواطئها في البحرين المتوسط والأحمر وأنها تباشر في تلك المنطقة منذ ذلك اليوم حقوقها المقررة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ،وما ارتبط بهذا الإعلان منذ بدايته من ظهور للحد البحري الغربي لمصر على صورته السابقة ،الأمر الذي يوحي بتحقق الرضا الليبي تجاه هذا الإعلان المصري، حيث مرور أكثر من عشرين عاما دون ظهور أي اعتراضات ليبية تجاه هذا الإعلان المصري (محمد،2007،123)،وبالرغم من عدم إعتراض ليبيا على الإعلان المصري الخاص بتحديد مياهها الإقليمية إلا أن الدولتين لم يتفقا بعد على تعيين الحدود البحرية بينهما.

## 2-حدود ليبيا البحرية مع تونس:

اعتمد تحديد الجرف القاري الليبي على عمق 200م وبناءً عليه فإنه يصل أقصى امتداد

---

• - في 27 نوفمبر2019 وقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مذكرتي تفاهم مع فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية، تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق الصلاحية البحرية، بهدف حماية حقوق البلدين المنبثقة عن القانون الدولي.، وصادق البرلمان التركي على مذكرة التفاهم المتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية مع ليبيا، في 5 ديسمبر/كانون الأول الجاري، فيما نشرت الجريدة الرسمية للدولة التركية، المذكرة في عددها الصادر يوم 7 من الشهر ذاته، وفي 5 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، أقر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، المعترف بها دوليا حينها مذكرتي التفاهم المبرمتين مع تركيا حول المجال البحري والتعاون الأمني ،ودخلت مذكرة التفاهم المتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية، حيز التنفيذ رسميا في 8 ديسمبر/كانون الأول الجاري ،وتثار التساؤلات حول البعد القانوني للاتفاق الليبي التركي شرق المتوسط، والذي لاقى رفضا من دول عدة، أبرزها اليونان وصر وقبرص .

للجرف القاري من الناحية الغربية إلى دائرة عرض 35 شمالا.

يعود الخلاف الليبي التونسي على تحديد الحدود البحرية بينهما إلى عام 1976م عندما حاول الطرفان استغلال هذه المنطقة المشتركة بينهم، حيث منحت الدولتان امتيازات لبعض الشركات للقيام بعمليات البحث والتنقيب عن النفط في نفس المنطقة، حيث إدعت كلتا الدولتين حينها أن منطقة الخلاف هو امتداد لأراضيها، وحدث توتر في العلاقات الليبية التونسية على أثر تحديد منطقة الرف القاري خاصة بعد أن بينت بعض الدراسات الجيولوجية عن وجود كميات كبيرة من النفط والغاز في هذه المنطقة المتنازع عليها، الأمر الذي زاد من التوتر بين البلدين ،وبعد أن تعذر الوصول إلى اتفاق ثنائي بين البلدين وقع الطرفان اتفاقا مشتركا لإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت الحكم سنة 1982 بأحقية ليبيا في المنطقة البحرية المتنازع عليها، ورفضت هيئة الإدعاء التونسي الحكم الذي يعتمد على الامتداد الطبيعي كمعيار رئيسي للتحديد (ابولقمة،1997،150)، وتقدّمت تونس لمحكمة العدل الدّولية بلاهاي بطلب في إعادة النّظر في الحُكم قصد تعديله وصدر حكم آخر من المحكمة في10 ديسمبر 1985 يقضي برفض الدعوى القضائية المقدمة من تونس وتقبلت تونس الحكم للمرّة الثانية،وحتى بعد صدور حكم المحكمة لا تزال تونس تطالب بأحقيتها فيه بحجة أن ليبيا تمتلك موارد أخرى وغنية إذا ما قورنت بتونس• .

### 3-حدود ليبيا البحرية مع مالطا:

تقع جمهورية مالطا شمال غرب ليبيا، وهي تتكون من أربع جزر رئيسية هي مالطا – غوزو – كومنيو – كومنينيو، حيث تصل مساحة هذه الجزر 335 كم2 وتبعد عن ليبيا بحوالي 183 ميلا بحرياً(خريطة4).

حاولت مالطا استغلال المشكلة بين ليبيا وتونس على تحديد الرف القاري بينهما ،وذلك بإدعائها بأن لها الحق في المنطقة المتنازع عليها، وحاولت استقطاع جزء كبير منه

• – طالبت تونس بحدود بحرية في إطار تشريع يرمي إلى حماية مصالحها في صيد الأسماك والاستفادة من الإسفنج، وطالبت ليبيا بحدود بحرية تمتدّ في اتّجاه الشمال (للاتّجاه العام للحدود البريّة التي أقرّتها اتّفاقية 1910) في إطار تشريع يتعلّق بمصالحها في مجال «الهيدروكربونات»، وفقا للقانون رقم 25 لسنة 1955.

لصالحها ، ويعود هذا الخلاف الليبي المالطي إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي ،وذلك بعد اكتشاف كميات من النفط في المنطقة البحرية الواقعة بينهما،ووصل هذا الخلاف في بداية الثمانينات إلى درجة تنذر بالصدام المسلح،ثم اتفقت الدولتان لاحقا على إحالة الملف إلى محكمة العدل الدولية بغية تحديد الرف القاري لكل منهما ، و فصلت المحكمة وأصدرت قرارها بالخصوص في يونيو عام 1985 ، وقد استندت المحكمة في الفصل في النزاع بين ليبيا ومالطا على أساس معيار المسافة أو البعد عن الساحل ،حيث حددت المحكمة طول منطقة الجرف القاري بحوالي 200ميل بحري وحددت خط يفصل بين الحدود البحرية للدولتين مؤكدة أن الحكم لا يجب أن يتأثر بالوضع الاقتصادي للدولتين.

وفي ظل حالة عدم الاستقرار في ليبيا منذ إنهيار مؤسسات الدولة الليبية أواخر سنة 2011 الأمر الذي انعكس سلبا على مراقبة السيادة البحرية الليبية ،وأصبحت المياه الإقليمية الليبية غير مراقبة ،وشبه مفتوحة أمام الصيد والتنقيب وتهريب البضائع والنفط والغاز من قبل أطراف داخلية وخارجية، حيث تم ضبط أكثر من مرة سفن داخل البحر الإقليمي الليبي تقوم بأغراض مختلفة وبدون التنسيق مع الحكومة الليبية، فالواجهة البحرية في هذه الفترة تجمع بين القوة والضعف، فمنها يأتي معظم واردات ليبيا ،كذلك منها يتم تصدير معظم الصادرات الليبية، إلا أنها وفي ظل ضعف المؤسسات المعنية بمراقبة الحدود البحرية الليبية أصبحت هذه الواجهة تمثل موطن ضعف حيث منها يتم تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، ومنها يتم تهريب النفط والسلع المختلفة ومنها أيضا تأتي السلع المعدومة والمنتهية الصلاحية والتي لها مردود سلبي على الصحة العامة•.

• - ألقت قوات خفر السواحل الليبية القبض على عدة مراكب صيد غير ليبية داخل المياه الليبية كان آخرها القبض على 3مراكب صيد تونسية، كما ألقت القبض أيضا على سفينة كولمبية تقوم بتهريب الوقود من ليبيا أواخر سنة 2014، بالإضافة إلى قيام مصلحة الجمارك بميناء طرابلس من التحفظ على عدة حاويات قادمة من الصين وبها مواد غذائية منتهية الصلاحية منتصف سنة 2014(مصلحة الموانئ والنقل البحري،2014، طرابلس)

خريطة (4) موقع جزيرة مالطا بالنسبة لليبيا

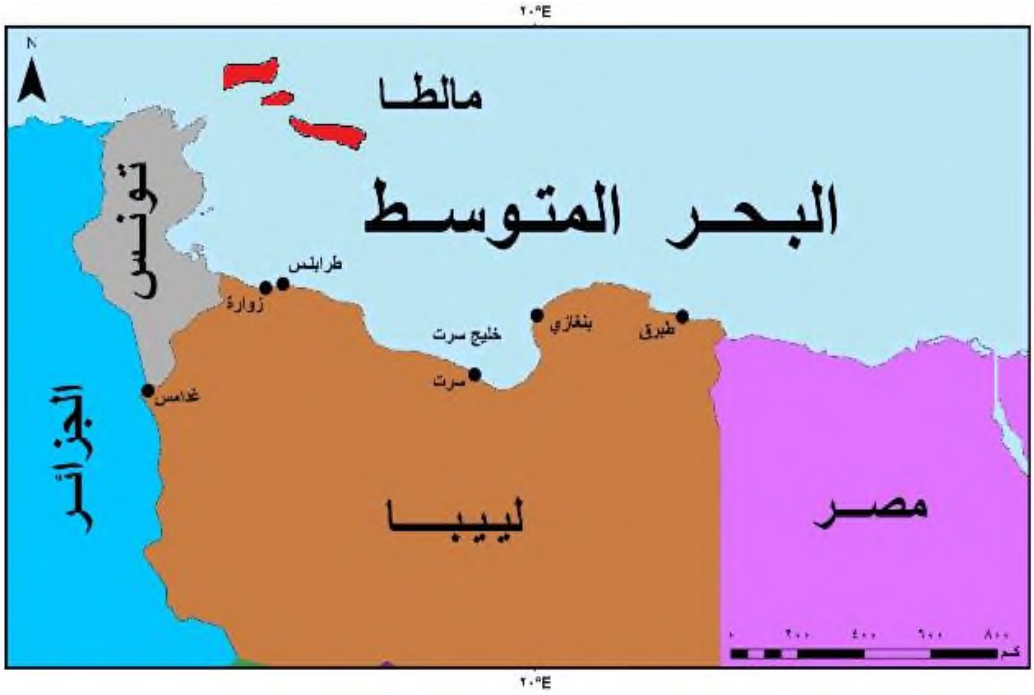


المصدر/ بالاستناد الى ابولقمة، الهادي، الساحل الليبي مركز البحوث جامعة بنغازي،122،1997

**4-الحدود البحرية بين ليبيا وإيطاليا:**

تقع جمهورية ايطاليا شمال ليبيا وتحديداً في الجهة المقابلة لخليج سرت ، وتصل المسافة بينهما الى حوالي 251 ميلاً بحرياً ، وبعد الاعلان الليبي سنة 1973 ان خليج سرت مياه داخلية،وأن دائرة العرض 32.30 شمالاً هو الحد الخارجي للبحر الاقليمي يكون خط الوسط بين البلدين هو الخط الفاصل بينهما، ولاتوجد خلافات بحرية بين ليبيا وايطاليا.

**5-الحدود البحرية بين ليبيا واليونان:**

تقع جمهورية اليونان شمال ليبيا وتحديداً في الجهة المقابلة الجبل الاخضر، وتصل المسافة بينهما (بين السواحل الليبية الشرقية وجزيرة كريت اليونانية) الى حوالي 761ميلاً، وقد جرت عدة لقاءات ومفاوضات بين البلدين لتحديد الحدود البحرية بينهما ولكن لم يتوصل الطرفان الى اتفاق لترسيم الحدود البحرية، وتعلقت المفاوضات في أكثر من مرة 2004- 2005- 2010، وتجري الان لقاءات بشان استئناف المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

**النتائج: –**

1- المياه الإقليمية تم تحديدها بإرادة وطنية بعد حصول ليبيا على الاستقلال عكس الحدود البرية.

2- الحدود البحرية الليبية منذ انهيار مؤسسات الدولة سنة 2011، تعاني من عدة مشاكل وصعوبات يأتي أبرزها قضية الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، خاصة في ظل ضعف إدارة ومراقبة وضبط الحدود سواء البرية أو البحرية للدولة الليبية.

3- يوجد بعض الخلافات بخصوص حدود ليبيا البحرية مع كل من: تونس، ومالطا على تحديد مناطق الجرف القاري بينهما.

4- ليبيا التجأت إلى محكمة العدل الدولية في تحديد الأسس والمبادئ الواجب تطبيقها عند تحديد مناطق الرف القاري بينها وبين كل من تونس ومالطا.

5- أضفت الواجهة البحرية على الدولة أهمية كبيرة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، فالموقع البحري لليبيا له تأثيره الإيجابي في تعزيز أهمية موقع الدولة.

6- وجود خليج سرت في وسط الساحل الليبي وتوغله في اليابس الليبي أعطى أهمية استراتيجية للساحل الليبي.

7-يمثل الساحل الليبي اطول امتداد جغرافي يربط بين غرب الوطن العربي بشرقه وشمال افريقيا بجنوب اوروبا.

8-موقع ليبيا البحري يعد أحد الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تساهم في استقرار الدولة، لأنه سيساعد الدولة على أداء وظائفها المتعددة.

9- توجه ليبيا إلى البحر يعد توجها يفرضه الموقع البحري كممر للتجارة الدولية، فضلا عن تأثيره الإيجابي في تعزيز أهمية موقع الدولة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وأمنياً • .

---

• - طول الساحل في ظل انخفاض عدد السكان يشكل موطن ضعف من الناحية الدفاعية، حيث تصل نسبة السكان إلى الساحل حوالي 290:1 نسمة، أي أن خلف كل كيلومتر من الساحل يوجد 290 نسمة للدفاع عن الساحل وهذه تعد نسبة منخفضة.

•-معامل البحرية في ليبيا 230÷ 1044 =22،0، وبذلك تعتبر ليبيا دولة قارية ذات انفتاح جزئي على البحر (مصيلحي،2001،59).

10–توغل الأراضي الليبية داخل اليابس الأفريقي، وسيادة المناخ الصحراوي الجاف في معظم أراضيها، ووجود الصحراء الكبرى التي تضم معظم الأراضي الليبية، ووصول المؤثرات القارية إلى السواحل الليبية خاصة حول ساحل خليج سرت أضفى عليها صفة القارية. وتعتبر موطن ضعف في جسم الدولة السياسي.

**التوصيات: –**

1- العمل على استثمار موقع ليبيا البحري لتصبح دولة عبور(ترانزيت)، ويتم ذلك من خلال وتنفيذ شبكة سكك الحديد لربط الموانئ الليبية بالدول الأفريقية الحبيسة بخطوط حديدية.

2- لتعظيم إمكانات ليبيا كدولة بحرية والاستفادة من هذا الموقع فإن ليبيا بحاجة إلى تطوير موانئها وتجهيزها بكافة الخدمات الضرورية من أرصفة ومخازن إلخ، وتطوير أسطولها البحري.

3- ليبيا بحاجة إلى الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في موضوع ادارة ومراقبة الحدود البحرية، والعمل على توفير العناصر البشرية المتخصصة.

4- لابد من وجود إرادة سياسية وطنية تعني بالتوجه البحري وبتطوير القدرات العسكرية البحرية لحمايتها من أي عدوان خارجي.

5- العمل على تعزيز حدود الدولة (البرية والبحرية)، واستخدام الطرق الحديثة في مراقبة الحدود وذلك من أجل تأمين سيادة الدولة، والقضاء على الهجرة غير الشرعية والتهريب والتسلل عبرها.

**المراجع: –**

6- أبولقمة، الهادي، والقزيري، سعد (1997)، الساحل الليبي مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي

7- ابوبريق على يوسف، (1990)، تعيين حدود الجرف القاري الليبي في ضوء القانون الدولي العام رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس بنغازي.

8- احمد، ابوعبيدة عبد القادر (2004)، الجرف القاري العربي الليبي والأطماع الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس بنغازي.

9- الحجاجي سالم (1989)، ليبيا الجديدة طرابلس، مجمع الفاتح للجامعات.

10- الديب محمد (1979)، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

11- توفيق محمود (2011)، الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.

12- صقر إبراهيم (2005) الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين، دار الرواد، طرابلس.

13- محمد رضا عبد الحليم (2007) الحدود الغربية لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق.

14- مصيلحي، فتحي (2001)، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي (بالشرق الأوسط والمنطقة العربية)، جامعة المنوفية.

# التحديات الداخلية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا

د. إلياس أبوبكر الباروني

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت

**الملخص:**

قد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل ليبيا دفعت الشعب إلى إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي التي اعتبرت من أهم التحديات الداخلية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا، ومن هنا تتركز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس المتمثل في: ما أهم التحديات الداخلية التي تؤثر على عملية بناء الدولة الليبية، وتهدف الدراسة إلى: التعرف على التحديات السياسية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا. وتوضيح التحديات الاقتصادية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا. وكذلك الكشف عن التحديات الاجتماعية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة أهم التحديات الداخلية التي تؤثر على عملية بناء الدولة في ليبيا، ووصولا إلى أهم النتائج بأن المجتمع الليبي أصبح مجتمعًا منقسمًا، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لا تمتلك دستورًا تستند عليه ولا نظامًا مؤسساتيًا ولا نظاما إداريًا متكاملاً ولا بنى سياسية تساعد الحكومة الجديدة على النهوض بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن إبراز مكامن الإشكاليات والتي سيكون لها انعكاساتها ودلالاتها على مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الناشئة.

**Abstract:**

There were political incentives and social and economic motives inside Libya that pushed the people to declare their revolution, represented by political repression, regional differentiation, and economic deprivation, which were considered among the most important internal challenges affecting the state-building process in Libya. Hence, the problem of the study is focused on the main question of: What are the most important challenges? The internal affairs that affect the process of building the Libyan state. The study aims to: identify the political challenges affecting the process of building the state in Libya. And clarify the economic challenges affecting the state-building process in Libya. As well as revealing the social challenges affecting the state-

building process in Libya, the study followed the descriptive inductive approach and the critical analytical approach, in order to understand and study the most important internal challenges affecting the state-building process in Libya, and to arrive at the most important results that Libyan society has become a divided society, dominated by... Political chaos and institutional fragility, in the absence of an agreed-upon reference and lack of clarity of the future vision, especially because Libya does not have a constitution to rely on, nor an institutional system, nor an integrated administrative system, nor political structures that would help the new government advance the new Libya. Accordingly, it is possible to highlight the sources of the problems that It will have repercussions and implications for the future political and. economic stability of the emerging countr

**Keywords:** challenges, internal, impact, process, building, state, Libya.

**المقدمة:**

تعرضت ليبيا شأنها شأن عدد من البلدان العربية ودول شمال أفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيرًا في تاريخ ليبيا السياسي المعاصر، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد "معمر القذافي" لما يقارب من 42 عامًا، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلاً عن انفراد القذافي وعائلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وحاشيته.

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر لم يعد كافيًا لمنح الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما ولد شعورًا بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والتي لم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذه (خضير، 2012).

**مشكلة الدراسة:**

تشهد ليبيا اليوم تحديات كبيرة ناجمة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة بحكم تأثيرها الداخلي على مجريات بناء الدولة، ومن هنا تتركز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس المتمثل في: ما أهم التحديات الداخلية التي تؤثر على عملية بناء الدولة الليبية؟

**تساؤلات البحث:**

تتركز الدراسة على التساؤلات التالية:

1- ما التحديات السياسية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا؟

2- ما التحديات الاقتصادية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا؟

3- ما التحديات الاجتماعية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

1-السعي نحو تسليط الضوء وإثراء الدراسات النظرية فيما يخص موضوع تأثير التحديات الداخلية على بناء الدولة في ليبيا.

2-هذه الدراسة تعتبر استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة مدى تأثير التحديات الداخلية، وتقييم المتغيرات على نحو يحقق دور فاعل لعملية البناء في ليبيا.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على التحديات السياسية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا.

2-توضيح التحديات الاقتصادية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا.

3- الكشف عن التحديات الاجتماعية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا.

**منهج الدراسة:**

اتبع الباحث المناهج التالية:

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة أهم التحديات الداخلية التي تؤثر على عملية بناء الدولة في ليبيا.

**تقسيم الدراسة:**

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: التحديات السياسية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا.

المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا.

**المبحث الأول: التحديات السياسية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا**

من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في مرحلة الانتقال من الحالة الثورية إلى منظومة سياسية جديدة تحدي مؤسسة الثورة، وإعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية واستيعاب القوى الثورية داخل أطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعي، ولكن عملية مؤسسة الثورة

والانتقال من الحالة الثورية إلى نظام سياسي جديد عادة ما تواجه العديد من الصعوبات، منها كون المجتمع الليبي هو قبلي بامتياز (الشيخ، 2015، ص129). يتشكل من عدة قبائل التي شكلت عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين الحكومة المركزية وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته.

تم توظيف النظام القبلي من قبل النظام السياسي ما بعد العام 1969، مما تسبب في خلق شروخٍ اجتماعية بين القبائل الرئيسية، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع، فلقد ظل ثابتا وبارزا خلال حكم العقيد "القذافي" اعتماده على سياسة "فرق تسد" أي ترجيح قبيلة معينة على باقي القبائل، عبر جملة من الممارسات، وفي صدارتها منحها نصيبًا أهم وأكبر من السلطة والنفوذ وعائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها في الترقي في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية مقابل تهميش باقي القبائل الأخرى.

أيضًا هناك اختلال مناطقي ما بين المحافظات والبلديات الشرق ونظيراتها في الغرب، وهو في الواقع مرتبط بالتشكيل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، فلقد كان هناك تنافس ضمني بين مناطق شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، ويمكن القول أنه وإن كانت المناطق الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" في عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرًا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج نحو أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين العقيد "القذافي" ونظامه وتلك المدن ( عودة، 2015).

فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه بما يكفي في السياسات العمومية وخطط التنمية، لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم (مجاور، 2010/1/11).

هذا ما أظهر إشكالية التناقض المزدوج (مصباح، 2012، ص83)، والتي تبرز في عدد من المظاهر، لعل أبرزها ازدواجية الإيمان بالقانون والثأر في آن واحد، بسبب غياب قيم التسامح وغلب نزعة الحقد والانتقام على إرادة القانون بسبب ما ترتب من نزاعات جراء تطبيق سياسة النزع

القسري للملكية، وهو ما تسبب في توليد حقد دفين ونزعة انتقامية، وبالتالي تبرز إشكالية تصادم النزعة الانتقامية أو الثأرية.

من ناحية ثانية تظهر ازدواجية الولاء لمؤسسات المجتمع المدني والانتماء إلى القبيلة، وذلك بسبب غياب المجتمع المدني طوال أربعة عقود ونصف، وهو ما أسهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية، فالانتماء القبلي قد يعيق فاعلية المجتمع المدني حتى في ظل قواعد اتخاذ القرارات المبنية على الديمقراطية، حيث سيحرص كل طرف على نصيبه من السلطة حسب هذه الانتماءات، بعيدًا عن الشعور بالانتماء للوطن.

كما تميزت ليبيا في عهد "القذافي" بغياب دستور الذي يشكل مرجعية لكل القوانين والبني التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، وينظم علاقات السلطة بعضها البعض، وكذلك غياب البنية البيروقراطية المؤسساتية فضلاً عن غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

هو ما أدى إلى انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا طوال فترة حكم "القذافي" والافتقار الشديد على المؤسسات، حيث لم يسمح بقيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية نتيجة قلة الخبرة السياسية والمهنية، فضلاً عن حجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة (الحمداني، 2013، ص104،105).

الأمر الذي انعكس على هشاشة المؤسسة العسكرية؛ إذ افتقدت الدولة الليبية في حقبة "القذافي" لمؤسسة عسكرية تمثل رمزًا للدولة الوطنية على غرار باقي دول العالم، فقد تم تأسيس الجيش على قاعدة الولاء له لا للدولة، مما أفقد المؤسسة العسكرية اختراقيتها واحترامها من قبل المجتمع، خاصةً بعد تهميشها لصالح وحدات النخبة التي يقودها أبناؤه (علي، 2013، ص176).

كما قامت الحكومة الليبية بالاعتماد بشكل رسمي على قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا وعدد من القوات شبه العسكرية الأخرى، في حين جاءت القوات المسلحة النظامية والشرطة في المرتبة الثانية، وهو النظام الذي يعكس النسق الذي كان موجودًا في ظل حكم القذافي، القائم على ترسيخ نظام هجين بين القوات الرسمية وغير الرسمية (ويري، 2014/9/24).

لذا تعاني القوات المسلحة الرسمية في ليبيا من سوء التجهيز وضعف التدريب والتضخم في الرتب العليا، وفي أجزاء عديدة من البلاد، تتحكم الجماعات المسلحة، بوزارات الدفاع والثكنات

والقواعد ومستودعات الذخيرة، وهو ما جعل الجيش والشرطة غير مهيأة للتعامل مع مهام حفظ الأمن والنظام.

في معظم الحالات تعمل القوات النظامية والجماعات المسلحة في مسارين متنافرين، حيث تتميّز العلاقة بينهما بالازدواجية والعداء وانعدام التنسيق، إذ ينظر كبار ضباط الجيش إلى الجماعات المسلحة باعتبارها مجموعة سيئة الانضباط ومسيّسة إلى حدّ كبير، وفي الوقت نفسه، تنظر هذه الجماعات إلى الجيش النظامي باعتباره قوة جوفاء وفاسدة وغير مستقرّة.

تتميّز علاقة اللجنة الأمنية العليا مع الشرطة بنوع مماثل من عدم الثقة، ويُنظر إلى الشرطة باعتبارها عاجزة وعديمة الأهلية وتابعة لنظام القذافي، ومن جهتها تنظر الشرطة إلى قوات اللجنة الأمنية العليا، باعتبارها جامحة وعقائدية وإجرامية، وهو ما تسبب في شيوع حالة عامة من عدم الاستقرار في البلاد (وري، 2014/9/24).

**المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا**

تعد ليبيا دولة غنية في مواردها الطبيعية بالقياس إلى نسبة السكان فيها لذا فان تلك الموارد تفوق حاجتها الفعلية منها وبالرغم من كونها بلد تغلب عليه السمة الصحراوية فإنها تمتلك أراضٍ زراعية أيضا وساحلا بحريا واسعًا على البحر المتوسط، وتأتي ثروتها من النفط والغاز في مقدمة ثرواتها الأخرى (الغدامسي، 1998)، إذ تشكل 24% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، وتبلغ احتياطيات النفط 41.5 مليار برميل أما الغاز فيبلغ 52.7 تريليون قدم3 مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال، وطاقتها الإنتاجية بشكل عام تبلغ 2–3 مليون برميل يوميا، مما يؤشر حالة الثراء لديها، إلا أن اقتصادها يعاني العديد من التشوهات الهيكلية والمشاكل في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت 33% من حجم القوى العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من 15 عامًا، وما زال حتى الآن مستوى دخل الفرد في ليبيا ضعيفا، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبي (أفاية، 2013، 177).

ذلك نتيجة سوء استخدام عوائد النفط؛ من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكنها منتظمة ومتزايدة وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في الدول المتقدمة، لكن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا حيث استشرى الفساد في كل مفاصله وعز على

المواطن معرفة إيراداته ونفقاته، في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها، لذا ترتب على سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداتها وعي اجتماعي بالظلم والحرمان من خيرات البلاد (عبيد، 2012، ص34).

أيضًا وبسبب ازدهار القطاع الهيدروكربونات على حساب القطاعات الأخرى، سيطرت الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة فساهمت بأكثر من (70%) في إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على (95%) من الصادرات، وما يقرب من (90%) من الإيرادات الحكومية.

تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرًا لامتلاكها حوالي (5.3%) من احتياطيات النفط الخام العالمية المثبتة، وكان إنتاجها من النفط الخام قبل الثروة يبلغ 77.1 مليون برميل يوميًا ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي، وقرابة ما يعادل 2 مليون برميل من الغاز الطبيعي.

عقب رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام 2003، أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات، فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5% خلال الفترة من 2004 إلى 2010، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من 4%، ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربوبات، فكانت صادراتها من الصادرات الأقل تنوعًا في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير عائقًا بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة، ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية كما هي ضعيفة، وانخفاض توفير فرص العمل للعمالة الوطنية المحلية (الحمداني، 2013، ص78).

إضافة إلى ذلك فإن **الاستثمارات الأجنبية** والانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والشركات الأجنبية منذ عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية، لم يغير كثيرًا في معادلات السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع بالتزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص وفق لما يسمى بالخصخصة، وهو ما أدى إلى زيادة مخاوف الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا (مهدي، 2021/7/9)

بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، فإن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود

بتوزيع عوائد البترول على الشعب، وهو ما أدى إلى زيادة آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.

**المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية المؤثرة على عملية بناء الدولة في ليبيا**

استمرار النظام التسلطي متمثلا بشخص "القذافي" لأربعة عقود متتالية، قد أسس لحالة من التسيب والإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل العاملين في أجهزة الدولة، وخاصة في ظل سعي الجميع إلى التقرب من شخص "القذافي" وحاشيته وتقديم فروض الطاعة والولاء والإخلاص لهم، حتى يصنف من ضمن المواطنين الصالحين، لأنه بخلاف ذلك سوف يوصف بكل الأوصاف البذيئة وعلى رأسها الخيانة، ويلاقي عواقب ذلك بتهميشه أو فصله من عمله على أقل التقدير، مما يترك الساحة مفتوحة للوصوليين والمنتفعين على حساب ما يتطلبه عملهم من خدمة كل بحسب موقعه (علي، 2013، ص252).

الأمر الذي تسبب في زيادة الروتين والمحسوبية والفساد المالي والإداري الذي ينخر في جسد الدولة والأمة، ومع زيادة الضغوط الاقتصادية المستمرة على المجتمع، يتحول هؤلاء الأفراد إلى مافيات لا يمكن تحجيمها أو ردعها.

من المؤكد بأن هؤلاء الموظفون بحكم وجودهم في تلك المناصب قد اكتسبوا أيضا خبرة في مجال العمل، لم يحصل عليها الذين استُبعدوا عنها، وهو الأمر الذي سيفرض على أي نظام جديد – بعد القذافي– ضرورة الاعتماد عليهم بوصفهم أصحاب الخبرة "تكنوقراط"، وهو ما يعني إعادة الاعتماد على نفس العناصر الفاسدة القديمة والحرمان من الكفاءات والخبرات المهمة والأساسية في بناء ليبيا الجديدة (جبريل، 2012، ص101).

في جانب آخر فإن خضوع الليبيين على مدى أربعة عقود لنظام فردي تسلطي رافض وبشكل قطعي النموذج الديمقراطي وأي شكل من أشكال التجمع السياسي، ساهم في ترسيخ صورة لنموذج الحكم في عقول المجتمع الليبي بخصوصيته القبلية التي ترى في الحاكم أن يكون الممثل للسلطة، رجلا قويا ذا هيبة تصل إلى درجة الإجلال ولا يجوز معارضته في رأي أو قرار يتخذه فعمله ينبثق من المنظومة القيمية السائدة فضلا عن الأعراف الاجتماعية والقبلية المتوارثة وهي ثوابت أساسية لا يمكن الخروج عنها.

لذا فان مسألة تقبل النموذج التعددي يخضع للعوامل النفسية أيضا، فتكون النظرة إلى المسئول الذي حقق الفوز والوصول إلى سدة الحكم فاصلة وقطعية لا تسمح بإخراجه من منصبه، ولا يحق

لآخر أن يحل محله مادام يعمل بالشكل الذي يرضي الشعب، في حين تعد المناصب العليا غنيمة تسعى كل فئة للحصول عليها تحقيقا للمكاسب الشخصية وليست مصلحة الدولة من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

أخيرًا فإن عسكرة المجتمع وتكريس منهج الكراهية للآخر الذي عمل على إشاعته نظام "القذافي" من خلال توجيه منظومة وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بالاتجاه الذي يخدم ديمومة النظام وسيطرته؛ طبع المشهد الليبي بطابع العنف والإجرام بسبب انتشار ثقافة الخوف من الآخر والتشكيك بنواياه (علي، 2013، ص 253).

اتساقًا مع ذلك تم إهمال المفردات القيمية الأساسية، كالحرية والعدالة والمساواة وحكم الشعب وغيرها، دون العمل بها، مما تسبب في فقدها معانيها الحقيقية وإرباك العقل الإدراكي للمتلقين لها، فباتت مثار شك وقلق حول من يتحدث بها، وربما اكتسبت نتيجة ذلك مفهوما يخالف معانيها السامية، كما هو الحال في كلمة أمن الدولة التي تعطي معنى الرعب من الأجهزة القمعية للنظام، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية على أزمة الثقة بين الشعب والقائمين على العمل السياسي، فضلا عن فقدان الشعور بالانتماء إلى ذلك النظام ومن ثم فقدان روح الإخلاص والمثابرة بالعمل مقابل الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية، مما يهدد عملية البناء والتطور ويفتح الباب أمام زيادة الفساد المالي والإداري.

**نتائج الدراسة:**

استخلصت الدراسة النتائج التالية:

1-أكدت الدراسة عقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، وهو ما تسبب في ظهور مجموعة من الإشكاليات الداخلية التي أثرت على عملية بناء الدولة، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعًا من الثقافة القائمة على الاستبداد بالثروة والسلطة والاستبعاد والفصل بين الفصائل والقبائل المختلفة.

2-وضحت الدراسة بأن المجتمع الليبي أصبح مجتمعًا منقسمًا، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متف253ق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لا تمتلك دستورًا تستند عليه ولا نظامًا مؤسساتيًا ولا نظاما إداريًا متكاملاً ولا بنى سياسية

تساعد الحكومة الجديدة على النهوض بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن إبراز مكامن الإشكاليات والتي سيكون لها انعكاساتها ودلالاتها على مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الناشئة.

3-كشفت الدراسة استمرار النظام التسلطي متمثلا بشخص "القذافي" لأربعة عقود متتالية، قد أسس لحالة من التسيب والإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل العاملين في أجهزة الدولة، وخاصة في ظل سعي الجميع إلى التقرب من شخص "القذافي" وحاشيته وتقديم فروض الطاعة والولاء والإخلاص لهم، حتى يصنف من ضمن المواطنين الصالحين، لأنه بخلاف ذلك سوف يوصف بكل الأوصاف البذيئة وعلى رأسها الخيانة، ويلاقي عواقب ذلك بتهميشه أو فصله من عمله على أقل التقدير، مما يترك الساحة مفتوحة للوصوليين والمنتفعين على حساب ما يتطلبه عملهم من خدمة كل بحسب موقعه.

**توصيات الدراسة:**

يوصي الباحث بالآتي:

1- يوصي الباحث على معالجة المنظومة القيمية السائدة في عهد النظام السابق التي تسببت في ظهور الإشكاليات الداخلية التي أثرت في عملية بناء الدولة وذلك عن طريق تغيير لغة الخطاب السياسي والديني والإعلامي يبث فيه لغة التسامح والتصالح والتنوع والاعتراف بالآخر.

2- العمل على صياغة دستور جامع يعزز وحدة المجتمع من خلال نظام سياسي واضح المعالم ومؤسسات متينة، ونظاما إداريا واقتصاديا متكاملا وبنى سياسية في ظل مرجعية متفق عليها تساعد الحكومة الجديدة المنتخبة من الشعب على النهوض بليبيا الجديدة.

3- يوصي الباحث على النخب الوطنية المتخصصة ضرورة ممارسة العمل السياسي والإداري والقضائي حتى لا يترك الساحة مفتوحة للوصوليين والمنتفعين على حساب ما يتطلبه عملهم من خدمة كل بحسب موقعه.

**المصادر والمراجع:**

1-أفاية، محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**، منتدى المعارف، بيروت: لبنان، ط1، 2013م.

2-جبريل، محمود، ليبيا إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 399، مايو 2012م.

3-الحمداني، كفاح عباس رمضان، حركة **التغير في ليبيا**، جامعة الموصل، الإصدار 10، العدد 34، 2013م.

4-الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 432، فبراير 2015م.

5-عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، بغداد، العراق، جامعة بغداد، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 51، 2012.

6-علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، النجف: العراق، كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 17، 2013م.

7-على، خالد حنفي، "إشكاليات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الثالثة عشرة، العدد 51، يوليو 2013م.

8- مودة، جهاد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة: مصر، يوليو، 2015م.

9-الغدامسي، محمود علي، **النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي**، دار الجليل، بيروت: لبنان، 1998م.

10-مجاور، صالح، **تراجيديا القبيلة في ليبيا قبل وبعد الثورة**، 2010/1/11، على الرابط:
http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm .

11-مرزا، علي خضير، **ليبيا، الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: لبنان، سبتمبر 2012م.

12-مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا، القيم واتخاذ القرار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 403، سبتمبر، 2012م.

13-مهدي، محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، 2021/7/9، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

14–ويري، فريدريك، **إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن،** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: لبنان، 24 سبتمبر 2014م.

# دور الحوكمة في المؤسسات للحد من الفساد في ظل الانقسام السياسي

**وليد المختار السني الحضيري**

**محاضر– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة نالوت**

**الملخص:**

أكدت معظم الدراسات التي تناولت الفساد الاداري والمالي على أهمية تفعيل آليات حوكمة المؤسسات في الحد من تلك المظاهر، لذا فقد استهدفت الدراسة الحالية التعرف على دور حوكمة المؤسسات في الحد من الفساد في ظل الانقسام السياسي من خلال كل من الدور الرقابي والدور الأخلاقي ودور الإفصاح والشفافية, ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الاستقرائي و الاستنباطي وهي دراسة نظرية اعتمدت على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالحوكمة للمؤسسات وأهميتها الكبيرة في الحد من الفساد, كما تعمل الحوكمة على بث الشفافية في كل تصرفات المؤسسات بهدف تعزيز الأداء الحكومي وتحسين النظام الإداري.

ويهدف البحث إلى التوصل للآتي:

– التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات وتطوره وأهميته في القطاع المؤسسي.

– التعرف على التشريعات الليبية المساندة والمتعلقة بالحوكمة في المؤسسات.

– تحديد مظاهر وأسباب الفساد.

– توضيح تأثير الانقسام السياسي على الوضع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، المؤسسات الليبية، الفساد، الانقسام السياسي.

**مقدمة:**

يعد الفساد الإداري من الظواهر العالمية, وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعوامل عدة, منها انعدام الشفافية والحوكمة المسئولة, مما جعل الفساد الإداري دليلاً على غياب الحوكمة والشفافية في الشؤون العامة, ويتمثل الفساد الإداري في وجود التعقيدات غير اللازمة والتصرفات غير القانونية للعاملين, وقد حظي الفساد الإداري بالاهتمام على المستويات المحلية والدولية كافة، إلى جانب اهتمام بالغ في برامج وحكومات الدول التي تعاني مجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة وهذا يتطلب ضرورة وضع استراتيجيات يتم تطويرها بشكل مستمر للحد من الآثار الناجمة عن الفساد الإداري والبحث عن آليات والأدوات التي تكفل محاربة هذه الظاهرة.**(الشالفان,117:2021)**

وتتعرض المؤسسات العامة في ليبيا إلي العديد من أزمات الفساد خاصةً في السنوات الاخيرة في مرحلة الانقسام السياسي وغياب التوافق مما أصبح يشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة.

**Research Summary:**

Administrative corruption is one of the global phenomena. This phenomenon has been linked to several factors, including the lack of transparency and responsible governance, which made administrative corruption evidence of the absence of governance and transparency in public affairs. Administrative corruption is represented by the presence of unnecessary complications and illegal actions of employees. Administrative corruption has Attention should be paid at all local and international levels, in addition to great interest in the programs and governments of countries whose societies are suffering from the spread of this phenomenon. This requires the need to develop strategies that are continuously developed to reduce the effects resulting from administrative corruption and to search for mechanisms and tools that ensure combating this phenomenon. (Al-Shalvan) (117:2021(

Public institutions in Libya are exposed to many corruption crises, especially in recent years during the period of political division and lack of consensus, which has become a threat to the future of state

**مشكلة الدراسة: –**

تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد في ليبيا, نتيجة الانقسام السياسي وغياب التوافق, إضافة إلي انقسام مصرف ليبيا المركزي إلي مصرفين أحدهما في طرابلس والآخر في مدينة البيضاء, وتعد ليبيا من الدول التي بُنيت على المصالح المتجذرة حيث تتنافس مكوناتها تنافس دمويا على الريع ومعترك هذا التنافس هو جسد البلاد الذي طاله التمزق، ووقوده هو الشعب, ومن خلال ما أكدته التقارير الرسمية الصادرة عن هيئة الرقابة

الإدارية وديوان المحاسبة حول الفساد الإداري والمالي, كان لابد من البحث وبقوة عن آليات من شأنها أن تعمل على القضاء على هذه الظاهرة وليس فقط الحد منها, واستناداً على ما سبق ذكره يمكن صياغة مشكلة الدراسة بصورة أكثر وضوحاً من خلال التساؤل الآتي:

" ما هو دور حوكمة المؤسسات في الحد من الفساد في ظل الانقسام السياسي؟"

**أهمية الدراسة: –**

تستمد الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على:

- التعرف على الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الفساد في المؤسسات الليبية.
- توضيح الانقسام السياسي الناتج عن عدم تقبل عناصر جديدة لدائرة التنافس الريعي لأن وعاء الدولة الريعية أضيق من الديمقراطية التي جاءت من التنوع الاقتصادي.

**أهداف الدراسة: –**

بناء على ما جاء في مشكلة الدراسة وتساؤلها ولمحاولة الإجابة عليه، فقد تم صياغة أهداف الدراسة على النحو التالي: –

- التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات وتطوره وأهميته في القطاع المؤسسي.
- التعرف على التشريعات الليبية المساندة والمتعلقة بالحوكمة في المؤسسات.
- تحديد مظاهر وأسباب الفساد.
- توضيح تأثير الانقسام السياسي على الوضع الاقتصادي.

**منهجية الدراسة: –**

اقتضت هذه الدراسة ضرورة استخدام الباحث المنهج الاستقرائي عن طريق قراءة المراجع ذات الصلة بالفساد الإداري والمالي وآليات مكافحتها عن طريق الحوكمة بما يتوافق مع الهدف الرئيسي للدراسة.

**الدراسات السابقة: –**

نستعرض في هذه الجزئية الدراسات التي اهتمت بالتعرف على الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات من خلال بعض أبعادها، حيث توصلت دراسة (كريباني,2020) إلى أن المستوي العام لدور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد الاداري والوقاية منه جاء بدرجة متوسطة, كما اظهرت النتائج أن المستوى العام لمعوقات دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد جاء بدرجة مرتفعة, وبينت النتائج ان أهم هذه المعوقات تتمثل في المركزية في

اتخاذ القرارات الادارية, وعدم تحديد الصلاحيات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للعاملين في المناصب العليا والمؤسسات العامة.

**في** حين هدفت دراسة (سيد,2020) إلى معرفة تأثير الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في (13) دولة عربية، وقد توصلت نتائج الدراسة أن الفساد آثره سلبياً على النمو الاقتصادي، كما بينت ان مؤشر التعليم يعُد من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

**أما** (مصباح، درياق,2019) فقد هدف بحثهم لتوضيح دور الانقسام السياسي في ظاهرة الفساد، واظهرت نتائج الدراسة الي تزايد معدلات الفساد في ليبيا، حيث أسهم الانقسام السياسي في تفشي مختلف اشكال الفساد في ظل عجز المؤسسات الرقابية عن القيام بدورها، إضافة الي غياب السلطة المركزية وضعف القضاء في ملاحقة جرائم الفساد.

**كما** هدفت دراسة (ابو سلمة, 2018) إلي التعرف علي تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد الاداري من خلال استقراء نماذج للدول المتقدمة والنامية في هذا المجال, وتوصلت إلى مجموعة نتائج أهمها أن الدول النامية اتخذت خطوات إيجابية نحو محاولة تطبيق الحوكمة وإرساء مبادئها.

**تقسيمات الدراسة:**

**المبحث الأول:** مفهوم وتطور حوكمة المؤسسات في ليبيا

**المبحث الثاني:** ماهية الفساد (أنوعه وأسبابه وأشكاله)

**المبحث الثالث:** الانقسام السياسي

## المبحث الأول: مفهوم وتطور حوكمة المؤسسات في ليبيا

حظي مفهوم حوكمة المؤسسات بقمة الاهتمام العالمي، وذلك بعد حدوث عدد من الأزمات والإفلاس نتيجة للغش، والعبث، والفساد المالي والإداري، ناهيك عن الأزمات المالية الأخيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي.

وفي استجابة لهذه الدعوة سعت معظم الدول في جميع أنحاء العالم إلى تبني هذا المفهوم باعتبار أنه وليد الأزمات والانهيارات وما له من أثر في الحد منها.

**- مفهوم حوكمة المؤسسات: -**

لقد تعددت الآراء في أدبيات حوكمة المؤسسات حول وضع تعريف موحد لهذا المفهوم، وذلك لاختلاف الباحثين والكتاب واختصاصاتهم واهتماماتهم، حيث لا يوجد تعريف معين متفق عليه فقد وصف تقرير كادبوري حوكمة المؤسسات :-(**Cadbury، 1992،p15** )

" حوكمة المؤسسات هو نظام من خلاله يتم التوجيه والتحكم بالمؤسسات، مجالس الإدارة هم مسئولون عن الحوكمة في شركاتهم ".

**- تطور مفهوم الحوكمة: -**

وقد ظهرت الحوكمة وتطورت بمعناها الحديث في بداية التسعينيات تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة ومجلس التقارير المالية Financial Reporting Council (FRC) بإصدار سلسلة من التقارير بدايتها تقرير يعرف (Cadbury Report) عام 1992 لدراسة قضايا حوكمة المؤسسات وجوانبها المختلفة مثل قضايا عن مجلس الإدارة، تشكيل لجان مجلس الإدارة وتقديم اقتراحات بخصوص تعيين مراجع الحسابات وعملية المراجعة وذلك نتيجة لإخفاق مجموعة من المؤسسات مثل (BCCI) (**Stuttard, J. and et al 2006,p123** )،

ونتيجة لما تعرضت له دول شرق آسيا من أزمة اقتصادية لعام 1997، والتي يرجع سببها لمجموعة من الممارسات، مثل سوء الحكم في المؤسسات وعدد كبير من القروض المعدومة، وسوء إدارة المؤسسات، والضعف الهيكلي، وعليه فقد أدخلت مجموعة واسعة من التدابير شملت تحسين آليات الحوكمة داخل المؤسسات والأسواق الخارجية، وتعزيز حقوق صغار المساهمين بتسهيل ممارسة حقوقهم **(Nam and Nam,2004,1-5)**

كما أن ما حدث في الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الماضي من انهيارات وإفلاس في المؤسسات الكبرى قد جعل مفهوم الحوكمة محور اهتمام لهذه الأحداث، حيث أعلنت في 16 أكتوبر 2001 شركة إنرون (Enron) عن خفض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار وحقوق المساهمين بمقدار 1.2 بليون دولار، بسبب أخطاء محاسبية قد أعدت سابقاً خلال السنوات 1997 – 2000م لعل هذه الحالة من أهم المؤسسات المفلسة والتي انهارت نتيجة للغش، والعبث والفساد المالي والإداري وممارسات المحاسبة والمراجعة الخاطئة وسوء أخلاق القائمين عليها. (**Benston and Hartgraves,2002, pp105-106** )

وتعتبر جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أكثر التجارب نجاحاً في مجال وضع مبادئ لحوكمة المؤسسات بناء على توصية من المنظمة فقد تحصلت على تفويض لوضع مجموعة من المبادئ عام 1998م وبتشكيل فريق عمل استشاري ضم ممثلين من جميع البلدان والمنظمات الدولية، وممثلين عن قطاع المؤسسات، فقد صدر تقرير من فريق عن حوكمة المؤسسات به أربعة معايير حكم أساسية تفصيلية لازمة وهي : حماية حقوق المساهمين، الشفافية، المساءلة، والمسؤولية تجاه القوانين والامتثال للوائح، وفي عام 1999م وسعت المنظمة نطاق المعايير الأربعة الأساسية إلى خمسة مبادئ واسعة وغير ملزمة ، حيث تعتبر هذه المبادئ أول مجموعة معايير دولية بشأن هذا الموضوع ،ثم نقحت هذه المبادئ وتم الاتفاق على مبادئ جديدة من قبل المنظمة أصدرت عام 2004م غطت ست مجالات رئيسة بالإضافة إلى الشرح والتوضيح لكل مجال من المجالات والتي تشير إلى مجموعة من التدابير التي ثبت أنها مفيدة في تحقيقها، وتحتفظ بأهميتها، وتفاوتها القانوني والاقتصادي والاجتماعي **(Dragomir,2008,pp 9-10)**وتتكون هذه المبادئ من :-

**المبدأ الأول:** ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات

**المبدأ الثاني:** حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية

**المبدأ الثالث:** المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

**المبدأ الرابع:** دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

**المبدأ الخامس:** الإفصاح والشفافية

**المبدأ السادس:** مسؤوليات مجلس الإدارة

**-الحوكمة في ليبيا: -**

جاء مفهوم Corporate Governance في البيئة الليبية مؤخراً تحت تسمية الحكم المؤسسي أحيانا، كما جاء به البعض بالإدارة الرشيدة أحيانا أخرى، إلا أنه متعارف عليه بحوكمة المؤسسات أو المؤسسات، وقد كان لمؤسسة ليبيا المركزي دوراً في تبني هذا المفهوم بصفته جهة رقابية وإشرافية على المؤسسات وذلك من خلال :-**(دليل الحكم المؤسسي الصادر عن مؤسسة ليبيا المركزي 2005).**

قانون المؤسسات رقم (1) لسنة 1373 و.ر/2005 مسيحي، فقد نص هذا القانون في مواده وأعطى لمؤسسة ليبيا المركزي الصلاحية بالإشراف والرقابة على المؤسسات التجارية، كما أنه

عند النظر في طيات مواد القانون نجد أنها حملت جزءاً من معايير حوكمة المؤسسات الدولية، وبما يتناسب مع البيئة المحلية، وهذا أكده محافظ مؤسسة ليبيا المركزي السابق على أن القانون رقم (1) بشأن المؤسسات يعمل على تبني معايير الرقابة المؤسسة الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، ومعايير الصناعة المؤسسة الدولية، وتطبيق مبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية، ومبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيق ممارسات حوكمة المؤسسات الدولية وذلك بإصدار تعليمات تلزم المؤسسات بالاتي(**فرحات بن قدارة ، 2007**):-

تأسيس إدارة مراجعة داخلية تابعة لمجلس الإدارة ، وتأسيس وحدة الامتثال، وذلك للقيام بمجموعة من المهام، وإعداد المؤسسات بياناً مالياً ودخلاً تفصيلياً شهرياً وفقاً للمعايير الدولية، وأن يقوم بمراجعة كل مؤسسة مراجعان قانونيان مستقلان مقيدان في سجل مؤسسة ليبيا المركزي، تختارهما الجمعية العمومية، وتأسيس إدارات مخاطر مرتبطة بالعمليات التشغيلية والائتمان والسوق، وتقدير متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به واستحداث أسس جديدة لتصنيف الديون تتماشى مع المعايير الدولية، وتطوير نماذج جديدة لاحتساب ملاءة رأس المال وبما يتناسب مع متطلبات بازل II، وتقديم نظم رقابة داخلية لتحديد مستوى جاهزية المؤسسات لتطبيق المعايير الجديدة.

إصدار قرار رقم (20) لسنة 1378و.ر (2010) باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المؤسسي الليبي، وضرورة إلزام المؤسسات للعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره واستصدار القرارات التنفيذية بهذا الخصوص، حيث نجد في هذا الدليل بأنه مكّملٌ ويعمل جنباً إلى جنب مع البيئة القانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مؤسسة ليبيا المركزي، ويستند للمبادئ التي أصدرتها منظمة بازل المؤسسة والتي اعتبرت مبادئ عامة، وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية، ويحتوي هذا الدليل على ستة فصول منها تعريفات عامة، وحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية.

## المبحث الثاني: ماهية الفساد (أنوعه وأسبابه وأشكاله)

**- مفهوم الفساد:**

الفساد هو نوع من السلوك الذي ينحرف عن القاعدة السلوكية السائدة فعلا أو التي تسود في سياق معين، مثل السياق السياسي، وهو سلوك منحرف يرتبط بحافز معين, ويتمثل غالبا في

تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الدولة, لذا فأن الفساد يشكل كسراً للقوانين والمعايير السلوكية والأخلاقية.

**- أنواع الفساد:**

هناك العديد من الأنواع المختلفة للفساد، ويمكن توضيح هذه الأنواع على النحو التالي:

1- الفساد السياسي، يتجلى الفساد السياسي في حكم الشمولي الفاسد وفقدان المشاركة **(قباني, 120:2018)**.

2- الفساد المالي, يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العاملون من أهم صور الفساد المالي مخالفة القواعد والأحكام المالية والإهمال والتقصير ومخالفة تعليمات الرقابة.

3- الفساد الإداري, وهو يتعلق بالانحرافات الإدارية أو الوظيفة أو التنظيمية التي تصدر من الموظفين أثناء تأديتهم مهام عملهم, وتتجسد مظاهر الفساد الاداري في التسيب, وعدم تحمل المسؤولية وغيرها ومن أهم صور مظاهر الإداري ما يلى: عدم احترام أوقات العمل, وتراخي الموظف, وامتناعه عن أداء العمل المطلوب منه وعدم التزام الموظف بإجراءات العمل, يتمثل بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها الموظف والمتعلقة بسلوكه الشخصي وتصرفاته, المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة, دون النظر إلى اعتبار الكفاءة والجدارة**(التميمي,217:2018)**.

ويشار الي أن (مقاوسي،2018) قد قسم الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع أخرى وهي علي النحو التالي:

- الفساد الأبيض، ويعني أن هناك اتفاقاً كبيراً من قبل المجتمع والعاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل او التصرف المعني.

- الفساد الأسود، يشير إلى اتفاق المجتمع والعاملين في الجهاز الإداري على إن أداء عمل أو تصرف معين سيء.

- الفساد الرمادي، وسمي بذلك لعدم إمكان احتسابه علي أي من النوعين السابقين، وذلك لغياب الاتفاق من عدمه. **(مصباح، درياق, 115,2019)**

**- أسباب الفساد الإداري:**

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوبها، وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها ما يلي:

**1- أسباب قانونية وإدارية**، حيث يعود وجود الفساد الإداري إلي غياب القوانين والأنظمة، أو بسبب عدم جودة هذه القوانين، وسوء صياغتها أو ضعف تطبيقها، أو غياب الرقابة والمساءلة، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ الأنظمة والقوانين على الشكل المطلوب.

ومن خلال ذلك تتمثل الأسباب الإدارية ومنها: تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد العاملين غير المبررة يؤدي إلى تداخل الاختصاصات والتكرار, مما يتسبب في الإهمال والتكاسل في أداء العمل, وضعف برامج الإصلاح الإداري وأساليب مواجهة الفساد, فالعقوبات لا تمثل رادعاً قوياً للفساد, كما إن قضايا الفساد الإداري لا تحظي بالأولوية في التحقيق والمعالجة من قبل الإدارة المعنية, وعدم تناسب السلطة مع المسؤولية, في المسؤوليات ضخمة وسلطة اتخاذ القرار محدودة, ومتمركزة في المستويات العليا, مما يترتب عليه التهرب من المسؤولية.**(جمعة,119:2018)**

2- **أسباب سلوكية**, تتعلق بعض أسباب الفساد بسلوك الفرد نفسه بغض النظر عن نوع المنظمة أو المؤسسة التي يعمل بها, أو المجتمع الذي يعيش فيه, أو حتى مستوي الدخل والوضع المادي للموظف, كون هذه الأسباب ترتبط بالمعتقدات الداخلية, والتي قد يكون مرجعها ضعف الوازع الديني والأخلاقي أو الجهل مما يؤدي إلي سلوك فاسد, وكما تشير مؤشرات الفساد العالمية أنه لا يكاد يخلو مجتمع من حالات الفساد حتى الدول المتقدمة, ولم تخلو المجتمعات على مر التاريخ من حالات الفساد وان كانت قليلة, حيث أن هناك أشخاصاً فاسدين على مر العصور

**- إشكال الفساد الإداري:**

**المجموعة الأولى: الفساد التنظيمي:**

يشير الفساد التنظيمي إلى المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته التي من أهمها:**(خُضير. اردان,162:2008)**

1- عدم احترام وقت العمل: ينظر الموظف الحكومي إلى الكم فهو ينظر دائما إلى الزمن وكم قطع من الساعات وكم بقي له حتى يعود بغض النظر عما قدمه من إنتاج او عمل.

2- امتناع الموظف عن تنفيذ العمل المطلوب منه.

3- التراخي: تعني لغوياً التباطؤ أو امتداد الفترة الزمنية في أداء الواجب المكلف به وهنا يعني التراخي من قبل القيادات الإدارية تجاه السلوكيات السلبية من جانب المرؤوسين.

4- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء: ترجع هذه الظاهرة نتيجة لبعض تصرفات الرؤساء على الموظفين مثل حرمان الموظف من الترقية أو المكافآت التشجيعية والحوافز وقد يؤدي الى إصابة الموظف بالعدوانية تجاه رؤسائهم وعدم إطاعة أوامرهم.

5- النكوص، المقصود هنا إحلال الموظف بوعد قطعة على نفسه في أن يقوم بعمل معين في وقت كان من المفروض أن يكون إجازة رسمية، وهنا يعتبر مظهر من مظاهر الإخلال والاستخفاف بالواجب وعدم الحرص على التعاون مع الإدارة.

6- السلبية: ويقصد بها جنوح الموظف واللامبالاة ويرجع ذلك إلى انخفاض الروح المعنوية للموظف وعدم ارتباطه بالعمل والإدارة.

**المجموعة الثانية: الانحرافات السلوكية:**

تشير الانحرافات السلوكية إلى تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهم الانحرافات ما يلي:

1- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: يوجد بعض الموظفين الذين يخالفون هذا الواجب الوظيفي بارتكاب الموظف لفعل فاضح مخل بالحياء في أماكن العمل أو خارج مكان العمل او سوء معاملة الأفراد العاملين أو طلب الموظف للهدايا أو العمولات وغيرها.

2- جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى: ان يقوم الموظف بالعمل في أماكن أخرى، أو العمل باجر أو مكافأة لدى الغير بدون إذن الإدارة.

3- سواء استعمال السلطة: تعرف السلطة بصورتها الرسمية في التنظيم الإداري بأنها ذلك الحق الذي يخوله المجتمع إلى المنظمة عن طريق الحكومة ثم تخوله المنظمة إلى العاملين بها كل طبقاً لمستوي نطاق مسؤولياته، بما يمكنه من التوجه والإشراف على أعمال مرؤوسيه.

## المبحث الثالث: الانقسام السياسي

حيث تعرض الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 للابتزاز, من خلال التدخل في نشاط استخراج وتصدير النفط, وأصبح إغلاق الحقول وإيقاف ضخ النفط الخام وسيلة لتحقيق مطالب بعض الجهات,(أزمة الهلال النفطي كمثال), مما يعرض الاقتصاد للمزيد من الصدمات نتيجة الاعتماد علي إيرادات النفط التي تتبدد من سنة إلى أخرى, وعدم الاستدامة المالية للدولة وتراكم

واستفحال الدين العام المحلي, دون تقدير للآثار السلبية علي خطوط الإمداد وأوضاع الحقول النفطية, ومما ضيع علي الاقتصاد الليبي عدة فرص وحرمانه من مداخيل كبيرة بالنقد الأجنبي, والتأثير سلبياً في الاستدامة المالية للدولة.

يأتي على رأسها حالة عدم الاستقرار والتشظي التي تشهدها ليبيا, والتوقف من فترة إلى لأخرى عن استخراج النفط وتصديره, وأزمة السيولة, والسياسات الاقتصادية أو المعالجات التي اتبعت في مواجهة الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد, فقد انخفض إنتاج قطاع تجارة الجملة والتجزئة من 5.487 مليون دينار في عام (2016) م إلى 1.922 مليون دينار في عام (2019 ) م, وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي 65% وانخفضت مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي من 3.95 مليون دينار في عام (2016) إلى 2.138 مليون دينار في عام (2019) م, وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي 45% وبصفة عامة فقد انخفض حجم الناتج المحلي لمجموعة الأنشطة غير النفطية من 51.942 مليون دينار في عام 2016) م, إلى 41.794 مليون دينار في عام (2019) م, وبنسبة انخفاض تقدر 19.5%, بالأسعار الثابتة وفقاً للبيانات الإحصائية الصادرة عن مؤسسة ليبيا المركزي.

وقد شهد الإنفاق العام نموا مضطردة منذ عام (2016) م, حيت زادت مصروفات الميزانية العامة من 28.171 مليار في نهاية (2016) م, الى 85.775 مليار دينار في نهاية عام (2021) م, وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 194%, وفيما بين عامي (2020 و 2021) م, زادت مصروفات الميزانية العامة بنسبة 129% قام مؤسسة ليبيا المركزي خلالها بتمويل ميزانية عام (2020) م, بقرض حسن قيمته 26.7 مليار دينار.

وبمعنى أخر, في الحالة الليبية التضخم في الأسعار ليس ظاهرة نقدية, بل ظاهرة مالية, ونتيجة لممارسات وأنماط الإنفاق العام, والدليل على ذلك تقدمه البيانات الإحصائية المتعلقة بالمسح النقدي, حيث انخفضت العملة في التداول لدى الجمهور من 39.7 مليار دينار في نهاية عام (2020) م, إلى 30.39 مليار دينار في نهاية الربع الثاني من عام (2022)م, وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي 23.4% كما انخفضت الودائع تحت الطلب والاحتياطيات القانونية للمؤسسات التجارية لدى مؤسسة ليبيا المركزي بنسبة 24% خلال نفس الفترة, ولم يكن ذلك نتيجة لسياسة نقدية انكماشية, ولكن بسبب احتجاز جزء من ودائع المؤسسات التجارية لدى مؤسسة ليبيا المركزي.

**(تقرير ديوان المحاسبة والرقابة الادارية ومصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة)**

**- النتائج: -**

1- يؤدي الفساد إلى تدني كفاءة الاقتصاد العام وذلك بسبب الهدر الذي يزيد من تكلفة الإنفاق الرشيد.

2- الحوكمة كآلية نظرية وتطبيقيه تستطيع أن تحدث تطوراً كبير في مستويات الإصلاح الإداري، وذلك لما تحتويه من مبادئ وضوابط وأهداف تعبر عن الثقافة الأخلاقية.

3- تدعيم ثقافة المسألة على جميع مستويات المسؤولية وتحسين مستوي الشفافية والعدل في إدارة الأعمال الحكومية.

4- نظام المتابعة يؤدي إلي سلامة التطبيق الفعال للأنظمة، وتجنب حالات الفساد الإداري، كما تساعد الحوكمة في التوعية بأضرار الفساد الإداري والمالي على جميع المستويات.

**- التوصيات: -**

من خلال ما أسفرت عنه نتائج الدراسة يمكن الوصول بمجموعة من التوصيات أهمها: -

1- ضرورة تحديد متطلبات الحوكمة والسعي لتطبيقها والعمل بموجبها في كافة المؤسسات.

2- توفير اللوائح والتشريعات الخاصة بإلزام المؤسسات بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة.

3- اسعي من قبل الأطراف السياسية إلي إيجاد حل توافقي من شانه إقامة حكومة وحدة تجمع كل الليبيين.

4- زيادة الوعي بمفهوم الحوكمة، وذلك من خلال الدورات والمؤتمرات والبحوث وتهيئة الموارد البشرية لتطويره.

5- متابعة الجهات الرقابية والتنظيمية التي أصدرت التشريعات بهذا الخصوص، وذلك لتجنب مخاطر الأزمات والفساد الإداري والمالي والتشجيع على زيادة مستوى الإفصاح.

6- إرساء القيم الأخلاقية داخل بيئة العمل في المؤسسات الليبية.

**المراجع: –**

**أولا: – المراجع العربية: –**

1– الكريباني, احمد (2020) " دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم المالي والإداري والوقاية من وجهة نظر العاملين في السلك القضائي في دولة الكويت" , مجلة كلية التربية, العدد (186).

2– الشالفان, عادل(2021) "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري", المجلة العربية للإدارة مجلد 41 العدد–21.

3– بوسلمة, حكيمة وآخرون(2018) " تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والاداري: قراءة تحليلية", جامعة قاصدي مرباح, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, المجلد الخامس, العدد الاول.

4–بن قدارة, فرحات,(2007) "مقابلة مجلة اتحاد المصارف العربية".

خُضير، اردان (2008)"اثر الابداع الاستراتيجي في الحد من مظاهر الفساد الإداري "مجلة ريماح للبحوث والدراسات، العدد الرابع.

5– سيد علي، صغيري (2020) " أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996–2017)" جامعة حسيبة بن علي الشلف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد السادس، العدد التأني.

6– قباني، عبدالحليم وآخرون (2018) " أثر تعزيز ثقافة مكافحة الفساد الاداري من اجل التنمية المستدامة والقضاء على البطالة: من وجهة نظر طلاب جامعة الطائف فرع رنية" المركز القومي للبحوث غزة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الثاني, العدد السابع.

7– مصباح، درقان,(2019)" دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا" مجلة جامعة سرت العلمية (العلوم الانسانية), المجلد التاسع ,العدد الأول.

**ثانيا: – المراجع الإنجليزية: –**

1- Benston, G. J. and Hartgraves, A., (2002), " Enron: What happened and what we can learn from it", Journal of Accounting and Public Policy , 21

2- Cadbury, A. ,(1992), " Report of the Committee on the financial Aspects of Corporate Governance" , Gee &CO.Ltd , London Stock Exchange.

3- Dragomir, V.,(2008)," Highlights for A History of Corporate Governance", European Journal of Management, (in press) ISSN: 1555-4015

4- Nam, S. and Nam, I.C., (2004), Corporate Governance In Asia Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korea, Malaysia, and Thailand , Asian Development Bank Institute.
5- Stuttard, J. , Judge, P. , Slaven, G. , Rhind, D. And Floud, R . ,( 2006), The UK Approach to Corporate Governance , Financial Reporting Council, London .

# محور الدراسات السياسية العامة والاقتصاد الزراعي

# تقييم السياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية في ليبيا

**أ / مصطفي فرج ميلود المغربي**

جامعة الجفارة –كلية الزراعة والطب البيطري –قسم الاقتصاد الزراعي

**المستخلص:**

يقصد بالسياسة الاقتصادية الزراعية مجموعة الأدوات والآليات التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية متمثلة في توظيف الموارد الاقتصادية التوظيف الأمثل الذي يحقق أهداف المجتمع في زيادة الإنتاج، مع المحافظة علي الموارد وتنميتها وإطالة العمر الاقتصادي لها ، واستعرضت الورقة بشي من الإيجاز السياسة التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا ، شمل العرض التعريف الموجز بالسياسة التكنولوجيا ومدي تطور الهيكل التكنولوجي المستخدم في هذه الصناعة ومجال تأثير هذه التكنولوجيا على الناتج من الصناعات الغذائية، والنتائج المتوقعة منها، واهم الملاحظات حول الأداء الفعلي لهذه السياسة من خلال فترات تطبيقها في الماضي .

وخلصت الورقة إلى إن السياسة التكنولوجيا كانت ضعيفة في تحقيقها لأهدافها المتمثلة في زيادة الناتج المحلي من الصناعات الغذائية ويرجع ذلك بسبب انخفاض الكفاءة التقنية التي استعملت بها تلك الآلات واجزائها، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت 79%، وأن كل مليون دينار يتم استثماره في الآلات يحقق 0.0129 مليون دينار. بينما أجزاء الآلات قد حققت خسائر تقدر بجوالي 0.0146– مليون دينار من كل مليون دينار يتم استثماره على صيانة تلك الآلات. بينما تشير قيمة الثابت في دالة الإنتاج الي ان معامل التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية موجبة الاشارة. وأوضحت دالة الإنتاج أيضا ان قيمة المرونة الإنتاجية للآلات الجديدة أكبر من قيمة المرونة الإنتاجية لأجزاء الآلات، فإن استخدام أسلوب شراء الآلات الجديدة هو الأفضل للإنتاج من صيانة الآلات. إذا استطاعت الآلات الجديدة انتاج قدر اعلي من الناتج بالقدر نفسه من التكاليف. بينما أجزاء الآلات لا تتمتع بالكفاءة التقنية لأنها لا يتحقق معها أي انتاج لأنها تقع في منطقة الإنتاج غير المحقق (المرحلة الثالثة للإنتاج). وبالتالي فإن كفاءة استخدام الآلات الجديدة أفضل من صيانتها.

لذلك يجب وضع خطط اقتصادية مناسبة تمكن من إصلاح الخلل في تطبيق هذه السياسة حتى تمكنها من القيام بدورها الكامل في تحقيق الأهداف الموضوعة لهذه الصناعة

**الكلمات المفتاحية:** قيمة الناتج من الصناعات الغذائية في ليبيا، قيمة الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية واجزائها في ليبيا، المرونة الإنتاجية، الناتج الحدي والمتوسط والكفاءة الاقتصادية.

**Abstract**

Agricultural economic policy means the set of tools and mechanisms adopted by the state to achieve economic goals represented in the optimal employment of economic resources that achieves the goals of society in increasing production, while preserving and developing resources and prolonging their economic life. The paper briefly reviewed the technology policy used in the food industry in Libya. The presentation included a brief definition of the technology policy. The extent of the development of the technological structure used in this industry، the impact of this technology on the output of the food industry, the expected results from it, and the most important observations about the actual performance of this policy through the periods of its application in the past.

The paper concluded that the technology policy was weak in achieving its objectives of increasing the domestic product of the food industry, due to the low technical efficiency with which these machines and their parts were used، A dinar invested in machinery achieves 0.0129 million dinars.

While the parts of the machines have achieved losses estimated at

-0.0146 million dinars out of every million dinars that are invested in the maintenance of these machines. While the value of the constant in the production function indicates that, the coefficient of technology used in the production process is positive.

The production function also showed that the value of the production flexibility of the new machines is greater than the value of the production flexibility of the parts of the machines. The use of the method of purchasing new machines is better for production than maintaining the machines. If the new machines can produce a higher amount of output with the same amount of costs. While the parts of the machines do not enjoy the technical competence because they do not achieve any production because they are located in the unrealized production area (the third stage of production). So the efficiency of using new machines is better than maintaining them.

Therefore, appropriate economic plans must be put in place to fix the imbalance in the application of this policy in order to enable it to play its full role in achieving the goals set for this industry.

Keywords: the value of the output of the food industries in Libya, the value of the machines used in the food industries and their parts in Libya, production flexibility, marginal and average output, and economic efficiency.

**المقدمة**

تقوم الدول دائما بالبحث عن وسائل لتلبية الحاجات الاساسية لسكانها وإشباعها. مستخدمة في ذلك موارد الدولة الاقتصادية المتوفرة محليا وتغطية العجز الحاصل عن طريق الاستيراد. ومن هذه الحاجات المستمرة والمتزايدة، الحاجة الي الصناعات الغذائية، لمواجهة الطلب على الغذاء، ومن هنا كانت الحاجة الي إقامة صناعات غذائية في ليبيا، وتعتبر الآلات المستخدمة في تلك الصناعات واجزائها من أكبر الاستثمارات في الصناعات الغذائية، ومن هنا كان واجب الاهتمام بدراستها كسياسة اقتصادية تكنولوجية.

**مشكلة الدراسة**

تشير الإحصائيات إلى توجيه نفقات استثمارية ضخمة على استيراد الآلات والمعدات والأجهزة الخاصة بأنشطة الصناعات الغذائية المختلفة التي يتكون منها الهيكل التكنولوجي للصناعات الغذائية، بقصد زيادة الناتج المحلي من الصناعات الغذائية. ومن هنا يتوجب دراسة وتقييم السياسة التكنولوجية من خلال معرفة الإجابة على التساؤل التالي وهو هل الآلات واجزائها المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا لها كفاءة تقنية؟

**هدف الدراسة**

هدف البحث الي دراسة وتقييم السياسة التكنولوجية للصناعات الغذائية في ليبيا من خلال النتائج المتوقعة منها واهم الملاحظات حول الأداء الفعلي لهذه السياسة من خلال قياس الكفاءة التقنية لاستخدام تلك الآلات والمعدات واجزائها، وتطور مساهمتها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1991 – 2020.

وتستهدف عملية قياس الكفاءة التقنية في هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

1- الوقوف على مستوي إنجاز الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا للوظائف المكلفة بإدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2- تحديد مسؤولية كل مركز في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف والخلل، وتحديد إنجازاته سلبا وإيجابا والذي من شأنه أن يخلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوي الوحدة الاقتصادية وأدائها.

3- الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة (الآلات) بطريقة رشيدة يحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.

**. فرضية الدراسة**

تفترض الدارسة وجود علاقة طردية بين قيمة الآلات وأجزائها (قطع الغيار)، وأن عائد السعة يكون متناقص.

**جمع البيانات**

تم استخدام السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط بالنسبة للناتج المحلي للصناعات الغذائية، وبالنسبة للآلات وأجزائها تم الحصول على بياناتها من سجلات التجارة الخارجية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا.

**أهمية الدراسة**

تقع أهمية هذه الدراسة على توفير معلومات لمدراء الوحدات الإنتاجية وراسمي السياسات الاقتصادية، حيث أن قياس الكفاءة التقنية المستمرة والدورية للآلات واجزائها يساعد على الكشف عن الاختلالات بصورة سريعة وعند بدايتها، ويؤدي الي معالجة الانحرافات بسرعة وتقليل الخسائر وتوجيه العمل نحو مساره الصحيح.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتطور الأداء التكنولوجي، استخدم المنتجون وصناع القرار الاقتصادي مختلف الطرق والتقنيات لاستغلال مواردهم ولتحقيق أقصي المخرجات الممكنة منها. إن عملية إثبات وتبيين أي الطرق وأي التقنيات أفضل أو أسوء في استغلال الموارد تعني بما يعرف بقياس الكفاءة التقنية والتي تستخدم في تقييم السياسة الاقتصادية التكنولوجية للصناعات الغذائية في ليبيا والذي سيكون محور موضوع هذه الدراسة.

ولا شك إن الكفاءة أصبحت هدفا للاقتصاديين وتعد الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية من أكثر الموارد الداخلة في الصناعات الغذائية في ليبيا تكلفة مما يستدعي التوقف عندها، حيث يمكن اثارة الكثير من الأسئلة والملاحظات جول الإنتاج المتحقق والطاقة الإنتاجية المستخدمة. ان ووجود الات تعمل بكفاءة ينتج عنه اقتصادا قويا قادرا على التطور والنمو.

**منهجية التحليل**

تم استخدام دالة انتاج كوب دوجلاس لتقييم السياسة الاقتصادية التكنولوجيا للصناعات الغذائية عن طريق إيجاد اهم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن اشتقاقها من الدالة الإنتاجية وهي مرونة الإنتاج والناتج المتوسط والناتج الحدي وكذلك متوسط التكاليف المتغيرة

**الدراسات السابقة**

تعنبر دراسات تقييم السياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية من الدراسات الحديثة نسبيا في علم الاقتصاد عموما والاقتصاد الزراعي خصوصا. ولذا فإن هناك ندرة في الدراسات التي انتهجت هذا الأسلوب وخاصة في مجال الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية، وهذه اهم الدراسات والأبحاث الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة واستعراض أهم نتائجها وفقا لتسلسلها الزمني.

**1**–قام (أ.د عبد الحكيم الجدي، م ابتهال راشد 2023) بدارسة لاهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج من الصناعات الغذائية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني الليبي 2000–2018، وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وان كل مليون دينار يتم استخدامه في الآلات يحقق 4.4 مليون دينار في السنة.

2–قام (مصطفي المغربي 2023) بدراسة اقتصادية لقياس كفاءة الآلات وعلاقتها بنمو وتطور الناتج المحلي للصناعات الغذائية في ليبيا خلال الفترة 2006 – 2018، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن كل مليون دينار يتم استثماره في الآلات يحقق خسائر قيمتها 0.0245 مليون دينار. بينما أجزاء الآلات (قطع الغيار) تحقق فائض ضعيف يقدر بجوالي 0.0526 مليون دينار من كل مليون دينار يتم استثماره على صيانة تلك الآلات. بينما تشير قيمة الثابت في دالة الإنتاج الي ان معامل التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية موجبة الاشارة. وأوضحت دالة الإنتاج أيضا ان قيمة المرونة الإنتاجية لأجزاء الآلات أكبر من قيمة المرونة الإنتاجية للآلات نفسها فإن استخدام أسلوب الصيانة للآلات هو الأفضل للإنتاج من شراء الات جديدة. إذا استطاعت أجزاء الآلات انتاج قدر اعلي من الناتج بالقدر نفسه من التكاليف. بينما الآلات الجديدة لا تتمتع بالكفاءة التقنية لأنها لا يتحقق معها أي انتاج لأنها تقع في منطقة الإنتاج غير المحقق (المرحلة الثالثة للإنتاج). وبالتالي فإن كفاءة استخدام أجزاء الآلات أفضل من الآلات الجديدة.

3–قام (أ مصطفي المغربي 2010) بدراسة الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني في الجماهيرية العظمى خلال الفترة 1990 –2007، وقد تم صياغة دالة خطية للتعبير عن أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي للصناعات الغذائية، أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وان كل مليون دينار يتم استخدامه في الآلات المستخدمة في هذا النشاط يحقق فقط 0.157 مليون دينار فقط في السنة.

4-في حين أورد (عبد الحكيم بن نائل 2007) ان القطاع الخاص بكافة انشطته الاقتصادية بما فيها الصناعات الغذائية، لازال يحتاج الي وقت حتى يتمكن من لعب دور فعال في الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب من الدولة وأجهزتها مساعدته وتوجيهه الي المشاريع ذات الإنتاجية العالية والاستثمار في المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم.

5-أشار (رضا الشيب اني2000) الي انخفاض معدلات التشغيل تدني مستويات الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي، حيث لم يتجاوز مستوي التشغيل من الطاقات التصميمية للقطاع الصناعي 50%، وهذا ادي الي ارتفاع تكلفة انتاج الوحدة المنتجة في مختلف المصانع مما يجعل الشركات بما فيها الصناعات الغذائية غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة وانعدام أي مزايا تنافسية للإنتاج.

6-في دراسة (محمد النوري 1998) التي أوضحت ان معدل استغلال الطاقة الإنتاجية بالمصانع التابعة لشركة المعمورة للمواد الغذائية في ذلك الوقت لايتعدي 39% من القدرة الإنتاجية خلال الفترة 1986-1996.

7-وذكر (محمد بورخيص 1985) في دراسته ان الأهمية التي اوليت لنشاط الصناعات الغذائية تنعكس من ضخامة الاستثمارات التي تم توظيفها خلال الفترة 1969-1980 والتي بلغت نسبة الاستثمارات على القطاع حوالي 31% من اجمالي الاستثمارات التي تم توظيفها خلال تلك الفترة، وترتب على ذلك مؤثرات إيجابية ذات أهمية كبيرة في منجزات الخطة حيث تم تحقيق تنمية كبيرة في الإنتاج الصناعي الغذائي خلال فترة الدراسة.

**الإطار النظري لتأثير السياسة التكنولوجيا على الناتج من الصناعات الغذائية:**

تحظي مسألة تأثير السياسة التكنولوجيا علي الناتج من الصناعات الغذائية باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين ويأتي هذا الاهتمام من منطلق طبيعة الإنتاج الصناعي الذي يشهد عديد التغيرات الخاصة بتكنولوجيا الإنتاج الصناعي الغذائي ،حيث يواجه المنتجين مخاطرة في الاستثمار في هذه التكنولوجيا مما يحد من قدرتهم التنافسية فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج ،الأسعار وغيرها، لهذه الأسباب وغيرها أصبح التدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الدولة بسياسات اقتصادية من شأنها التخفيض من أثار المخاطرة في الإنتاج ؛ إجراءات ضرورية في معظم الدول الساعية للتقدم ، وحيث إن الهدف من الرئيسي لهذه الورقة هو تقييم السياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية

من خلال النتائج المتوقعة منها واهم الملاحظات حول الأداء الفعلي لهذه السياسة من خلال قياس كفاءة استخدام تلك الآلات والمعدات من خلال فترات تطبيقها في الماضي. ستتناول هذه الورقة بالشرح والتحليل ما يلي:

1–التعريف بالسياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية.

2–التعريف بأنواع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في الصناعات الغذائية ومدي تطورها وتطور ناتج الصناعات الغذائية في ليبيا.

3–قياس وتقييم تأثير السياسة التكنولوجيا على الصناعات الغذائية من خلال كفاءة استخدام تلك الآلات ومدي تحقيقها للنمو الاقتصادي.

**أولا: التعريف بالسياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية**

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه نشاط تتفاعل فيه الموارد الاقتصادية البشرية مع الموارد الاقتصادية الطبيعية باستخدام الأساليب التقنية من اجل إنتاج السلع بالقدر والنوع الكلي لإشباع الرغبات الإنسانية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات والأساليب والبرامج الإنمائية والإصلاحية التي تعتمدها الدولة التي يتحقق بتنفيذها أهداف اقتصادية واجتماعية وفنية مرغوبة أو للحد من ممارسات لا تخدم أهداف المجتمع.

تعرف السياسة التكنولوجيا بأنها المعارف والمهارات والخبرات المستخدمة في العمليات الإنتاجية من أجل توفير المواد والسلع التي من شأنها تلبي حاجات ورغبات الإنسان وبأقل التكاليف.

**وتتجسد التكنولوجيا** فيما يسمى بالقدرة التكنولوجية وتنعكس تلك القدرة التكنولوجية في الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج، في صورة تتسم بكفاءة عالية في الاستخدام، ويمكن تحديد قنوات نقل التكنولوجيا الصناعية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مستويين رئيسيين هما:

المستوى الوطني، ويقصد به تحويل البحوث الصناعية والزراعية المبتكرة إلى الاستخدام في العمليات الإنتاجية، وهو النقل الأفقي للتكنولوجيا

والمستوى الدولي، الذي يقصد به نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدماً في الاستخدام المورد للإنتاج إلى الدول الأقل تقدماً في نفس المجال، وهو النقل الرأسي للتكنولوجيا.

ويعد كلا المستوردين على درجة عالية من الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومرتبطين مع بعض.

**قنوات نقل التكنولوجيا:**

1. النشاط الاستيرادي للتكنولوجيا.
2. الاستثمارات الأجنبية المشتركة.
3. الدخول في عقود براءات الاختراع.
4. الخدمات الاستشارية.

**المؤشرات الرئيسية التي تعتمد في اختيار التكنولوجيا:**

1. من الأفضل لطبيعة التكنولوجيا المنقولة إن تتسم بارتفاع رأس المال مقارنة بالعمل.
2. إن اختيار التكنولوجيا لا يتم بمعزل عن طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة التي يفترض أنها سوف تتعامل معها في العملية الإنتاجية، حتى يمكن لها إن تعظم حجم الناتج المحلي.
3. إن تتضمن التكنولوجيا جانبين أساسيين هما:
   أ. المعارف، والمقصود بها نقل المعلومات.
   ب. الأدوات، والمقصود بها نقل الوسائل.

أذ إن أحدهما يعد أساسا للأخر ولا يمكن استخدام أحدهما بدون الثاني.

**أهمية التكنولوجيا:**

التكنولوجيا هي العنصر الأساسي في عملية التحويل والتغيير المستمر في العملية الإنتاجية سواء بقصد زيادة الإنتاج أو زيادة الإنتاجية أو التمييز بين المنتجات وجعلها أكثر إشباعا أو زيادة كفاءة الإنتاج وجعلها أكثر، ويترتب على التكنولوجيا زيادة المعرفة، وتعدد الفنون الإنتاجية، كما يؤدي إدخال الفنون الجديدة إلى تغيرات هيكلية وتنظيمية، وتحديث للقوى الإنتاجية، وخلق أنشطة جديدة، ومنتجات مستحدثة، وتوفير الوقت، والعمالة. ولهذا تعتبر التكنولوجيا أحد المحددات الرئيسية في الصناعات الغذائية.

**ثانيا: التعريف بأنواع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في الصناعات الغذائية ومدي تطورها ليبيا.**

**1-الهيكل التكنولوجي للصناعات الغذائية**

يتكون الهيكل التكنولوجي للصناعات الغذائية من عدد كبير من الآلات والمعدات الخاصة بهذه الصناعات، والتي تم الحصول عليها نتيجة النشاط الاستيرادي لهذه التكنولوجيا، والواردة بالجدول (1) خلال الفترة 1990-2020، حيث بلغت قيمة الاستثمارات من الآلات وأجزائها حوالي

1.428.182.540 دينار كانت موزعة على الآلات وأجزائها كالتالي 925.853.735 و502.328.805 مليون دينار على التوالي خلال فترة الدراسة.

**جدول (1) قيمة الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية خلال الفترة 1990–2020**

| السنة | الآلات والأجهزة | أجزاء الآلات والأجهزة | المجموع |
|---|---|---|---|
| 1990 | – | – | 10,000,000 |
| 1991 | 11,394,154 | 490,415 | 11,884,569 |
| 1992 | 5,819,424 | 85,375 | 5,904,799 |
| 1993 | 5,982,115 | 257,359 | 6,239,474 |
| 1994 | 1,386,712 | 185,410 | 1,572,122 |
| 1995 | 4,396,499 | 372,763 | 4,769,262 |
| 1996 | 3,546,700 | 29,100 | 3,575,800 |
| 1997 | 2,714,900 | 292,400 | 3,007,300 |
| 1998 | 8,280,400 | 261,300 | 8,541,700 |
| 1999 | 2,472,800 | 476,600 | 2,949,400 |
| 2000 | 10,578,800 | 629,700 | 12,208,500 |
| 2001 | 7,677,400 | 6,552,600 | 14,230,000 |
| 2002 | 89,631,700 | 2,753,800 | 92,385,500 |
| 2003 | 18,939,500 | 20,465,000 | 39,404,500 |
| 2004 | 10,588,300 | 2,822,700 | 13,411,000 |
| 2005 | 45,619,700 | 9,655,500 | 52,575,200 |
| 2006 | 31,240,861 | 6,012,033 | 37,252,894 |
| 2007 | 43,157,314 | 2,414,756 | 45,572,070 |
| 2008 | 51,637,336 | 17,380,164 | 69,017,500 |
| 2009 | 31,658,167 | 39,896,560 | 71,554,727 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2010 | 115,864,863 | 125,597,350 | 241,462,213 |
| 2011 | 23,042,655 | 7,696,892 | 30,739,547 |
| 2012 | 70,316,427 | 24,297,549 | 94.613.976 |
| 2013 | 143,724,701 | 40,132,697 | 183,857,398 |
| 2014 | 97,059,768 | 24,186,710 | 121,246,478 |
| 2015 | 43,844,080 | 10,600,609 | 54,444,689 |
| 2017 | 13.999.096 | 11.727.974 | 25.727.069 |
| 2018 | 35.840.616 | 12.880.257 | 48.720.873 |
| 2019 | 65.583.383 | 15.218.196 | 80.801.579 |
| 2020 | 66.741.847 | 9.498.427 | 76.240.274 |
| المجموع | 925.853.735 | 502.328.805 | 1.428.182.540 |

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – سجلات التجارة الخارجية للأعوام 1990–2020

إن استخدام هذه التكنولوجيا التي حلت محل الصناعات الغذائية التقليدية قد ساهمت بفاعلية في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي، كما أدي ذلك إلى توفير العمالة لاستخدامها في القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الليبي. واستخدمت الدولة الليبية تلك التكنولوجيا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات الصناعية الغذائية لأفراد المجتمع علي اقل تقدير، إن استخدام هذه التكنولوجيا تودي إلي زيادة الطلب على هذه التكنولوجيا وهذا بدوره يودي إلي زيادة أسعارها، ومن تم يمكن أن يقتصر استخدامها على طبقة معينة من المنتجين، لذلك يجب إن تكون هناك تنظيمات وتشريعات تؤدي إلى تمكين المنتجين من الاستفادة من هذه التكنولوجيا وجعلها في متناول الجميع مثل دعم أسعار مثل هذه التكنولوجيا. وفتح مصادر التمويل من المصارف المختصة كمصرف التنمية لإعطاء قروض وتسهيلات للمنتجين ، كذلك استخدام مثل هذه التكنولوجيا يستدعي أن تتضمن جانبين أساسيين هما المعارف ، والمقصود بها نقل المعلومات , و الأدوات ، والمقصود بها نقل الوسائل .آذ إن احدهما يعد أساسا للأخر ولا يمكن استخدام احدهما بدون الثاني , بحيث نضمن تدريب المنتجين علي استخدام هذه الآلات الاستخدام الأمثل بأقل تكلفة ممكنة وتعطي إنتاجية عالية حتى يتم سد الفجوة الغذائية من الصناعات الغذائية بين

ما ننتجه وما يتم استيراده منها , وهذا بدوره يتطلب تنظيم الأسواق لهذه المنتجات , وغير ذلك من العوامل التي يجب أن تواكب استخدام هذه التكنولوجيا .

**تحليل تطور الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية وأجزائها**

**أولا: تحليل تطور الآلات الجديدة المستخدمة في الصناعات الغذائية.**

بلغ مجموع فيمه الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا خلال فترة الدراسة 1991 – 2020 حوالي 925.853.735 مليون دينار ليبي عدا أجزاء تلك الآلات كما هو واضح بالجدول (2). حيث يحتاج نشاط الصناعات الغذائية الي خدمات تلك الآلات للحصول علي الناتج ، والوظيفة الأساسية لتلك الآلات والمعدات هو تسهيل الإنتاج والإسراع بمعدلاته ، بالإضافة الي ذلك فهي تمكن الافراد من الحصول علي الكثير من السلع الغذائية التي يستحيل الحصول عليها أو انتاجها بالجهد الإنساني بمفرده ، وبتراكم المعرفة الفنية لاستخدام تلك الآلات ساعد ذلك علي انتاج صناعات غذائية متعددة مثل صناعة الالبان ، صناعة الأطعمة والمشروبات ، صناعة الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية ، صناعة طحن الحبوب والبقول ، صناعة الخبز والبسكويت والعجين الغذائي ، صناعة الحلويات والشكولاتة و صناعة اللحوم والاسماك .

الجدول (2) تتضح قيمة الآلات الجديدة المستخدمة في مختلف الصناعات الغذائية في ليبيا خلال فترة 1991-2020.

| السنة | الآلات والأجهزة |
|---|---|
| 1991 | 11,394,154 |
| 1992 | 5,819,424 |
| 1993 | 5,982,115 |
| 1994 | 1,386,712 |
| 1995 | 4,396,499 |
| 1996 | 3,546,700 |
| 1997 | 2,714,900 |
| 1998 | 8,280,400 |
| 1999 | 2,472,800 |
| 2000 | 10,578,800 |

| | |
|---|---|
| 2001 | 7,677,400 |
| 2002 | 89,631,700 |
| 2003 | 18,939,500 |
| 2004 | 10,588,300 |
| 2005 | 45,619,700 |
| 2006 | 31,240,861 |
| 2007 | 43,157,314 |
| 2008 | 51,637,336 |
| 2009 | 31,658,167 |
| 2010 | 115,864,863 |
| 2011 | 23,042,655 |
| 2012 | 70,316,427 |
| 2013 | 143,724,701 |
| 2014 | 97,059,768 |
| 2015 | 43,844,080 |
| 2017 | 13.999.096 |
| 2018 | 35.840.616 |
| 2019 | 65.583.383 |
| 2020 | 66.741.847 |
| المجموع | 925.853.735 |

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – سجلات التجارة الخارجية للأعوام 1991–2020

وان تلك الآلات تشمل 14 نوعا من الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا وهي:

1- الات وأجهزة صناعة منتجات الالبان.

2- الات وأجهزة لاستخلاص، او تحضير الشحوم، او الدهون، او الزيوت النباتية والحيوانية.

3- الات وأجهزة تستعمل في المطاحن لمعالجة الحبوب والبقول اليابسة.

4- الات وأجهزة لصناعة الخبز، او المرطبات، او البسكويت، او العجين الغذائي.

5- الات وأجهزة لصناعة الحلويات او الكاكاو او الشكولاتة.

6- الات وأجهزة لتحضير اللحوم او الطيور او الأسماك.

7- الات وأجهزة لتحضير الفواكه او الخضر.

8- الات والأجهزة لصناعة او تحضير الأطعمة او المشروبات.

9- الات وأجهزة مثل المعاصر والمهارس تستعمل في عصير الفواكه.

10 – طواحين وخلاطات المأكولات وعصارات الفواكه او الخضروات.

11 – طواحين بن ومفارم لحم تدار يدويا.

12 – الات وأجهزة لصناعة السكر.

13 – مجففات للمنتجات الزراعية.

14 – أجهزة آلية كهربائية أخري للاستعمال المنزلي ذات محرك كهربائي مندمج.

وأن تلك الآلات تم استيرادها من 62 دولة حول العالم. احتلت فيها إيطاليا الترتيب الأول من حيث قيمة الآلات تليها تركيا ثم الصين فالاتحاد الأوروبي ثم المانيا وامريكا وهولندا واسبانيا وسويسرا وبريطانيا وفرنسا والامارات وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا والنمسا وبلجيكا واليابان وكندا والدنمارك وتونس على التوالي. والجدول رقم (3) يوضح نوع الآلات حسب كل نشاط وقيمته وما يشكله من نسبة مئوية لمجموع الصناعات خلال الفترة 2008 – 2018 والسبب في استبعاد السنوات غير المذكورة في هذا الجدول هو تداخل البيانات التفصيلية من مصدر البيانات بسبب تغير التصنيف حسب كل نشاط من الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية. حيث يبين الجدول ان مجموع الآلات خلال هذه الفترة حوالي 710.52 مليون دينار ليبي. وهي مرتبة تنازليا كالتالي:

1- الطواحين والخلاطات المأكولات، عصارات الفواكه أو الخضروات ما نسبته 26.12%.

2- الات وأجهزة لصناعة الخبز، او المرطبات، او البسكويت، او العجين الغذائي بما نسبته20.5 %.

3- الات وأجهزة تستعمل في المطاحن لمعالجة الحبوب والبقول اليابسة تشكل 19.41%.

4- الات والأجهزة لصناعة او تحضير الأطعمة او المشروبات بنسبة 8%.

5- الات وأجهزة لتحضير اللحوم او الطيور او الأسماك تشكل 7.22%.

6- أجهزة آلية كهربائية أخري للاستعمال المنزلي ذات محرك كهربائي مندمج بنسبة 6.81%.

7- الات وأجهزة صناعة منتجات الالبان بنسبة 4.34%.

8- الات وأجهزة مثل المعاصر والمهارس تستعمل في عصير الفواكه بنسبة 2.09%.

9- طواحين بن ومفارم لحم تدار يدويا بنسبة 1.90%.

10 -الات وأجهزة لتحضير الفواكه او الخضر بنسبة 1.83%

11 - الات وأجهزة لصناعة الحلويات او الكاكاو او الشكولاتة بنسبة 0.91%

12 - الات وأجهزة لاستخلاص، او تحضير الشحوم، او الدهون، او الزيوت النباتية والحيوانية بنسبة 0.75%.

13 - مجففات للمنتجات الزراعية بنسبة 0.08 %.

14 - الات وأجهزة لصناعة السكر بنسبة 0.04%.

والجدول (3) يوضح قيمة الآلات حسب كل صنف خلال الفترة 2006-2018.

| نوع الآلات | قيمة الآلات بالدينار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| الات وأجهزة صناعة منتجات الالبان | 30788773 | 4.34 |
| الات وأجهزة لاستخلاص او تحضير الشحوم او الدهون او الزيوت النباتية والحيوانية. | 5267436 | 0.75 |
| الات وأجهزة تستعمل في المطاحن لمعالجة الحبوب والبقول اليابسة. | 137890571 | 19.41 |
| الات وأجهزة لصناعة الخبز او المرطبات او البسكويت او العجين الغذائي. | 145491772 | 20.5 |
| الات وأجهزة لصناعة الحلويات او الكاكاو او الشكولاتة. | 6460265 | 0.91 |
| الات وأجهزة لتحضير اللحوم او الطيور او الأسماك. | 51320067 | 7.22 |
| الات وأجهزة لتحضير الفواكه او الخضر | 13062042 | 1.83 |
| الات واجهزة لصناعة او تحضير الأطعمة او المشروبات | 56893120 | 8.0 |

| | | |
|---|---|---|
| الات وأجهزة مثل المعاصر والمهارس تستعمل في عصير الفواكه. | 14889088 | 2.09 |
| طواحين وخلاطات المأكولات وعصارات الفواكه او الخضروات. | 185609646 | 26.12 |
| طواحين بن ومفارم لحم تدار يدويا | 13507815 | 1.90 |
| – الات وأجهزة لصناعة السكر | 318717 | 0.04 |
| مجففات للمنتجات الزراعية | 630800 | 0.08 |
| أجهزة آلية كهربائية أخري للاستعمال المنزلي ذات محرك كهربائي مندمج. | 48391103 | 6.81 |
| المجموع | 710521215 | 100 |

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، سجلات التجارة الخارجية والنسبة المئوية من اعداد الباحث.

**ثانيا: تطور أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية.**

تعبر أجزاء الآلات عن جودة الإنتاج، وتؤثر على أهداف الإنتاج. فضلا عن مستويات رضا العملاء. وهذه الاجزاء قد تكون في عدة أنواع وأشكال ويمكن صغيرة أو ثقيلة وضخمة جدا، ووجودها امر مفيد وحيوي، إن التنوع الهائل في اجزاء الآلات وإتاحتها خلال فترة قصيرة من الزمن هي واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها الشركات او الصناعات سواء من ناحية الشحن او إدارة المخزون والوفاء بها في الوقت المناسب. وتعرف قطع الغيار – الأجزاء – بانها مجموعة المكونات والقطع التي تكون جهازا ما او الة والتي يمكن استبدالها عند تضررها دون الحاجة الي استبدال الجهاز او الالة بالكامل. ولذلك فإن لكل صناعة من الصناعات الغذائية أجزاء خاصة بها، وفي ليبيا بلغ مجموع تلك الأجزاء حوالي 502.328.805 مليون دينار خلال فترة الدراسة 1991 – 2020. والجدول (4) يوضح قيمة أجزاء الآلات المستخدمة في مختلف الصناعات الغذائية في ليبيا.

جدول (4) قيمة أجزاء الآلات المستخدمة في مختلف الصناعات الغذائية في ليبيا. خلال الفترة 1991 – 2020.

| السنة | أجزاء الآلات والأجهزة |
|---|---|
| 1991 | 415.490 |
| 1992 | 75.853 |
| 1993 | 359.257 |
| 1994 | 185410 |
| 1995 | 372763 |
| 1996 | 29100 |
| 1997 | 292400 |
| 1998 | 261300 |
| 1999 | 476600 |
| 2000 | 629700 |
| 2001 | 6552600 |
| 2002 | 2753800 |
| 2003 | 20465000 |
| 2004 | 2822700 |
| 2005 | 9655500 |
| 2006 | 6012033 |
| 2007 | 2414756 |
| 2008 | 17380164 |
| 2009 | 39896560 |
| 2010 | 125597350 |
| 2011 | 7696892 |
| 2012 | 24297549 |
| 2013 | 40132697 |
| 2014 | 24186710 |

| | |
|---|---|
| 2015 | 10600609 |
| 2016 | 3909049 |
| 2017 | 11727974 |
| 2018 | 12880257 |
| 2019 | 15218196 |
| 2020 | 9498427 |
| المجموع | 502328805 |

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، سجلات التجارة الخارجية للأعوام المذكورة

من الجدول يتضح ان أكبر قيمة لأجزاء الآلات كانت في عام 2010 بمبلغ 125.6 مليون دينار يليه عام 2013 وعام 2009 بمبلغ 40.2 و39.9 مليون دينار على التوالي، وان اقل قيمة كانت في عام 1996 بمبلغ 29,100 ألف دينار فقط. وان تلك الأجزاء تم استيرادها من (54) دولة حول العالم. وهذه الدول هي: المانيا –إيطاليا – فرنسا – بريطانيا – الاتحاد الأوروبي – أمريكا – كندا – هولندا – بلجيكا – سويسرا – النرويج – السويد – اسبانيا – اليابان – مالطا – الدنمارك – لوكسمبورج – روسيا كوريا الجنوبية – جنوب افريقيا – إيران – اليونان – استراليا – بولندا – ايرلندا – فنلندا – المكسيك – سنغافورة – الصين – تركيا – سوريا – الهند – تايلاند – مصر – ماليزيا – بلغاريا – التشيك – اندونيسيا – تونس – البانيا – كرواتيا – دول اسيوية اخري – لبنان – الكويت – المغرب – كينيا – استونيا – سلوفينيا – أنجولا – قبرص – النمسا – الامارات – تايوان – فيتنام.

وبسبب ان مصلحة الإحصاء والتعداد التي تصدر عنها هذه البيانات توكب التطور العالمي في التصنيفات المعتمدة دوليا للآلات واجزائها؛ الامر الذي نتج عنه ان تلك الأجزاء أصبحت أكثر تفصيلا عما قبل عام 2003 والتي كانت تجمع تحت بند واحد وهو أجزاء الآلات الامر الذي لم يمكن معه الحصول على تلك الأجزاء لكل نوع منفردا قبل عام 2003.والجدول رقم (5) يوضح قيمة أجزاء (قطع الغيار) الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية حسب كل صناعة خلال الفترة من 2003 – 2020 حيث تدل هذه القيم علي جودة المنتج المتحصل عليه.

**جدول رقم (5) يوضح قيمة أجزاء (قطع الغيار) الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية حسب كل صناعة خلال الفترة من 2003 – 2020**

| أجزاء الآلات التي تم استيرادها | قيمة أجزاء الآلات |
|---|---|
| أجزاء مطاحن الحبوب والبقول الجافة | 126,580,011 |
| أجزاء آلات استخراج الزيوت والدهون | 121,322,889 |
| أجزاء آلات الحلب وآلات صناعة الألبان | 13,324,293 |
| أجزاء آلات المعاصر والمهارس للفواكه والخضروات خلال | 750,056 |
| أجزاء آلات العصائر والمشروبات خلال | 2,128,840 |
| أجزاء آلات لتحضير وصناعة الأطعمة والمشروبات لم تذكر في مكان أخر خلال | 29,504,612 |

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – سجلات التجارة الخارجية للأعوام 2003–2020

**تحليل وتطور الناتج المحلي للصناعات الغذائية**

أدت الاستثمارات في الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية واجزائها التي نفذها الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1991 –2020. والتي بلغت 925.853.735 دينار علي الآلات الجديدة ومبلغ 502.328.805 دينار علي قطع غيار تلك الآلات ؛ الي احداث تغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لصالح الصناعات الغذائية وذلك لتحقيق التنوع في مصادر الدخل والإنتاج وتقليل اعتماد الاقتصاد الوطني علي الخارج .وخلال الفترة المشار اليها ظلت قيمة الناتج المحلي للصناعات الغذائية وصلت الي 21524939.92دينار حيث تراوحت ما بين 94000 الف دينار عام 1994 الي 873924.6الف دينار عام 2006 ثم زاد الناتج الي اعلي قيمة له عام 2012 حيث وصل الي 1428401.5 دينار 2010 نتيجة زيادة الانفاق علي شراء الآلات جديدة واجزائها خلال تلك الفترة . ثم ما لبث وان تراجع الناتج المحلي للصناعات الغذائية الي 974355.5 ألف دينار عام 2011 وكذلك تراجع الانفاق على شراء الآلات الجديدة واجزائها خلال نفس العام، وخلال الفترة من 2012 الي 2015 زاد الناتج من الصناعات الغذائية وبصفة مستمرة تقريبا الي ان بلغت اعلي

قيمة لها عام 2015 بمبلغ 1420024.6 ألف دينار واخد في التراجع بعد ذلك مع تراجع الانفاق على الآلات واجزائها خلال تلك الفترة. الي ان عاد وازدادت قيمته من جديد عام 2020 وصلت الي مبلغ 1324688.5 ألف دينار عام 2020 م والجدول رقم (6) يوضح قيمة الناتج المحلي للصناعات الغذائية في ليبيا خلال الفترة 1991 – 2020.

جدول (6) قيمة الناتج المحلي للصناعات الغذائية في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة 1991 – 2020.

| السنة | قيمة الناتج المحلي للصناعات الغذائية |
|---|---|
| 1991 | 105500 |
| 1992 | 124500 |
| 1993 | 132600 |
| 1994 | 94000 |
| 1995 | 103300 |
| 1996 | 102500 |
| 1997 | 130200 |
| 1998 | 141000 |
| 1999 | 166700 |
| 2000 | 302700 |
| 2001 | 305800 |
| 2002 | 309000 |
| 2003 | 316100 |
| 2004 | 342300 |
| 2005 | 335500 |
| 2006 | 873924.6 |
| 2007 | 1100540.8 |

| | |
|---|---|
| 2008 | 1262668.2 |
| 2009 | 1379482.2 |
| 2010 | 1428401.5 |
| 2011 | 974355.5 |
| 2012 | 1158060.5 |
| 2013 | 1264741.1 |
| 2014 | 1331190.6 |
| 2015 | 1420024.6 |
| 2016 | 1272199.3 |
| 2017 | 1252495.5 |
| 2018 | 1266799.0 |
| 2019 | 1230067.9 |
| 2020 | 1324688.5 |
| المجموع | 21524939.92 |

المصدر: – مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، الحسابات القومية، 1990 –2007

– وزارة التخطيط، إدارة الحسابات القومية، الحسابات القومية 2022.

**ثالثا: قياس وتقييم السياسة التكنولوجيا للصناعات الغذائية من خلال قياس الكفاءة التقنية لاستخدام تلك الآلات.**

باستخدام البيانات في الجداول (2و4و6) عن علاقات الناتج المحلي للصناعات الغذائية والآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية وأجزائها لمدة 30 عام، تم استخدام دالة كوب دوجلاس لقياس الكفاءة التقنية للآلات واجزائها.

ومن خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في صورته الخطية في تقدير النموذج الاقتصادي لقياس الكفاءة التقنية للآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة، وكانت الصورة الخطية للنموذج المقدر على النحو التالي:

$$Logy = \alpha + \beta 1\ logX1 + \beta 2\ logX2 + \mu$$

حيث أن:

$\alpha$ = ثابت المعادلة.

$Logy$= قيمة الناتج المحلي من الصناعات الغذائية بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة

$logX1$= قيمة الآلات الجديدة المستخدمة في الصناعات الغذائية بالمليون دينار.

$logX2$=قيمة أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية.

$\mu$ = المتغير العشوائي، الذي يمثل المتغيرات المستقلة التي لم يحتويها النموذج.

$\beta1$، $\beta2$ = معلمات النموذج المراد تقديرها.

هذا وقد استخدمت الاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية المناسبة وذلك في اختبار أفضل المعادلات من الناحية الإحصائية والقياسية بعد توافق إشارات المعلمات المقدرة من الناحية الاقتصادية. وكانت الصيغة الجبرية للنموذج الاقتصادي تأخذ الصورة التالية:

$$y = 0.00175 + 0.0129X1 - 0.0146X2$$

وكانت قيمة معامل الارتباط $(R)$ بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذا النموذج تساوي 79% وهو ما يشير الي عدم ووجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية. وأن 79% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قيمة الناتج من الصناعات الغذائية) يكون مسئولا عن شرحها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة ($X_2$،$X_1$ ) وان21% من التغيرات الأخرى في قيمة اجمالي الناتج المحلي للصناعات الغذائية يكون مسئولا عن شرحها وتفسيرها تغيرات اخري عدا الآلات واجزائها ولم تشملها المعادلة. وعليه تم الاعتماد على النموذج اللوغاريتمي المزدوج في شرح تفسير نتائج التقدير لأنه أكثر منطقية من الناحية الاقتصادية والاحصائية وذلك لتوافق إشارات المعلمات المقدرة مع المنطق الاقتصادي وتبين المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة $X2$،$X1$ بالمعادلة والتي تشير الي قيمة مرونات الإنتاج لقيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية بالنسبة لقيم استيراد الآلات $X1$ وأجزاء الآلات $X2$ والتي سوف تستخدم في قياس كفاءة الآلات وأجزائها.

**1-قياس كفاءة الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية.**

في حالة الآلات الجديدة المستخدمة في الصناعات الغذائية كانت قيمة المرونة الإنتاجية (0.0129) بالموجب. يتضح ان الإنتاج في هذه الحالة يتم في المرحلة الثانية للإنتاج، وبذلك فإن استخدام أسلوب الآلات الجديدة هو الأفضل للإنتاج من صيانة الآلات. ونتيجة لظهور أثر قانون تناقص الغلة باستمرار إضافة وحدات متتالية من قيمة الآلات الجديدة المستخدمة في الصناعات

الغذائية في ليبيا لإنتاج المزيد من الناتج المحلي من الصناعات الغذائية تكون عندها الإنتاجية الحدية للآلات الجديدة في التناقص، ولكنها لم تصل الي الصفر والتي عندها يكون الإنتاج داخل المنطقة الاقتصادية التي تحصر بداخلها توليفة الموارد الأكثر كفاءة من الناحية التقنية، وحيث ان مرونة الإنتاج للآلات موجبة فأن عائد السعة يكون متزايد، ويدل ذلك علي زيادة كفاءة استخدام الآلات الجديدة في الإنتاج. وعندها يكون الناتج المتوسط قريب جدا من نقطة أعلي قمة له وأن بدأ في الانخفاض مشيرا الي أن كفاءة استخدام الآلات الجديدة ما زالت مرتفعة، ولكنها بدأت في الانخفاض. ولان شكل دالة الناتج المتوسط ترتبط بطريقة عكسية مع دالة متوسط التكاليف المتغيرة عندها تكون متوسط التكاليف المتغيرة قريبة جدا من أدني نقطة لها وهو ما يدل على ان كفاءة استخدام أجزاء الآلات تصل الي أقصاها، وهذا يعني أن المزيد من استخدام الآلات الجديدة في الصناعات الغذائية في ليبيا سوف يؤدي الي زيادة أكبر في الإنتاج عن زيادة أجزاء الآلات.

**2–قياس كفاءة أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية.**

في حالة أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية كانت مرونة الإنتاج $(-0.0146)$ بالسالب وعند هذه القيمة، المرونة الإنتاجية لأجزاء الآلات تكون في المرحلة الثالثة للإنتاج وهذا يدل على ان قيمة الناتج الحدي بالسالب وهو يعني أي زيادة في قيمة أجزاء الآلات يودي ذلك الي انخفاض قيمة الناتج الكلي وعندها نجد ان الناتج الحدي أصغر من الناتج المتوسط وان كفاءة استخدام أجزاء الآلات بدأت في التناقص وهذا ما يشير اليه الناتج المتوسط. ونتيجة لظهور أثر قانون تناقص الغلة باستمرار إضافة وحدات متتالية من قيمة أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا لإنتاج المزيد من الناتج المحلي من الصناعات الغذائية تكون عندها الإنتاجية الحدية أجزاء الآلات اصغر من الصفر والتي عندها يكون الإنتاج خارج المنطقة الاقتصادية والتي تحصر بداخلها توليفة الموارد الأكثر كفاءة من الناحية التقنية مما يدل علي انخفاض الكفاءة التقنية أجزاء الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا ، ولان شكل دالة الناتج المتوسط ترتبط بطريقة عكسية مع دالة متوسط التكاليف المتغيرة تبدأ متوسط التكاليف المتغيرة في الارتفاع وبذلك تبدأ كفاءة استخدام أجزاء الآلات في الانخفاض. وحيث ان مرونة الإنتاج أجزاء الآلات سالبة فأن عائد السعة عندها يكون متناقص، ويدل ذلك على انخفاض كفاءة استخدام أجزاء الآلات في الإنتاج. وعندها يكون الناتج المتوسط في تناقص مستمر مشيرا الي أن

كفاءة استخدام أجزاء الآلات منخفضة. وهذا يعني أن المزيد من استخدام أجزاء الآلات في الصناعات الغذائية في ليبيا سوف يؤدي الي تناقص الإنتاج عن الآلات الجديدة المستخدمة.

**النتائج والتوصيات**

**أولا: النتائج**

من خلال الدراسة الوصفية والكمية فقد تم الوصول الي النتائج التالية:

أن حدوث التطور الهائل في التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا خلال فترة الدراسة كانت فيها

1- درجة استجابة التغير في حجم الإنتاج نتيجة التغير في حجم الآلات المستخدمة طردية بينما كانت عكسية بالنسبة لأجزائها.

2- بالنسبة لتناقص الغله كانت قيمة الناتج الحدي اقل من الصفر بالنسبة لأجزاء الآلات، وكانت قيمة الناتج الحدي متناقصة، ولكنها لم تصل الي الصفر للآلات الجديدة.

3-وبالنسبة لغلة الحجم أي بمعني الزيادة في حجم الإنتاج الكلي الناتجه من زيادة في مستوي النشاط (أي جميع عوامل الإنتاج المستخدمة والتي هي الآلات واجزائها) بنسبة معينة كان تقدير عائد السعه اقل من الواحد الصحيح مما يعني تناقص عائد السعه حيث ($\beta 2 + \beta 1 < 1$).

4-وحيث ان قيمة معامل المرونة الآلات الجديدة أكبر من قيمة المرونة لأجزاء الآلات فان استخدام أسلوب تكثيف الآلات الجديدة هو الأفضل للإنتاج.

-5ومما سبق تكون الآلات الجديدة أكثر كفاءة تقنية او إنتاجية من أجزاء الآلات إذا استطاعت الآلات الجديدة انتاج قدر اعلي من الناتج بالقدر نفسه من التكاليف. بينما أجزاء الآلات لا تتمتع بالكفاءة التقنية لأنها لا يتحقق معها أي انتاج لأنها تقع في منطقة الإنتاج غير المحقق (المرحلة الثالثة للإنتاج).

**تانيا: التوصيات**

على متخذي وصناع القرار الاقتصادي وواضعي السياسات الاقتصادية في الدولة الليبية ومن أجل معالجة المشاكل الناتجة عن انخفاض الكفاءة الاقتصادية في شقها التقني بما يساهم في تطوير الصناعات الغذائية في ليبيا، نقترح الحلول المستقبلية التالية:

1-تقليل استيراد أجزاء الآلات لغرض صيانة الآلات المستعملة فعلا والاعتماد استيراد الآلات الجديدة.

2-اجراء دراسات مستفيضة حول كل نوع منفرد من الآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية في ليبيا لتبيان الكفاءة الاقتصادية لكل منها على انفراد كالآلات المستخدمة في صناعة الالبان، صناعة طحن الحبوب والبقول، صناعة حفظ وتحضير الأغذية وهكذا.

**المراجع:**

**أولا الكتب**

1- عامر المقري، مراد زكي، 2000، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، الطبعة الاولي، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

**ثانيا: الدراسات والأبحاث**

1-الجدي، راشد 2022 أهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي من الصناعات الغذائية ومساهمته في الاقتصاد الوطني الليبي 2000-2018 جامعة طرابلس كلية الزراعة قسم الاقتصاد الزراعي، المؤتمر العلمي حول ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتحديات الامن الغذائي في ليبيا 28-29 ديسمبر 2022. طرابلس، ليبيا.

2-المغربي 2023 دراسة اقتصادية لقياس كفاءة الآلات وعلاقتها بنمو وتطور الناتج المحلي للصناعات الغذائية في ليبيا خلال الفترة 2006 – 2018 م، جامعة بنغازي كلية الزراعة قسم الاقتصاد الزراعي، المؤتمر الرابع للاقتصاد الزراعي في ليبيا بنغازي، ليبيا.

3-المغربي 2010 الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني في الجماهيرية العظمى رسالة ماجستير، جامعة طرابلس كلية الزراعة قسم الاقتصاد الزراعي، طرابلس، ليبيا

4-رضا الشيباني 2000 دور الصناعة في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، اكاديمية الدراسات العليا، 2003، طرابلس، ليبيا.

5-محمد النوري عبد الله 1998، دراسة محددات الطاقة الإنتاجية لشركة المعمورة للمواد الغذائية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998، طرابلس، ليبيا.

6–عبد الحكيم بن نائل 2007، دور القطاع الأهلي في الاقتصاد الوطني في ظل العولمة، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، المجلد الأول، نوفمبر 2007، طرابلس، ليبيا.

7–أبو القاسم دوه، الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، اكاديمية الدراسات العليا، 2002، طرابلس، ليبيا.

# ملامح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني بعد2011

# "إشكاليات وآفاق"

أ.اسماعيل فرج الدويبي

كلية الاقتصاد والتجارة زليتن / قسم العلوم السياسية – الجامعة الاسمرية الإسلامية

**ملخص:**

غاية هذا البحث هو إدراك ومعرفة كيفية رسم وإقرار السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني وتحليل وتقييم فترة معينة (بعد 2011) من خلال مبادئ وقواعد التعليم والتدريب وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين الأداء وتطوير ميدان التعليم والتدريب ورفع فاعلية الكفاءات أثناء تطبيق العملية التعليمية للحصول على مخرجات وطنية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل الليبي وتكافح ارتفاع معدلات البطالة وتختار البدائل المناسبة عند عملية رسم السياسات العامة للتعليم والتدريب قبل إقرار السياسات واعتمادها، وخلص هذا البحث إلى نتائج هامة وهي: ضعف السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني وتناقضها واتباعها ايديولوجيات نظام سياسي معين وتعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وهيمنتها على توجيه برامج العملية التعليمية وإدارة مراحلها المختلفة وتأثير السياسات السابقة بشكل كبير في اتخاذ القرارات سواء بالموافقة او الرفض والتوسع الجغرافي الكبير في مؤسسات التعليم والتدريب واهدار الطاقات وارتفاع المصروفات ونقص المدرسين والمعلمين وقلة الانفاق العام على قطاع التعليم والتدريب واعتماد خطط التقشف وتسيير الاعمال فقط وعدم رضا القطاع الخاص على سياسات التعليم والتدريب وشعوره بالإقصاء وضعف دور المرأة المهم والاساسي في كافة المجالات وتراجع مستويات مناهج التعليم والتدريب التقني والفني عن مواكبة التطور المتلاحق واختفاء الخدمات التوجيهية والارشادية والاستشارية في عملية تطبيق الخطة التعليمية.

**Summary**:

The purpose of this research is to understand and know how to draw and approve general policies for technical, technical, and vocational education, and to analyze and evaluate a specific period (after 2011) through the principles and rules of education and training, and the ability of these policies to achieve strategic goals, improve performance, develop the field of education and training, and raise the effectiveness of

competencies. While applying the educational process to obtain national outcomes capable of meeting the needs of the Libyan labor market, combating high unemployment rates, and choosing appropriate alternatives in the process of drawing up general policies for education and training before approving and adopting policies, this research concluded with important results, which are: The weakness of the general policies for technical, technical, and vocational education, their contradiction, and their adherence to the ideologies of a particular political system, the multiplicity of bodies supervising the technical, technical, and vocational education and training sector and their dominance in directing the programs of the educational process and managing its various stages, the significant influence of previous policies on decision-making, whether by approval or rejection, and the great geographical expansion. In education and training institutions, waste of energy, high expenses, lack of teachers and male teachers, lack of public spending on the education and training sector, adoption of austerity plans and business management only, private sector dissatisfaction with education and training policies and its feeling of exclusion, The weakness of the important and essential role of women in all fields, the decline in the levels of technical and technical education and training curricula to keep pace with the successive development, and the disappearance of guidance, advisory and advisory services in the process of implementing the educational plan.

**الكلمات المفتاحية:**

(السياسات العامة) (التعليم التقني والفني والمهني) (التعليم والتدريب)

(مبادئ التعليم والتدريب) (مخرجات التعليم والتدريب)

**مقدمة:** يعد التعليم التقني والفني والمهني عنصر أساسي ومهم في تنمية المجتمعات الحديثة والمتطورة ويعكس التقدم الحضاري والاجتماعي والاقتصادي فيها وتحتاج الدول الى مواكبة الركب من خلال اعداد برامج تعليم وتدريب متقدمة لإيجاد فرص عمل جديدة للخريجين الجدد العاطلين عن العمل، والتعليم التقني والفني والمهني يعتمد على التدريب والممارسة المباشرة بنسبة 65 % وعلى الدراسة النظرية بنسبة 35 % مما يتطلب على الداخلين الجدد الى ميادين العمل ان يتسلحوا بتكنولوجيا المعلومات والمعارف والمهارات التقنية والفنية التي تتواكب مع مستجدات التكنولوجيا والمعرفة سواء على المستوى الإقليمي او المستوى العالمي مما يساهم في الاهتمام بتطوير وتعليم وتدريب اليد العاملة الليبية بأحدث تكنولوجيا المعرفة التي تم الوصول اليها من خلال الايدي العاملة الماهرة التي تستطيع تسيير دفة العمل والإنتاج المتنوعة للحصول على أفضل جودة مطلوبة، واقل تكلفة ممكنة في المنافسات العالمية.

**اهداف البحث:**

1- التعرف على واقع السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني.

2- توضيح مبادئ وقواعد التعليم التقني والفني والمهني وإدراك صناع القرار بها.

3- توضيح العلاقة بين السياسات العامة للتعليم والتدريب وإمكانية تحقيق متطلبات التنمية.

4- التعرف على أسباب فشل السياسات العامة للتعليم والتدريب وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل.

5- تفعيل دور القطاع الخاص في دعم قطاع التعليم والتدريب وخفض معدلات البطالة.

**أهمية البحث:** أهمية إدراك صناع القرار بقواعد ومبادئ ميدان التعليم التقني والفني والمهني يوصلهم إلى اتخاذ سياسات عامة تواكب التحديث والتطور والتنمية الحاصلة في هذا المجال ومكافحة البطالة والتخلف والفقر وتوفر احتياجات سوق العمل الليبي وان هذه النتائج تساهم على تفادي نقاط الضعف والقصور في عملية صنع وإقرار السياسات العامة بعد مناقشتها وتحليلها واقتراح البدائل المناسبة لها حتى تتوائم المخرجات مع احتياجات سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة.

**حدود البحث:** ركزت هذا البحث على ثلاث مؤثرات أساسية وهي: سياسات قطاع التعليم التقني والفني والمهني العملية التدريبية وبيئتها واحتياجات سوق العمل الليبي، والتأكيد على الإطار الزمني وحصر البحث حول فترة زمنية معينة في ليبيا بعد 2011، واهتم هذا البحث بكيفية رسم واعداد واقرار السياسة العامة للتعليم التقني والفني والمهني وتحديدا أماكن الجهاز التنفيذي لقطاع التعليم والتدريب واماكن الدراسة والعملية التدريبية واحتياجات سوق العمل.

**إشكالية البحث: ما هي ملامح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا بعد 2011؟**

**الدراسات والبحوث السابقة:**

1 – مجلس التخطيط الوطني 2013 بعنوان: "استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا – 2013 – 2040" ص 20 – 23 وهدف الدراسة: هو التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل والعمل على تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وإيجاد قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية.

2– – نجاة عبدالقادر عبدالله بعنوان: تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا – مجلة كلية التربية بنغازي – 2017 اهم النتائج: تدني مستوى الكفاءة الخارجية والداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وإحجام الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني وعدم إسهام معظم مؤسسات الإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل برامج التعليم التقني والمهني وقلة عدد المعلمين والمدربين الوطنيين في المعاهد والكليات والمراكز التابعة للتعليم التقني والمهني وتدني البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني والمهني وعدم توافر المعلومات والبيانات المتعلقة باحتياجات سوق العمل الليبي وتدني مستوى الجودة في مؤسسات التعليم التقني والمهني في ليبيا وتعدد جهات الاشراف على مؤسسات التعليم التقني والمهني بليبيا.

3 – رمضان عبدالله الشبة ومصطفى مسعود حدود وسعد سالم خلف الله، بعنوان: "دور إدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا" 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف والكشف عن مستوى التعليم التقني (المهني) العالي وتقييم وضع المعاهد التقنية العليا من خلال دور أدارة المعرفة كإدارة مستحدثة في أطار دراسة استشرافية داخل المعاهد التقنية فإدارة المعرفة تشكل عنصرا ضروريا لبقاء المنظمة وتفوقها وتطوير أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

4 – ابتسام العبار وآخرون، بعنوان: واقع التعليم الفني والمهني في ليبيا التحديات التي تواجهه واستراتيجية التغلب عليها – مجلة اكاديمية الدراسات العليا للبحوث العلمية – العدد الأول – يونيو 2020– المنطقة الشرقية – 2020.

**فرضية البحث:** غياب السياسات العامة الحكيمة للتعليم التقني والفني والمهني عن اصلاح منظومات قطاع التعليم والتدريب وعدم موائمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشروعات التنموية والاستثمارية وضعف دور القطاع الخاص وريادة الاعمال في نشاطات قطاع التعليم والتدريب في ليبيا.

**منهجية البحث:** استخدم المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات وتحليلها بالطريقة العلمية للوصول إلى نتائج حقيقة بخصوص بعض الموضوعات الهامة وان هذا المنهج يعطينا المجال في تفسير أكثر واقعي حول ملامح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني وشرح الظروف المحيطة بالموضوع والتحديات الرئيسية والفرعية فيه ومعرفة خططه وبرامجه وتحديثاته في هذه الفترة.

## المبحث الأول

## السياسة العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (مفهوم – نشأة – مرحلة)

تتميز السياسة العامة الحديثة بأهمية دورها في اقسام العلوم السياسية والإدارة العامة ومراكز البحوث والدراسات الخاصة بالأكاديميات والجامعات وفي مراكز صناعة السياسات العامة على المستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي وكذلك في القطاعات والمراكز والهيئات الاستشارية والفنية داخل المؤسسات العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني حيث تأتي هذه الأهمية من ان السياسة العامة هي بحث في الدراسات المستقبلية والتنبؤ على أساس قاعدة "اقل جهد وأكثر فائدة" من أجل استشراف المستقبل.

### المطلب الأول: مفهوم واهداف السياسة العامة:

ان طبيعة مصطلح السياسات العامة يتعلق بمفاهيم [الحكومة المؤسسات الإدارة الاستراتيجيات النظام] ويعبر عن علاقة [الإنسان والمجتمع والنظام والحكومة] وان السياسة العامة هي ما تتبناه الحكومة من سياسات عامة وتسعى الى تطبيقه عبر إلزام المجتمع والمؤسسات والافراد.

### الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة:

ان السياسات العامة عملية مخططة ولها اهداف عامة بعيدة عن التخبط والتسرع واتخاذ الخيارات والبدائل العشوائية وليست لها علاقة بالتصرفات الحكومية الغير مقبولة من المجتمع لذلك يقول عنها كارل فرديرك: ("ان السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح من شخص او جماعة او حكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعيا للوصول الى هدف او تحقيق غرض مقصود"). (اندرسون، 1999: ص17) (1).

تعريف السياسة العامة هي: ("تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكرا وفعلا بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتقويمها لما يجسم او يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع"). ( الفهداوي،2001: ص38) (2).

**الفرع الثاني: أهداف السياسة العامة:**

(1) بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياساتها الخارجية والداخلية دون اعتراف لأية إرادة أخرى بأن تعلو ارادتها وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الإقليم الذي تهيمن عليه. (2) وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية لتحقيق التنمية المستديمة، علما بأن التنمية المستديمة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية. (3) حل المشكلات المجتمعية الماثلة او المتوقعة في المستقبل او المتوقعة في المستقبل المنظور، في إطار يؤمن إرادة المجتمع ويصون حقوق الافراد والجماعة ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الانساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية"). (الطيب، 2000: ص27) (3).

**المطلب الثاني: نشأة التعليم التقني والفني والمهني في ليبيا:**

ان تاريخ التعليم والتدريب في ليبيا قديم حديث في نفس الوقت فقد كانت البدايات الأولى في تعلم المهارات واكتساب الخبرات منذ القدم، مرحلة (الانسان الليبي الأول) وكانت تحصل بين افراد العائلة نفسها او الأقارب عن طريق توارث المهن والحرف وصاحب المهنة يعلم أبنائه واقربائه سر العمل المتقن ويدربهم على طريقة التشغيل وكيفية أنجاز ما يوكل إليهم من اعمال حرفية ومهنية مثل مهنة المخبز والمعصرة وصناعة الملابس والاحذية ويرشدهم الى اتقان العمل ويحرص على تقويمهم لضمان مستقبلهم واستمرار توارث الاعمال والمهن والحرف المكتسبة وعدم اندثارها وضياعها (التعلم القائم على العمل مدى الحياة).

**مبادئ التعليم والتدريب:**

(1) البحث عن الحرف والمهن التقليدية والاعمال اليدوية التي تلبي توفير الحاجات الأساسية للإنسان الليبي الاول كالملبس والمسكن والغذاء (2) المحافظة على استمرار العمل في هذه المهن والحرف مدى الحياة لخلق حياة كريمة للناس (3) تسليم كافة المعرفة المستخلصة التي حصل عليها الانسان الليبي الأول إلى الأجيال اللاحقة واليافعة بكل رضا واقتناع (4) استثمار كل ما هو متوفر من موارد أولية وامكانيات متاحة لفتح أبواب رزق جديدة لكل من يرغب بالتعلم والعمل (5) تجديد وتحديث المهن والحرف الجديدة والمتنوعة من الحضارات والدول المجاورة من أجل

توفير وظائف أفضل وأكثر تقدما تلبي الحاجات والمتطلبات المختلفة (6) اختيار مسؤولين ومراقبين لتنظيم الحرف والمهن في الأسواق وميادين الإنتاج من أجل توجيهها والمحافظة عليها واستمرار التعلم والعمل بها (7) بناء روابط تعاونية وتعاضدية بين الافراد والدولة والمجتمع المدني لإنجاح فكرة التعلم من أجل العمل مدى الحياة.

شمل ايضا تاريخ التعليم والتدريب التقني والفني في ليبيا عدة مراحل زمنية تاريخية اخرى، منها مرحلة إنشاء مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية بمدينة طرابلس 1898 والتي تميزت بكونها بداية تأسيس هذا القطاع المهم، الذي ساهم في اعداد مهارات وتخصصات فنية وحرفية وطنية متميزة في تلك المرحلة، والتي مازالت أثارها موجودة إلى غاية اليوم في مجال الصناعات التقليدية والحرفية والتراثية، والتي ساهمت في توفير بعض متطلبات سوق العمل الليبي.

**الفرع الأول: نشأة التعليم التقني والفني والمهني في ليبيا الحديثة:**

**أ – فترة الملكية [1951 – 1969]:** (بعد استقلال ليبيا وتحت أشراف منظمة اليونسكو للتعليم والتربية افتتحت الكلية الفنية سنة 1952 كما تم انشاء مركزين للتدريب المهني بمدينتي طرابلس وبنغازي بينما شهد العام 1958 م إنشاء المعهد المتوسط للهندسة التطبيقية بطرابلس عمل بنظام ثلاث سنوات تم أصبح بنظام أربع سنوات خلال العام 1967 م وقد ضم المعهد شعبتي الأشغال العامة والمساحة). (قاباج والزرقاني– 2018: ص5) (4).

كانت مرحلة مهمة بالنسبة لقطاع التعليم والتدريب الذي كان ضمن نطاق وزارة التعليم وكان الاتجاه السائد في تلك الفترة هو (التخلص من الحقبة الاستعمارية) التي ساهمت في تجهيل وفقر المجتمع الليبي قبل الاستقلال، والتحول السريع إلى العالم المتقدم بأي طريقة وثمن على حساب الجودة المهنية المطلوبة لتأسيس قواعد علمية صلبة وناجحة لهذا القطاع المهم وبعد اكتشاف النفط في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ظهر التحول الواضح في السياسات العامة للمملكة الليبية التي تبنت مسارات تنموية كبيرة و(توسع اقتصادي متسارع يفتقر إلى الدقة في التخطيط والاستشراف للمستقبل).

**ب – فترة الجمهورية والجماهيرية [1969 – 2011]:** حملت هذه الفترة توسع وتقدم متسارع بالنسبة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا فازداد حجم الانفاق العام لقطاع التعليم والتدريب طيلة عقدين من الزمن تقريبا ثم انخفضت في العقدين الاخرين بسبب السياسات الخارجية وقضية لوكربي 1988 والعقوبات الأممية وسنوات الحصار والحظر واتسمت هذه الحقبة منذ بدايتها

(بالتوجه الاشتراكي) الذي كان حاضرا في ثنايا السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني بالفكر والتخطيط والتوجيه من اعلى هرم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة في ليبيا ذلك الوقت حيث أكدت التوجهات السياسية في ليبيا سنة 1969 على ثلاثة منطلقات ومبادئ رئيسية وهي: (حرية – اشتراكية – وحدة) والتأكيد على السيادة الكاملة لليبيا والأراضي الليبية، وإجلاء القواعد الأجنبية سنة 1970 وتأميم الشركات النفطية الامريكية والبريطانية العاملة في ليبيا سنة 1973 وساهمت السياسات ذات التوجه الاشتراكي في السبعينات والثمانينات إلى تقبل هذا التوجه الذي اعتمد على التوجه الفكري الصناعي الاشتراكي للاتحاد السوفييتي والصين ودول عدم الانحياز بسبب معاداة ليبيا للأنظمة الغربية في ذلك الوقت ولكن في بداية التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (1989) واقفال قضية لوكربي انحسر التوجه الاشتراكي وتغيرت السياسات العامة في ليبيا إلى (الاصلاح والتعديل) ولكن بعد ضياع الفرص الأولى للأنفاق العام منذ السبعينات التي تم فيها وضع الأسس الأولى للتعليم التقني والفني والمهني (بصفة عامة يمكن القول ان الذين تولوا امر وضع خطط التنمية وتنفيذها بدئوا وكأنهم في عجلة من أمرهم لقد كان الهدف الأهم هو تحديث المحيط بأسرع وقت ممكن، وتوفير اهم الإمكانات والخدمات الحديثة لجميع افراد المجتمع وأنجزت خلال سنوات قليلة بأموال النفط والخبرة المستوردة الكثير من المشروعات التحديثية وضاعت على المواطنين فرصة ثمينة لا يوجد ما يشير الى ان الزمان سيجود بمثلها ونقصد بها فرصة تدريب عدد كبير من الأطر الفنية المحلية... التي بدورها ستعمل على المحافظة على الإنجازات وتسريع عملية تحديث المجتمع). (التير، 2006). (5).

**المطلب الثاني: مرحلة التعليم التقني والفني والمهني في فترة دولة ليبيا بعد 2011:**

كانت من أصعب الفترات التي مرت على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني فهي مرحلة تميزت بالانقسام السياسي والجغرافي وضعف سيادة القانون والتفكك المؤسساتي والانفلات الأمني وتغول الفساد لذلك كان من الصعب فيها إقرار السياسات العامة المطلوبة لتسيير برامج التعليم والتدريب التقني والفني والمهني بصورة صحيحة وسليمة وايضا لم يتمكن الطلاب والمدربين من القيام بأعمالهم على أكمل وجه، ولقد تحملت الدولة كافة الالتزامات وحملت على كاهلها اغلب الصعوبات والعقبات لذلك لم تستطع الحكومة من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه قطاع التعليم التقني والفني والمهني، وفي 7-7 2012 عندما تم انتخاب المؤتمر الوطني كانت أول السياسات العامة للحكومة هي سن قانون العزل السياسي وأنشاء حكومة عملت على اصدار قرار رقم 86 سنة 2012 بشأن

حل مصلحتي العمل والوظيفة العامة، وانشاء وزارة العمل والتأهيل التي ضمت كافة ممتلكات مصلحة العمل والتدريب ومصلحة الوظيفة العامة اما الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني التي أنشأت في 2012 تم استبدالها واعتماد وزارة التعليم التقني والفني بقرار رقم 88 لسنة 2021 الذي جدد الهيكل والاختصاصات ثم اصدار قانون رقم 21 لسنة 2023 من مجلس النواب بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني.

الجدول رقم (1) يوضح مراحل اقرار السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني على هيئة قوانين وقرارات في مرحلة دولة ليبيا منذ 2011 / 2023 بشأن التعليم التقني والفني والمهني، وجاءت على صور متفاوتة واشكال متباينة وبقيت المضامين متصلة بالسياسات العامة للتعليم والتدريب لكنها كانت ضعيفة ولم تأتي بالمستوى المنشود، ويلاحظ في هذه السياسات أن معظمها جاءت على هيئة قرارات حكومية ارتجالية ما عدا القانون الأخير رقم 21 لسنة 2023 عن طريق مجلس النواب الليبي.

**جدول رقم (1) يوضح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في مرحلة دولة ليبيا 2011 / 2023.**

| ت | رقم القرار والسنة | القرار | النوع |
|---|---|---|---|
| 1 | 2012 / 86 | بشأن لائحة تنظيم التعليم الأساسي والثانوي والتعليم التقني المتوسط | قرار |
| 2 | 2012 / 87 | بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري | قرار |
| 3 | 2013 / 515 | بشأن انشاء صندوق ثقة للمشروعات الصغرى والمتوسطة | قرار |
| 4 | 2013 / 624 | بشأن اصدار الهيكل التنظيمي لصندوق تنمية الموارد البشرية | قرار |
| 5 | 2015 / 193 | بشأن إنشاء المجلس الاستشاري الأعلى للتعليم التقني والفني | قرار |
| 6 | 2021 / 88 | بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتجديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني | قرار |
| 7 | 2021 / 292 | بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري | قرار |
| 8 | 2023 / 21 | بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني | قانون |

المصدر: المجمع القانوني الليبي.

## المبحث الثاني

## السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (واقع – تحديات)

**تمهيد:** منذ نشأة التعليم التقني والفني والمهني في ليبيا 1951 كان التركيز الأساسي للسياسات العامة الاستراتيجية يهدف إلى القضاء على اثار الحقبة الاستعمارية المتخلفة، والتوسع في بناء المراكز التعليمية والمخزون المتراكم لأعداد الخريجين واعتماد سياسة التوسع الافقي الكمي على حساب الجودة العلمية والكفاءة التقنية والفنية والمهنية واحتياجات سوق العمل، وفي مرحلة السبعينات والثمانينات تم انتهاج سياسات عامة فكرية كان لها تأثير كبير في مناهج ومخرجات التعليم التقني والفني والمهني وتسببت بعد 2011 في ضعف منظومة قطاع التعليم والتدريب وكذلك تعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم التقني والفني والمهني إذ يوجد أكثر من وزارة او هيئة تقوم بالأشراف على قطاع التعليم التقني والفني والمهني وإدارته في عدة مراحل وتخصصات تعليمية مختلفة وان تبعية هذه المراكز والمعاهد والكليات لأكثر من جهة يؤثر على المخرجات التعليمية المدربة على اساس ان كل جهة لها أولوياتها واهدافها الرئيسية، ومن ثم يتم اهمال أهمية مبادئ التعليم التقني والفني والمهني والتسبب في ضعف نتائج هذا القطاع المهم من هنا نخلص إلى واقع يصعب من خلاله بناء أسس وقواعد علمية، يتمتع بأهداف عملية هادفة يمكن الاستناد والبناء عليها في المستقبل.

### المطلب الأول: واقع نظام التعليم التقني والفني والمهني:

رغم تمتع الاقتصاد الليبي بميزة الموارد المهمة التي يشكل النفط الخام والغاز الطبيعي اهم المصادر جاءت السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في مرحلة دولة ليبيا بعد 2011 بتصورات وادراكات مختلفة حيث تباينت وتناقضت مع بعضها ولم توائم احتياجات سوق العمل وأدت الى تراكم المخرجات الكمية والايدي العاملة الوطنية ولم تتمكن هذه السياسات من سد طلب مختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية بل زادت من الاختناقات والأزمات في كافة المجالات الأخرى وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين والايدي العاملة الوطنية، وقد كان التوجه العام من الحكومة نحو الإصلاح والتقدم تحت تأثيرات أيديولوجية واجتماعية وسياسية ودينية وكذلك انخفاض الانفاق المالي في كافة سنوات هذه المرحلة مع استمرار إنفاق تسيير الاعمال المهمة فقط للمحافظة على عدم انهيار قطاع التعليم والتدريب وانصب التوجه الحكومي حول التخلص من مرحلة الجماهيرية والاتجاه نحو التغيير والتجديد دون دراسات وبحوث قبل إقرار السياسات العامة للتعليم التقني والفني

والمهني مما تسبب في خروج قطاع التعليم والتدريب من مراكز التنافسية الدولية سنة 2022 في اليونسكو لعدم توفر أبسط معايير الجودة والمتابعة.

**الفرع الأول: مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني:** تواجه مؤسسات التعليم والتدريب والعمل في ليبيا الكثير من الصعوبات التي تقف عترة ضد جاهزية الطلاب والايدي العاملة من امكانية توفير متطلبات سوق العمل المستقبلية وقدرته على تحقيق الطموحات بالابتكار وريادة الاعمال ومن أكثر الصعوبات الآنية هي ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الناهضة والالتحاق بالتخصصات العلمية غير المطلوبة بسوق العمل وكذلك قلة الخبرة التدريبية والتطبيقية في الاعمال المطلوبة أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الايدي العاملة المحلية وخاصة بين الشباب رغم توفر الوظائف للعمالة الأجنبية الوافدة (اهم المؤسسات الادارية التابعة للجهاز التنفيذي لقطاع التعليم والتدريب): (قانون رقم 21 سنة 2023) (6).

**1- المجلس الاستشاري للتعليم التقني والفني والمهني:** أنشأ المجلس الاستشاري للتعليم التقني والفني أولا بقرار من مجلس الوزراء رقم 193 سنة 2015 ثم اعتمده مجلس النواب في قانون تنظيم التعليم التقني والفني والمهني رقم 21 سنة 2023 في المادة السابعة، وأصبح (مجلس دائم).

**2- وزارة التعليم التقني والفني والمهني:** أنشأت بصدور القرار رقم 88 لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري بتاريخ 19 – 5 – 2021 وجهة الإصدار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية ويتكون من 31 مادة نذكر منها نصوص المادة (2) مهام واختصاصات الوزارة، والمادة (3) تقسيمات الهيكل التنظيمي والمادة (4) الجهات التابعة لها، ثم اعتمدها القانون رقم 21 / 2023 بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني في 17-7-2023 وقد نصت (المادة العاشرة) فيه على ان: تتولى الوزارة المختصة دون غيرها إدارة شؤون التعليم التقني والفني والمهني والاشراف على كافة مؤسساته العامة والخاصة بمختلف مستوياتها ومراحلها ولها حق التفتيش والاشراف التربوي والفني للتأكد من أداء تلك المؤسسات وفقا للمعايير والتشريعات النافذة.

**3- الأكاديمية الوطنية للتعليم التقني:** ينص الفصل الثالث في (المادة الرابعة عشر) من قانون 21 لتنظيم التعليم التقني والفني والمهني على أن: الاكاديمية الوطنية للتعليم التقني هي مؤسسة علمية تنشأ لغرض الدراسات العليا والدقيقة في المجال التقني وتسعى إلى تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع عبر تخريج مؤهلات عليا معدة علميا وتقنيا في مختلف التخصصات وتسعى كذلك إلى

تنمية القدرات العلمية والتقنية والاهتمام بالبحث العلمي وربط الدراسات العليا بمعالجة المشاكل التقنية وتطوير مؤسسات سوق العمل.

**4- الكليات التقنية:** يبين الفصل الرابع في (المادة الثامنة عشر) من القانون رقم 21 – 2023 على أن: الكليات التقنية هي مؤسسات علمية تنشأ لغرض التعليم التقني العالي ومدة الدراسة بها لا تقل عن ثمان فصول دراسية أو أربع سنوات دراسية وتمنح درجة البكالوريوس التقني وكذلك تمنح الكليات المأذون لها ببدء برنامج الدراسات العليا (الماجستير – الدكتوراه) وفقا لشروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

**5- المعاهد التقنية العليا:** يوضح الفصل الخامس في (المادة السادسة والعشرين) من القانون رقم 21 – 2023 على أن: المعاهد التقنية العليا هي مؤسسات علمية تنشأ لغرض التعليم التقني العالي ومدة الدراسة بها لا تقل عن ستة فصول وتمنح درجة الدبلوم التقني العالي ويمكن لخريجيها مواصلة الدراسة بالكليات أو الاكاديمية وفق شروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتمنح شهادة الدبلوم المهني التخصصي بعد اجتياز مدة تدريب لا تقل عن سنة دراسية مقسمة ثلاث فصول تدريبية وذلك لمعالجة الفاقد في التعليم الجامعي أو التقني أو إعادة تأهيل العاملين في الجهاز الإداري من حملة الشهادة الثانوية وهي شهادة مهنية تؤهل حاملها الانخراط في سوق العمل ولا تسمح له بمواصلة الدراسة.

**6- المعاهد الفنية المتوسطة:** يبين الفصل السادس في (المادة الرابعة والثلاثين) أن المعاهد الفنية المتوسطة هي مؤسسات تعليمية فنية ومهنية تنشأ لغرض التعليم والتدريب المتوسط ومدة الدراسة بها لا تقل عن ثلاث سنوات (ستة فصول دراسية) ويقبل بها الطلاب الذين تحصلوا على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو شهادة إتمام مرحلة التكوين الأساسي ويمنح الطالب عند التخرج درجة الدبلوم الفني المتوسط، ويجوز له مواصلة الدراسة بالكليات والمعاهد العليا وفق شروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

**7- مراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني:** يوضح الفصل السابع في (المادة الثامنة والثلاثين) أن مراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني هي مؤسسات تعليمية مهنية لغرض التعليم والتكوين والتدريب الأساسي ويكون التدريب في هذه المراكز عبر مسارين: المسار المحدود والمسار المفتوح.

**8- مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني الخاص:** يبين الفصل الثامن في (المادة الثانية والأربعين) على أن: تصدر التراخيص الفنية وأذونات المزاولة بمباشرة نشاط التعليم التقني والفني

والمهني الخاص ممثلا بالكليات التقنية والمعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة ومراكز التكوين الأساسي والتدريب المهني الخاصة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والشركات المساهمة بقرار من الوزير المختص بناء على عرض من الإدارات المختصة وذلك بعد التأكد من استيفاء الشروط والمعايير اللازمة لتأسيس هذه المؤسسات وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات الحصول على التراخيص الفنية وأذونات المزاولة وآلية تنظيمها واعتمادها.

ان التوسع الجغرافي الافقي الكمي السريع والتخطيط الاستراتيجي لتوزيع مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني الذي حدث في المراحل السابقة من تاريخ ليبيا والسياسات العامة لكل مرحلة من الحقب الزمنية لدولة ليبيا الحديثة بعد الاستقلال التي كان لها دور كبير في التأثير على فترة دولة ليبيا بعد 2011 فكل فترة كانت لها ملامح او بصمة خاصة بها وتتميز على غيرها من الفترات الأخرى من حيث اعداد السياسات وطريقة التنفيذ وتوزيع المؤسسات التعليمية والإدارية وحجم الانفاق المالي وتعاون القطاعات الأخرى والاشراف مع التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل والاهتمام بما تحتاجه كل منطقة من متطلبات خاصة بها تتلاءم مع بيئتها حيث بلغ اجمالي عدد المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا إلى (638) معهدا لسنة 2023 منها (395 عام) و (243 خاص) واجمالي عدد المعاهد التقنية العليا في ليبيا إلى (231) معهدا لسنة 2023 منها (127 عام) و (105 خاص) واجمالي الكليات التقنية في ليبيا إلى (55) كلية لسنة 2023 منها (48 عام) و (7 خاص) من خلال هذه الأرقام يتبين لنا إجمالي عدد مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني (عام – خاص) حوالي (923) مؤسسة تعليمية بدون حساب مراكز التكوين والتدريب المهني.

الجدول رقم (2) يوضح مساهمة هذا التوسع الجغرافي الكمي لمؤسسات قطاع التعليم التقني والفني والمهني وكذلك التخطيط السريع وغير المدروس ضمن المراحل الزمنية للتعليم والتدريب المختلفة في حدوث نتائج عكسية للأهداف الاستراتيجية للسياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني واهم النتائج:

1 – ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين لعدم توفر الوظائف المناسبة لهم.

2 – ارهاق كاهل الدولة بالإنفاق المرتفع مقابل مخرجات غير فاعلة.

3 – نقص المدربين والمدرسين المخصصين لهذه المؤسسات المنتشرة بشكل عشوائي.

4 – هدر الطاقات الشابة نتيجة توجه الخريجين للعمل في غير تخصصاتهم.

**جدول رقم (2) توزيع المؤسسات التقنية والفنية والكليات (عام – خاص) حسب المناطق في ليبيا 2023.**

| ت | التخصص | المنطقة | مستوى التعليم | تعليم عام | تعليم خاص | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المعاهد المتوسطة | المنطقة طرابلس | فني متوسط | 31 معهد | 106 معهد | 137 |
| | | المنطقة الشرقية | فني متوسط | 84 معهد | 84 معهد | 168 |
| | | المنطقة الوسطى | فني متوسط | 94 معهد | 20 معهد | 114 |
| | | المنطقة الغربية | فني متوسط | 140 معهد | 27 معهد | 167 |
| | | المنطقة الجنوبية | فني متوسط | 45 معهد | 6 معهد | 51 |
| | | | الاجمـــالي | 395 | 243 | 637 |
| 2 | المعاهد العليا | المنطقة طرابلس | تقني عالي | 8 معهد | 36 معهد | 44 |
| | | المنطقة الشرقية | تقني عالي | 32 معهد | 44 معهد | 76 |
| | | المنطقة الوسطى | تقني عالي | 27 معهد | 8 معهد | 35 |
| | | المنطقة الغربية | تقني عالي | 47 معهد | 15 معهد | 61 |
| | | المنطقة الجنوبية | تقني عالي | 13 معهد | 2 معهد | 15 |
| | | | الاجمـــالي | 127 | 105 | 231 |
| 3 | الكليات التقنية | المنطقة طرابلس | كلية تقنية | 11 كلية | 1 كلية | 12 |
| | | المنطقة الشرقية | كلية تقنية | 10 كلية | 6 كلية | 16 |
| | | المنطقة الوسطى | كلية تقنية | 8 كلية | | 8 |
| | | المنطقة الغربية | كلية تقنية | 10 كلية | | 10 |
| | | المنطقة الجنوبية | كلية تقنية | 9 كلية | | 9 |
| | | | الاجمـــالي | 48 | 7 | 55 |

**المصدر: مكتب شؤون المعاهد بإدارة المعاهد الفنية المتوسطة، منظومة وحدة المحفوظات بإدارة المعاهد التقنية العليا، إدارة التعليم التقني والفني الخاص بديوان الوزارة، مكتب التنسيق والمعلومات بإدارة الكليات التقنية.**

**الفرع الثاني: مخرجات ومعوقات التعليم التقني والفني والمهني:** أن ضعف مخرجات التعليم التقني والفني والمهني ساهمت في تراجع الكفاءة النوعية المطلوبة لاحتياجات سوق العمل بسبب انخفاض مستويات مناهج التعليم والتدريب ونذرت توفر البرامج المرنة متعددة المستويات لتتناسب مع جميع الفئات والتخصصات مثل التأهيل او رفع الكفاءات لمواكبة التطور والتحديث التكنولوجي المتلاحق في متطلبات سوق العمل والإنتاج والاعتماد على المنهج النظري و(اهمال الجانب العملي والتدريبي) نتج عنه الحد من تنمية القدرات التي ترفع من موافقة التوظيف وتدني مستوى كفاءة التدريب وأداء المدربين والمدرسين وانخفاض جودة المخرجات وتقلص اعداد الطلاب وعدم متابعة

الخريجين بعد التخرج للاستفادة من معلومات التغذية الراجعة من مواقع العمل والإنتاج ومراجعة البرامج والمناهج السابقة وإعادة تقييمها وتطويرها.

الجدول رقم (3) يوضح اجمالي اعداد الخريجين والطلاب حسب المتوفر في منظومات الإدارات والمكاتب التابعة لوزارة التعليم التقني والفني والمهني في ليبيا حيث بلغ الإجمالي: (362,805) إلى سنة 2023.

**جدول رقم (3) يوضح اجمالي عدد الطلاب والخريجين بالمعاهد المتوسطة والعليا والكليات حسب المتوفر من السنوات.**

| ت | نوع التعليم | الفترة | العدد |
|---|---|---|---|
| 1 | اجمالي الخريجين بالمعاهد الفنية المتوسطة (عام) | 2016 / 2023 | 60,643 خريج |
| 2 | اجمالي الخريجين بالمعاهد الفنية المتوسطة (خاص) | 2016 / 2023 | 14,325 خريج |
| 3 | اجمالي الخريجين بالمعاهد التقنية العليا (عام) | 1980 / 2023 | 147,500 خريج |
| 4 | اجمالي الطلاب بالمعاهد التقنية العليا (خاص) | 2023 فقط | 40,433 طالب |
| 5 | اجمالي الخريجين بالكليات التقنية (عام) | 1980 / 2023 | 98,690 خريج |
| 6 | اجمالي الطلاب بالكليات التقنية (خاص) | 2023 فقط | 1,214 طالب |
| | | الاجمـــالي | 362,805 خريج وطالب |

**المصدر: إدارة التقويم والقياس والتوجيه الفني، مكتب اعتماد الجودة بإدارة الكليات التقنية، إدارة التعليم التقني والفني الخاص.**

ان اختفاء الخدمات التوجيهية والارشادية والاستشارية داخل قطاع التعليم التقني والفني والمهني، سواء للمتعلم او المعلم او الجهاز الإداري زاد من حجم الفجوة بين عناصر العملية التعليمية وأضعف عملها الأساسي وهو تنفيذ الخطة التعليمية على أكمل وجه لتحقيق الأهداف المنشودة وغياب خدمات توجيه الطلاب نحو التدريب والوظائف وعدم توافر الاختبارات الضرورية لتحديد الرغبات والمهارات في المراحل الاولى للتعليم والتدريب وكذلك عدم توفر الأنظمة الدقيقة التي تشرف على استكشاف الطاقات الفنية بسبب اختلاف العلاقة بين التعليم التقني والفني والمهني من جانب وبين التعليم العالي والأكاديمي من جانب آخر باعتبار ان هناك علاقة تبادلية بين معدلات

البطالة وارتفاع المستوى التعليمي وايضا عدم توفر رؤية واضحة تحدد برنامج التعاون فيما بينهما مما يسهل فتح قطاع التعليم التقني والفني والمهني المتقدم والمستمر للراغبين إلى الانضمام إليه من كافة المناطق الليبية.

ان ضعف إدارة مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني وغياب المسؤولية التربوية وعدم قدرة الجهاز الإداري على تطبيق الخطة التعليمية بصورة صحيحة جعلها غير قادرة على إيصال رسالتها الأساسية التي قامت من اجلها وهي (التعلم من أجل العمل مدى الحياة) مما اوصلها إلى تصنيف دولي منخفض ومحدودية مراقبة الجودة والمعايير أدى إلى ضعف الخبرة العملية للمدربين في توصيل أفضل أنواع التعليم والتدريب للطلاب وتزويدهم بالمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل ومنافسة العمالة الأجنبية.

كذلك غياب دور المرأة المهم والحيوي رغم توفر المجالات الملائمة لها فما زالت التقاليد الاجتماعية تمنعها من الالتحاق بأغلب تخصصات التعليم التقني والفني والمهني او العمل داخلها مفضلة الاعمال الإدارية والخدمية مثل الصحة والتعليم بما في ذلك المتحصلات على شهادات فنية وتقنية.

**الفرع الثالث: الانفاق المالي لقطاع التعليم التقني والفني والمهني:** ان تدبدب الانفاق العام على قطاع التعليم التقني والفني والمهني بشكل عام منذ (1951 – 2023) وتعمق الفجوة بين ما حققه نظام التعليم والتدريب وما يحتاجه سوق العمل الليبي من ايدي عاملة ماهرة محلية ومدربة لتحقيق اهداف التنمية المنشودة وكذلك الإنجازات الكمية التي حققها قطاع التعليم والتدريب لم تفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل لهذا تم التراجع عن مبدأ الاهمية والتخطيط وكذلك التخلي عن منح الأولوية لتنفيذ سياسات التعليم والتدريب وفرض القيود المالية في عملية الانفاق بسبب ظروف العوائد النفطية والعقوبات وتبني السياسات المالية الانكماشية والتقشفية مما أدى ذلك الى تراجع كفاءة ونوعية مخرجات التعليم والتدريب.

الانفاق المالي لقطاع التعليم التقني والفني والمهني كان في فترة (الملكية 18 سنة) يحارب التخلف والفقر بعد الفترة الاستعمارية ويدعم التوجه المتسارع للاقتصاد الليبي حتى يواكب التقدم العلمي الحاصل في هذا المجال وكذلك فترة (الجمهورية والجماهيرية 40 سنة) حيث كان يتميز بالتوجه الاشتراكي في العقدين الاولين وأيضا بدعم مالي جيد ثم في نفس الفترة للعقدين الآخرين فقد كان الإصلاح والتعديل وتغيير السياسات العامة للحكومة واضحا بدعم مالي غير مرضي لقطاع التعليم والتدريب الذي ارهقته سياسات التقشف للحكومة وتغيير السياسات من حين إلى آخر وعدم

الاستقرار، اما في فترة دولة ليبيا (12 سنة) كان الانفاق المالي لغرض تسيير الاعمال والاحتفاظ بالمؤسسات والكوادر العاملة فيها قدر المستطاع، لحين اصلاح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني رغم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والايدي العاملة الوطنية وارتفاع اعداد الخريجين العاطلين عن العمل، الذين لم يحالفهم الحظ بالحصول على وظائف تلبي احتياجاتهم المعيشية.

الجدول رقم (4) يبين لنا أن الانفاق المالي على قطاع التعليم التقني والفني والمهني جاء أغلبه في الباب الأول (مرتبات) والباقي تسيير الاعمال والمختنقات فقط، ولم يكن للتنمية والاستثمار والتطوير أي وجود يذكر في هذه الفترة إلا ما نذر وضروري، وكذلك تراجع قطاع التعليم وتأخره في مؤشرات منظمة اليونسكو للتربية والتعليم والتدريب وخروجه من التصنيف العالمي (لعدم وجود أبسط معايير الجودة والمتابعة) فيه وجاءت التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي سنة (2022 / 2023)، تؤكد ضعف الانفاق المالي لهذا القطاع المهم لأنه ركيزة قطاع الصناعة والاقتصاد الليبي والداعم الأساسي لسوق العمل بالكوادر والمهارات الوطنية المدربة فكانت النتيجة تراكم مخرجات قطاع التعليم والتدريب وارتفاع معدلات البطالة.

**جدول رقم (4) يوضح إنفاق وزارة التعليم التقني والفني 2022 / 2023.**

| الجهة | الباب الاول | الباب الثاني | الباب الثالث | الباب الرابع | الباب الخامس | إجمالي الإنفاق للجهة من 1يناير حتى 31 ديسمبر 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| وزارة التعليم التقني والفني | | | | | | |
| ديوان وزارة التعليم التقني والفني | 97,978,252,000 | 15,000,000,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 112,978,252,000 |
| الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني والمعاهد التقنية المتوسطة | 691,831,094.000 | 833,333,000 | 00,000 | 60,236,000,000 | 00,000 | 752,900,427,000 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني والمعاهد التقنية العليا | 328,384,686,000 | 2,166,667,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 330,551,353,000 |
| وزارة التعليم التقني والفني والجهات التابعة لها (إجمالي) | 1,118,194,032,000 | 18,000,000,000 | 00,000 | 60,236,000,000 | 00,000 | 1,196,430,032,000 |
| | | | | | | |
| الجهة | الباب الأول | الباب الثاني | الباب الثالث | الباب الرابع | الباب الخامس | إجمالي الإنفاق للجهة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2023 |
| وزارة التعليم التقني والفني والجهات التابعة لها | | | | | | |
| ديوان وزارة التعليم التقني والفني | 155,504,366.026 | 20,208,333,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 175,712,699,026 |
| الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني والمعاهد التقنية المتوسطة | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 |
| الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني والمعاهد التقنية العليا | 294,148,254,584 | 7,291,667,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 301,439,921,584 |
| وزارة التعليم التقني والفني والجهات التابعة لها (إجمالي) | 449,652,620,610 | 27,500,000,000 | 00,000 | 00,000 | 00,000 | 477,152,620.610 |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

**المطلب الثاني: تحديات التعليم التقني والفني والمهني:**

ان السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني تمثل نظاماً خاصاً له علاقة وثيقة بمجال عملية تنفيذ التعليم والتدريب واعماله وخططه التنظيمية وكذلك يرتبط بالحياة الاجتماعية في مجملها باعتباره مجال فرعي يساعد النظام العام في المجتمع الليبي من خلال البرامج والمهام والاهداف، وان السياسات التعليمية التقنية والفنية والمهنية هي جزء من السياسات العامة في الدولة (تؤثر فيها وتتأثر بها) وتمثل الدستور الذي يتضمن المبادئ والاهداف الرئيسية للتعليم والتدريب حيث يتكون من المفاهيم العامة للقواعد والاليات والبرامج التدريبية الموجودة فيه وطريقة العمل التعليمي والتدريبي، وان واقع التعليم والتدريب في ليبيا يعاني بشكل عام من الانخفاض الحاد في المهارات والخبرات والطاقات العلمية والفنية، التي كانت السبب في ظهور الازمات والمشكلات الاقتصادية الأخرى المتصلة بضعف مخرجات التعليم والتدريب، وان الناظر الى السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني، يرى حجم كمية التوسع الافقي الكبير والعشوائي وتدني درجات الجودة والكفاءة وكذلك التراجع في حجم الانفاق العام، أدى الى انخفاض معدل الإنتاج العام النوعي، الذي حدث في هذا المجال الحيوي والبشري.

**الفرع الأول: تحديات صنع السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني:** ان صنع السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا بعد 2011 والمراحل التي قبلها تُرسم بعيدا عن مبادئ التعليم والتدريب وتسير في مسارات غير مترابطة وغير مندمجة مع التوجهات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في مرحلة دولة ليبيا والمراحل السابقة التي عاشتها ليبيا الحديثة منذ تأسيسها، كما ساهمت بعض التأثيرات الفكرية والمعيارية في توجيه السياسات العامة للتعليم والتدريب واغلب هذه السياسات جاءت من خلال قرارات ارتجالية وسريعة غير مدروسة جيدا، ولم تأتي بمبادئ او برامج استراتيجية لنظام التعليم والتدريب بأساس علمي له رؤية مستدامة يمكن تطويره وتحديثه عبر الزمن ليستمر مدى الحياة وان اغلب السياسات هي إرادة افراد او مؤسسات لها مصالح خاصة بها لا تستطيع الابتعاد عن أهدافها الرئيسية التي قامت من اجلها لذلك فكل ما تطلب الامر صنع سياسات للتعليم التقني والفني والمهني يكون العائق هو مراعاة الأيديولوجيات السياسية لهذا النظام او مصالح تلك المجموعة على حساب تجهيل المجتمع وايصاله لحافة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وكانت نتيجة هذه السياسات ما يأتي:

1- سياسات قاصرة عن استخلاص مبادئ التعليم والتدريب والبناء عليها عند الاعداد والرسم.

2- سياسات غير قادرة على توفير مخرجات ناجحة توائم احتياجات سوق العمل.

3- سياسات غير قادرة على ضمان توفير عمل لائق ومستمر ودائم مدى الحياة.

4- سياسات لم تؤدي إلى التوسع النوعي للمساحة الجغرافية للتعليم والتدريب والعمل في كافة المناطق.

ان مرحلة (دولة ليبيا - 2011 – 2023) تعتبر من أصعب المراحل التي رافقت قطاع التعليم التقني والفني والمهني وتميزت (بالانقسام السياسي والجغرافي والمؤسسي) مما أدى إلى ضعف سيادة الدولة والانفلات الأمني وكثرة الفساد ولم تتمكن الدولة من إقرار السياسات المطلوبة لتوجيه خطط وعمليات التعليم التقني والفني والمهني بالكيفية الصحيحة ولم يتمكن الطلاب والمدربين والاداريين من القيام بأعمالهم بالصورة المطلوبة وهكذا تأخرت الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه قطاع التعليم والتدريب.

ان مبادئ التعليم والتدريب تحتاج إلى سياسات عامة تترجم المبادئ والغايات لدفع عمليات التنفيذ بصورة مكملة للخطط والمسارات المطلوبة للوصول إلى أعلى درجات التنمية المستدامة في هذا المجال التعليمي وتأتي اهم التحديات من خلال:

1 وضع سياسات عامة متكاملة تضع التعليم التقني والفني والمهني في مراكز متقدمة ومهمة.

2 توجيه السياسات لدعم جهود البناء نحو قطاعات الإنتاج والعمل الحديثة ومواكبة التطور مدى الحياة.

3 تبني السياسات المعززة لقدرات القطاع الخاص لخلق مواقع عمل جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

4 تبني السياسات التي تساهم في إطلاق قوى الايدي العاملة المعطلة من رجال ونساء لكافة المجالات.

5 اعتماد السياسات التي تحسن سير سوق العمل وتنظمه وتنمي اليد العاملة الماهرة.

**الفرع الثاني: تحديات تنفيذ السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني:** بما ان الدور المهم هو الذي تقوم به الدولة في كيفية اعداد وصنع السياسات العامة لقطاع التعليم والتدريب يأتي ثانيا أهمية كيفية تنفيذ السياسات العامة للتعليم والتدريب التقني والفني عقب اقرارها فبعد ان كان هذا النوع من التعليم يعتبر جزء من التعليم العام منذ تأسيس اول حكومة ليبية بعد الاستقلال 1951 أخذ يتنقل من كونه جزءا في وزارة التعليم او إدارة او امانة او هيئة ثم أخيرا إلى وزارة التعليم

التقني والفني 2021 فمن خلال هذا السرد التاريخي لتطور مكانة قطاع التعليم التقني والفني يتبين لنا انه تنقل ما بين كونه (إدارة – امانة – مصلحة – هيئة – وزارة) وان هذا التسلسل في التنقل يوضح لنا ان صانعوا السياسات لم يهتموا بدعم منفذو السياسات لهذا القطاع المهم والرافد الاساسي لسوق العمل الليبي بل أرادوا ابقائه تحت إرادة سياسية تقوده حسب التوجه الأيديولوجي المعد مسبقا لهذه التبعية المقيدة لذلك نجد ان اهم التحديات ما يلي:

**أولا:** تأسيس وبناء مجمع التعليم التقني والفني والمهني له (رؤية استراتيجية دائمة) يعتمد على نفسه في الاشراف على إدارة انظمته وبرامجه ومناهجه وعملياته التعليمية لتحقيق سياساته وأهدافه المنشودة من خلال: وضع رؤية استراتيجية وطنية مستشرفة من المبادئ والقيم التاريخية التأسيسية للتعليم والتدريب النابعة من السلوك الاجتماعي والاقتصادي للإنسان الليبي الاول مرسومة بسياسات وتشريعات حكومية وإعطاء صلاحيات أوسع لوزارة التعليم التقني والفني والمهني بدعوة الوزارات والمؤسسات التعليمية والاقتصادية للتنسيق والتعاون معها لأعداد سياسات استراتيجية وخطط وبرامج للعمل الموحد القائم على التعليم من أجل العمل وتسهيل الاجراءات القانونية لوزارة التعليم التقني والفني والمهني في سن وتطوير السياسات العامة بالشراكة مع وزارة العمل والتأهيل ووزارة الشؤون الاجتماعية والتنسيق من خلال منظومة الباحثين عن العمل لمعالجة الفجوة النوعية في احتياجات سوق العمل الليبي.

**ثانيا:** تصحيح مسار سياسات وبرامج التوسع والانتشار الافقي والكمي السريع للتعليم التقني والفني والمهني باعتبارها ظاهرة متقدمة هدفها توفير هذا النوع من التعليم إلى كل من يحتاجه ويطلبه دون عوائق وعناء لرفع مستويات التعليم التقني والفني والمهني والوصول إلى التقدم المستمر في هذا المجال مدى الحياة، وكذلك تلبية كل المتطلبات والاحتياجات في كل مناطق ليبيا والوصول إلى تحقيق اهداف هذه السياسات والبرامج بالاعتماد على المواصفات العلمية والفنية الحديثة الموضوعة لهذه الخطط والدراسات الاستراتيجية وأيضا تقريب المساحة الجغرافية الواسعة لليبيا بتقديم كافة خدمات التعليم التقني والفني والمهني إلى الطلاب والمتدربين داخل نطاق المجتمع الليبي، وإعادة دراسة انتشار مؤسسات التعليم والتدريب وتصنيفها من اجل فرز الطاقات والموارد البشرية المتاحة لتلبية احتياجات المراكز والمعاهد والكليات التقنية والفنية من مباني تتلاءم مع الطلاب والمدربين والجهاز الإداري وتوفير المدربين والمدرسين في مختلف التخصصات والمناهج العلمية للوصول إلى الجودة والكفاءة التقنية والفنية المنشودة.

**ثالثا:** اعتماد سياسات إنفاق استثمارية وإدارية هادفة لتحسين كفاءة اداء التعليم التقني والفني والمهني تضمن تخصيصات مالية استثمارية كافية في مجال إنماء الايدي العاملة الوطنية المدربة في كافة التخصصات والمجالات المتنوعة التي يحتاجها سوق العمل الليبي، ورفع حصة الطالب في سياسات الانفاق من اجل تنمية معدلات النمو الموجبة للطلاب للحصول على مهارات وكفاءات نوعية في مخرجات التعليم التقني والفني والمهني وتعديل النفقات الإدارية من اجمالي نفقات قطاع التعليم والتدريب لعدم حصول تضخم بالجهاز الإداري والوظيفي والتركيز على تقوية مخرجات رأس المال البشري لضمان توفير المهارات والكفاءات الوطنية المطلوبة لسوق العمل في القطاع العام والخاص.

**رابعا:** التعاون مع القطاع الخاص بتعديل السياسات والقرارات والمناهج التي ترقى لصنع مهارات وقدرات وطنية مؤهلة ومدربة تحتاجها عملية التحديث المستمر مدى الحياة لتتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل بمناهج علمية وتدريبية مشتقة من متطلبات الإنتاج واحتياجات القطاع الخاص وتواكب ما وصلت إليه التقنية الحديثة في هذا المجال، وتوفير سجلات البيانات والمعلومات والاحصائيات لسوق العمل من خلال منظومات متاحة للجميع ومحدثة باستمرار لتسهيل البحث والدراسة لكل من يرغب في معرفة المعطيات والقدرات المتاحة للبناء عليها واستثمارها.

**خامسا:** توفير الأنظمة الدقيقة التي تشرف على استكشاف الطاقات والمهارات الفنية الوطنية المتميزة، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والاكاديمي والاهتمام بها وفرزها وصقلها والاعتناء بها للرفع من درجات مستوى كفاءة التعليم والتدريب وأداء المدربين والمدرسين واختيار المناهج والبرامج المرنة متعددة المستويات لتتناسب مع جميع الفئات مثل التأهيل او رفع الكفاءات ومتابعة الخريجين بعد التخرج للاستفادة من معلومات التغذية الراجعة من مواقع العمل والإنتاج ومراجعة البرامج والمناهج السابقة وإعادة تقييمها وتطويرها وفقا للإيجابيات والسلبيات الواردة وتقديم الخدمات التوجيهية والارشادية والاستشارية داخل قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني سواء للمتدرب او المدرب او الجهاز الإداري لتنفيذ الخطة التعليمية على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المنشودة لها ودعم جهود إدارة المؤسسات التعليمية والتدريبية وبث روح المسؤولية التربوية وتطبيق الخطة التعليمية القادرة على تطوير وتحسين إدارة المؤسسات وجعلها قادرة على إيصال رسالتها الأساسية التي قامت من اجلها.

**الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية:**

ان اخطر ما يواجه قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا هو عزوف الطلبة وأولياء امورهم عن التوجه نحو التعليم والتدريب التقني والفني، لذلك يجب ان يعتمد نظام التعليم والتدريب والنظام التربوي على توسيع قاعدة التعليم التقني والفني والاهتمام بالمحتويات التقنية والفنية في المناهج الدراسية ولا تنحصر اهداف التعليم والتدريب في الحصول على وظيفة بل وضع البرامج التعليمية التي تمكن المتعلم والخريج من الابتكار وخلق فرص العمل وغرس روح الابداع الإيجابي في هذا القطاع وان نظام التعليم والتدريب التقني والفني بحاجة ضرورية إلى المتابعة والتقييم المستمر لجميع اجزاءه وتسجيل المؤشرات المتنوعة الزمنية لبناء سياسات وتشريعات استراتيجية توصلنا إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية واعداد منظومات وبيانات تكسب رضا قطاعات العمل والإنتاج. (إن الأعداد الكبيرة للمهاجرين في ليبيا تفيد أن فرص العمل متوفرة لكن المستفيدين منها هم العمال الوافدين سواء كانوا عربا او غير عرب وان هناك عاملين يمكن أن يفسرا هذه المفارقة: يتعلق العامل الأول: بعزوف الليبيين عن المهن اليدوية والحرف بينما يتعلق الثاني: بعدم قدرة نظام التعليم والتدريب بمد الليبيين بالكفاءات والمهارات المطلوبة في سوق العمل وتتفق عديد الجهات الحكومية وغير الحكومية، على أن الشباب الليبي معروف بعزوفه عن عدد كبير من المهن وخاصة منها المهن اليدوية ويفضل المهن الإدارية سواء كانت لدى الدوائر الحكومية أو لدى البنوك ومؤسسات التأمين على سبيل المثال، ويمكن أن يلاحظ ذلك داخل عديد المؤسسات السياحية أو داخل المطاعم أو في ورش البناء حيث الغالبية المطلقة من العاملين هم غير ليبيين كما يوجد أيضا إجماع عام لدى أصحاب العمل المحليين أو أصحاب الشركات الأجنبية على أن نظام التعليم والتدريب لم ينجح في إعداد الليبيين لدخول سوق العمل لكن عزوف الشباب الليبي عن المهن اليدوية قد يكون مرده أيضا ظروف العمل من حيث مستوى الأجور والتغطية الاجتماعية وساعات العمل التي قد يقبل بها العامل المهاجر ويرفضها العامل الليبي، المهم هو أن تواجد هذه العوامل في آن واحد أدى إلى بروز وضعية تعرفها دول عربية متوسطية أخرى وتتمثل في نسبة بطالة مرتفعة ووجود يد عاملة مهاجرة ولا يمكن لمثل هذه الإشكاليات أن تحل عن طريق تحسين جودة وأداء التعليم التقني والتدريب المهني فقط، وإنما بالوقوف على أسباب عزوف الشباب عن بعض المهن). (عملية تورينو – 2014 – ص 9) (7)

**خاتمة:**

من خلال هذا البحث نستطيع رؤية غياب السياسات العامة الحكيمة للتعليم والتدريب وعدم قدرتها على اصلاح منظومات قطاع التعليم والتدريب وكذلك عدم موائمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشروعات التنموية والاستثمارية وضعف دور القطاع الخاص وريادة الاعمال في نشاطات قطاع التعليم والتدريب في ليبيا.

تأسيسا على ما تقدم يخلص الباحث إلى ان السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني تعاني حاليا من الكثير من الصعوبات في تقدير صنع سياسات التعليم والتدريب حيث تعود بالأساس إلى:

1- عدم نظرة صانعوا السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني إلى مبادئ وقواعد التعليم والتدريب التي تأخذ بالحسبان غرس الاساسات الأخلاقية والقيم التربوية التدريبية التعليمية لبناء اعمدة البنية الفوقية للإنسان المتأصلة في نواة الابداع الفكري والعلمي والعملي للمواطن الليبي مدى الحياة وقلة الاهتمام والرعاية بالمتفوقين والمبدعين الليبيين من أصحاب الكفاءات العالية والموهوبة.

2- عدم انتهاج سياسات إنفاق هادفة ومدروسة من خلال رؤية استراتيجية حكومية مستقرة ومستمرة، لبناء مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب مما تسبب في ارتفاع مخرجات التعليم والتدريب كماً، وغياب الجودة والنوعية والكفاءة في المهارات والقدرات وكذلك ازدياد انتشار المراكز والمعاهد والإدارات التعليمية في جميع المناطق مع قلة الطلاب والمتدربين فيها.

3- ضعف تعاون مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني مع القطاع الخاص بسبب السياسات والقرارات السابقة منذ السبعينات والثمانينات التي لا تلبي احتياجات سوق العمل ولا تواكب التقدم المستمر في هذا الميدان من تطوير المناهج حسب متطلبات الإنتاج التقنية الحديثة وتوفير البيانات والمعلومات والاحصائيات والبحوث لسوق العمل.

4- تعدد جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني وهيمنتها على توجيه برامج العملية التعليمية وإدارة مراحلها المختلفة مما أدى إلى تبعية المراكز التعليمية التدريبية لأكثر من جهة وتشتت الأهداف بين الجهة المسؤولة والجهة المشرفة باعتبار ان لكل جهة أهدافها الخاصة بها مما يؤثر على مخرجات التعليم والتدريب وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل.

5- تراجع مستويات مناهج التعليم التقني والفني والمهني عن مواكبة التطور التكنولوجي المتلاحق لمتطلبات سوق العمل الليبي والاعتماد على المنهج النظري واهمال الجانب العملي والتدريبي،

ترتب عليه تدني كفاءة مهارات التدريب والأداء للمتدرب والمدرب وانخفاض جودة المتخرجين وتقلص اعداد الطلاب وعدم متابعة الخريجين بعد التخرج للاستفادة من التغذية الراجعة من مواقع العمل.

6- اختفاء الخدمات التوجيهية والارشادية والاستشارية في عملية تطبيق الخطة التعليمية لتحسين أداء المؤسسات والمراكز التعليمية، زاد من حجم الفجوة بين العناصر التعليمية وأضعف عملها في تنفيذ الخطة التعليمية واوصلها إلى تصنيف دولي اخرجها سنة 2022 من المؤشر العالمي للتنافسية الشاملة لعدم توفر ابسط معايير الجودة، وكذلك محدودية مراقبة الجودة والمعايير.

من هنا نخلص إلى جملة من المقترحات وهي كما يلي:

1- الحرص عند صنع السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني النظر إلى مبادئ وقواعد التعليم والتدريب والاهتمام بالبنية الهيكلية والمنهجية وتسهيل مشاركة الناشطين والمدربين والقطاعات التي يعمل التعليم التقني والفني والمهني إلى تحقيق أهدافها في عملية رسم السياسات العامة للتعليم والتدريب، والتركيز على بناء هياكل خاصة لهذا الامر ومراقبة ومتابعة وتقويم الأداء العملي للتعليم والتدريب للتأكد من الجودة والكفاءة والنوعية والتأكيد على استخدام البرنامج الإصلاحي الجاد لاستراتيجية السياسات العامة الجديدة للتعليم والتدريب والابتعاد عن المركزية والتجزئة في التنفيذ وتكثيف الجهود والقدرات المتاحة من كافة الوسائل الإدارية والرقابية لتحقيق مبادئ واهداف السياسات العامة للتعليم والتدريب.

2- تأسيس رؤية جديدة تهدف إلى تحقيق التوجهات المستقبلية للتطور العلمي الحديث وما وصلت إليه المعرفة العلمية من خلال تبني مبادئ تشمل: (إتاحة التعلم والازدهار لكل فرد – تنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الليبي – نشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود للمجتمع ككل).

3- رفع مستوى مراكز ومعاهد وكليات التعليم التقني والفني والمهني بمد جسور الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الأداء ونوعية المخرجات ومواجهة تحولات العولمة ومتغيراتها باعتبار ان مؤسسات التعليم والتدريب تتحمل المسؤولية الكبرى في التكيف مع التطورات العالمية الجديدة والمحافظة على اهداف السياسات العامة للتعليم والتدريب لأنها من الخطوط الدفاعية الهامة التي ترعى مصالح المجتمع.

4- تشييد إدارة الخدمات والتوجيه والإرشاد لتبني تنظيم إداري واعي يحقق اهداف السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني ويتطلب تغيير النشاطات الإدارية الانية إلى نشاطات تقدم التخطيط والتوجيه والتنفيذ والرقابة الصحيحة، ونقل مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني إلى الوضع الجديد الذي تفرضه تحديات الواقع وتحولات استشراف المستقبل مع النظر بجدية لضبط مجلس الجودة المستقل لضمان فاعلية المهارات والقدرات الوطنية المدربة ووضع قيم ومبادئ جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل ومتغيرات المستقبل واحلال أساليب تقنية فنية راقية في التدريب والتعليم لتوجيه المتدربين والطلبة إلى أسلوب التعلم الذاتي والاعتماد على النفس والمهارات المكتسبة المستمرة مدى الحياة.

**المصادر والمراجع:**

1- جيمس اندرسون (1999) ترجمة عامر الكبيسي "صنع السياسات العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان – ص17.

2- فهمي خليفة الفهداوي (2001) "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل"- دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان – ص 38.

3- حسن الطيب ابشر (2000) "الدولة العصرية دولة مؤسسات" – الدار الثقافية للنشر – القاهرة – ص 27.

4- (قاباج والزرقاني- مفهوم وواقع التعليم التقني الوطني بليبيا- 2018- ورقة بحثية ص 5).

5- (التير- التعليم العالي والتنمية في ليبيا: 2006).

6- (قانون رقم 21 سنة (2023) بشأن التعليم التقني والفني والمهني.

7- المؤسسة الأوروبية للتدريب – عملية تورينو (2014) ص 9).

**الجداول:**

1- جدول رقم (1) يوضح السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في مرحلة دولة ليبيا 2011 / 2023. المصدر المجمع القانوني الليبي.

2- جدول رقم (2) توزيع المؤسسات التقنية والفنية والكليات (عام – خاص) حسب المناطق في ليبيا 2023. المصدر: مكتب شؤون المعاهد بإدارة المعاهد الفنية المتوسطة، منظومة وحدة المحفوظات بإدارة المعاهد التقنية العليا، إدارة التعليم التقني والفني الخاص بديوان الوزارة، مكتب التنسيق والمعلومات بإدارة الكليات التقنية.

3- جدول رقم (3) يوضح اجمالي عدد الطلاب والخريجين بالمعاهد المتوسطة والعليا والكليات حسب المتوفر من السنوات. المصدر: إدارة التقويم والقياس والتوجيه الفني، مكتب اعتماد الجودة بإدارة الكليات التقنية، إدارة التعليم التقني والفني الخاص.

4- جدول رقم (4) يوضح إنفاق وزارة التعليم التقني والفني 2022 / 2023. المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

# دراسة إمكانية تطبيق أسس ومبادئ الحكومة الالكترونية على بلدية الأبيار كبلدية نامية

أ. خالد ميلاد
قسم الحاسوب / كلية الآداب والعلوم الابيار / جامعة بنغازي

**الملخص**

صاحب ظهور مفهوم الحكومة الالكترونية تطورا ملحوظا في مستوى أداء المؤسسات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والكلفة وتحقيق الشفافية. وفي ليبيا يوجد قصور واضح في تطبيق مفاهيم الإدارة الالكترونية في المصالح الحكومية المختلفة. وبالتالي هذه الدراسة تهدف الى دراسة مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحكومة الالكترونية على بلدية الأبيار في ليبيا كعينة للدراسة وقد خلصت الدراسة الى انعدام تطبيق مبادئ الحكومة الالكترونية في البلدية وتم عرض بعض التوصيات لتطبيقها.

**الكلمات المفتاحية:** الحكومة الإلكترونية، إدارة البيانات، الإدارة الإلكترونية، أتمتة المعاملات.

**Abstract**

The emergence of e-government concept was accompanied by a noticeable development in the level of performance of government institutions. Using of e-government concept leads to saving time, effort cost, and achieving transparency. In Libya, there is a clear deficiency in applying the concepts of electronic management in many government departments. This study aims to study the extent to which the principles of e-government can be applied to the municipality of Alabyar in Libya as a sample can be applied on the rest of municipalities. The study concluded that there is a lack of application of the principles of e-government in the municipality, and some recommendations for their application were presented.

**Keywords**: e-government, data management, electronic administration, transaction automation.

## 1. المقدمة

إن الاستفادة من ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات يكمن في إنشاء بيئات مؤتمتة تساهم في التقدم الحضاري والاجتماعي. ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات ونشر البيانات وتبني مبادرات الحكومة الإلكترونية، التي تهدف إلى خدمة المواطن وتحسين الشفافية والفعالية في إدارة الدولة.

التطبيقات الحكومية التقليدية كانت تهدف في الأساس إلى رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسات، بينما تركز الحكومة الإلكترونية على خدمة المواطن. وقد بدأت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية من خلال عرض معلومات مهمة على الإنترنت وتنفيذ العديد من المعاملات الحكومية والتجارية عبر الإنترنت.

تعمل الحكومة الإلكترونية على تحسين الأداء الحكومي وزيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة. وبالتالي، فإن اعتماد الحكومة الإلكترونية يساهم في توسيع مشاركة المواطنين ورجال الأعمال في الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا. كما يوفر الحوار المباشر ودعم اتخاذ القرارات وصياغة السياسات بشكل يتفهم أكثر لاحتياجات المواطنين.

من الجوانب الرئيسية لنجاح الحكومة الإلكترونية هو توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة والتدريب المستمر للموظفين على استخدام التقنيات الحديثة. كما يتطلب الأمر أيضًا تغييرًا في ثقافة المؤسسة لتشجيع المشاركة والتعاون وتبادل المعرفة بين الأفراد. وعلى الرغم من فوائد الحكومة الإلكترونية، إلا أنها تواجه أيضًا بعض التحديات كتأمين المعلومات والحفاظ على سرية البيانات الحكومية، وتجاوز العقبات الثقافية والتنظيمية لتبني التكنولوجيا الجديدة، وضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع إدارة المعرفة.

بصفة عامة، الحكومة الإلكترونية تلعب دورًا مهمًا في تطوير الحكم الرشيد وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتساعد على تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية وتعزيز التنمية المستدامة. [1]

### 1.1 مشكلة الدراسة

توجد حاجة ملحة إلى استغلال التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الحواسيب وشبكات الإنترنت، لتسهيل الأعمال وتوفير الخدمات للمواطنين بشكل إلكتروني. ويمكن أن تلعب الإدارة الإلكترونية دورًا حيويًا في حل العديد من المشكلات، مثل التكدس والانتظار الطويل أمام المكاتب الحكومية

والمؤسسات. وتعتبر الإدارة الإلكترونية استجابة واقعية لاستخدام تطبيقات الحواسيب في تقديم الخدمات العامة، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من التقدم التكنولوجي في توفير الوقت والجهد والتكلفة، واستخدام شبكة الإنترنت لتعزيز التواصل بين الإدارة الحكومية وفروعها، وبين الإدارة والمواطنين.

لذا، تركز الاهتمام على ضرورة فهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية والانتقال إلى عصر المعرفة واستغلال التقنيات الحديثة في مختلف جوانب الحياة المعاصرة. فقد تم تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في العديد من الوزارات والجهات الحكومية في الدول العربية والغربية. وفي ليبيا، ظهرت مشكلة في تنفيذ مفهوم الحكومة الإلكترونية من قبل الجهات الحكومية، حيث لا تزال المعاملات الورقية والتقليدية هي السائدة في الدوائر الحكومية بشكل شائع.

الطريقة التقليدية المستخدمة في سير العمل داخل البلدية ادت الي عرقلة العمل داخل البلدية و تعطيل اجراءات القطاعات و المواطنين وكذلك تكدس المعاملات الورقية مما ادى الى ضياعها في اغلب الاحيان وهذا الامر انعكس سلبا على سير العمل .

### 1.2 أهمية الدراسة

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول فهم مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأهميتها، وتحليل تطبيقها في ليبيا، بدءًا من بلدية الأبيار. تبرز أهمية هذا الموضوع في ندرة الأبحاث والدراسات التطبيقية في مجال الإدارة الإلكترونية في ليبيا. كما تسعى الدراسة لسد بعض الفجوات في دراسات إدارة الأنظمة الإلكترونية، وتوضيح مفهوم ومتطلبات تطبيق مبادئ وأسس الحكومة الإلكترونية، وتوضيح أهميتها للإدارة العامة المعاصرة.

### 1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استكشاف إمكانية استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية وتقديم تعريف شامل لمفهوم الحكومة الإلكترونية، وزيادة الوعي والاهتمام بها والكشف عن متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية وذلك من خلال:

- فهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- تحديد المعوقات التي قد تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية عمومًا، وبلدية الأبيار على وجه الخصوص.
- اكتشاف الحلول الممكنة للتغلب على المعوقات التي تعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

### 1.4 أسئلة الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم إجابات شاملة للأسئلة التالية:

• ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟ أي العوامل والمكونات الضرورية لتحقيق نظام إدارة إلكترونية فعال؟

• ما هي المعوقات التي قد تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية؟ ما هي التحديات التقنية والمؤسسية والثقافية التي يمكن أن تعترض تنفيذ الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية؟

• ما هي الاستراتيجيات والحلول الممكنة لمواجهة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات؟ كيف يمكن تعزيز التوعية وتحقيق التغيير اللازم لتحقيق النجاح في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجالات المعلومات الحكومية؟.

• ما هي التحديات التقنية والمؤسسية التي يمكن أن تعترض تنفيذ الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية؟ و ما هي الاستراتيجيات والحلول الممكنة لمواجهة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات؟.

•كيف يمكن تعزيز التوعية وتحقيق التغيير اللازم لتحقيق النجاح في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجالات المعلومات الحكومية؟

### 1.5 حدود الدراسة

يركز البحث على أهمية الحكومة الالكترونية وإمكانية تطبيقها في بلدية الأبيار في ليبيا.

### 1.6 عينة الدراسة

تم تحديد عينة البحث باختيار بلدية الأبيار لدراسة إمكانية تطبيق أسس ومبادئ الحكومة الالكترونية عليها . حيث تم اجراء العديد من المقابلات مع موظفي البلدية ومديري الادارات و على راسهم مدير ادارة تقنية المعلومات وكذلك ملاحظة سير العمل في البلدية و اداراتها المختلفة.

### 1.7 الدراسات السابقة

أجريت في السنوات القليلة الماضية بعض الدراسات التي تهتم بالحكومة الالكترونية وإمكانية تطبيقها ومتطلباتها ومعوقات تنفيذها. حيث ركزت دراسة المجالي [2] على تحليل دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الأداء المؤسسي للبلديات في الأردن، واستخدمت بلدية الكرك الكبرى كنموذج للدراسة. تم شرح مفهوم الحكومة الإلكترونية والمبادئ التي تستند إليها، بالإضافة إلى

توضيح أبرز خصائصها ومستوياتها وأدواتها وعواملها المؤثرة. تم أيضًا استعراض المشاكل والتحديات التي تواجه الحكومة الإلكترونية، وركزت الدراسة على بيان دور الحكومة الإلكترونية في تحديث البلديات بطرق آمنة وميسرة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن كان من الدول العربية الرائدة في تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في جميع المجالات الخدمية. وأوصت الدراسة بأن يقوم الجهاز الحكومي الإلكتروني بدعم قطاع البلديات في تطوير جميع الأقسام والإدارات في البلديات لتحقيق الارشفة و الاتمتة.

وقام الخرابشة [3] بدراسة وتحليل تأثير متطلبات الحكومة الإلكترونية على الخدمات الإلكترونية في بلدية السلط الكبرى. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وشملت عينة الدراسة 26 موظفًا يعملون في بلدية السلط الكبرى. من بين النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة، توافق المشاركون على أن درجة متطلبات الحكومة الإلكترونية في بلدية السلط الكبرى ضعيفة، بينما توافقوا على أن درجة الخدمات الإلكترونية في البلدية مرتفعة. كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين متطلبات الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية، وهذا الارتباط يكون عكسيًا إيجابيًا، وبمعنى آخر، كلما انخفضت متطلبات الحكومة الإلكترونية زادت الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية، والعكس صحيح أيضًا، حيث كلما ارتفعت متطلبات الحكومة الإلكترونية، انخفضت درجة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية. وأوصت الدراسة بأهمية زيادة اهتمام بلدية السلط الكبرى بمتطلبات الحكومة الإلكترونية والاستعداد لتحقيق الكفاءة الإدارية وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور المستفيد.

كما قام Alabdallat [7] بإعداد دراسة هدفت إلى استكشاف كيفية تقديم الدوائر الحكومية في الأردن لخدمات إلكترونية إلزامية للمواطنين. قامت الدراسة بمراجعة شاملة للأدبيات لتحديد دور رضا المواطن والعوائق المحتملة التي قد تؤثر على معدل اعتماد الخدمات الإلكترونية وفرضها. تم أيضًا إجراء تحقيق عن طريق زيارة صفحات الويب الرسمية للدوائر الحكومية وتحليل الخدمات الإلكترونية التي تقدمها ثلاث دوائر حكومية رئيسية وتصنيفها إلى ثلاث فئات: الخدمات الإلكترونية الإلزامية، والخدمات الإلكترونية الاختيارية، والخدمات الإلكترونية الاختيارية الملموسة. توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق النجاح الكامل للخدمات الإلكترونية من خلال فرض الخدمات الإلكترونية الاختيارية جنبًا إلى جنب مع تحسين رضا المستخدمين. كما اقترحت الدراسة نموذجًا لتحقيق رضا المستخدمين واعتباره مؤشرًا يعالج موضوع فرض الخدمات

الإلكترونية أهميته من قبل الدوائر الحكومية في الأردن. وفي دراسة أخرى قام Gupta et al. [8] بإعداد دراسة تهدف إلى تحديد وتحليل العقبات الرئيسية التي تعيق تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية في الهند. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الأدبيات واستشارة الخبراء. تم تحديد 14 عقبة رئيسية في تنفيذ الحكومة الإلكترونية، وتم تطوير نموذج سببي لفهم العلاقة بين هذه العقبات باستخدام النمذجة الهيكلية التفسيرية (ISM)، وتصنيف العقبات كمحركات تابعة أو مستقلة أو متغيرة. توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود إرادة سياسية تعتبر العقبة الأهم في تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية. قدمت هذه الدراسة مدخلات قيمة للممارسين في صياغة استراتيجيات تنفيذ أفضل لتحسين جودة خدمات المبادرات الحكومية الإلكترونية. يتم تشجيع الحكومة الإلكترونية في معظم دول العالم لتقديم خدمات إلكترونية فعالة للمواطنين.

### 1.8 أدوات الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع عدد من موظفي بلدية الابيار كوسيلة لجمع البيانات وكذلك اسلوب مراقبة أسلوب العمل بالبلدية والاطلاع على الوثائق والنظم القائمة ودراستها وتحليلها.

### 1.9 منهجية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من ثلاثة مراحل رئيسية حيث سيتم أولا دراسة أسس ومبادئ ومفاهيم الحكومة الإلكترونية بشكل واقعي وقابل للتطبيق. ثم سيتم التركيز على بلدية الأبيار كحقل دراسة. وأخيرًا، سيتم استكشاف إمكانية تطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية على بلدية الأبيار وتحليل النتائج وعرض التوصيات.

## 2. الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية هي نظام حديث تتخذه الحكومات باستخدام الإنترنت لربط مؤسساتها ببعضها البعض وربط خدماتها بالمؤسسات الخاصة والمواطنين بشكل عام. يهدف هذا النظام إلى جعل المعلومات متاحة للأفراد وإنشاء علاقة شفافة ومتسمة بالسرعة والدقة، بهدف تحسين جودة الأداء الحكومي وتعزيز التواصل وتحسين الخدمات الحكومية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالحكومة الإلكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية، فيتم تحويل أسلوب تقديم الخدمات من الروتين والبيروقراطية والإجراءات المعقدة إلى استخدام التكنولوجيا لتبسيطها وتسهيلها للمواطن. حيث تقدم الخدمات

الحكومية بطريقة سهلة وميسرة عبر الإنترنت، مما يوفر الجهد والتكاليف، مما يترتب على ذلك تحسين كبير في كفاءة تقديم الخدمات الحكومية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها.[4]

تهدف الحكومة الإلكترونية إلى الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني، من خلال استخدام تقنيات الحاسوب لربط الوحدات والإدارات المختلفة معًا، بهدف تسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة للمستفيدين بسهولة وفعالية. يتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، مما يسهم في تحسين الكفاءة، وتسريع المعاملات، وتوفير الوقت، والجهد. كما يتم توفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت وتحقيق التواصل والتفاعل بين المواطنين والحكومة بشكل إلكتروني، مما يعزز الشفافية والشمولية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.[5]

### 2.1 أهمية الحكومة الإلكترونية

تطبيق الحكومة الإلكترونية يتأتى من خلال توفر ثلاثة شروط أساسية وهي المساءلة والمرونة والحكم الصالح. تعتبر هذه الشروط أساسية في بناء الحكومة الإلكترونية، وقد نشأت هذه الفكرة نتيجة ظهور صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع والمؤسسات. لذا تم البحث عن سبل لمعالجة هذه المشكلة وظهرت الحكومة الإلكترونية كحلاً للوقاية من انتشار الفساد والعمل على منعه. بالإضافة إلى ذلك فتبني الحكومة الالكترونية يلزم المؤسسات الحكومية بمبادئ المرونة والوضوح في أسلوب عملها كجزء من متطلبات الإصلاح الإداري. كما تعمل الحكومة الإلكترونية على تقليل نسبة الأخطاء في أداء العمل وتدفق المعلومات وتبادلها بشكل شفاف فتعزز التواصل بين المواطنين وصناع القرار والمسؤولين، مما يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية ودعم السياسات الاقتصادية السليمة.[6] فالحكومة الإلكترونية لها دور أساسي وفعال في زيادة الفعالية عن طريق تنفيذ الأعمال بانسيابية و تحسين الاتصالات الداخلية و تقديم خدمات أفضل للمستفيدين و الإعلام و الترويج للإنجازات و المرونة والشفافية وغيرها من الأهداف التي تسعى المؤسسات والحكومات والأفراد لتحقيقها.

### 2.2 مكونات الحكومة الإلكترونية

للحكومة الإلكترونية مكونات أساسية وهي:

- البنية التحتية اللازمة لتطبيق مبدأ الحكومة الإلكترونية
- شبكة الاتصال الحكومية

- ميكنة أعمال الوزارات والهيئات والإدارات المحلية
- المشتريات الحكومية إلكترونيا عبر الشبكات.

### 2.3 مراحل تنفيذ الحكومة الإلكترونية

مر مفهوم الحكومة الالكترونية منذ بداية ظهوره بثلاث مراحل اساسية هي:

- **المرحلة الأولى:** تمثلت بدخول الحاسوب إلى العمل الإداري مما أدى لتسهيل المعاملات الإدارية إلى حد كبير.
- **المرحلة الثانية:** تم فيها ميكنة بعض الخدمات وتطبيق نظام المعلومات الإدارية وتوظيفها في تسديد الفواتير بواسطة الهاتف.
- **المرحلة الثالثة:** تمثلت في ظهور الإنترنت.

## 3. الدراسة

### 3.1 حقل الدراسة (بلدية الأبيار)

تأسست بلدية الأبيار بموجب قرار من مجلس وزراء الحكومة الليبية في عام 2013، وهي تقدم خدماتها لشريحة كبيرة من المواطنين وتغطي مساحة جغرافية كبيرة وحدودها الجغرافية هي من منطقة الرجمة غربا إلى منطقة سلينا شرقا ومن المجلس البلدي توكره شمالا الى منطقة مسوس جنوبا و تضم 21 لجنة تسييرية هي : وادي المعقور– رقبة الناقة– شمال الأبيار– قصر الشريف – بومشيفة – أسقفه – الرجمة – جيره – بومريم – المليطانية – سيدي مهيوس – سيدي إبراهيم بورأس – الأبيار – جنوب الأبيار– الحقيفات – بوربوح – أفتيلة – تجمع افريخ – شهداء ضاوي – غوط السلطان. ويبلغ عدد سكان المجلس المحلي لمدينة الأبيار وضواحيها حوالي (73.000) ثلاثة وسبعون ألف نسمة.

#### 3.1.1 الهيكل التنظيمي لبلدية الأبيار

للبلدية كغيرها من البلديات الليبية هيكل تنظيمي يندرج تحته العديد من الإدارات والمكاتب والوحدات الإدارية التي تعمل على ضمان عمل البلدية بشكل سلس وتنفيذ المعاملات الإدارية بالشكل المطلوب وتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين. البلدية تعمل بهيكل تنظيمي كما هو موضح في الشكل رقم (1).

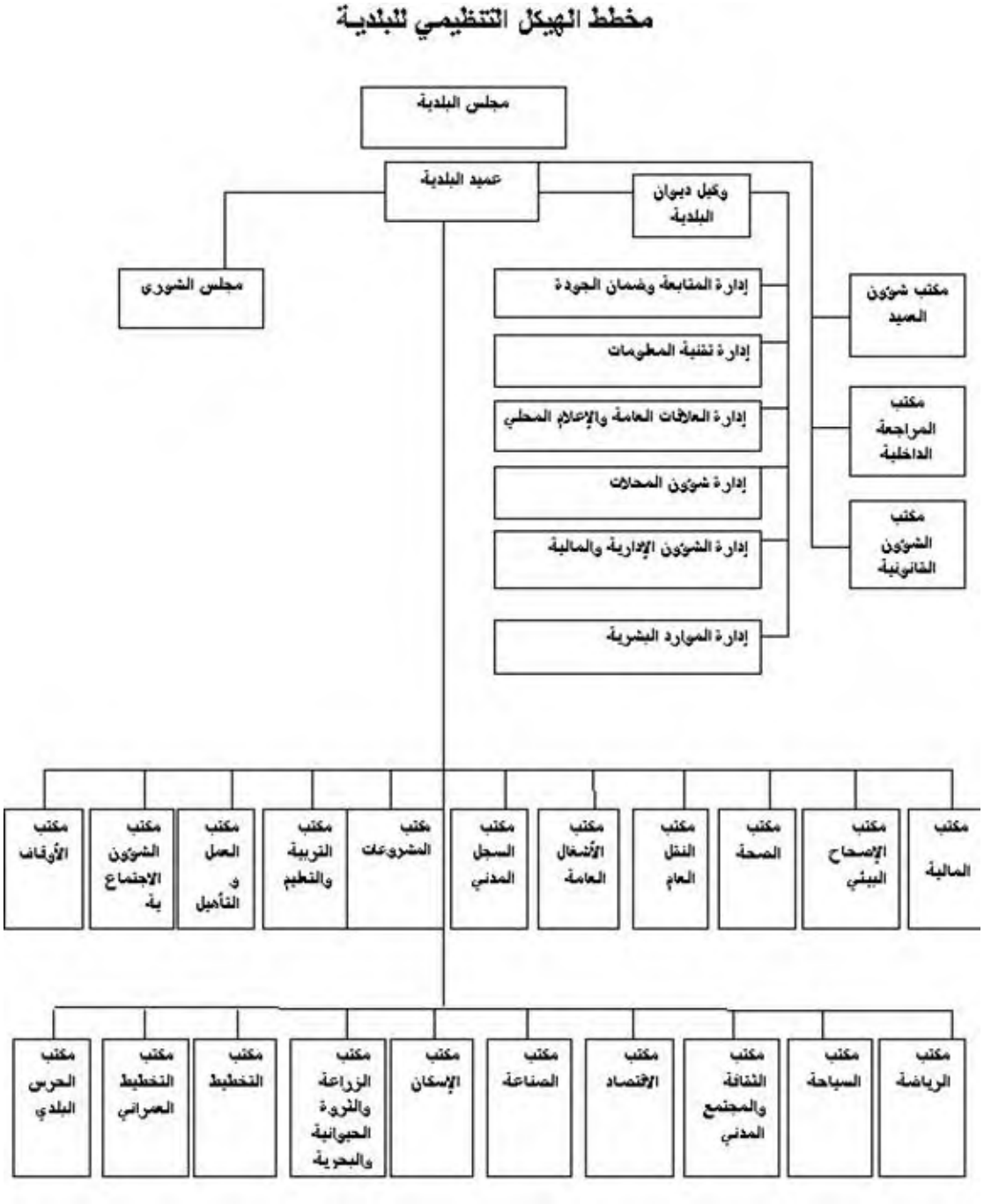


الشكل1: يوضح الهيكل التنظيمي للبلدية

## 3.2 البنية التحتية الحالية للبلدية

من خلال ادوات الدراسة تمت دراسة الوضع الحالي للبلدية من حيث البنية التحتية المعلوماتية. وجد أن البلدية يوجد بها استخدام لتقنية المعلومات على مستوى محدود جدا حيث سنستعرض ما هو متوفر من كيان مادي وكيان معنوي وموارد بشرية متوفرة . تمت عملية تجميع البيانات عن

طريق عمل مجموعة من المقابلات مع المسؤولين و مدراء الادارات و الموظفين و كذلك الملاحظة و التدوين عن طريق الزيارات الميدانية.

### 3.3 الأجهزة والمعدات المتوفرة حاليا

تتوفر مجموعة من أجهزة الحاسوب والمعدات الأخرى موضحة في الجدول رقم (1).

**جدول 1: يوضح المعدات والأجهزة المتوفرة حاليا في البلدية**

| رقم | وصف الجهاز | النوع | العدد |
|---|---|---|---|
| .1 | حاسوب مكتبي | معالج ثنائي النواة Core2duo RAM:2GB / شاشة "17" | 20 |
| .2 | طابعة ليزرية | Hp LaserJet 2130 | 3 |
| .3 | طابعة ملونه | Canon x | 2 |
| .4 | ماسحه ضوئية | HP u3201 | 2 |
| .5 | فاكس | Panasonic fx | 2 |
| .6 | شبكات سلكية | لاتوجد | 0 |
| .7 | شبكات لاسلكية | توجد | 1 |

### 3.4 البرمجيات (المنظومات) المتوفرة حاليا

توجد منظومة تحتفظ بمشاريع البلدية ومنظومة ماليه تخص القسم المالي كما توجد منظومة اتصالات مرتبطة لكن لم يتم تشغيلها والجدول رقم(2) يوضح المنظومات المتوفرة ومواصفاتها.

**جدول 2: يوضح المنظومات المتوفرة في بلدية الأبيار**

| المنظومة | **وصف المنظومة** | الإدارة التابعة لها | عدد المستخدمين | تحتاج شبكة | لغة البرمجة | قواعد البيانات | معدات خاصة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *المنظومة المالية* | حسابات ورواتب | المالية | 3 | شبكة لاسلكية | فيجوال بيسك | اكسس 2003 | طابعة ليزرية وماسحه ضوئية |
| *منظومة المشاريع والكميات* | تخطيط عمراني | الإسكان والمرافق | 4 | شبكة لاسلكية | فيجوال بيسك | اكسس 2008 | طابعة ليزرية وماسحة ضوئية |
| *منظومة مراسلات* | مع وزارة الحكم المحلي | ديوان البلدية | 2 | شبكة لاسلكية | تطبيق جاهز من الوزارة | تطبيق جاهز من الوزارة | طابعة ليزرية وماسحة ضوئية |

### 3.5 الموارد البشرية المتوفرة

وتتمثل في الموارد والإمكانيات البشرية التي تعمل ضمن الملاك الوظيفي للبلدية وكذلك الإدارات والمكاتب والقطاعات التابعة للبلدية والمقصود بالموارد والإمكانيات البشرية هنا هم الأفراد المدربين أو الذين تلقوا تعليم في مجال الحاسب الآلي وتقنية المعلومات أو الأشخاص الذين لديهم خبرات سابقة في هذا المجال والجدول رقم (3) يبين الموارد البشرية المتوفرة حالياً.

**جدول 3: يوضح الموارد البشرية المتوفرة في بلدية الأبيار**

| تسلسل | الوظيفة | عدد الموظفين المؤهلين | عدد الموظفين الغير مؤهلين | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مبرمج | 6 | 4 | 10 |
| 2 | محلل نظم | 8 | 3 | 11 |
| 3 | فني صيانة حاسوب | 4 | 2 | 6 |
| 4 | فني تركيب شبكات | 6 | 5 | 11 |
| 5 | مختبر النظم | 5 | 3 | 8 |

ولقد تم اظهار نسب كل تخصص من حيث عدد الافراد مقرونة بنسبة المؤهلين وغير المؤهلين كما بالشكل (2).

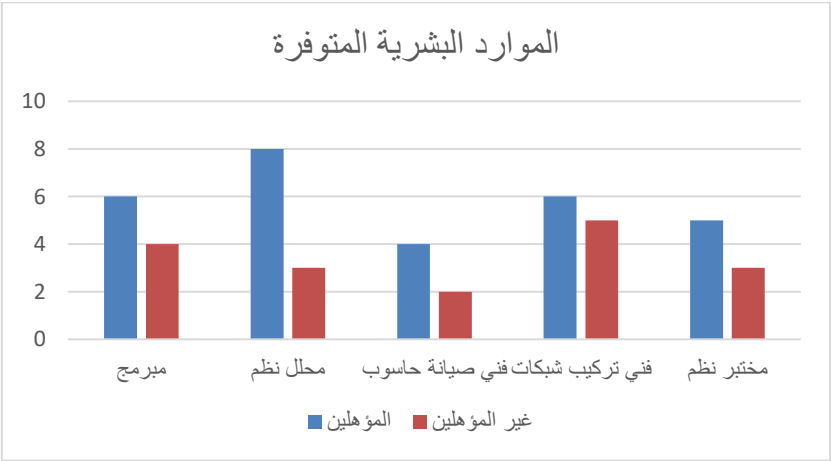


**الشكل 2: يوضح الموارد البشرية ونسبة المؤهلين لغير المؤهلين منهم**

## 4. النتائج

بعد عملية الدراسة عن البلدية من خلال ادوات البحث والتقصي المستخدمة خلصت الدراسة الى ان بلدية الابيار لا تمتلك الادوات الاساسية الازمة لتطبيق مبدئ الحكومة الالكترونية سواء داخل ديوانها او في الادارات والمصالح التابعة لها. حيث لا يوجد تفاعل الكتروني بينها وبين المواطنين او بينها وبين ادارات الدولة الليبية المختلفة. السبب يرجع الى قلة وشح المخصصات المالية من الحكومة ادى الى عدم توفير الاجهزة والمعدات الازمة من اجل تطبيق مبدئ الحكومة الالكترونية وكذلك عدم تدريب وتأهيل الكوادر الازمة للتشغيل والادارة.

العمل التقني والالكتروني يعتبر ثقافة يجب ان تكون راسخة في العمل بمؤسسات الدولة بالكامل بما فيها بلدية الابيار وبالنظر الي الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة في بلدية الابيار فانه يتعذر بشكل كبير عملية الانتقال الكامل لمفهوم الحكومة الالكترونية.

### 4.1 مدى تطبيق مجالات الحكومة الإلكترونية حاليا في نطاق البلدية

بعد اكتمال عملية البحث والتقصي على البلدية تم تلخيص مدى مواكبة البلدية لتطبيق مجالات الحكومة الإلكترونية في التالي:

- **التعامل مع المواطنين (G2C)**

هذا التعامل يعتبر محدودا جدا في البلدية حيث لا يوجد تعاون يذكر بين البلدية والمواطنين (من حيث استخدام تقنية المعلومات) حيث كل ما هنالك هو عبارة عن مراجعة فيزيائية وورقية بالنسبة للمواطن وكذلك الاستخدام لا يعبر عن نظرة (G2G) التي تقدم خدمات المراجعة من خلال الشبكات والاتصالات وتخدم الموطن وهو في مكانه دون الحضور الشخصي.

- **المعاملات مع المؤسسات الحكومية (G2G)**

من خلال دراستنا للأنظمة الموجودة في البلدية اتضح لنا عدم وجود أي نوع من التعاملات الرقمية والإلكترونية مابين البلدية والقطاعات أو البلدية والبلديات الأخرى أو البلدية والحكومة التابعة لها.

## 5. المقترحات اللازمة لتطبيق أسس الحكومة الإلكترونية في بلدية الأبيار

من خلال دراسة الوضع الراهن بالبلدية وبنيتها التحتية وما هو متوفر وما هو منجز توصلت الدراسة الى عدة مقترحات لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية ببلدية الأبيار كالتالي:

- **التعامل مع الموطنين (G2C).**

يقترح وجود شبكة معلومات لكي يتم التعاون بين البلدية والمواطنين بحيث يكون التعامل مع البلدية عن طريق شبكة المعلومات حيث يتم تصميم موقع خاص بالبلدية ومن خلاله يستطيع الموطن انجاز المعاملات.

- **المعاملات مع المؤسسات الحكومية (G2G).**

يقترح وجود شبكة معلومات لكي يتم التعاون بين البلدية والقطاعات والبلديات الأخرى والحكومة التابعة لها البلدية عن طريق شبكة الإلكترونية من خلال وجود منظومات وكل منظومة خاصة بقطاع معين لكي يمكنها من التعامل مع البلديات الأخرى.

- **البوابة الالكترونية للبلدية كنموذج لتطبيق الحكومة الالكترونية**

البوابة الإلكترونية هي موقع إلكتروني متاح على شبكة الإنترنت يجمع ويدمج الخدمات العامة. تتيح البوابة الإلكترونية للمواطنين الحصول على الخدمات الحكومية على مدار الساعة من أي مكان يتواجدون فيه، سواء أثناء تواجدهم في المنزل أو أثناء التنقل. ويتطلب نجاح الحكومة الإلكترونية وجود تكامل بين الجهات الحكومية، حيث يمكن للمواطن الاستفادة من الخدمات العامة عبر موقع واحد بشكل سلس وفعال، دون الحاجة إلى معرفة التفاصيل الدقيقة للتقسيمات الوظيفية للجهات الحكومية.

**6. التوصيات**

الانتقال من النظام اليدوي والورقي الى نظام الكتروني ليس بالأمر الهين حيث ان ميكنة الانظمة الادارية والحكومية يحتاج الي بنية تحتية تقنية كبيرة وكذلك الى موارد بشرية مدربه ومؤهلة في مجال تقنية المعلومات. هذه الدراسة خلصت للتوصيات التالية:

أ. يجب ان تقود الحكومة الليبية عملية الانتقال الكامل الى نظام الحكومة الالكترونية وتسخير كافة الامكانيات والدعم لذلك.

ب. توظيف التقنيات الحديثة لإشراك مختلف شرائح المجتمع وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستفادة من الخدمات الحكومية الإلكترونية.

ج. الاستثمار في الموارد البشرية العاملة في المجالات المتعلقة بعمل الحكومة الإلكترونية.

د. تشجيع الشركات المحلية العاملة في مجال تقنية المعلومات للاستعانة بالكفاءات الوطنية في تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية.

ه. بناء شراكات فاعلة مع شرائح المجتمع والقطاعات الادارية المختلفة لتسريع الانتقال إلى المجتمع الرقمي بما من شأنه أن يؤثر إيجابا على الواقع الاداري، وجذب الاستثمار وتشجيعه في مجال تقنية المعلومات.

**7.الخلاصة**

عنيت هذه الدراسة بتحليل ومعاينة نظام العمل ببلدية الأبيار ودراسة إمكانية تطبيق أسس ومبادئ الحكومة الإلكترونية بالبلدية. ومن خلال الدراسة تبين وجود بعض القصور في متطلبات البنية التحتية من مكونات مادية وبرمجيات ومواقع انترنت لازمة لتفعيل الإدارة الالكترونية. كما

خلصت الدراسة لعدد من التوصيات التي من شأنها تسهيل تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية ببلدية الأبيار للرفع من جودة الخدمة المقدمة للمواطن وتوفير مبدأ المرونة والشفافية في المعاملات الإدارية.

**8.المراجع**

1- كبيسي، كلثم محمد. (2008.) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم معلومات تابع الحكومة الإلكترونية في دولة قطر، قطر.

2- المجالي، نشأت. (2022.) دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز أداء المؤسسي للبلديات في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(2).

3- الخرابشة، محمد. (2021.) أثر متطلبات الحكومة الإلكترونية على الخدمات الإلكترونية: دراسة حالة في بلدية السلط الكبرى. المجلة العربية للنشر العلمي، 33.

4- لطفي، علي. (2007.) الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، دبي.

5 – بن عيشاوى، أحمد. (2010.) أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال.

6 – حسين، مريم خالص. (2013.) حكومة الإلكترونية، العراق.

المراجع الأجنبية

7 - Alabdallat, W. I. M. (2020). Toward a mandatory public e-services in Jordan. Cogent Business & Management, 7(1), 1727620.

8- Gupta, A., Suri, P. K., & Singh, R. K. (2019). Analyzing the interaction of barriers in e-governance implementation for effective service quality: Interpretive structural modeling approach. Business Perspectives and Research, 7(1), 59-75.

# دراسة واقع سوق النباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق

د. زهرة صالح أحميدة
Zhare.saleh@tu.edu.ly

أ.مني عبد الله اللافي
Mona.allafa@tu.edu.ly

جامعة طبرق– كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة

**الملخص:**

يهدف البحث إلى دراسة واقع سوق النباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق، حيث تناولت الدراسة عينة من المستهلكين والعطارين في مدينة طبرق. اعتمد البحث على أساليب التحليل الوصفية والكمية، توصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها بلغت نسبة الذين يعتقد أن هناك احتياج لتطوير وتحسين المنتجات الطبيعية المستخرجة من النباتات الطبية والعطرية نحو 95.1%، مما يشير إلى رغبتهم في تحسين جودة المنتجات المتاحة في السوق، و أن نسبة كبيرة من المستهلكين يستخدمون النباتات الطبية والعطرية في روتينهم اليومي، وهذا يعكس اهتمامهم بالاستخدام الطبيعي والعشبي حيث بلغت النسبة نحو 66.7%، كذلك هناك نسبة عالية تفضل استخدام المنتجات الطبيعية والعشبية عوضًا عن المنتجات الصناعية وهذه النسبة بلغت حوالي 84.6% مما يدل على الوعي المتزايد بفوائد النباتات الطبية والعطرية، وأوضحت الدراسة أيضا أن عقبات استخدام النباتات الطبية والعطرية في الحياة اليومية يرجع إلى قلة المعرفة بنسبة بلغت نحو 33.1%، والاستدامة والمداومة على استخدامها بنسبة بلغت حوالي 27.3% وبلغت نسبة كل من جودة المنتج والحساسية والتحسس بلغت حوالي 14%، و تبين من الدراسة أن اكثر النباتات الطبية والعطرية استهلاكا ومبيعات عن طريق محلات العطارة قد انحصرت في 19 نوع مصدرها من منطقة الجبل الأخضر، وتوصلت الدراسة للعديد من التوصيات منها ينبغي تعزيز التوعية بفوائد النباتات الطبية والعطرية وتعليم المجتمع عن استخداماتها المختلفة وكيفية الاستفادة منها، كذلك يجب العمل على تطوير عملية استخلاص وتصنيع هذه المنتجات لضمان جودتها وفاعليتها. ويجب دعم زراعة وإنتاج هذه النباتات المحلية لتلبية الطلب المتزايد وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية كذلك يجب دعم البحوث المتعلقة بالنباتات الطبية والعطرية وتطوير برامج تثقيفية وتدريبية لتعزيز المعرفة والمهارات في هذا المجال ينبغي الاستثمار في تطوير البنية

التحتية لسوق النباتات الطبية والعطرية في طبرق. ويشمل ذلك توفير مرافق للتخزين والتبريد والتجهيز والتعبئة والتغليف، بالإضافة إلى إنشاء مراكز توزيع تسهم في تسهيل عملية توزيع المنتجات وتقليل التكاليف.

**الكلمات المفتاحية:** طبرق، سوق، النباتات، الطبية والعطرية، مستهلكين، عطارين. مقدمة

## Study on the current status of the market for medicinal and aromatic plants in the city of Tobruk

**Zahra Saleh Ahmida** **Mona Abdullah Al-Lafi**
**Tobruk University - Faculty of Natural Resources and Environmental Sciences**

**Summary**

**The study aims to examine the reality of the market for medicinal and aromatic plants in the city of Tobruk. The study included a sample of consumers and herbalists in Tobruk. The research relied on descriptive and quantitative analysis methods. The study reached several results, the most important of which was that the percentage of those who believe that there is a need to develop and improve natural products extracted from medicinal and aromatic plants reached 95.1%, indicating their desire to improve the quality of products available in the market. A large percentage of consumers use medicinal and aromatic plants in their daily routine, reflecting their interest in natural and herbal use, reaching about 66.7%. There is also a high preference for using natural and herbal products instead of industrial products, reaching about 84.6%, indicating an increasing awareness of the benefits of medicinal and aromatic plants. The study also indicated that obstacles to using medicinal and aromatic plants in daily life are due to lack of knowledge (33.1%), sustainability and continued use (27.3%), product quality, sensitivity, and allergies (14%). The study also revealed that the most consumed and sold medicinal and aromatic plants through herbal shops are limited to 19 types sourced from the Green Mountain region. The study made several recommendations, including the need to enhance awareness of the benefits of medicinal and aromatic plants and educate the community about their various uses and how to benefit from them. It also emphasized the need to develop the process of extracting and manufacturing these products to ensure their quality and effectiveness. Supporting the cultivation and production of these local plants to meet the increasing demand and enhance reliance on local resources is also essential. Additionally, supporting research related to medicinal and aromatic plants, and developing educational and training programs to enhance knowledge and skills in this field, as well as investing in the development of infrastructure for the market of medicinal and aromatic plants in Tobruk, including providing facilities for storage, refrigeration, processing, packaging, and establishing distribution centers to facilitate the distribution process and reduce costs .**

**Keywords: Tobruk, market, plants, medicinal and aromatic, consumers, herbalists**.

تحتل النباتات الطبية والعطرية مكانة كبيرة عالميا في الانتاج الزراعي والصناعي حيث يزداد الطلب عليها نتيجة تغير أنماط الاستهلاك في العالم وزيادة الوعي الغذائي والصحي والبعد ما أمكن عن المركبات الكيميائية والادوية وما تسببه من أثار جانبية (شيماء وآخرون 2018) يعتبر سوق النباتات الطبية والعطرية من أسواق النباتات الهامة في العديد من المناطق حول العالم لما لها من قيمة اقتصادية كبيرة.

تختلف واقع سوق النباتات الطبية والعطرية من منطقة إلى أخرى، وذلك بناءً على الطلب والعرض المحلي والعالمي، وتوافر الموارد الطبيعية المحلية والتشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة والتصدير والاستيراد

في بعض المناطق، مثل الهند والصين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر زراعة وتجارة النباتات الطبية والعطرية جزءًا مهمًا من الاقتصاد المحلي. توجد أسواق محلية نشطة بجانب التصدير إلى الأسواق العالمية. وتشمل النباتات المشهورة في تلك المناطق مثل الكركديه والأعشاب الطبية المختلفة والزعفران واللافندر والشاي الأخضر والعديد من الأعشاب الأخرى.

من الجدير بالذكر أنه في بعض المناطق الأخرى، قد يكون سوق النباتات الطبية والعطرية أقل تطورًا، وذلك بسبب عوامل مثل قلة الموارد الطبيعية المحلية المتاحة أو عدم التوعية الكافية بقيمة هذه النباتات. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بزراعة النباتات الطبية والعطرية لما تمتع به من أهمية اقتصادية عالية لاستخدامها في مجالات عديدة أهمها مجال الأدوية ومجال مستحضرات التجميل والعطور ألا أن زراعة تلك النباتات على مستوي المحلي لم تحظي بالاهتمام الكافي بالرغم من تعدد أنواعها وملائمة الظروف البيئية بزراعتها وارتفاع العائد الاقتصادي حيث ان الرقعة المزروعة من تلك النباتات ضئيلة ومتذبذبة من عام لأخر علاوة على ذلك المخزون الاستراتيجي الليبي الذي قادر على المساهمة والوصول الي الاكتفاء الذاتي وانتاج الادوية بنسبة عالية جدا ، تعد النباتات الطبية والعطرية جزءًا هامًا من التراث الطبي التقليدي ولها قيمة كبيرة في العديد من الثقافات.

تعتبر مدينة طبرق واحدة من المدن الليبية التي تشتهر بوفرة هذه النباتات والتي تعتبر جزءًا من تراثها الثقافي، سوق النباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق يعد مركزًا حيويًا لتجارة هذه النباتات، يتم تبادل مجموعة واسعة من النباتات في هذا السوق، بما في ذلك الأعشاب الطبية، والنباتات المستخدمة في صناعة العطور والزيوت العطرية، والنباتات المستخدمة في صناعة المستحضرات الطبية والتجميلية، على الرغم من أن سوق النباتات الطبية والعطرية في طبرق يحظى بشعبية كبيرة، إلا أنه قد يواجه بعض التحديات. من بين هذه التحديات تشمل توفر الموارد المائية المناسبة لزراعة النباتات والحفاظ على جودتها، وتنظيم وتطبيق إجراءات الحصاد والتجهيز بطرق صحيحة، وتوفير البنية التحتية المناسبة للتخزين والتسويق.

يعتبر تطوير سوق النباتات الطبية والعطرية في طبرق فرصة لتعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة. يمكن للسلطات المحلية والمهتمين بتطوير هذا القطاع توفير الدعم والتشجيع للمزارعين والتجار والمصنعين لتحسين جودة المنتجات وتعزيز التسويق والتصدير، بالتالي يمكن القول إن سوق النباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق يعد فرصة مهمة لتعزيز التنمية المحلية والاقتصاد المستدام في المنطقة، ومن خلال هذا البحث نسعي الي تسليط الضوء في بلدية طبرق على أهمية هذه النباتات واستثمارها حيث يفتح المجال لأقامه العديد من الصناعات لكونه مشروع اقتصادي متكامل يرتبط بالعديد من الصناعات مما يساهم في مضاعفة الإنتاج وزيادة فرص العمل وعدم هدر هذه الثروة لوجود العديد من المقومات في بلدية طبرق التي تساعد على ازدهار زراعة النباتات الطبية والعطرية مما يساهم في إنتاجه.

**المشكلة البحثية**

يعد التوعية بفوائد واستخدامات النباتات الطبية والعطرية أمرًا هامًا لزيادة الطلب عليها لذلك يجب أن يعمل المنتجون على تثقيف المستهلكين حول الفوائد الصحية والجمالية لمنتجاتهم من خلال حملات تسويق وتوعية فعالة، ولابد أن يكون المنتجون والمستهلكون حريصين على التوازن بين استخدام النباتات الطبية والعطرية وحماية البيئة. فيجب تشجيع الممارسات المستدامة في زراعة واستخدام هذه النباتات للحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة، كذلك تجسدت المشكلة في التوجه للابتكار والتسويق الذكي، فيمكن للمنتجين والمستهلكين استكشاف واستغلال الفرص المتاحة في سوق النباتات الطبية والعطرية.

**الأهداف البحثية**

1. يهدف سوق النباتات الطبية في طبرق إلى توفير مجموعة متنوعة من النباتات الطبية التي تستخدم في علاج الأمراض وتحسين الصحة، بالإضافة إلى النباتات العطرية التي تستخدم في صناعة المستحضرات العطرية والعناية الشخصية.
2. تعزيز الاستدامة البيئية.
3. دعم الاقتصاد المحلي وتوعية المجتمع بفوائد النباتات الطبية والعطرية.

**الأهمية البحثية للدراسة**

1. توفر الدراسة للمجتمع والمسؤولين البيانات والمعلومات اللازمة لفهم حجم السوق ونطاق الأعمال المتعلقة بالنباتات الطبية والعطرية.
2. تساهم الدراسة في فهم استخدامات وفوائد النباتات الطبية والعطرية في مجال الرعاية الصحية.
3. كذلك دراسة الوعي بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على الموارد الطبيعية. من خلال فهم النباتات الطبية والعطرية المحلية واستدامتها، يمكن تشجيع الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة وحماية النباتات النادرة والمهددة بالانقراض.
4. تساهم الدراسة في الحفاظ على التراث والثقافة المرتبطة بالنباتات الطبية والعطرية في مدينة طبرق.

**الدراسات السابقة**

أوضحت دراسة **(نهي، 2018)** أن النباتات الطبية والعطرية ذات قيمة اقتصادية عالية حيث يتزايد عليها الطلب محليا وعالميا لما تتميز به من استخدامات متعددة. وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لها كسلع تصديرية وملائمة الظروف المناخية لإنتاج تلك النباتات في مصر إلا أنه لوحظ ان المساحات المزروعة من هذه النباتات متذبذبة ومتدنية وتهدف الدراسة إلى التعرف على الامكانيات الاقتصادية المتوفرة لإنتاج وتسويق اهم النباتات. وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها تكوين جهات مؤسسية واتحادات للمعنيين بالنباتات الطبية والعطرية وبأشراف مديريات الزراعة والجهات البحثية، وتشجيع المراكز البحثية لإنتاج تقاوي من النباتات الطبية والعطرية المناسبة ذات الإنتاجية العالية والمواصفات النوعية المطلوبة والتوصية بالتوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية وخاصة بالأراضي الجديدة، وانشاء مصنع متكامل لتجهيز

وتجفيف جميع المنتجات النباتات الطبية والعطرية بغرض التصدير بالمواصفات المطلوبة للسوق الخارجي. وفي دراسة إجراءها( **عبد الحميد وآخرون،2018)** كان الهدف منها حصر النباتات الطبية والعطرية المستهدفة من قبل أهالي المنطقة لغرض التجارة وتحديد الكميات المباعة منها سنوياً واسعارها المتداولة وأثر ذلك على هذه النباتات مستقبلاً أوضحت الدراسة أن هناك أكثر من 45 نوعاً من النباتات شائعة الاستخدام من قبل أهالي المنطقة في الطب الشعبي، كما أوضحت الدراسة أن هناك 10أنواع من النباتات الطبية والعطرية هي الأكثر رواجاً واستهلاكاً تجمع مباشرة من الغطاء النباتي الطبيعي بالمنطقة وتباع بمحلات العطارة والمتمثلة في الشيح، القميلة، الكليل ، تفاح الشاهي ، السدر وغيرها من النباتات الطبية والعطرية ، وتبين من الدراسة أن الزعتر وتفاح الشاهي وصلت مبيعاتها سنوياً إلى 160 و 150 كيلوجرام على التوالي وبعائد وصل 6720 و 6000 دينار سنوياً، بينما الزريقة كانت أقل مبيعاً بلغ العائد إلى 1230 دينار. استهدف دراسة لـ **(شيماء وآخرون، 2018)** محددات الطلب العالمي للنباتات الطبية والعطرية التصديرية المصرية وذلك لوضع سياسة تصديرية لتلك النباتات ويعتبر السوق الألماني من الأسواق الرئيسية للنباتات الطبية والعطرية المصرية. حيث تبين من النتائج أن ألمانيا هي السوق الرئيسي للصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية حيث بلغت الكمية المصدرة لأمريكا نحو 7013 طن تمثل20%، من إجمالي كمية وقيمة الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية، كما أن مصر تأتى في المركز الثاني لقائمة أهم الدول المصدرة لتلك النباتات إلى ألمانيا بنسبة بلغت حوالي 13.05% من إجمالي واردات السوق الألماني. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على زيادة الطاقة التصديرية للنباتات الطبية والعطرية لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة مع تزايد الطلب العالمي عليها. كما أشار كل من **(وليد، شيماء، 2018)** بدراستهم للمؤشرات الاقتصادية لإنتاج وصادرات أهم النباتات الطبية والعطرية في جمهورية مصر العربية إن أهم محاصيل النباتات الطبية والعطرية وهي ستة محاصيل ما بين طبي وعطري ومن بينهما تم اختيار أهم تلك المحاصيل من حيث المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية العالية وكانت هذه النباتات (النعناع البلدي ـ الزعتر ـ البردقوش ـ) بلغت الإنتاجية الفدانية للنعناع البلدي بلغت أدناها عام 2008 بنحو 0 طن ، بينما وصلت أقصاها عام 2014 بنحو35.1 طن ، وأن إجمالي إنتاجية الزعتر على مستوى الجمهورية قد بلغت أدناها عام 2005 بنحو18.31 طن ، بينما وصلت أقصاها عام 2007 بنحو85 طن ، وان إجمالي إنتاجية البردقوش على مستوى الجمهورية قد

بلغت أدناها عام 2011 بنحو2.66 طن ، بينما وصلت أقصاها عام 2001 بنحو 4.86 طن .دراسة الصادرات العالمية من محاصيل الدراسة وهى (النعناع – العتر – البردقوش) والتي تتميز فيها مصر بالجودة والحجم ولون الازهار ونسبة محتوى المواد الفعالة وربما تكون بسبب لميزة سعرية نتيجة انخفاض أسعارها النسبية، وتأتى ترتيبها الرابع في مصاف الدول المصدرة لمحاصيل الدراسة من حيث الكمية حيث بلغت نسبتها ٥,١% من إجمالي الكمية المصدرة وقدرت كمية صادرات بنحو 1538.7 مليون طن خلال الفترة (2005–2010). إجراء **(عبد الحميد ومحمد، 2018)** دراسة للنباتات الطبية والعطرية بوادي الكوف بالجبل الأخضر–ليبيا، حيث بينت الدراسة أن منطقة الجبل الأخضر بصفه عامة ووادي الكوف بصفة خاصة تعتبر مناطق غنية بالنباتات الطبية والعطرية المستخدمة بالطب الشعبي، واستهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم النباتات الطبية والعطرية بالوادي وأوضحت الدراسة بوجود 111 نوعا من النباتات الطبية والعطرية موزعة على 3 فصائل و4 أجناس و 5 أنواع من عراة البذور و46 فصيلة من مغطاة البذور، ذوات الفلقتين مثلت ب 38 فصيلة و 80 جنساً و 92 نوعاً بينما مثلت ذوات الفلقة الواحدة ب 8 فصائل و 11 جنساً و 14 نوعاً. وأن الأنواع المسجلة بمنطقة الدراسة تنتمي لأشكال حياة مختلفة 24.32% من النباتات الظاهرة و23.42% من النباتات فوق السطحية و16.22% من النباتات نصف المختفية و10.81% من النباتات المختفية و25.23% من النباتات الحولية، كما أوضحت الدراسة وجود 9 أنوع من النباتات المتوطنة.

**المواد وطرق الدراسة**

**منطقة الدراسة:**

تقع هضبة البطنان في شرق منطقة طبرق وتمتد إلى وادي بوالفرايس غربا، تقع إلى الشرق والجنوب من الجبل الأخضر وهي مدرجات ومصاطب لا يزيد ارتفاعها على 500م، وتقترب من السواحل في بعض المناطق، وتشتهر الهضبة بالزراعة خصوصاً الزراعة البعلية منذو عصور قديمة تتميز هضبة البطنان بالأودية والشريط الساحلي بخصوبة التربة إذا ما توفرت المياه حيث أن المنطقة تعاني من شح (نقص) في المياه. وهي بذلك تقع بين خطي طول 23–25 شرقا وخطي عرض 28–32 شمالاً. وتبلغ مساحتها حوالي 83.860 كم مربع أي ما يعادل 8.386 الآف هكتار وهي بهذه المساحة تشكل ما نسبته 7.4% من مساحة ليبيا.

وتتميز بلدية البطنان بأن مناخها خليط بين المناخ شبه الصحراوي والصحراوي. يعتبر المناخ عنصرا مهما في دراسة النباتات لآن له دور فعال في تكوين التربة التي تؤثر في نمو الغطاء النباتي ودرجة كثافته، وكذلك يؤثر بطريقة مباشرة عليه من خلال الأمطار ونوع وقوة الرياح.

**جمع العينات:** جمعت البيانات من خلال استمارة استبيان خصصت للمستهلكين وكذلك للعطارين في منطقة طبرق.

**النتائج والمناقشة:**

يتبين من الجدول رقم (1) أن نسبة كبيرة من المستهلكين يستخدمون النباتات الطبية و العطرية في روتينهم اليومي، وهذا يعكس اهتمامهم بالاستخدام الطبيعي والعشبي حيث بلغت النسبة نحو 66.7%، وهناك نسبة عالية تفضل استخدام المنتجات الطبيعية والعشبية عوضًا عن المنتجات الصناعية وهذه النسبة بلغت حوالي 84.6% مما يدل على الوعي المتزايد بفوائد النباتات الطبية والعطرية، والعديد من المشاركين يعرفون عن فوائد النباتات الطبية والعطرية، وهذا يدل على وجود معرفة بسيطة في المجتمع حول هذا الموضوع حيث بلغ عدد الذين يعرفون عن النباتات الطبية والعطرية حوالي 54.5%، ومن خلال ما يوضح من الجدول أن الغالبية العظمى يوافق على أن سوق النباتات الطبية والعطرية يدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة، وهذا يعكس الوعي بالاستدامة البيئية والاعتماد على الموارد الطبيعية حيث بلغ عددهم حوالي 65.9%.

**جدول (1) يوضح إجابات بعض المستهلكين للنباتات الطبية والعطرية**

| السؤال | نعم | لا | ربما |
|---|---|---|---|
| هل تستخدم النباتات الطبية والعطرية في روتينك اليومي | 66.7 | 33.3 | – |
| هل تفضل استخدام المنتجات الطبيعية والعشبية عوضًا عن المنتجات الصناعية | 84.6 | 15.4 | – |
| هل لديك معرفة بفوائد النباتات الطبية والعطرية | 39 | 6.5 | 54.5 |
| هل تعتقد أن سوق النباتات الطبية والعطرية يدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة | 65.9 | 8.9 | 25.2 |
| هل تروج للوعي والتثقيف حول استخدام النباتات الطبية والعطرية | 75 | 10 | 15 |
| هل تعتقد أن هناك احتياج لتطوير وتحسين المنتجات الطبيعية المستخرجة من النباتات الطبية والعطرية | 95.1 | 3.9 | – |
| هل تعتقد أن النباتات الطبية والعطرية تناسب مجتمعك المحلي وتلبي احتياجاته | 52.1 | 5.8 | 42.1 |
| هل تعتقد أن هناك توفر كافٍ من النباتات الطبية والعطرية في السوق | 29.5 | 36.9 | 33.6 |
| هل تعتقد أن الأسعار المتعلقة بالنباتات الطبية والعطرية معقولة | 72.1 | 27.9 | – |
| هل لديك أي اهتمام في معرفة المزيد عن استخدامات النباتات الطبية والعطرية وكيفية زراعتها | 65 | 16.3 | 17.7 |

**المصدر: استمارة الاستبيان صممه خصيصاً من قبل الباحثتان**

كذلك وجود نسبة عالية تروج للوعي والتثقيف حول استخدام النباتات الطبية والعطرية، وهذا يعكس الاهتمام بنشر المعرفة والتثقيف في المجتمع، كذلك بلغت نسبة الذين يعتقد أن هناك احتياج لتطوير وتحسين المنتجات الطبيعية المستخرجة من النباتات الطبية والعطرية نحو 95.1%، مما يشير إلى رغبتهم في تحسين جودة المنتجات المتاحة في السوق، من خلال نفس الجدول نلاحظ أن نصف المستهلكين يعتقدون أن النباتات الطبية والعطرية تناسب مجتمعهم المحلي وتلبي احتياجاته، وهذا يعكس توافر الاهتمام والاعتماد على هذه النباتات في الثقافة المحلية. كذلك هناك نسبة عالية ممن يهتمون بمعرفة المزيد عن استخدامات النباتات الطبية والعطرية وكيفية زراعتها، وهذا يدل على الرغبة في زيادة المعرفة والتعمق في هذا المجال، بشكل عام، يوضح الجدول أن هناك اهتمامًا ووعيًا متزايدًا بالنباتات الطبية والعطرية ودورها في الحفاظ على الصحة والجمال والاستدامة البيئية.

وأوضحت الدراسة أيضا أن عقبات استخدام النباتات الطبية والعطرية في الحياة اليومية يرجع إلى قلة المعرفة بنسبة بلغت نحو 33.1%، والاستدامة والمداومة على استخدامها بنسبة بلغت حوالي 27.3% وبلغت نسبة كل من جودة المنتج والحساسية والتحسس بلغت حوالي 14%، أما التفاعلات الدوائية فبلغت نحو 11.6%. وتبين من نتاج استمارة الاستبيان كذلك أن حوالي 73.2 % من المستهلكين يحصلون على نباتاتهم من العطارين ونحو 13% من المزارعين، أما الباقي فيتحصلون عليها من الصيدليات ومن الأسواق الشعبية، كذلك أوضحت النتائج أن 66.7 % من المستهلكين يفضلون شراء النباتات الطبية والعطرية طازجة ومجففة في أنا واحد.

أوضحت الدراسة أن هناك أكثر من 38 نوع من النباتات الطبية والعطرية المستخدمة في الطب الشعبي على مستوي مدينة طبرق وأن هذه الأنواع هي الأكثر استخداما سواء من المستهلكين أو ما يباع عند العطارين أو المعالجين الشعبيين الجدول (2).

**جدول (2) أنواع النباتات الطبية والعطرية التي تباع في محلات العطارة والموجودة بمنطقة الدراسة**

| ت | الاسم العلمي | الاسم المحلي الدارج |
|---|---|---|
| 1 | Olea Europaea | الزيتون |
| 2 | Polygonum equisetipormis sibth | القرضاب |
| 3 | Ziziphus lotus Desf | السدر |
| 4 | Urtica urens L | الحريق |
| 5 | Peganum harnala L | الحرمل |
| 6 | Artemisia herba- alba Assa | الشيح |
| 7 | Helichrysum Stoechas(L)Moench | عشبة الارنب |
| 8 | Chamomilla stoechas (Dest)Alavi | القميلة |
| 9 | Scorzonera undulate vast | الذباح |
| 10 | Varthemis iphiona Boiss | زعتر الحمار |
| 11 | Opuntia ficus-indica | الهندي (التين الشوكي) |
| 12 | Chenopodium ambroisoides L | أبو عفينة |
| 12 | Citrullus colocynthis(L)Schrader | الحنظل |
| 14 | Ricinus commumunis L | الخروع |
| 15 | Globularia Vulgaris L | الزريقة |
| 16 | Ajuga iva(L)schreoler | الشندقورة |
| 17 | Marrubium vulgare L | الروبيا |
| 18 | Teucrium polium (Decn) | الجعدة |
| 19 | Thymus Capitatus (L)Hoffm | الزعتر البرى |
| 20 | Ocimum basilicum | ريحان |
| 21 | Origanum majorana | البردقوش |
| 22 | Zingiber officinale | الزنجبيل |
| 23 | Salvia rosmarinus | اكليل الجبل |
| 24 | Coriandrum sativum | الكسبر |
| 25 | Mentha | النعناع |
| 26 | Salvia officinalis | تفاح الشاهي( الميرمية) |
| 27 | Pimpinella anisum | اليانسون |
| 28 | Geranium | العطر شان |
| 29 | Curcuma longa | الكركم |
| 30 | Trigonella foenum-graecum | الحلبة |
| 31 | Syzygium aromaticum | القرنفل |
| 32 | Cinnamomum verum | القرفة |
| 33 | Laurus nobilis | ورق الغار |
| 34 | Saussurea costus | القسط الهندي |
| 35 | Elettaria cardamomum | الحبهان |
| 36 | Nigella sativa | حبة البركة |
| 37 | Rosa damascena | ورد الجوري المجفف |
| 38 | Senna alexandrina | سنامكي |

**المصدر: استمارة استبيان، اعدت من قبل الباحثتين،2023.**

ولقد تبين من الدراسة أن اكثر النباتات الطبية والعطرية استهلاكا ومبيعات عن طريق محلات العطارة قد انحصرت في 19 نوع مصدرها من منطقة الجبل الأخضر، من خلال استمارة الاستبيان لوحظ تواجد هذه الأنواع في اغلب محلات العطارة حيث تختلف من الكميات المباعة وكذلك أسعارها كلا حسب الطلب ، ففي منطقة طبرق وصل سعر الزعتر البري وهو من النباتات الطبية ل 20 دينار للكيلوجرام، والهكتار قد ينتج حوالي 1500 كجم زعتر جاف هذا يعني مدخول ممتاز، قد يصل ل 30000 في السنة، كذلك سعر الخروع يتراوح بين 25–30 والسدر بين 25–35 للكيلوجرام، وسعر الريحان بين 22–30 للكيلوجرام، حيث يتم بيع كميات كبيرة من النباتات الطبية والعطرية لدي العطارين.

تبين من خلال استمارة الاستبيان التي أجريت للعطارين أن يقوموا بشراء النباتات الطبية والعطرية من منطقة الجبل الأخضر كذلك أن الطلب على منتجات النباتات الطبية والعطرية يكون بشكل يومي، وتبين اغلب اقتراحات العطارين تدخل الدولة ولابد من أن تهتم بتوفير مختبرات وكوادر لها دراية بمجال النباتات الطبية والعطرية.

**النتائج:**

عرف الإنسان النباتات الطبية منذ قديم الزمان واستخدمها بطرق مختلفة لأغراض متنوعة، وما زالت النباتات الطبية تستخدم إلى يومنا هذا، فهي تزرع وتسوق حالياً في كافة مناطق العالم تقريباً، ولكن هناك بعض المناطق التي تهتم كثيراً بزراعتها وتسويق أجزائها الاقتصادية، إذ تزرع النباتات الطبية كثيراً في الصين، الهند، المغرب العربي، مصر ومناطق بلاد الشام (سوريا، فلسطين، الأردن ولبنان).

وتكمن الأهمية الاقتصادية للنباتات الطبية باستخدامها بشكل أساسي في المجال الطبي وتحضير العديد من أنواع الأدوية، ومع تقدم العالم في مجال الكيمياء أصبحت النباتات الطبية تستخدم على نطاق أوسع من خلال معرفة المكونات الفعالة في النبات الطبي وفصلها عن باقي المكونات الأخرى بطريقة نقية واستخدامها ليس فقط في تحضير الأدوية وإنما أيضاً في تكوين مستحضرات التجميل وصناعة بعض المواد الغذائية، وإنتاجها بطريقة تجارية.

**توصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أهمها:**

- بلغت نسبة الذين يعتقد أن هناك احتياج لتطوير وتحسين المنتجات الطبيعية المستخرجة من النباتات الطبية والعطرية نحو 95.1%، مما يشير إلى رغبتهم في تحسين جودة المنتجات المتاحة في السوق.
- هناك نسبة عالية ممن يهتمون بمعرفة المزيد عن استخدامات النباتات الطبية والعطرية وكيفية زراعتها.
- أن نسبة كبيرة من المستهلكين يستخدمون النباتات الطبية والعطرية في روتينهم اليومي، وهذا يعكس اهتمامهم بالاستخدام الطبيعي والعشبي حيث بلغت النسبة نحو 66.7%.
- هناك نسبة عالية تفضل استخدام المنتجات الطبيعية والعشبية عوضًا عن المنتجات الصناعية وهذه النسبة بلغت حوالي 84.6% مما يدل على الوعي المتزايد بفوائد النباتات الطبية والعطرية.
- وأوضحت الدراسة أيضا أن عقبات استخدام النباتات الطبية والعطرية في الحياة اليومية يرجع إلى قلة المعرفة بنسبة بلغت نحو 33.1%، والاستدامة والمداومة على استخدامها بنسبة بلغت حوالي 27.3% وبلغت نسبة كل من جودة المنتج والحساسية والتحسس بلغت حوالي 14%.
- تبين من الدراسة أن أكثر النباتات الطبية والعطرية استهلاكا ومبيعات عن طريق محلات العطارة قد انحصرت في 19 نوع مصدرها من منطقة الجبل الأخضر.

**التوصيات:**

**1**- يتضح أن هناك اهتمام متزايد بالنباتات الطبية والعطرية وفوائدها لذا ينبغي تعزيز التوعية بفوائد هذه المنتجات وتعليم المجتمع عن استخداماتها المختلفة وكيفية الاستفادة منها.

**2**- يشعر العديد من المستهلكين بأن هناك حاجة لتطوير وتحسين المنتجات الطبيعية المستخرجة من النباتات الطبية والعطرية. يجب العمل على تطوير عملية استخلاص وتصنيع هذه المنتجات لضمان جودتها وفاعليتها.

**3**- يعتقد أكثر من نصف المستهلكين أن النباتات الطبية والعطرية تناسب مجتمعهم المحلي وتلبي احتياجاته. يجب دعم زراعة وإنتاج هذه النباتات المحلية لتلبية الطلب المتزايد وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية.

4- هناك حاجة لزيادة توافر النباتات الطبية والعطرية في السوق، حيث أشارت الإجابات إلى ارتباك في هذا الصدد. ينبغي تعزيز زراعة هذه النباتات وتنظيم الإمدادات لضمان توفرها بكميات كافية.

5- تعزيز البحث والتطوير بالاهتمام بمعرفة المزيد عن استخدامات النباتات الطبية والعطرية وكيفية زراعتها. يجب دعم البحوث المتعلقة بالنباتات الطبية والعطرية وتطوير برامج تثقيفية وتدريبية لتعزيز المعرفة والمهارات في هذا المجال.

6- تشجيع الزراعة المحلية ينبغي تعزيز زراعة النباتات الطبية والعطرية في المدينة، وتوفير الدعم اللازم للمزارعين والمنتجين المحليين. يمكن توفير المساعدة في توفير البذور والتقنيات الزراعية المتقدمة والموارد المالية لتعزيز نمو القطاع الزراعي في المدينة.

7- تطوير البنية التحتية ينبغي الاستثمار في تطوير البنية التحتية لسوق النباتات الطبية والعطرية في طبرق. يشمل ذلك توفير مرافق للتخزين والتبريد والتجهيز والتعبئة والتغليف، بالإضافة إلى إنشاء مراكز توزيع تسهم في تسهيل عملية توزيع المنتجات وتقليل التكاليف.

8- ينبغي وضع استراتيجيات تسويقية فعالة لتعزيز منتجات النباتات الطبية والعطرية في السوق المحلية والعالمية. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للترويج للمنتجات وجذب المزيد من العملاء والمشترين.

9- يجب تعزيز التعاون بين المزارعين والمنتجين والتجار والمستهلكين في سوق النباتات الطبية والعطرية في طبرق. يمكن تنظيم معارض ومؤتمرات وورش عمل لتسهيل التواصل وتبادل المعرفة والخبرات بين جميع الأطراف المعنية.

10- ينبغي وضع معايير وضوابط صارمة للجودة والسلامة لمنتجات النباتات الطبية والعطرية في السوق. يمكن تنفيذ برامج مراقبة الجودة والفحص المستمر للمنتجات لضمان توفر منتجات ذات جودة عالية وتلبية توقعات المستهلكين.

11-يجب توفير التدريب المستمر والتوعية للمزارعين والمنتجين والتجار حول أفضل الممارسات في زراعة وتجهيز وتسويق النباتات الطبية والعطرية.

**المراجع**


1. أمين رويحة (1983)، التداوي بالأعشاب، دار القلم، بيروت، لبنان.
2. زهرة صالح، مني عبد الله (2023)، النباتات الطبية والعطرية وفرص استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا (بلدية طبرق _ كحالة دراسة)، المجلة الليبية للاقتصاد الزراعي، مقبولة للنشر في العدد الأول، ليبيا.
3. شيماء محمد وآخرون (2018)، محددات الطلب في السوق الألماني على النباتات الطبية والعطرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد2، يونيو.
4. طلال غسان أبو رجيع (2000)، علم العقاقير والنباتات الطبية، دار الشروق، عمان، الأردن.
5. عبد الباقي الجعبري (2021)، النباتات الطبية في التراث الإسلامي واليوناني، المملكة المغربية، مراكش، النسخة الاولي.
6. عبد الحميد خليفة (2018)، محمد الدراوي، النباتات الطبية والعطرية بوادي الكوف بالجبل الأخضر – ليبيا، المؤتمر الدولي التاسع للتنمية والبيئة في الوطن العربي 15-17 – ابريل.
7. عبد الحميد وآخرون (2018)، المتاجرة بالنباتات الطبية والعطرية الطبيعية بمنطقة توكره والمناطق المجاورة لها وأثر ذلك على النباتات المستهدفة، كتاب المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبة الجافة، جامعة اجدابيا، ليبيا.
8. فوزي طه قطب (1985)، النباتات الطبية في ليبيا، الدار العربية للموسوعة، بيروت، لبنان.
9. محمد العربي بن عمر (2021)، اهم طرق استخلاص المواد الفعالة من النباتات الطبية– دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر.
10. نهى عزت توفيق (2018)، دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق أهم النباتات الطبية والعطرية لمحافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد2، يونيو.

11. وليد يحي، شيماء حامد (2018)، دراسة اقتصادية لإنتاج وصادرات أهم النباتات الطبية والعطرية في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد1، مارس.

12. Lange. Durand figures for botanical drugs world. wide,1997.
13. Yvonne, C. S. (2012). Les Plantes aromatiques et médicinales, Un exemple de Developpement humain au maroc. Tétouan: La coopérative féminine de ben Karrich.

# الاتجاهات نحو سياسة تبني التعليم التقني وأهم العوامل المؤثرة في تكوينها دراسة ميدانية عن اتجاهات المعلمين، الطلبة واولياء امورهم

د. أمل الشريف د. محمد البزار
قسم التسويق–كلية الاقتصاد–جامعة بنغازي

**مستخلص:**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات نحو سياسة التحول للتعليم التقني في ليبيا، وذلك بقياس اتجاهات كلاً من طلبة الثانوية العامة، أولياء أمور هؤلاء الطلبة والمعلمين في المرحلة الثانوية. وقد جمعت البيانات المستخدمة من 137 طالب يدرسون حالياً في الثانوية العامة / حملة الثانوية العامة ولم يلتحقوا بمستوى آخر للدراسة، 25 ولي أمر طالب ثانوية عامة و35 معلم في المرحلة الثانوية بشقيها الأدبي والعلمي. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تميز أغلبها بالاختلاف عن نتائج الدراسات السابقة. ومن أهم تلك النتائج هو ارتفاع رغبة اولياء الامور في الحاق ابناءهم بالتعليم التقني، كما ارتفعت نسبة المدرسين الناصحين لطلبتهم بالالتحاق بالتعليم التقني. في حين كانت رغبه أغلب الطلبة منخفضة جداً بالالتحاق به. يحمل المبحوثون في العينات الثلاث عدة معتقدات ايجابية نحو التعليم التقني أهمهاإنه يوفر فرص عمل جيدة ويساعد على خفض مستوى البطالة، كما إنه يوفر لمن يعمل بشهادته مصدر دخل مناسب. إلا إنهم يحميلون في ذات الوقت معتقدات سلبية عن هذا النوع من التعليم مثل إنه مرتبط بمستوى اجتماعي متدني وإن الطلبة الملتحقين به هم من ذوي المستوى الدراسي المنخفض. وبإستخدام النتائج المنحصل عليها قامت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات خصوصاً للمعنيين بوضوع سياسات التعليم التقني في ليبيا بهدف تحسين مستوى هذا النوع من التعليم واستقطاب طلبة أكثر إليه.

**الكلمات المفتاحية:** اتجاهات المستهلكين، التعليم التقني، سياسات التعليم، خدمات التعليم.

**مقدمة**

أرتبط مصطلح التعليم التقني Vocational learning عملياً واكاديمياً بالتعليم المهني، حيث تم وضع تعريف موحد لهما من قبل منظمة اليونيسكو ينص على إن التعليم التقني والمهني" هو جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن/ بالإضافة إلى المعارف العامة، دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 1989: 158). كما استخدم مصطلح التعليم التقني كمرادف للتعليم المهني لأن المُتعلم أو المتدرب يصبح قادراً على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية بطريقة مباشرة (Al-sad, 2007؛ المنظمة العربية البريطانية للتعليم العالي، 2015). ولقد لقى هذا النوع من التعليم إهتمام كبيرة من مؤسسات عالمية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 1989؛ DG COMM, 2011)، وحكومات بعض الدول (Scottish Government, 2007) والكثير من البُحاث Al-Tweissi, A., 2012; Abd Rahman, 1986; Al-sad, 2007; Ayub, 2015; Harris, 2004). كما أعتبره الاتحاد الأوربي أحد الوسائل الأساسية لتمكين الشباب من الحصول على وظائف (DG COMM, 2011). وبالرغم من أهمية هذا النوع من التعليم إلا إنه يعاني من بعض المعوقات التي يعرض أهمها في الفقرة الاتية.

وفقاً لتعريف Ajzen and Fishbein يمكن تعريف الاتجاه نحو سلوك معين على إنه " شعور عام لدى الفرد من التفضيل أو عدم التفضيل لسلوك ما" ( Ajzen and Fishbein, 1980 ذكر في Chang, 1998: 1826). وبإستخدام هذا التعريف فإن التجاهات نحو التعليم التقني يمكن أن يعرف على أنه شعور عام لدى متخذي القرار او المؤثرين عليه (الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين) من التفضيل أو عدم التفضيل الالتحاق به.

**أهمية البحث**

ستنتج هذه الورقة صورة واضحة عن الاتجاهات العامة نحو التعليم التقني والعوامل المؤثرة في تشكل تلك الاتجاهات، الأمر الذي سيتيح فرصة أكبر لدى واضعي السياسات العامة في للتعليم ومتخذي القرار لتغيير الاتجاهات السلبية وتعزيز الايجابية منها بإستخدام تلك العوامل. كما يمكن تصميم حملات علاقات عامة متسقة مع سياسات الدولة الخاصة بالتعليم التقنيى؛ وذلك بهدف تحسين صورة وسمعة التعليم المهنى ومن ثم زيادة الاقبال عليه.

كما تتمثل الأهمية العلمية لهذه الورقة في العلمي لهذه الدراسة في محاولة تغطية هذه الفجوة الموجودة في ادبيات الموضوع.

**منهجية البحث**

نظراً لإن قرار اختيار مجال التعليم قرار مصيري لا يتخذ بشكل فردي، وإنما يشارك فيه أغلب أفراد الأسرة، كما إنه يتأثر بآراء الأهل والاصدقاء وكذلك بالنظرة العامة لدى المجتمع. كما إن الالتحاق بالتعليم التقني يتأثر بشكل كبير بالاتجاهات العامة نحوه، واتجاهات المعلمين وأولياء الأمور بالاضافة إلى اتجاهات الطلبة أنفسهم (Ayub, 2015) وللحصول على نظرة شاملة تم تجميع البيانات باستخدام مصدر البيانات الثلاثي Data source triangulation كمدخل للبحث. حيث يستخدم هذا المدخل في العلوم الانسانية لرفع مستويات الثقة والثبات للمقاييس المستخدمة وذلك عن طريق استخدام أكثر من مصدر لنفس البيانات (Write, 2016) لذلك قامت هذه الورقة بقياس نوع وحدّة اتجاهات المعلمين وأولياء الأمور والطلبة نحو التعليم التقني بإستخدام ثلاث نماذج مختلفة من استمارات الاستبيان توزع على ثلاث عينات وهي: المعلمين والطلبة، وأولياء الأمور في السنة الأخيرة من مرحلة التعليم المتوسط. وللتمكن من تصميم مشكلة البحث قام الباحثان من مس الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث والتي يمكن عرضها في الفقرة التالية.

**الدراسات السابقة**

وقد تنوعت الدراسات السابقة في هذا المجال، فمنها من ركز على دراسة اتجاهات طلبة المراحل السابقة لهذا المستوى من التعليم كدراسة طلبة (Ayub, H., 2015؛ Al-sad, 2007)، كما بحثت مجموعة أخرى اتجاهات الطلبة والمعلمين في المرحلة الأعدادية (Noncolela, 1999 Al-Tweissi, A., 2012; Ngogo, 2014). في حين اهتمت مجموعة أخرى من البحوث باتجاهات أولياء الأمور فقط (Okocha, 2009). وقد أظهرت هذه الدراسات نتائج مختلفة، فمنها ما أثبتت وجود اتجاهات سلبية نحو التعليم التقني إضافة إلى وجود صورة ذهنية سلبية وسمعة ضعيفة في المجتمع للتعليم التقني (Al-sad, 2007)، وعلى النقيض وجدت دراسات أخرى أن اتجاهات كلا من أولياء الامور والطلبة ايجابية نحو التعليم التقني ( Abd Rahman, 1986). وفي الجدول أدناه (جدول رقم 1) تلخيص لبعض تلك الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها

## جدول (1) تلخيص لأهم الراسات السابقة عن الاتجاهات نحو التسويق التقني

| المرجع | موضوع البحث | أهم العوامل المدروسة | مكان والدراسة | العينة | أسلوب جمع البيانات والتحليل |
|---|---|---|---|---|---|
| Okocha, 2009 | اتجاه الأباء والأمهات نحو التعليم التقني | التابع: اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني<br>المتغيرة: إدراك أهمية التعليم التقني، نوع التعليم. | ولاية الدلتا– بمنطقة الحكومة المحلية– نيجيريا | 200 من الأباء والأمهات | – الاستبيان<br>– التحليل الكمي باستخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية |
| أهم النتائج | لدى الأباء والامهات إدراك عال بأهمية التعليم التقني في الحصول على فرص عمل لأبنائهم، إلا إن الاتجاه العام سلبي نحو هذا التعليم حيث إنه مرتبط بالطبقة الاجتماعية المتدنية في وجهة نظرهم. الغالبية العظمة من المبحوثين يسعون لتوجيه أبناءهم نحو التعليم الأكاديمي وليس التقني، ولا يزالون يفضلون لأبنائهم وظائف مرموقة اجتماعيا مثل القانون والطب والمحاسبة بدلاً من الوظائف الموجهة الفنية. | | | | |
| TNS Opinion and Social, 2011 | الاتجاهات نحو التدريب والتعليم التقني | التابع: اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني<br>المتغيرة: بلد الاقامة، إدراك أهمية التعليم التقني، مستوى جودة التعليم التقني، توفير فرص عمل لخرجي التعليم التقني. | دول الاتحاد الأوربي | 1000 من مواطني الاتحاد الأوربي من عمر 15 سنة وأكبر | – مقابلات شخصية<br>– التحليل الكمي باستخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية |
| أهم النتائج | بصورة عامة لا توجد وصمة سيئة مرتبطة بالالتحاق بالتعليم التقني بدلا من الأكاديمي. الا إن هناك فريق كبير بين اتجاهات وتقييم المبحوثين للتعليم التقني بين الدول الاعضاء. كذلك مستوى تقييم المبحوثين لجودة التعليم التقني ووالفرص التي يمنحها للملتحقين به تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا يدل على الاتجاهات نحو هذا النوع من التعليم يتأثر بشكل كبير بواقع ومستوى جودة نظام التعليم التقني في الدولة ومدى ارتباطه بسوق العمل. | | | | |

**جدول (1) تلخيص لأهم الراسات السابقة عن الاتجاهات نحو التسويق التقني**

**يتبع جدول (1) تلخيص لأهم الراسات السابقة عن الاتجاهات نحو التسويق التقني**

| المرجع | موضوع البحث | أهم العوامل المدروسة | مكان والدراسة | العينة | أسلوب جمع البيانات والتحليل |
|---|---|---|---|---|---|
| Ngogo, 2014 | اتجاهات طلبة المدارس الإعدادية نحو التعليم المهني | التابع: اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني المتغيرة: مستوى عرفة الطلبة عن التعليم التقني، الوظائف المرغوبة من قبل الطلبة، توقع الطلبة لفرص العمل التي يمنحها التعليم التقني. | تنزانيا | 200 طالب من عشر مدارس اعدادية | – الاستبيان – استخدمت نظرية فيشبين للاتجاهات Fishbein's attitude theories كدلي لتحليل العلاقات بين العوامل |
| أهم النتائج | لدى الطلبة اتجاهات سلبية نحو التدريب والتعليم التقني. وكذلك استعداد الطلبة للانضمام لهذا النوع من التعليم منخفض جدا، حيث إنهم يروا أن الاعمال التي يوفرها التعليم الأكاديمي تمنح مستوى اجتماعي أفضل. كما أوضحت الدراسة إن الطلبة لا | | | | |
| Ayub, H., 2015 | العوامل المؤثرة في اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني والمهني | التابع: اتجاهات الطلبة نحو وقرار التحاقهم بالتعليم التقني المتغيرة: أراء الوالدين والمدرسين، المستوى الاقتصادي الاجتماعي، معدلات الطلبة في السنوات السابقة، ومجال العمل والعمل المستهدف. | باكستان | 300 طالب | – استبيان – استخدم الانحدار المتعدد لاختبار اثل العوامل المدروسة على الاتجاه |
| أهم النتائج | كشفت الدراسة إن لكل من الوالدين والاقران، والوضع الاقتصادي الاجتماعي ومجال العمل والعمل المستهدف من العوامل المؤثرة في اتجاهات الطلبة وقرار اختيار الالتحاق بالتعليم التقني من عدمه. في حين أثبتت الاختبارات إن معدلات الطلبة في السنوات السابقة وأراء المدرسين لا تؤثر على اتجاهات الطلبة وقرار التحاقهم بهذا النوع من العليم. | | | | |

**يتبع جدول (1) تلخيص لأهم الراسات السابقة عن الاتجاهات نحو التسويق التقني**

| المرجع | موضوع البحث | أهم العوامل المدروسة | مكان والدراسة | العينة | أسلوب جمع البيانات والتحليل |
|---|---|---|---|---|---|
| العيسي، 2022 | اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني | المتغير التابع: الاتجاهات نحو التعليم التقني. المتغير المستقل: الجنس، الدخل، المستوى التعليمي. | الاردن | 117 طالب | – استبيان – تحليل التباين الاحادي (T)، الفا كرونباخ، المتوسطات والانحرافات المعيارية. |
| أهم النتائج | بينت نتائج الدراسة إن اتجاهات الطلبة نحو كانت ايجابية نحو التعليم المهني، ولكنها تراوحت بحسب التخصص. حيث كان في المرتبة الأولى الجانب المهاري، ثم الاعلمي، يليه الإداري، ومن ثم التربوي والصحي وفي المرتبة الاخيرة الجانب الاقتصادي. كما وجدت الدراسة عدم وجود أثر للعوامل المستقلة قيد الدراسة على اتجاهات الطلبة نحو التعليم التقني | | | | |

ومن الواضح من عرض الدراسات السابقة إن الاتجاهات نحو التعليم التقني تختلف بدرجة كبيرة باختلاف الدول محل الدراسة، وذلك نتيجة لاختلاف مستويات جودة التعليم التقني، ونوعية المؤسسات القائمة عليه. كما يمكن عزو تلك الاختلافات في المستوى الاقتصادي والتعليمي وفرص العمل المتوفرة في بإختلاف الدول التي اجريت فيها الدراسة. كما تتأثر الاتجاهات نحو التعليم التقنى بمجموعه من العوامل أهمها أراء الوالدين والاقارب والمعلمين، وكذلك مستوى الطالب في السنوات الدراسية السابقة والعمل المستهدف. إلا إن الدراسات أظهرت تأثيرات مختلفة لهذه العوامل على الاتجاهات. وعليه، ونظراً لنقص الدراسات المماثلة في المجتمع الليبي صممت هذه الدراسة للتعرف على الاتجاهات نحو التعليم التقني في ليبيا. وبالرغم من اكتفاء اغلب الدراسات السابقة بدراسة محور واحد أو أثنين من محاور هذا الموضوع إلا إن الدراسة الحالية – وذلك سعياً منها للحصول على صورة أكمل واوضح– لدراسة اتجاهات كلاً من المدرسين، والطلبة وأولياء الأمور نحو التعليم التقني واختبار بعض العوامل المؤثرة فيها.

**مشكلة البحث**

هناك مؤشرات واضحة في لبيبا على اهتمام الدولة الليبية بالتعليم التقني، حيث بلغ عدد المعاهد التقنية حتى سنة 2001 مايقارب 100 معهد موزعة على عدة اختصاصات: 72.5% صناعي، 16.7% فني، 10.8 % تجاري (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2001: ورد في أبو راوي، 2014) تتبع جميعا للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. كما ركزت السياسات العامة للتعليم في ليبيا في السنوات الاخيرة على دعم التعليم التقني، حيث صدر انون رقم 21 لسنة 2023م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (المجتمع القانون/ الليبي، 2023). إلا إن هذا الهئية تعاني من الكثير من المشاكل الإدارية التي أدت إلى طرح خيار إلغائها (الوطن الليبية، 2013). كما يعاني هذا القطاع من عزوف الطلبة عن الالتحاق به وتفضيلهم للتوجة للتعليم الجامعي. وللحصول على صورة متكاملة عن أسباب هذا العزوف تسعي هذا الدراسة للاجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

- ماهو نوع وحدة الاتجاهات نحو التعليم التقني؟
- هل هناك تباين بين تلك الاتجاهات بين كلاً من المعلمين والطلبة وأولياء الأمور؟
- ماهي أهم أسباب تشكل تلك الاتجاهات؟

**صدق وثبات المقياس المستخدم في الاستبيان**

إن الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة هو عبارة عن تعديل في استبيان مستخدم في دراسة سابقة (مطر، 2008) وقد مر بخطوات اختبار الصدق والثابت، إلا إنه وبسبب إجراء بعض التغييرات على صياغة بعض الجمل وحذف بعضها الآخر قرر الباحثان اجراء هذه الخطوات من جديد.

**صدق الأستبيان**

بالإضافة إلى رأي الباحثين القائمين على هذه الدراسة في التغييرات الواردة على بعض جمل المقياس، تم عرض المقياس بعد التعديل على عدد من الزملاء في المجال وتم الاخذ في الاعتبار ملاحظاتهم. وبعد هذه المرحلة عرض الاستبان على اثنان من طلبة الثانوية العامة للتأكد من وضوح الجمل المستخدمة في المقياس، وقد أقروا بذلك. وبناء على ذلك تم تصميم

ثلاث نسخ من الاستبيان مستخدمة نفس المقياس (23 عبارة) ولكن بصيغ مختلفة لتناسب عينات البحث الثلاثة (الطلبة، أولياء الامور، والمعلمين).

**ثبات المقياس**

للتأكد من ثبات المقياس تم حساب ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لعينة استطلاعية من المبحوثين (50 مبحوث)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات بهذه الطريقة (0.868) وهي قيمة تثبت عالية ضمنت ثبات المقياس.

**مجتمع البحث**

اقتصرت الدراسة على مدينة بنغازي كحد جغرافي للدراسة الميدانية، ونظراً لعدم وجود مسح حديث للسكان في المدينة، وكذلك لحركات النزوح التي تعرضت لها المدينة، بالاضافة إلى شح المعلومات الواردة من الجهات وزارة التعليم عن أعداد الطلبة الدارسين في المراحل التعليمية المختلفة، فيعتبر مجتمع مدينة بنغازي غير محدود. وبما أن من 30–500 مفردة ملائم لمعظم الابحاث والدراسات (الطويسي,2001). وقد صمم هذا البحث يستهدف ثلاث عينات مختلفة (طلبة وأولياء أمور ومعلمين)، وزع 50 على المعلمين و50 على اولياء الأمور و200 على الطلبة. إلا إن نسبة الارجاع كانت في حدود النسبة المقبولة إلا إنها تعد منخفضة وذلك بسبب تقاطع فتره جمع البيانات مع فترة اجازة نصف السنة الدراسية.

وقد تم استخدام اساليب التوزيع العشوائي في بعض المدارس الثانوية العامة والخاصة، الا إن هذا التوزيع بهذا الأسلوب توقف بعد بدأ العطلة وتغير أسلوب جمع البيانات ليكون باستخدام أسلوب كرة الثلج (snowball sampling techniques) للوصول إلى أفراد العينة، حيث يعتبر هذا الاسلوب من أساليب المعاينة المريحة (convenience sampling) حيث يقوم الباحث بالاتصال بعدد قليل من العينة ثم يستخدمهم لإيصاله لباقي أفراد العينة ( Bryman and Bell, 2007).

**تحليل البيانات**

**حجم وخصائص العينة**

كما أشرنا سابقاً، لقد أثر تقاطع فترة تجميع البيانات مع اجازة نصف السنة الدراسية سلباً على عدد الاستمارات المجمعة إلا إنها لازالت في المدى المقبول احصائياً. وقد تم تجميع البيانات لهذه الدراسة من 137 طالب يدرسون حالياً في الثانوية العامة / حملة الثانوية العامة ولم يلتحقوا

بمستوى آخر للدراسة، 25 ولي أمر طالب ثانوية عامة و35 معلم في المرحلة الثانوية بشقيها الأدبي والعلمي. ويوضح الجدول 2 أدناه أهم خصائص العينات الثلاث قيد الدراسة.

**جدول (2) احجام وخصائص عينات البحث**

| | **الطلبة** | | **أولياء الأمور** | | **المعلمين** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم العينة المستخدمة ونسبة الارجاع | 137 طالب بنسبة %69 | | 25 ولي أمر بنسبة %50 | | 35 معلم بنسبة %70 | |
| الجنس (%) | 54.7 ذكور | 45.3 إناث | 60 ذكور | 40 إناث | 60 ذكور | 40 إناث |
| التخصص (%) | 96.4 علمي | 3.6 أدبي | 68.6 علمي | 31.4 أدبي | 88 علمي | 12 أدبي |
| صفة القيد (%) | 99.3 نظامي | 0.7 منتسب | 97.1 نظامي | 2.9 منتسب | | |
| سنة الالتحاق (%) | 99.3 مستجد | 0.7 معيد | 85.7 مستجد | 11.4 معيد | 2.9 معيد للمرة الثانية | |

ونلاحظ من الجدول إن نسبة الذكور تفوق نيبة الإناث بقليل في العينات الثلاث. ولكن الفرق بين نسب الطلبة والابناء والاساتذة المتخصصين في الثانوية العلمي أكثر بكثير ممن هم متخصصين أدبي، وقد يعزى هذا إلى طبيعة الوظائف المعروضة في الدولة، حيث تتيح الكليات والمعاهد العلمية مجالات أكثر للعمل في ليبيا مما تتيحه الكلات والمعاهد المختصة بالمجالات العلمية. وهذا ما يتفق مع ملاحظة الباحثان حيث لا حظا قلة عدد المدارس الثانوية التي تدرس الأدبي بالمقارنة بالمدارس الثانوية التي تدرس التخصص العلمي. أيضاً، يبدو واضحاً من الجدول إنخفاض ميتوى الطلبة المنتسبين والطلبة الذين يعيدون السنة. وهذا ما يمكن تفسيرة بالطفرة التي تتعرض اها نتائج الثانويات العامة في الاعوام الاربع الأخيرة، خيث تم توجيه العديد من الانتقادات لنتائج الثانوية العامة والتي أصبحت تتسم بقلة الرسوب وارتفاع عدد الحاصلين على 75% وأكثر.

**الاستعداد للالتحاق بالتعليم التقني**

في هذا الجزء سنعرض مدى استعداد الطلبة للالتحاق بالتعليم التقني، مدى استعداد أولياء الأمر للسماح لأبنائهم بذلك وكذلك مدى استعداد المعلمين لنصيحة طلبتهم للالتحاق بهذا النوع من التعليم. ويعرض الجدول 3 أدناه أهم الفروقات بين مدى الاستعداد في العينات الثلاثة. ونلاحظ من الجدوا أدناه إن هناك تقارب مابين الميول الايجابية نحو التعليم التقني لدى كل من أولياء الأمور والمعلمين (65.7%، 76 % على التوالي) في حين يختلف الأمر تماما بالنسبة للطلبة حيث تنخفظ تلك الميول الايجابية لنسبة 27.2 % فقط. ومن الواضح إن هذا الانخفاظ في نسبة الميول الايجابية لدى الطلبة ناتج عن نقص معرفتهم بالتعليم التقنى حيث إن 32.1 اختار منهم (لا أدري) الحياد، في حين لم تتجاوز نسبة الحياد 2.9% بالنسبة لأولياء الأمورو 4 % بالنسبة للمعلمين. إن هذه التائج تختلف بدرجة كبيرة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ( Ngogo, 2014, Okocha, 2009, Ahmed Al-sa'd, 2007).

**جدول (3) مقارنة درجة الاستعداد ل/ السماح ب/ تقديم النصيحة ل/ الالتحاق بالتعليم التقني بين عينات الدراسة الثلاث**

| درجة الاستعداد للالتحاق / الحالة | استعداد قوي % | استعداد % | حياد% | لايوجد استعداد % | لايوجد استعداد على الإطلاق% |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 4.4 | 23.4 | 32.1 | 24.1 | 16.1 |
| | 27.7 | | | 40.2 | |
| اولياء الأمور | 28.6 | 37.1 | 2.9 | 20 | 11.4 |
| | 65.7 | | | 31.4 | |
| الاساتذة | 16 | 60 | 4.0 | 20 | 0 |
| | 76 | | | 20 | |

**الاتجاهات نحو التعليم المهني**

سنعرض في هذه الفقرة مقارنة مابين الاتجاهات لكل من طلبة الثانوية العامة، أولياء الأمور والمعلمين في المرحة الثانوية. ويلخص الجدزول (4) أدناه هذه المقارنة.

**جدول (4) الاتجاهات نحو التعليم التقني من قبل عينات الدراسة الثلاثة**

| الاتجاهات / العينة | اتجاهات إيجابية قوية % | اتجاهات إيجابية% | اتجاهات محياد % | اتجاهات سلبية % | اتجاهات سلبية حادة % |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 7.4 | 84.4 | 2.9 | 5.2 | 0 |
| | 91.9 | | | 5.2 | |
| اولياء الأمور | 22.9 | 54.3 | 11.4 | 11.4 | 0 |
| | 77.1 | | | 11.4 | |
| المدرسين | 24 | 76 | 0 | 0 | 0 |
| | 100 | | | 0 | |

**تقييم المبحوثين للتقييم المهني**

في هذا الجزء سنعرض تقييم المبحوثين في العينات المختلفة لخمس دوانب تتعلق بالتعليم التقني كما يلي:

**– مدى إعتقاد المبحوثين أن المردود المادي من العمل بشهادة التعليم المهني**

كما يتضح من الجدول 5 أدناه أن هناك اعتقاد لدى ما يقارب منتصف العينات الثلاثة بإن العمل بشهادة التعليم القني سيوفر مردود مادي مناسب، إلا إن هناك نسبة عالية من المبحوثين (36.5% طلبة، 28.6 أولياء أمور، و36 % من المدرسين) اختاروا الحياد والذي يدل على عدم توفر معلومات كافية لديهم ب الخصوص.

**جدول رقم (5) مدى إعتقاد المبحوثين أن المردود المادي من العمل بشهادة التعليم المهني سيكون مناسب (مقارنة بين أفراد العينات الثلاث فيد الدراسة)**

| الاتجاهات / العينة | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 17.5 | 29.9 | 36.5 | 15.3 | 0.7 |
| | 47.4 | | | 16 | |
| اولياء الأمور | 28.6 | 34.3 | 28.6 | 8.6 | 0 |
| | 62.9 | | | 8.6 | |
| المدرسين | 4 | 40 | 36 | 20 | 0 |
| | 44 | | | 20 | |

- **مدى إعتقاد المبحوثين إن التعليم المهني يساعد في القضاء على البطالة**

لقد سؤل المبحوثين في العينات الثلاثة عن رأيهم في قدرة التعليك المهني على المساعدة في القضاء على البطالة، وكانت النتيجة موافقة غالبيتهم على ذلك. والجدول 6 أدناه يوضح نتائج التحليل للعينات الثلاثة والنسب المختلفة لكل اجابات المبحوثيت.

**جدول رقم (6) مدى إعتقاد المبحوثين إن التعليم المهني يساعد في القضاء على البطالة (مقارنة بين أفراد العينات الثلاث فيد الدراسة)**

| الاتجاهات / العينة | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 26.3 | 48.2 | 16.8 | 8 | 0.7 |
| | 74.5 | | | 8.7 | |
| اولياء الأمور | 45.7 | 40 | 8.6 | 5.7 | 0 |
| | 85.7 | | | 0 | |
| المدرسين | 32 | 40 | 12 | 12 | 4 |
| | 72 | | | 16 | |

- **مدى إعتقاد المبحوثين إن التعليم المهني يوفر دخلاً مضموناً في المستقبل**

بعكس ما ورد في العديد من الدراسات السابقة عن تدنى مستوى الاعمال التي يتحصل عليها خرجي التعليم المهني، وجدت هذه الدراسى أن المبحوثين في العينات الثلاثة قيد الدراسة ليدهم اعتقادات قوية (50.4% طلبة، 68.6% أولياء أمور و76% معلمين) بإن خريجي التعليم المهني سيتوفر لديهم مصادر دخل مضمومة، كما هو مين في الجدول (7) أدناه.

**جدول رقم (7) مدى إعتقاد المبحوثين إن التعليم المهني يوفر دخلاً مضموناً في المستقبل (مقارنة بين أفراد العينات الثلاث فيد الدراسة)**

| الاتجاهات / العينة | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 20.4 | 29.9 | 29.9 | 17.5 | 2.2 |
| | 50.4 | | 19.7 | | |
| اولياء الأمور | 37.1 | 31.4 | 22.9 | 8.6 | 0 |
| | 68.6 | | 8.6 | | |
| المدرسين | 16 | 60 | 16 | 4 | 4 |
| | 76 | | 8 | | |

وبالرغم من كل هذه الاعتقادات الايجابية التي يحملها أغلب المبحوثين في العينات الثلاثة إلا إنهم يحملون بعض المعتقدات السلبية نحو التعليم التقني، كان من أهمها ما يلي:

- **مدى إعتقاد المبحوثين إن هناك نظرة اجتماعية متدنية للتعليم المهني**

يلخص الجدول (8) أدناه ارتباط التعليم التقني بنظرة دونية في المجتمع، حيث بينت المتائج أن أكثر من نصف العينات الثلاث تعتقد ذلك (52.6% من الطلبة، 68.6 % من أولياء الأمور و68% من المعلمين).

**جدول رقم (8) مدى إعتقاد المبحوثين إن هناك نظرة اجتماعية متدنية للتعليم المهني (مقارنة بين أفراد العينات الثلاث فيد الدراسة)**

| الاتجاهات / العينة | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 19 | 33.6 | 26.3 | 13.9 | 7.3 |
| | 52.6 | | | 21.2 | |
| اولياء الأمور | 22.9 | 34.3 | 11.4 | 20 | 0 |
| | 68.6 | | | 20 | |
| المدرسين | 40 | 28 | 8 | 8 | 16 |
| | 68 | | | 24 | |

- **مدى إعتقاد المبحوثين إن مخصص للطلبة ذوي المستوى الدراسي الضعيف في الدراسة**

من أبرز المعتقدات السلبية التي ارتبطت لدى أفراد العينة بالتعليم التقني هو ارتباطه بالمستوى الدراسي الضعيف للطلبة الملتحقين بيه، حيث كانت نسبة هذا المعتقد مرتفعه جدا لدى المعلمين (84%) وقريبة من مصف العينة لدى كلاً من أولياء الأمور (57.1%) والطلبة (50.4%). ويوضح الجدول (9) أدناه مقارنة تفصيليه بين أراى المبحوثين في العينات الثلاث قيد الدراسة.

**جدول رقم (9) مدى إعتقاد المبحوثين إن مخصص للطلبة ذوي المستوى الدراسي الضعيف في الدراسة (مقارنة بين أفراد العينات الثلاث فيد الدراسة)**

| الاتجاهات / العينة | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% | اعتقاد قوي جداً% |
|---|---|---|---|---|---|
| الطلبة | 20.4 | 29.9 | 29.9 | 17.5 | 2.2 |
| | 50.4 | | | 19.7 | |
| اولياء الأمور | 34.3 | 22.9 | 14.3 | 20 | 8.6 |
| | 57.1 | | | 28.6 | |
| المدرسين | 36 | 48 | 0 | 12 | 4 |
| | 84 | | | 16 | |

**النتائج والتوصيات**

**النتائج**

لقد توصلن هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يتفق بعضها مع نتائج الدراسات السابقة في حين يختلف بعضها الآخر والتي يمكن أن تعزى لخصوصة المرحلة التي تمر بيها البيئة الليبية هذه الفترة. ويمكن تلخيص تلك النتائج في النقاط التالية:

1- اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات سابقة من حيث اختلاف الاتجاهات نحو التعليم التقني باختلاف العينة.

2- لا يرغب نسبة كبيرة من أفراد العينة من الطلبة بالالتحاق بالتعليم التقني، في حين هناك رغبة كبيرة دى أولياء الأمور بالسماح لابنائهم بالانضمام لهذا النوع من التعليم، كما إن أغلب المعلمين لديهم استعداد لتقديم النصح لطلبتهم للالتحاق بهذا النوع من التعليم.

3- هناك تعارض شديد بين ما توصلت إليه هذه الدراسة مع نتائج أغلب الداسات السابقة من حيث نوع الاتجاهات نحو التعليم التقني، حيث وجدت الدراسة الحالية بخلاف أغلب الدراسات السابقة إن الاتجاهات نحو التعليم التقني هي اتجاهات ايجابية في اغلبها وذبك بنسب متفاوتة قليلاً بين العينات الثلاثة قيد الدراسة.

4- يمكن تقسيم المعتقدات التي يحملها المبحوثين نحو التعليم التقني إلى ثلاث أنواع: معتقدات ايجابية قوية أهمها إن التعليم التقني يوفر فرص عمل جيدة ويضمن مستوى دخل مناسب لخريجيه، كما إنه يساعد على حل مشكلة البطالة. أما المعتقدات السلبية فيتمثل أهمها في ارتباط التعليم التقني بالمستوى الاجتماعي المتدنى وكذلك إن نوعية الطلاب الذين يلتحقون به هم من ذوي المستوى الدراسي الضعيف. كما إن هناك بعض المعتقدات التي تتسم بالضعف مثل المعتقدات المتعلقة بنوعية الوظائف التي يتحصلل عليها الخرجين من حيث مستوى التعب فيها وكذلك قابليتها للتطوير من عدمه.

**التوصيات**

استنادا على ما تقدم من نتائج، يرى القائمان على هذه الدراسة الإصاء بالنقاط الآتية:

1- نظراً لخصوصية الوضع في البيئة الليبية ولما توصلت له هذه الدراسة من منائج يختلف أغلبها عن نتائج الدراسات السابقة، فإننا نوصي الجهات المعنية بتحسين مستوى الاقبال على التعليم التقني بالقيام بالعديد من البحوث بهدف توفير بيانات ومعلومات تمكن متخذي القرار من وضوع الاستراتجيات المناسبة.

2- تعتبر وجود اتجاهات ايجابية لدى كلا من الطلبة واولياء الأمور والمعلمين نحوا التعليم التقمي نقطة قوة يجب على المعنيين بوضوع سياسات واستراتجيات التعليم التقني في ليبيا اخذها في الاعتبار والاستفادة منها.

3- كما يجب على المعنيين بوضوع سياسات استراتجيات التعليم التقني في ليبيا، وبهدف إنجاح توجه الدولة لزيادة التوجه للتعليم التقني، العمل على تعزيز المعتقدات الايجابية نحوه وتقديم المعلومات الكافية لتقوية المعتقدات الضعيفة وكذلك محاولة معادلة أو تغيير المعتقدات السلبية.

**محددات الدراسة والدراسات المستقبلية**

كما هو الحال في كل البحوث، مهما حاول القائمين على البحث تفادي أي معوقات أو أخطاء إلا إن هناك في كل بحث نقطة ضعف يمكن معالجتها في بحوث مستقبلية. في هذه الدراسة مثلاً كانت ارتفاع نسبة خيار الحياد لدى المبحوثين في هذه الدراسة يدل على نقص في المعلومات وضعف في شدة الاتجاهات، لذلك يجب على الجهات المعنية بتحسين صورة التعليم التقني واستقطاب طلبه له أن تعمل على رفع إدراك المجتمع بماهية وأهمية هذا النوع من التعليم، وكذلك الفوائد التي يتحصل عليها الخرجين منه، واظهار المزايا التي يمكن أن تجعله منافساً للتعليم الأكاديمي.

**الخاتمة**

تمكن هذاا البحث من تحقيق الأهداف التي سعى إلى تحقيقها حيث خلص هذا البحث إلى إن توجة السياسات العامة في ليبيا نحو الاهتمام بالتعليم العالي، ورفع عدد المعاهد التقنية، بالاضافة إي سن القاوانين المنضمة ليس كافي لوحدة. حيث تلعب الاتجاهات نحو هذا النوع من التعليم دور كبير في ازدهاره وقبول الطلبة الالتحاق به. ولقد توصل هذا البحث إلى إنه؛ وبالرغم من وجود بعض الاتجاهات والمعتقدات السلبية نحو التعليم التقني لدي الطلبة وبعض أولياء الامور، إلا إن الاتجاه الايجابي كان أكثر انتشاراً بين المعلمين وأولياء الأمور. عليه يخلص هذا البحث إلى ضرورة دعم السياسات العامة بحملات علاقات عامة تهدف إلى إذالة كل اللومات المغلوطة عن التعليم المهني والتهني وزيادة الاتجاهات الايجابية نحوه ودعم الاقبال عليه.

**المراجع**

أبو راوي، 2014. دور التعليم التقني في التنمية الشاملة في ليبيا. مجلة العلوم والتقنية. متوفر على شبكة الانترنت في: http://www.stj.com.ly

العيساوي، ستار زغينين، منصور، 2014. تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع– دراسة ميدانية. مجلة العلوم والتقنية. متوفر على شبكة الانترنت في: http://www.stj.com.ly

الطويسي، زياد,2001, مجتمع الدراسة والعينات، مديرية تربية لواء البتراء، البتراء، الأردن.

الفقي، حامد وخير الله، سيد، _____. سيكولوجية الفرد في المجتمع، كتاب مترجم، (الكويت: دار القافلة، تاريخ النشر غير مذكور).

المنظمة العربية البريطانية للتعليم العالي، 2015. مفهوم التعليم المهني Vocational – Learning Concept متوفر على شبكة الانترنت في الرابط:

http://www.abahe.co.uk/vocational-learning-concept.html

الوطن الليبية، 2013. الحكومة الليبية تدرس إمكانية إلغاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. متوفر على شبكة الانترنت بالرابط: http://www.alwatan-libya.net

سلمان، أحمد، 2000. *سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية*. الرياض: معهد الادارة العامة.

كوتلر، فليب وارمسترونج، قاري، 2007. *أساسيات التسويق*. دار المريخ، جدة، السعودية.

مطر، أحمد،2008. الاتجاهات نحو التعليم المهني وعلاقته ببعضالمتغيرات لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة غزة. مؤتمر التعليم التفني والمهني في فلسطين (واقع– تحديات– طموح)، 12–13 أكتوبر 2008، غزة، فلسطين.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو)، 1989. الوثائق الدولية الرئيسية لمنظمة اليونيسكو – سجلات المؤتمر العام: التعليم التقني والمهني، الدورة الخامسة والعشرين، م1، باريس، 18 أكتوبر.

وزارة العمل والتعليم، 2013. المشروع الليبي الأوربي لتطوير التعليم التقني والفني. وزارة العمل والتأهيل. متوفر على شبكة الانترنت بالرابط:

http://labour.gov.ly/web/index.php?option=com_content&view=article&id=42:2013-12-19-12-07-13

Abd Rahman, Z., 1986. The Attitudes of Students and their Parents towards Vocational Education. Pertanika 9(3), 423 – 430.

Alnaqbi, S. and Korfakkan, S., 2016. Attitudes towards Vocational Education and Training in the Context. *International Journal of Business and Management*, 11,(1), 31-38.

of United Arab Emirates: A Proposed Framework

Al-sad, A., 2007. Evaluation of Students' Attitudes towards Vocational Education in Jordan. Malmö Studies in Educational Sciences No. 32

Al-Tweissi, A., 2012. Effects of Prevocational Education on the Vocational Knowledge and Attitudes of Students-Teachers in Jordan. Journal of Education and Vocational Research 3(1) 1-8.

Ayub, H., 2015. Factors Affecting Student's Attitude towards Technical Education and Vocational Training. International Conference on Business,

Bryman, A. and Bell, E., 2007. *Business Research Methods*, 2nd ed. Oxford University Press INC, New York.

Burns, R. and Burns, R., 2008. *Business Research Methods and Statistics Using SPSS.* Sage; London.

Economics and Management (ICBEM'2015) Dec. 15-16, 2015 Pattaya (Thailand).

Chang, M. K., 1998. Predicting Unethical Behaviour: A Comparison of the Theory of Reasoned Action and the Theory of Planned Behaviour. *Journal of Business Ethics* 17(16), 1825–1834.

Directorate-General Education and Culture and co-ordinated by Directorate-General for Communication (DG COMM), 2011. Attitudes towards vocational education and training.

Edward, S., Weedon, E. and Riddell, S., 2008. Attitudes to Vocational Learing: a Literature Review Education Analytical Services, Scottish Government, Victoria Quay, Edinburgh, EH6 6QQ.

Fukukawa, K., C. Ennew and S. Diacon, 2007. An Eye for An Eye: Investigating the Impact of Consumer Perception of Corporate Unfairness on Aberrant Consumer Behaviour. *Research in Ethical Issues in Organizations. Vol.7 Insurance Ethics for a More Ethical World*,187-221

Harris, T. 2004. Secondary school students' perceptions of vocational education in Barbados. ournal of the best dissertations from the Masters in International Education and Development at the University of Sussex. Available online in: https://sussexciejournal.wordpress.com/2014/12/04/secondary-school-students-perceptions-of-vocational-education-in-barbados/

Jarvis, C. B., Mackenzie, S. and Podsakoff, P. M., 2003 .A Critical Review of Construct Indicators and Measurement Model Misspecification in Marketing and Consumer Research. *Journal of Consumer Research* 30(2), 199-218.

Noncolela, N., 1999. Attitudes of Teachers and Students towards Vocational Education. Faculty of Education - University of Durban – Westville. Master Dissertation.

Ngogo, J., 2014. Assessment of Secondary School Students towards vocational education and Training Tanzania: Case Study of Mpwapwa District. University of Agriculture. Morogoro, Tanzania. Master Dissertation.

Okocha, M., 2009. Parental attitudes towards vocational education: Implications for counseling. Journal of Counselling 2(1), 81-89.

Peter, P. and Olson, J., 2010. *Consumer Behavior and Marketing Strategy*, 9th Edition, McGraw-Hill, Irwin. USA.

Solomon, M, Bamossy, G, Askegaard, S and Hogg, M (2008). *Consumer Behaviour*, 3rd Edition, Prentic Hall, Inc, USA.

Solomon, M., Bamossy, G. Askegaard, S. and Hogg, M. (2006). *Consumer Behaviour A European Perspective*. Pearson Education Limited, Harlow, England

Scottish Government (2007) Skills for Scotland: a lifelong skills strategy, Edinburgh: Scottish Government. Available online in: http://www.scotland.gov.uk/Resource/Doc/197204/0052752.pdf

The Psychology of Consumers ( SOSIG), 2002. Consumer behavior and marketing,unkown the writer,. Available online in: http://www,consumerpsychologist

TNS Opinion and Social, 2011, Attitudes Towards Vocational Education and Training. Survey co-ordinated by Directorate-General Communication and co-ordinated by Directorate-General for Communication (DG COMM "Research and Speechwriting" Unit). Available online in: http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm

Write, 2016. Data Triangulation: How the Triangulation of Data Strengthens Your Research. Available online in: http://www.write.com/writing-guides/research-writing/research-process/data-triangulation-how-the-triangulation-of-data-strengthens-your-research/

# السياسة العامة للسياحة في ليبيا
# "دراسة في المفهوم والدور"

د. عمر ارحومة أبورقيبة
قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية . زليتن ـ ليبيا

**الملخص:**

تمتلك ليبيا مقومات سياحية متنوعة، تعد بمثابة فرص كامنة يمكن الركون إليه كمصدر مساند ومحرك للتنمية، وبالتالي فإن عدم الاهتمام بالسياحة يمثل خسارة فادحة لثروات الدولة الاقتصادية، من هذا المنطلق؛ يهدف البحث إلى معرفة دور السياسة العامة في النهوض بالقطاع السياحي من عدمه، ومحاولة تشخيص واقع السياحة في ليبيا من زاوية السياسات العامة، وذلك بتتبع مسيرة الخطط التنموية للدولة الليبية، ومعرفة مكانة القطاع السياحي ضمن هذه الخطط، كما يهدف البحث إلى معرفة التحديات التي تواجه تطوير القطاع السياحي في ليبيا، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في التعرض لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل، وخلصت الدراسة بأنه لا توجد سياسات أو تشريعات أو خطط تنهض بالقطاع السياحي في ليبيا، وإن التغيرات الهيكلية التي طرأت على قطاع السياحة أثرت بشكل كبير على إمكانية تطوير ونجاح القطاع السياحي في ليبيا، وأوصت بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي عبر صياغة سياسات عامة تأخذ في الاعتبار تكامل القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، ضمن خطة تنموية متكاملة وواعدة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة العامة ـ قطاع السياحة ـ التنمية الاقتصادية ـ السياحة في ليبيا.

# General policy for tourism in Libya :A study of the concept and role

Dr.. Omar Arhouma Abourguiba
Department of Political Science, College of Economics and Commerce,
Al-Asmariya University, Zliten, Libya

**Abstract**

**Libya has various tourism components, which represent potential opportunities that can be relied upon as a supportive source and engine for development. Lack of interest in tourism represents a huge loss to the country's economic wealth. From this standpoint, the research aims to know the role of public policy in promoting the tourism sector or not, and to attempt to diagnose the reality of tourism. In Libya from the perspective of public policies, by tracking the development plans of the Libyan state, and knowing the position of the tourism sector within these plans. The research also aims to know the challenges facing the development of the tourism sector in Libya. The study adopted the descriptive analytical approach in examining this topic through study and analysis, and concluded. The study concluded that there are no policies, legislation or plans that promote the tourism sector in Libya, and that the structural changes that occurred in the tourism sector greatly affected the possibility of developing and succeeding the tourism sector in Libya, and recommended the need to pay attention to the tourism sector by formulating general policies that take into account the integration of the tourism sector. With other sectors with which it is closely linked, within an integrated and promising development plan.**

**Keywords: public policy - tourism sector - economic development - tourism in Libya.**

## مقدمة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المهمة والحاسمة في منظومة الدخل القومي في عديد من البلدان، ومورد اقتصادي لا ينضب، ويعتبر أحد روافد الأنشطة الاقتصادية المتنامية ومحركاً للتنمية وتحقيق مستهدفاتها، وتتنافس دول العالم اليوم لنيل حصتها العادلة من السوق المفعم بالفرص الواعدة، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن مساهمة السياحة في الدخل القومي العالمي قد بلغ 13% من الناتج المحلي العالمي، فضلاً عن الفرص الكامنة في مجال التوظيف وتوفير فرص العمل.

وتمتلك ليبيا مقومات سياحية متنوعة، تعد بمثابة فرص كامنة يمكن الركون إليه كمصدر مساند ومحرك للتنمية، إلا أن هذا القطاع لم يولي الاهتمام الكافي بالصورة المثلى، إذ تشير بعض التقارير إلى أن مرتبة ليبيا 112 من بين 133 دولة لسنة 2009 (تقرير منتدى الاقتصاد العالمي world Economic Forum الثاني لسنة 2009 حول تنافسية السفر والسياحة) من هنا بات من الضروري، بل والأكثر إلزاماً دعم وتطوير القطاع السياحي، وصياغة سياسات تكفل تكامله مع بقية القطاعات الاقتصادية وفق علاقة التأثير والتأثر عبر سياسة عامة تحقق الهدف المنشود.

**إشكالية البحث:**

تطرح الدراسة إشكالية رئيسية مفادها؛

هل هناك سياسة عامة للسياحة في ليبيا، وإلى أي مدى كان الاهتمام بهذا القطاع؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل تمتلك ليبيا مقومات سياحية تستدعي اهتمام الدولة وتضع لها السياسات؟
- ماهي طبيعة السياسات التي استهدفت القطاع السياحي في ليبيا؟
- ما سبب تدني القطاع السياحي في ليبيا؟

**فرضية البحث:**

ترى هذه الدراسة أن التخلف الذي يعاني منه القطاع السياحي يكون مرده غياب سياسة عامة للسياحة، وتخلف منظومة الاقتصاد الليبي ككل، حيث يعتمد القطاع السياحي في تطوره على تطور القطاعات الأخرى وليس فقط القطاع النفطي، ومن أهم هذه القطاعات هي تلك الخدمية والصناعية والنقل والاتصالات، فضلاً عن عدم وجود إرادة حقيقية لتنمية وتطوير هذا القطاع السياحي، ولم يكن لدى الدولة أي تصورات، أو سياسات، أو خطط، أو تشريعات مرتبطة بكيفية الاستفادة من القطاع السياحي والنهوض به.

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى:

1/ تشخيص واقع السياحة في ليبيا.

2/ التأكيد على الامكانيات السياحية المتوفرة في ليبيا

3/ معرفة السياسة العامة للسياحة في ليبيا ومدى اهتمام الدولة بقطاع السياحة.

4/ التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تطوير القطاع السياحي في ليبيا.

**أهمية البحث:**

إن أهمية البحث يكمن في كونه يسلط الضوء على مورد اقتصادي لا ينضب الذي تزخر بها ليبيا والذي ينبغي أن يكون من أولويات اهتمامات السياسات العامة للدولة ألا وهو القطاع السياحي، وتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في الدفع بعملية التنمية، ومن ثم أهمية التركيز على السياسات العامة بما يخدم القطاع السياحي وينمَّيه.

**منهجية البحث:**

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي عبر استقراء السياسات وتحليلها من واقع الدراسات والابحاث والاحصائيات والتقارير التي تناولت موضوع السياحة في ليبيا.

**الحدود الزمانية والمكانية:**

ارتكزت الدراسة في الفترة الزمنية منذ عهد الاستقلال وحتى عام 2011، وفي دولة ليبيا.

**الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث؛

1- الهيلع، محمد امراجع وآخرون (2022)، مسيرة وواقع التخطيط السياحي في ليبيا.

2- الغزواني، ناصر عبد الكريم (2015)، تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي "السلبيات والعلاج.

3- العالم، عائشة عبد السلام وبن سعود، رحاب محمد (2019)، السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها "دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوى الخمسة"

**هيكلية الدراسة:**

## المبحث الأول

### مفهوم وأنماط السياسة العامة للسياحة في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأنماطها.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وأنواعها ومقوماتها

المطلب الثالث: أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية.

**المبحث الثاني**

**القطاع السياحي في ليبيا الواقع والتحديات**

المطلب الأول: الامكانيات السياحية لليبيا.

المطلب الثاني: مكانة قطاع السياحة في السياسات العامة للدولة الليبية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطوير القطاع السياحي في ليبيا.

**المبحث الأول: مفهوم وأنماط السياسة العامة للسياحة في ليبيا**

**المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأنماطها**

**أولاً: مفهوم السياسة العامة**

يوجد الكثير من المفاهيم للسياسة العامة، مثله مثل باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، لذلك تجد اغلب الباحثين يهتمون بكافة هذه المفاهيم حيث يتم تحليلها واستنباط كافة المقصود منها، وتفكيكها إلى أجزاء واتجاهات ومعاني للوصول إلى رؤية أكثر وضوح وشفافية.

يعرف عالم السياسة ديفيد إيستون السياسة العامة، بأنها تعني "التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل". ويرى توماس داي أن السياسة العامة هي؛ "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة". وينظر جيمس أندرسون إلى السياسة العامة باعتبارها "منهج عمل قصدي أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما". ويعتبر ريتشارد هوفير بيرت السياسة العامة " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"(هلال، 1988، ص13).

كما يعرف بيترز السياسة العامة على أنها "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعياً أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه". ويعرف توماس داي السياسة العامة بأنها "ما تقوم به الحكومة من أعمال، ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها" (القريوتي،2006، ص30).

ويعرفها أحمد رشيد؛ بأنها "عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفاً معيناً، قائماً أو محتملاً. فالسياسة إنما تحدد إطاراً يلتزم به متخذ القرار (رشيد، 1974، ص75).

كما يعرف علي شريف السياسة العامة، بأنها "التطلعات أو الرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية، والأعمال التي يقومون بها وصولاً لهذه الرغبات. (شريف، ص40).

وينظر جيمس اندرسون إلى السياسة العامة باعتبارها منهج عمل قصدي يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما، ويعتبر ريتشارد هوفيربيرت: أن السياسة العامة مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض ما، السياسة العامة هي إذن مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الامن...الخ، فلو كان للدولة سياسة تعليمية هدفها خلق قاعدة فنية وتكنولوجية فيمكن اتخاذ جملة قرارات تحقق الهدف مثل: انشاء المدارس والمعاهد الفنية وعقد الدورات التدريبية، الابتعاث لغرض الدراسة أو التدريب أو كليهما...الخ). (نورالدين خان–ص20)

ويمكن القول بأن السياسة العامة هي خطط، أو برنامج، أو أهداف عامة، أو كل هذه معاً يظهر منها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير من التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.

**ثانياً: أنماط السياسة العامة**

1 – سياسات الضبط والتنظيم: (هي سياسات عامة هادفة لضبط وتنظيم وتعديل سلوك الافراد والجماعات، وإيجاد الحلول لأوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضارية للمجتمع، وتعني هذه السياسات بالعديد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مثل: حماية الافراد والممتلكات من اعتداء الغير، وتحديد الأجور والاسعار والمواصفات والمقاييس والمكاييل، وضبط انتقال الفراد وما يتصل بذلك من جوازات السفر وضوابط الإقامة، وشروط تولي الوظائف العامة، والنظم التي تحكم نشاطات النقابات والجمعيات الثقافية والخيرية...الخ) ( الطيب، 2000، ص49).

**2 – سياسات التوزيع وإعادة التوزيع:** (تهدف سياسات التوزيع الى تخصيص الثروة والخدمات على الافراد والجماعات، ويعتمد مستوى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين:

الأول كمية القيم الموزعة، والثاني نطاق المستفيدين من التوزيع .وتعني سياسات التوزيع في المكان الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والامن، والدفاع، والإسكان وما يماثلها، أما سياسات إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلاً لتحقيق مزايا مادية لإحدى الجماعات دون غيرها، حتى لو قاد ذلك الى وقوع أضرار مادية على الجماعات دون غيرها، مثل: الإصلاح الزراعي، التأميم، رفع ضريبة الدخل على الأفراد أصحاب الدخل العالي تحقيقاً لتوافر مزيد من الإمكانات لزيادة الخدمات لصالح الجماعات الفقيرة). (الطيب، 2000، ص50).

**3 – السياسات الاستخراجية:** (تكون السياسات الاستخراجية عادة على شكل ضرائب أو رسوم، وتهدف إلى توفير ايرادات عامة يستلزمها الانفاق العام، أو اعادة توزيع الدخل، أو حماية الصناعة الوطنية، أو معالجة العجز في ميزان المدفوعات، أو توجيه عناصر الانتاج نحو الفروع الانتاجية التي ترغب الدولة في تنميتها وذلك بإعفائها من الضرائب، أو الحد من معدلات التضخم، والضريبة يدفعها الافراد والمؤسسات جبراً للسلطات العامة دون مقابل خاص يعود على دافعها، علماً بأن الغرض الرئيسي هو تحقيق النفع العام) (الطيب، 2000، ص50).

السياسات الاستخراجية تأتي من نوعين: ضرائب مباشرة وغير مباشرة .الضرائب المباشرة مثل الضرائب التي يدفعها الفرد مباشرة للخزانة العامة كضريبة الدخل والأرباح التجارية والصناعية والعقارية، والضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الإنتاج المفروضة على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة .

**4 – السياسات الرمزية:** (وهي سياسات هادفة لإذكاء الوجدان الوطني، وتأصيل الوعي بالهوية الحضارية، وتنمية شعور الافراد والجماعات بالانتماء والمواطنة المسئولة، ومن هذه السياسات: الاحتفاء بالرموز الوطنية، والعناية بالتراث والاهتمام بالآثار وانشاء المتاحف، والاشادة بالأعمال الرائدة والمتميزة في الدفاع عن الوطن وأعمال المفكرين والمبدعين من أبناء المجتمع). (الطيب، 2000، ص52).

ويعد مشروع السياحة من ضمن السياسات الاستخراجية باعتباره يساهم في تعزيز الايرادات للدولة، وكذلك من ضمن السياسات الرمزية نظراً لأن السياحة تهتم بالآثار والمهرجانات الثقافية والهوية الحضارية للمجتمع.

**المطلب الثاني: مفهوم السياحة وأنواعها ومقوماتها.**

**أولاً: مفهوم السياحة**

تعددت المفاهيم التي توضح معنى السياحة من باحث إلى آخر ويرجع الاختلاف إلى المنطلق التي انطلق منها الباحث، هل هو اقتصادي أم سياسي أم صناعي...إلخ.

وعليه هناك من عرَّف السياحة، على أنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة والانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً (العالم وبن سعود، 2019، ص5).

وهناك من عرف السياحة، بأنها نشاط سياسي أكثر من كونه اقتصادي، فهو يرى أن السياحة لا تقتصر في كونها عملية تفاعل، وإنما هي وسيلة لتحقيق السلام في العالم (النسور، 2008).

وهناك من عرفها بأنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو، والوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهدة الطبيعية (ملوخية، 2007).

وعرفت السياحة بأنها ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به الأفراد في بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار (السيسي، 2001).

وعرفت أيضاً بأنها نشاط صناعي محصلته النهائية الراحة والاسترخاء والتعلم للمستهلكين من السياح الذين يتطلعون للاستمتاع خلال تجربتهم السياحية، ويستخدمون في تحقيق ذلك التسهيلات والخدمات التي توفرها الدول المضيفة مقابل الإنفاق والدفع المالي من قبل السياح. (الخروبي، 2019، ص 202).

وعرفت أيضاً على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة (توفيق، 2008).

وعرفت الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه، وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع حاجات السائح (دعبس، 2003).

أما تعريف منظمة السياحة العالمية 1995 بأنها تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها مدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى (العالم وبن سعود، 2019).

وهكذا تتعدد تعريفات السياحة باختلاف الرؤى والزوايا التي ينظر إليها الباحثون، غير أنها تتفق في بعض النقاط، وهو أن السياحة الغرض منها الراحة والاستجمام ولفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة.

**ثانياً: أنواع السياحة**

كما ذكرنا فيما سبق بتعدد التعريفات حول مفهوم السياحة، فإنه تبعاً لذلك تتعدد أنواع السياحة، وقد يكون الأمر من أن تعدد أنواع السياحة هو أحد أسباب تعدد التعريفات، فمن حيث المكان والموقع الجغرافي هناك سياحة داخلية وسياحة خارجية (دولية)، ومن حيث عدد الأشخاص فهناك فردية تتضمن فرد واحد أو أثنين أو عائلة، وهناك جماعية (فريق، نادي، نقابة...إلخ)، ومن حيث الهدف فهناك سياحة ترفيهية كالاستمتاع بالمناظر الطبيعية من مناطق خضراء وصحاري وشواطئ وشلالات، وهناك سياحة دينية كزيارة الأماكن المقدسة والمزارات الدينية، وهناك سياحة علاجية كالحمامات المعدنية والكبريتية والرمل المشع ونافورات المياه الساخنة، وهناك سياحة ثقافية مثل زيارة الآثار وبقايا الحضارات القديمة والمعارض والمهرجانات الثقافية والموسيقية والفولكلورية وهناك سياحة رياضية مثل رحلات السفاري والتزحلق على الجليد وتسلق الجبال وصيد الأسماك والحيوانات البرية والتجديف والمشاركة في المسابقات الرياضية المختلفة، وهناك سياحة اقتصادية تسويقية لرجال الأعمال لإتمام الصفقات التجارية أو الاشتراك في المعارض التجارية أو إقامة شركات مشتركة والتجول في الأسواق العالمية مثل "سوق دبي"، وهناك سياحة المؤتمرات والاجتماعات تهدف للمشاركة في المؤتمرات العلمية والمهنية والسياسية (العالم وبن سعود، 2019 ، بولمرابط وآخرون، 2021).

**ثالثاً: مقومات السياحة**

لنجاح السياحة في أي بلد ما يحتاج إلى جملة من المقومات التي يجب توافرها، من هذه المقومات ما يلي:

**مقومات طبيعية:** وتتمثل في وفرة المناظر الطبيعية من مناطق خضراء وصحاري وشواطئ وشلالات وآثار وأماكن دينية واعتدال المناخ.

**مقومات سياسية:** وتتمثل في وجود القوانين والتشريعات وسياسات عامة وتوفر الأمن واستقرار سياسي التي تشجع القطاع السياحي وتنمَّيه.

**مقومات مادية:** وتتمثل في توفر البنية التحتية من ماء وكهرباء واتصالات وطرق ووسائل النقل بجميع أنواعها ومكاتب صرف العملة وفنادق وإيواء ومقاهي ومطاعم وأماكن الترفيه ونظافة البيئة.

**مقومات بشرية:** وتتمثل في الكادر البشري من مرشدين سياحيين ومترجمين، بالإضافة إلى حسن سلوك ومعاملة مواطنو الدول المضيفة.

**مقومات إعلامية:** ويقصد بها وسائل الاعلام المختلفة وتتمثل في الأدلة والصور السياحية والاعلانات عن المهرجانات والمعارض عبر وسائل الاعلام المختلفة.

إن توافر كل هذه المقومات يجعل من نجاح القطاع السياحي ممكناً، غير أن بعض الدول قد لا تتوفر فيها مقومات طبيعية، وبالتالي لا يعني من غير الممكن نجاح القطاع السياحي فيها، إذ تبتكر مقومات صناعية كإقامة الأسواق العالمية والملاعب الرياضية وكافة الأنشطة الرياضية والمعارض الثقافية، تشكل وجهة سياحية رائدة.

**المطلب الثالث: أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية**

تشكل السياحة أهمية كبيرة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن استمرارية هذا القطاع يشكل مورد لا ينضب خلافاً للنفط، وهي تعد أحد أهم مصادر الدخل لدى كثير من الدول، بل أنها تحتل مكانة متقدمة في حفز نمو الدخل والتوظف في قطاعات الاقتصاد المختلفة إضافة إلى إسهامات هذا القطاع في خفض البطالة من خلال توفير فرص العمل، حيث تعد السياحة النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن لها أثر كبير في قضايا التنمية من ناحية تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بقيام الدولة بتوزيع مختلف المشاريع السياحية الجديدة بين مختلف المدن وتحقيق التنمية المكانية. أيضا تعتبر السياحة من الأنشطة التي تساهم بفاعلية في زيادة إيرادات النقد الأجنبي.

وهناك العديد من العوامل التي تجعل السياحة مهمة وتركز بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي منها حيث إنها تجلب الثروات وفرص العمل على سبيل المثال، وفيما يلي سنتعرف على أهمية السياحة في أي بلد:

1- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، ومن خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، إضافة إلى ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من نفاقهم الإيرادات السياحية الممثلة في تحويلات السائحين وانفاقهم داخل الدولة. فهي مصدر هام للدخل القومي؛ لكثرة العُملات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة التي تُنشط السياحة باستمرار.

2 – توفير فرص العمل : للقطاع السياحي أثر إيجابي في توفير الكثير من فُرص العمل، والقضاء على البطالة في الدولة التي تنشط فيها السياحة، لأن هذا القطاع يعتبر صناعة مركبة تشمل كثير من الصناعات والأنشطة التي لا زالت تعتمد على العنصر البشرى اعتماداً كبيراً, كما أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي وتكون الوظائف هي أبرز مزايا السياحة في أي بلد بدءا من عمال المطارات وعمال الطائرات و وصولاً إلى عمال الفنادق والمطاعم التي تشهد ارتفاعاً في عدد العملاء في ذروة الموسم السياحي، وكل هذا تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

3- تحسين البنية التحتية: واحدة من أهم فوائد السياحة هو بناء وتحسين البنية التحتية المحلية بالمناطق السياحية، حيث يساعد الإنفاق المتزايد على تحسين منظر هذه المناطق وعلى تحسين ظروف وحالة طرقهم وحدائقهم ومناطقهم المجتمعية والمدارس والمستشفيات وهذا ما يجذب السياح لمثل هذه المناطق.

4- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة: في إطار سعيها لجذب السواح تعمل الدول على استخدام التقنيات الحديثة في جميع مرافقها وخدماتها السياحية وفي سبيل ذلك تشجع الاستثمارات الأجنبية

في مجال السياحة وفي كل هذا أثار إيجابية على الاقتصاد (العالم وبن سعود، 2019، ص66-67).

5- تحقيق الرواج الاقتصادي: أن المبالغ التي تدخل قطاع السياح تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تحصل على أجورها التي تمثل فيما بعد قدرة شرائية جديدة كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة.

6- تسويق بعض السلع: غالباً ما تقوم السياحة في بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدولة المستقبلة للسياح، وطبيعة هذا الانفاق على هذه السلع يوجد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كما زادت الصادرات. (حيدر جميل حياوي العبودي، التخطيط السياحي وأثره في التنمية السياحية (https://alkafeel.edu.iq/conferences/document.docx

7- زيادة الاستثمار الاجنبي والوطني: يتضمن التخطيط السياحي مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي يؤثر ذلك على تنوع الاستثمارات في هذا المجال كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.

8- زيادة قوة البلد التاريخية والثقافية والاجتماعية: من أهمية السياحة زيادة التعريف بتاريخ هذا البلد السياحي، إذ تسعى الدولة إلى ضرورة الحفاظ على الإرث التاريخي المتمثل في الآثار والاعتناء والاهتمام بها لجذب السياح، وهذا بدوره يحول دون تدمير المواقع مما يؤمن تقاليد المجتمعات المحلية، وتزداد تبعاً لذلك وعي الشعوب بضرورة الحفاظ على الإرث التاريخي للبلد السياحي، كما أن السياحة تخلق مصدر فخر للمجتمعات المحلية وتقاليدها، وقد يريد السياح تجربة الجانب الحقيقي للبلد الذي حلوا به وهذا يتيح للسكان المحليين عرض تقاليدهم وعاداتهم وإبقائها حية وراسخة في عالم دائم التغير، وبالتالي فالسياحة تعمل إلى تحقيق انتشار الثقافات

والحوار وإحلال السلام والصداقات بين الشعوب، (ما هي أهمية السياحة؟: https://infos.turkeyency.com/articles/2771625.).

وهكذا فإن السياحة يعتبر عامل مُهم لتحسين اقتصاد الدولة، وكُلما اهتمت الدولة بمقاصدها السياحية، كُلما ازدادت وأصبحت ضمن أفضل وأكثر الدول استهدافًا للسفر.

## المبحث الثاني

## السياسة العامة للسياحة في ليبيا

### المطلب الأول: الامكانيات السياحية لليبيا.

تحظى ليبيا بفضل موقعها الجغرافي والإمكانات الطبيعية بالكثير من المميزات السياحيّة المتنوعة؛ التاريخية والدينية والثقافية، كما تحتضن ليبيا كماً كبيراً من الآثار الرومانية، وتعتبر الدولة الأكبر في اقتناء هذه الآثار بعد إيطاليا، وامتلاكها أطول ساحل إفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط، والبالغ طوله نحو ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثين كيلومتر، كما تضم ليبيا أكبر صحراء عجيبة على مستوى العالم، والتي تعتبر نقطة جذب للسياح الهواة لرحلات السفاري، ومن ضمنها منطقة بحيرة قبر عون عالية الملوحة في الناحية الجنوبية الغربية. امتلاكها المناطق الخلابة رائعة الجمال ومن ضمنها منطقة الجبل الأخضر الواقع في شرق البلاد وتمتاز بإرث تاريخي يمزج ما بين التركي والإيطالي والروماني والإغريقي، وخاصة في كل من صبراتة، ولبدة، وطلميثة، وسوسة، وغيرها، كما تمتاز بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط. تعتبر وجهة سياحية جاذبة للسياح.

قد يعتبر البعض طرح مشكلة السياحة في بلد ينازع لاستعادة أمنه واستقراره ضرباً من الترف، إلا أن هذا القطاع بما يدره من عوائد –خاصة عامل جلب وضخ العملة الصعبة للبلاد– يمثل رافداً من روافد الاقتصاد الذي يعد من العوامل المهمة في تحديد قوة وقدرة الدولة السياسية والعسكرية. بل أن هناك من يقول أن الخصائص السياحية التي تمتلكها ليبيا إذا ما تم توظيفها، قادرة على تأمين العيش الكريم لأهلها بعيدا عن النفط، إذ يعتمد هذا القطاع بشكل كبير على العنصر البشري، ما يعني خفض معدل البطالة، أكبر مشاكل الشباب (السياحة في ليبيا.. المقومات والتحديات، https://ar.libyaobserver.ly/article/16269)

إن تفعيل دور السياحة في ليبيا هو ضرورة اقتصادية في دولة تعاني من خلل ملحوظ في هياكل الإنتاج ومن نقص في العمالة الماهرة، وقطاع السياحة في هذه الحالة بوصفه قطاع خدمي بإمكانه أن يتبوأ ريادة التنمية والإنتاج في البلاد من خلال ذلك الطلب الذي يخلقه على سلع ومنتجات القطاعات الأخرى وينعكس ذلك على نمو هذه القطاعات مثل الزراعة والصناعة والقطاعات المالية، والطلب على السياحة هنا هو طلب نهائي، وذلك بوسعه أن يساهم ويعجل من تنمية القطاعات المختلفة. أن هذه الضرورة الاقتصادية للسياحة في ليبيا يحتمها طبيعة الاقتصاد الليبي كاقتصاد صغير الحجم نسبيا ولا يتميز بكثافة الهيكل الإنتاجي وهيمنة قطاع واحد على صادرات الدولة. انطلاقا من ذلك يستطيع قطاع السياحة دعم الاقتصاد الوطني الليبي لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرص جديدة للأيدي العاملة وينمى الإيرادات الواردة من العمالة التي يتم تداولها في التجارة الدولية.

**المطلب الثاني: مكانة قطاع السياحة في السياسات العامة للدولة الليبية**

تدير الدولة الليبية القطاع السياحي حالياً من خلال وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وتقوم الوزارة بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسات العامة في مجال السياحة ودعم الصناعات التقليدية وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص السياحي والتعاون معه لإقامة روابط مهنية وغرف السياحة على المستوى المحلي، وكذلك اقتراح سبل تطوير العلاقات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال السياحة. إضافة إلى تحديد مناطق التنمية السياحية والجذب السياحي وإضفاء الصبغة السياحية عليها وتهيئتها وفق المخططات المعتمدة.

ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه المستهدفات الشاملة للسياحة المساندة الإيجابية والفعَّالة من الجهات المسؤولة عن طريق تخصيص الميزانيات اللازمة، وكذلك اتخاذ الإجراءات المحددة من قبل وزارة السياحة وغيرها من الجهات المعنية، التي تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع السياحة والتي من شأنها الدفع بقطاع السياحة إلى الأمام.

وقد حظيت كافة الفترات الزمنية منذ استقلال ليبيا بوجود مخططات سياحة داخل إطار المخطط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واشتملت كافة خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي على خطط لتطوير التنمية السياحية وأخذت مسيرة التخطيط السياحي بكثير من الدراسات المحلية والأجنبية إلا أنه واجهتها الكثير من العقبات الإدارية والاقتصادية حالت دون تنفيذها.

ويمكن بيان السياسات العامة من خلال المسيرة التنموية لقطاع السياحة منذ الاستقلال كما يلي (الهيلع، وآخرون، 2022، ص333-339):

**الخطة الأولى (1960-1963):** وفيها وضعت أهداف للسياسة السياحية لأول مرة في ليبيا تهدف إلى تحقيق كل من:

أ. توفير دخل من النشاط السياحي.

ب. زيادة مستوى فرص العمل للسكان.

ج . مشاركة أصحاب الصناعات التقليدية في تسويق المنتجات التي يصنعونها للسياح.

د. تخصيص مبالغ مالية لمصالح الآثار من الحكومة الاتحادية لا تقل قيمتها عن 15,000 جنيه ليبي سنوياً لكي تمكنها من القيام بأعمال التنقيب عن الآثار والترميم.

هـ. تشجيع حركة السفر بالنسبة للسائحين المحليين مع وضع رسوم رمزية للمعاملات المالية، وتسهيل الإجراءات في حالة انتقال السياح بين أقاليم ليبيا.

**الخطة الثانية (1963-1968):** مع بداية تصدير النفط تحسنت معدلات الدخل في البلاد وزاد اهتمام الدولة بالتخطيط الاقتصادي، فقد صدر في عام 1963م قانون رقم(5) الذي وضعه المشرع لينظم شؤون التخطيط والتنمية بالدولة، وبناء على ذلك اعتمد وضع الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الممتدة من (1963-1968)، وأهم ما يميز هذه الخطة أنها استهدفت السياحة ضمن برنامجها التنموي، غير أنها اقتصرت على تنشيط السياحة الشاطئية والمعالم الأثرية، كما أنها وضعت السياحة ضمن البند التابع لقطاع الاقتصاد والذي بلغ نصيبه من ميزانية الخطة (2,870,000) مليون دينار ليبي من إجمالي الميزانية العامة التي بلغت (169,097,000) مليون، أي بنسبة 19,76% من إجمالي الميزانية العامة للخطة، كان نصيب بند السياحة منها (1,800,000) دينار ليبي، أي بنسبة بلغت 62,72% من إجمالي المبلغ المخصص لقطاع الاقتصاد، كما أن الدولة رأت أن يدار النشاط السياحي من قبل القطاع الخاص، إلا أن هذا لم يتحقق فوضعت المهمة على عاتق الدولة كخطوة أولى.

**الخطة الثالثة (1969-1973):** وتميزت هذه الخطة بوجود سياسات أكثر وضوحاً على جميع الأصعدة كما أن هذه الخطة تطرقت إلى قطاعات اقتصادية جديدة وتناولتها بمنتهى الوضوح منها قطاع السياحة والآثار، وبذلك أصبح لقطاع السياحة أهمية خاصة ضمن خطة التنمية

الاقتصادية وظهر ذلك جلياً من خلال زيادة مخصصات السياحة والآثار في هذه الخطة ليصبح (14,395,000) مليون دينار ليبي للسياحة منها (10,000,000) والباقي للآثار، وقد نتج عن هذه الخطة وجود حركة وتطور في مجال الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الزيادة في إنشاء المنشآت الفندقية وتوسيع وصيانة القائم منها.

مما تقدم يمكن القول: أن قطاع السياحة كان من ضمن القطاعات التي تضمنها خطة التنمية الخماسية الأولى، كنتيجة طبيعية للاهتمام بالقطاع السياحي وكان لابد من تنظيم العمل الإداري والهياكل التنظيمية الخاصة به الأمر الذي أدى إلى إنشاء وزارة السياحة في عام 1968م.

**الخطة الرابعة (1973-1975):** جاءت هذه الخطة باستراتيجية مغايرة عن الخطة السابقة، فإن التركيز في هذه الخطة كان على تنمية قطاعي الزراعة والصناعة دون غيرهما؛ وبالتالي أهمل قطاع السياحة كباقي القطاعات الأخرى التي أهملت ولم تحظ بالاهتمام الكافي، ومنها قطاع الاقتصاد والذي وضعت السياحة تابعة لهذا القطاع، حيث أن نسبة المخصصات له لم تتجاوز 0,5% من إجمالي المخصصات، وبالتالي لم يكن هناك تطوير بالمعنى الحقيقي للقطاع، إنما تم الاكتفاء بمتابعة تنفيذ المشروعات السياحية السابقة والواردة في الخطط السالفة واستكمالها؛ مثل : استكمال فندق سبها تاجوراء وقرية ومركز مصراته السياحي وفندق غريان ومخيمي طلميثة ورأس هلال، كذلك تم اقتراح تنفيذ فندق غدامس وفندق المرج، ويمكن القول في تلك الفترة بداية الانهيار لقطاع السياحة بشكل عام.

**الخطة الخامسة (1976-1980):** جاءت هذه الخطة مثل الخطة السابقة في توزيع مخصصاتها المالية، التي تم فيها التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة مع زيادة بسيطة في مخصصات قطاع الاقتصاد، وكذلك ظهور فكرة تحرير قطاع الاقتصاد ومحاولة دعمه، وتغيير هيكلته لدخوله إلى جانب النفط باعتباره مصدراً للإيرادات، ومثل الخطة السابقة لم يحظى قطاع السياحة بالاهتمام الكافي حتى أنه في هذه الخطة لم يكن تابعاً لقطاع الاقتصاد مباشرة؛ بل وضع تحت مخصصات بند التجارة التابع لقطاع الاقتصاد، وانخفض نصيب مخصصات السياحة التي جاءت في الخطة من ضمن مخصصات قطاع التجارة والتسويق والتي بلغت (20,730) دينار فقط، ولم تأتي هذه الخطة بأي جديد في عملية التنمية السياحية بل كان استمراراً للتدهور والاهمال منذ الخطة السابقة.

**الخطة السادسة (1981-1985):** وقد ورد ذكر السياحة في هذه الخطة ضمن قطاع الاقتصاد بعدما كان بالخطة السابقة من ضمن بنود التجارة وكانت مخصصاته ضئيلة لم تتجاوز (500,000) دينار ليبي.

**الخطة السابعة (1986-1996):** وفي هذه الخطة جاءت السياحة تابعة لقطاع التخطيط والاقتصاد تحت مسمى مصلحة السياحة وكانت مخصصات القطاع ككل (3,750,000) دينار ليبي، وكان نصيب مصلحة السياحة منه مبلغ (500,000) ليبي وهو ما يمثل نسبة تقدر بحوالي 0.4% من إجمالي مخصصات قطاع التخطيط والاقتصاد والذي كانت نسبته 0,2% من إجمالي المخصصات الميزانية العامة.

**الخطة الثامنة (1996-2000):** ظهرت هذه الخطة بأسلوب جديد الغرض منه محاولة حل الأزمات والمشاكل التي واجهت الخطط السابقة؛ بالإضافة إلى محاولة الابتعاد عن فكرة الاقتصاد الأحادي والذي أثر بالسلب على مجرى تنفيذ الخطط السابقة، وظهور بعض المشاكل والتي أصبح لابد من إيجاد الحلول لها، نتيجة لذلك برزت فكرة الميزانيات التسييرية، والتي تعاملت مع كل قطاع بشكل مستقل ومفصل، ومن بينها قطاع السياحة الذي ظهر كقطاع منفصل لأول مرة حيث تحصل قطاع السياحة على مخصصات يمكن توضيحها في الجدول التالي (جدول رقم 1):

| السنة | المخصصات الاجمالية للميزانية التسييرية | مخصصات قطاع السياحة |
|---|---|---|
| 1996 | 800,000,000 د. ل | 3,000,000 د. ل |
| 1997 | 943,000,000 د. ل | 4,500,000 د. ل |
| 1998 | 1,074,000,000 د. ل | 5,300,000 د. ل |
| 1999 | 895,000,000 د. ل | 7,400,000 د.ل |
| 2000 | 1,765,000,000 د. ل | 10,160,000 د. ل |

المصدر: (الهيلع، وآخرون، 2022 ص 338 بتصرف)

نلاحظ من الجدول السابق ضحالة مخصصات قطاع السياحة من إجمالي الميزانية العامة لكل عام، مما يعني عدم الاهتمام بالقطاع السياحي بشكل عام، ولكن في نفس الوقت يعتبر أفضل من الخطط السابقة بكثير.

**الخطة التاسعة (1999–2018):** وفيها طرح المخطط الوطني الشامل للتنمية السياحية والتي تضمن أربع مشاريع أساسية تمثلت في:

- المخطط العام لتنمية السياحة بليبيا.
- البرنامج الخماسي التنفيذي للخطة.
- مشروعات نمطية للتنمية السياحية.
- الملخص التنفيذي للخطة السياحية.

كل هذه المشاريع تهدف إلى تقييم الوضع الراهن ووضع السياسات والاستراتيجيات المقترحة للتنمية السياحية، ومعالجة المعوقات التي تواجه الخطة، وكذلك تقدير العوائد المتوقعة من الخطة المطروحة.

**الخطة العاشرة (2005–2025) مخطط الجيل الثالث:** وهو مخطط يهدف إلى تقسيم ليبيا إلى أربع أقاليم تخطيطية كبرى وينقسم كل إقليم منها إلى عدة أقاليم فرعية.

وكان مدير إدارة البحوث والإحصاء بالبنك المركزي الليبي "علي شمبش" توقع عام 2011 أن تساهم السياحة في الاقتصاد الليبي بما بين 3% و4% في غضون خمس إلى عشر سنوات، ويتنبأ الخبراء بمستقبل طيب للسياحة في ليبيا التي تمتلك العديد من مقومات وعناصر الجذب السياحي من آثار وشواطئ وصحارى وطقس دافئ، علاوة على قربها من أوروبا(ليبيا تطمح لبناء وتوسيع قطاع السياحة https://www.eanlibya.com/ ), غير أن أحداث سنة 2011 والسنوات اللاحقة لها التي مرت بها ليبيا أعاقت مسيرة تنفيذ أهدافه، وجعلت الأمور أسوأ مما كانت عليه، وتوقفت الاستثمارات بعد هذا التاريخ، ولا تزال بواعث القلق بخصوص الوضع الأمني تقف حائلاً بين حكام ليبيا الجدد وبين تحقيق الرغبة في بعث الحياة في النشاط السياحي(العالم وبن سعود، 2019، ص12).

وقد اتجهت ليبيا لفتح باب الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي من خلال القانون رقم 5 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2003 (عدل لاحقاً بالقانون رقم 9 لسنة 2010)، ثم في سنة 2004 تم صدور القانون رقم 7 بشأن السياحة وشهدت السنوات اللاحقة لسنة 2004 الإعلان عن العديد من المشاريع الاستثمارية السياحية، والتي كانت ستنفذها شركات محلية وأجنبية، وترتب على ذلك بداية التغير في هيكلية القطاع السياحي والاتجاه نحو المنافسة في هذا القطاع،

وكانت الشركات الأجنبية ستلعب دوراً مهماً في تنمية هذا القطاع.(العالم وبن سعود، 2019، ص12).

ويمثل قانون الاستثمار السياحي في ليبيا رقم 7 لسنة 2003 الذي أشرنا أليه فيما سبق الإطار التشريعي في الدولة الليبية والذي نجد فيه بعض التقييد في قانون الاستثمار السياحي خاصة الأجنبي، فقوانين الدولة الليبية لا تمنح الحرية الكافية للمستثمرين الأجانب بينما يمنح الحرية الأكبر للقطاع العام في الدولة الليبية بكامل التصرف ومن ثم القطاع الخاص في الدولة، فإذا وضعنا مقارنة بين الاستثمار السياحي في ليبيا والاستثمار السياحي في تونس يتضح التقييد الصارم وذلك على النحو التالي:

1- حرية الاستثمار السياحي في تونس: يمكن للمستثمر الأجنبي وبدون ترخيص مسبق، المساهمة في رأس مال المؤسسات السياحية إلى حدود 100% بينما في ليبيا يفرض على المستثمر الأجنبي الترخيص من الدولة قبل بدء الاستثمار.

2- حرية تحويل المربح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة المحققة عند عملية البيع وذاك وفقاً لما جاء في القانون التونسي عدد48 لسنة 1993 الذي أقّر التحول الجاري للدينار التونسي، بينما في القانون الليبي تفرض ضرائب مباشرة على هذا المربح من العملة المحلية عند تحويلها خارج البلد.

3- حماية الاستثمار السياحي في إطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان الشقيقة والصديقة وخاصة منها البلدان العربية، بينما في القوانين الليبية الصرامة في القوانين تصل إلى مصادرة هذا الاستثمار إذا أخل الطرف المستثمر بشروط العقد.

4- الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي بشأن اللغات المستخدمة سواء في المشاريع أو التعامل، بينما في ليبيا إجبار المستثمر على استخدام اللغة العربية مثل تعريب جواز السفر للأجانب. (الاستثمار السياحي في ليبيا التشريعات والمعوقات القانونية للاستثمار السياحي، (الخروبي، 2019، ص 211)

ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية لقطاعة السياحة في بعض المدن الليبية خلال الفترة من 2000 –2011 (جدول رقم 2):

| المدينة | عدد المشاريع | | المدينة | عدد المشاريع | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مشروعات التشغيل | مشروعات التنفيذ | | مشروعات التشغيل | مشروعات التنفيذ |
| البطنان | 3 | 0 | درنة | 0 | 0 |
| الجفارة | 0 | 0 | سبها | 0 | 0 |
| الزاوية | 0 | 0 | سرت | 0 | 0 |
| المرقب | 0 | 0 | صبراتة | 1 | 1 |
| زوارة | 0 | 0 | طبرق | 0 | 0 |
| بنغازي | 10 | 9 | طرابلس | 53 | 53 |
| ترهونة | 0 | 0 | غدامس | 0 | 0 |
| غريان | 0 | 0 | وادي الحياة | 0 | 0 |
| مصراته | 0 | 0 | المجموع | 67 | 66 |

المصدر: العالم وبن سعود، 2019، ص13.

يلاحظ من الجدول السابق سوء التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات وتركزها من ناحية المدن في مدينة طرابلس تليها مدينة بنغازي، مما يعني تنمية هاتين المدينتين على حساب المدن الأخرى، حيث تمركزت المشروعات السياحية في مدينة طرابلس بنسبة تصل إلى 80%، وهذا يعتبر خلل في وضع السياسات ولا يمت بأي صلة لتحقيق التنمية السياحية في ربوع البلاد.

إن دور الدولة في تنمية القطاع السياحي الليبي ضعيف جداً، إذ تعاني السياحة في ليبيا من مفارقة واضحة، مؤداها أنه بالرغم من تعدد مقومات الجذب السياحي في البلد، وبأن ليبيا هي عضو مؤسس في منظمة السياحة العالمية (WTO)منذ عام 1975م، فإن السياحة ما تزال غائبة عن خارطة السياحة الدولية. (المراحل التاريخية للتخطيط السياحي وأثره في نشر ثقافة التنمية السياحية في ليبيا file:///C:/Users/DJ/Downloads/21920.pdf)

كما أن المقدرات السياحية الهائلة في الدولة خارج نطاق الخدمة, ومعدلات وصول السياحة الدولية إلى ليبيا مقارنة بدول أخرى نامية فقيرة للغاية, أما السياحة الداخلية فلا وجود لها على

الإطلاق, فليبيا ترتيبها متأخر فيما يتعلق بالبنية التحتية وفق تقرير تنافسية السفر والسياحة 2011، فقد تم تصنيف ليبيا في المرتبة 112 من بين 133 دولة في العام 2009 في تقرير منتدى الاقتصاد العالمي world Economic Forum الثاني لسنة 2009 حول تنافسية السفر والسياحة" وفيما يتعلق بوضعية ليبيا في تقرير ,2011 فقد تأخرت عن ترتيبها عام 2009 خاصة مع تلك الأحداث السياسية السيئة التي شهدتها البلاد في عام 2011، حيث جاءت في التصنيف 124 من 139 دولة متأخرة 12 مركز عن عام 2009، وبنية النقل الجوي الهامة جداً للسياحة في وضع سيء, وكذلك بنية النقل البري الضرورية جداً للسياحة أيضاً في وضع أكثر سوءً، والبنية العامة للسياحة ككل وكنتيجة لما سبق في وضع سيء جداً، ولعل ذلك هو أبلغ دليل على تخبط الدولة وعدم اهتمامها بتنمية القطاع السياحي كما ينبغي (الغزواني، 2015، ص44)،

ونلمس من خلال الجدول التالي مدى تأخر ليبيا مقارنة بغيرها من بعض الدول العربية الدولية الداخلة في هذا التصنيف التنافسي عام 2011 (حسب تقرير تنافسية السفر والسياحة لعدد 139 دولة).

(جدول رقم 3)

| الدولة | السعودية | قطر | مصر | تونس | المغرب | ليبيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | 62 | 42 | 75 | 47 | 78 | 124 |

المصدر: (الغزواني، 2015، ص44).

كما تشير أحدث البيانات عن تراجع السياحة في ليبيا من خلال عدد السياح القادمين وعدد الفنادق فيها خلال الفترة من 2000 _ 2008 كما في الجدول التالي (جدول رقم 4):

| البيان | السنوات | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| عدد السياح | 174000 | 20339 | 20075 | 23029 | 42638 | 81319 | 41542 | 38025 | 29783 |
| عدد الفنادق | 194 | 194 | 194 | 194 | 266 | 212 | 256 | 268 | 271 |

المصدر: الشعافي وآخرون، 2015، ص48.

ففي هذا الجدول السابق نلاحظ تراجع عدد السياح القادمين من مختلف الجنسيات من 174000 سائح عام 2000 ليصل 29783 عام 2008 بانخفاض قدره 144217 سائح بمعدل 83%، بينما نلاحظ تذبذب عدد الفنادق خلال تلك الفترة حيث كان عدد الفنادق عام 2000 حوالي 194 فندقاً ازدادت إلى 266 فندقاً عام 2004 ثم أنخفض العدد إلى 256 فندقاً عام 2006، ثم ارتفع عدد الفنادق إلى 271 فندقاً عام 2008 أي بزيادة 6%، أن هذا التراجع والتذبذب يدل على عدم اتباع سياسة استثمارية للسياحة في ليبيا وغياب سياسات عامة للقطاع السياحي والفندقي بشكل عام.

**المطلب الثالث: معوقات تطوير القطاع السياحي في ليبيا**

لم ينل القطاع السياحي قدراً من الاهتمام من قبل السلطات السياسية خلال المسيرة التنموية للدولة الليبية، حيث لم يكن قطاعاً مستقلاً وإنما كان تابعاً لقطاعات أخرى أو تابع لبنود قطاعات، ويصل في بعض الأحيان إلى عدم ذكره أو وجوده بالكامل، نتيجة لذلك كان دائماً يعاني من قلة المخصصات المالية المستقطعة له، والتي لا تكاد أن تذكر في بعض الأحيان، لذلك كانت النتيجة أنه مهمل على الدوام وخارج اهتمام السلطة السياسية، ويمكن إجمالاً حصر المعوقات التي ساهمت في تدني القطاع السياحي في ليبيا في الآتي:

1- انخفاض مخصصات قطاع السياحة في كافة مخصصات التنمية الشاملة: بمعنى عدم تخصيص مبالغ مالية كافية لتنمية قطاع السياحة، وذلك لأن القطاع السياحي كان في أغلب الخطط تابعاً القطاعات أخرى لا يتحصل على المخصصات الكافية لتحقيق انطلاقة فعلية إنما كانت الدولة تعمل على تطويره بوتيرة بطيئة تلخصت حول أحاطته بالتشريعات التشجيعية باعتبار السياحة أحد المصادر المهمة للدخل القومي.

2- تبعية قطاع السياحة لقطاع أشمل من قطاعات التنمية: وهذا بدوره أدى إلى عدم الثبات الإداري وبروزه كقطاع مستقل فهو أما يتبع قطاعات أخرى أو بنود داخل قطاعات، لذلك أصبح قطاع غير فعَّال، حيث لم يحظ قطاع السياحة بأولوية في عمليات التنمية إلا مؤخراً ونتيجة لذلك جاءت المشاريع والخطط السياحية الرامية إلى تنمية السياحة وتوسيعها في وقت متأخر نسبياً، هذا عرقل وجود أساسيات كثيرة للنمو السياحي لوقت طويل.

3- نقص الدراسات والأبحاث والبيانات المسجلة بالقطاع السياحي: يعتبر نقص البيانات والإحصاءات والدراسات التي تتناول السياحة في ليبيا سواء الخارجية، أو الداخلية، أو الخدمات السياحية، أو أماكن الإيواء من أكبر المشاكل التي واجهت خطط التنمية السياحية في ليبيا ويعتبر من أهم المعوقات التي واجهت السياحة.

4- تضارب الاختصاصات وتشابهها مع بعض الوزارات: عدم الثبات الإداري واستقلالية قطاع السياحة وتبعيته لقطاعات أخرى أدى إلى التداخل في الاختصاصات بينه وبين القطاعات التي يتبعها، وهذا أدى بدوره إلى عرقلة عمل القطاع السياحي وتطويره.

5- نقص الكوادر البشرية المؤهلة: إن نقص وتدني مستوى الموظفين العاملين بقطاع السياحة، وقلة الخبرة وضعف التعليم في التخصصات السياحية يؤثر سلباً على عملية التنمية السياحية وتنشيطها في ليبيا.

6- الاعتماد على القطاع العام وضعف مشاركة القطاع الخاص: قطاع السياحة يعتمد اعتماداً كلياً على دعم القطاع العام وإهمال القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى عدم التطور في أداء الخدمات السياحية وضعف وتدني هذه الخدمات في أغلب الأحيان، ولكي يتم تجاوز هذه المشكلة لابد من وضع سياسات تساعد على أشراك القطاع الخاص في تنمية السياحة، وكذلك وضع التسهيلات والقوانين المشجعة على الاستثمار سواء للمستثمر المحلي أو الخارجي؛ بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات والقيام بالإعفاءات الجمركية كل ذلك يساهم مساهمة إيجابية في أشراك القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية.

7- القصور في قطاع الإعلام السياحي والترويج والتسويق للسياحة: لا توجد حملات إعلامية لتسويق المنتج السياحي وإن وجدت فهي ضعيفة ومستوى أدائها متدني أو تجدها تركز على نوع واحد من أنواع السياحة الموجودة في ليبيا، وتهمل بقية الأنواع الأخرى التي تزخر بها ليبيا.

8- عدم وجود البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع السياحة غياب نظم المعلومات والاحصائيات السياحية في ليبيا: أي عدم معرفة حركة النشاط السياحي ونقص الأبحاث والدراسات التي تتناول عوامل الجذب السياحية في ليبيا، وكذلك الغياب التام للمعلومات الإحصائية في مكاتب السياحة ومراقبات الآثار والإدارات حول حركة السياحة سواء

الداخلية أو الخارجية والخدمات السياحية المقدمة للسائحين وبيانات حركة السياح وزيارتهم وترتيبها وفق جدول زمني، كل ذلك أدى إلى ضعف التخطيط السياحي وعدم وجود استراتيجية واضحة تدعم صناعة السياحة المحلية والدولية.

9- قلة المستثمرين وعدم وجود رؤوس الأموال المحلية اللازمة للتنشيط السياحي: وهي أحد مشاكل التخطيط السياحي بصفة عامة، فالمستثمر له دور في تنفيذ خطط التنمية السياحية على مستويات محلية مثل إنشاء فنادق أو موتيلات أو مراكز استجمام ومقاهي.. إلخ.

10- عدم الاهتمام من قبل الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بالنشاط السياحي: أي ندرة البحوث والدراسات التي تتناول هذا النشاط فهي لم تشجع على دراسة التخطيط السياحي، إلا بشكل متواضع وقليل جدا يكاد لا يذكر بالمقارنة بالجامعات والمراكز البحثية الأخرى على الصعيدين العربي والعالمي.

11- غياب الاستقرار الأمني: تعاني ليبيا من انقسام سياسي وصراع مسلح منذ عام 2011، مما يؤثر على الاستقرار الأمني في البلاد ويعوق تطور قطاع السياحة.

12- قلة البنية التحتية: تعاني ليبيا من نقص في البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمطارات والمواصلات، مما يجعل من الصعب استقطاب السياح وتلبية احتياجاتهم.

13- قلة الخدمات السياحية: تفتقر ليبيا إلى الخدمات السياحية المتنوعة والمتميزة، مثل الجولات السياحية والمرافق الترفيهية، مما يؤدي إلى انخفاض جاذبية الوجهات السياحية.

14- القيود القانونية والسياسية: تواجه الشركات السياحية في ليبيا صعوبات في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة بسبب القيود القانونية والسياسية الموجودة في البلاد.

15- الاعتماد على النفط: يعتبر النفط المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا، مما يؤدي إلى تجاهل قطاع السياحة وعدم تخصيص الموارد الكافية لتطويره. ( المراحل التاريخية للتخطيط السياحي وأثره في نشر ثقافة التنمية السياحية في ليبيا،

ولم يكن لدى الدولة أي تصورات أو سياسات أو خطط أو تشريعات مرتبطة بكيفية الاستفادة من القطاع السياحي عن طريق تفعيل منظومة التسويق أو عمل وجلب استثمارات لهذا القطاع, كما لم نشاهد أي دور متعلق بالقطاع العام في الاستفادة من هذه الثروة السياحية الضخمة بسبب القصور الكبير في الهيكل التنظيمي والتشريعي في الدولة فيما يتعلق بالقطاع السياحي,

فضلاً عن الاختفاء التام " تقريبا" لدور القطاع الخاص المكمل لدور القطاع العام في عملية التنمية السياحية, فضلاً عن عدة متغيرات ثقافية واجتماعية أخرى ساعدت على تخلف هذا القطاع السياحي (الغزواني، 2015، ص46)

جميع هذه المشاكل تعيق نمو قطاع السياحة في ليبيا وتحول دون استثمار كامل لإمكاناتها السياحية الطبيعية والثقافية المتنوعة.

**خاتمة البحث**

في ختام بحثنا هذا يمكن استخلاص جملة من النتائج والتوصيات نوردها في الآتي:

**أولاً: النتائج**

1- إن القطاع السياحي يعتبر قطاع خدمي غير مكلف ومورد اقتصادي لا ينضب، إذ يتوقع بعض الاقتصاديين أن هناك ثلاث صناعات خدمية ستقود الاقتصاد العالمي وهذه الصناعات هي؛ الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، وصناعة السياحة، وأن صناعة السياحة في العالم فاقت كل الصناعات من حيث العوائد الكبيرة التي يحققها تفعيل الانشطة السياحية في كثير من الدول.

2- لنجاح قطاع السياحة في أي بلد يتطلب وجود سياسات عامة تدرك أهمية السياحة وتنمَّيه وتعمل على تسخير كل الامكانيات لتوفير البنى التحتية وكل المقومات المادية والبشرية وتشجيع الاستثمار السياحي وإشراك القطاع الخاص ودعمه.

3- تتوفر لدى ليبيا عوامل الجذب السياحي من شواطئ وأماكن طبيعية جذابة مثل الغابات والمناطق الجبلية والصحراوية وواحات ومدن أثرية، وكذلك تتميز ليبيا بموقع استراتيجي ومناخ متنوع وغيرها من مقومات تنبئ جميعها بمستقبل واعد لصناعة السياحة الليبية.

4- إن مستوى التقدم في القطاع السياحي في ليبيا ضعيف جداً، إذ احتلت مراتب متأخرة في التصنيف التنافسي الدولي للسفر والسياحة.

5- إن التغيرات الهيكلية التي طرأت على قطاع السياحة في ليبيا عبر المسيرة التاريخية للتنمية بالفصل تارة وبالدمج مع قطاعات تارة أخرى، أثر بشكل كبير على أداء السياسة العامة للسياحة، ومن ثم فشله في تحقيق التنمية السياحية الواعدة.

6- لم يكن للقطاع السياحي ذات أهمية في السياسات العامة للدولة ولم تخصص له ميزانيات تتناسب مع أهميته من ضمن القطاعات الأخرى.

7- ساهمت الاوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في ليبيا منذ 2011 إلى تردي القطاع السياحي وتعثر البرامج والخطط التنموية الطموحة لتطوير ليس فقط في القطاع السياحي فحسب، بل في جل القطاعات التنموية الأخرى.

**ثانياً: التوصيات**

1- ضرورة الاهتمام بالسياسات العامة للسياحة والقطاع السياحي في ليبيا وجعلها من أولويات السياسات التنموية للدولة الليبية.

2- ضرورة الاهتمام بالقطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي كالبنى التحتية والاتصالات ووسائل النقل.

3- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص في عملية تنمية القطاع السياحي.

4- ضرورة المحافظة على التراث السياحي وحمايته من الاهمال والضياع.

5- إعداد كوادر سياحية مدربة، وإعداد دورات تدريبية لتطوير الموظفين وزيادة مهاراتهم وكفاءاتهم.

6- دعم المعاهد والكليات السياحية المتخصصة.

7- تطوير الاعلام السياحي وتنشيطه.

**قائمة المراجع**

1- هلال، على الدين وآخرون، (1988)، تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، ط 1، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.

2- القريوتي، محمد قاسم، (2006)؛ رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط 1، دار حنين للنشر والتوزيع: عمان.

3- رشيد، أحمد، (1974)، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والجهاز الإداري، ط 4، دار المعارف: القاهرة.

4- شريف، علي، (بدون تاريخ نشر)، الإدارة العامة: النظرية والتطبيق، ط 2، دار النهضة العربية: بيروت.

5- الطيب، حسن أبشر (2000)، الدولة العصرية دولة المؤسسات، الدار الثقافية للنشر والتوزيع.

6- النسور، إياد (2008)، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي)، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

2- ملوخية، أحمد فوزي (2007)، التنمية السياحية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

3- السيسي، ماهر عبد الخالق (2001)، مبادئ السياحة، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

4- توفيق، ماهر عبد العزيز (2008)، صناعة السياحة، دار زهر للنشر والتوزيع، عمان.

5- دعبس، يسرى (2003)، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، البيطاش سنتر، للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

6- الخروبي، زياد مفتاح (2019)، الاستثمار السياحي في ليبيا "التشريعات والمعوقات القانونية للاستثمار السياحي، مجلة صبراتة العلمية، العدد الخامس، يونيو 2019. ص 211

7- العالم، عائشة عبد السلام وبن سعود، رحاب محمد (2019)، السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها "دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوى الخمسة"، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد (32) 1.

8- بولمرابط، بلعيد محمد، التاجوري، وليد خليل، عبد الجليل، عبد الباسط (2021)، واقع حركة السياحة الداخلية بليبيا في ظل أزمة (كوفيد 19) "دراسة ميدانية لعدد من منشآت الإقامة السياحية بإقليم الجبل الأخضر ـ ليبيا"، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، المجلد (38)، العدد (3) لسنة 2021.

9- الهيلع، محمد امراجع وآخرون (2022)، مسيرة وواقع التخطيط السياحي في ليبيا، مجلة الأصالة، العدد السادس، ديسمبر 2022.

10- الغزواني، ناصر عبد الكريم (2015)، تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي "السلبيات والعلاج، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثالث، المجلد الأول، ديسمبر 2015.

11- الشعافي، نجيب محمد حمودة (2015)، التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في دول الربيع العربي مع الإشارة إلى السياحة في ليبيا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون، 2015.

**مواقع الالكترونية:**

1- ليبيا تطمح لبناء وتوسيع قطاع السياحة، https://www.eanlibya.com/.

2- السياحة في ليبيا.. المقومات والتحديات،
https://ar.libyaobserver.ly/article/1626

3- حيدر جميل حياوي العبودي، التخطيط السياحي وأثره في التنمية السياحية
https://alkafeel.edu.iq/conferences/document.docx.

4- المراحل التاريخية للتخطيط السياحي وأثره في نشر ثقافة التنمية السياحية في ليبيا
JOURNAL AL-MUQADDIMAH: Journal of Postgraduate Studies In Islamic History and Civilization

# معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا

**د. نجوى ماضي العقوري**
**مستشارة وخبير مالي**

**ملخص الدراسة:**

هدفت الدراسة إلي محاولة التعرف علي أهم المعوقات التي تقف وراء استخدامات التعليم الإلكتروني بالمدارس الحكومية العامة بالمجتمع الليبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة المختارة من المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا والبالغ عددهم(41) مبحوثا، كما استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين، وتوصلت الدراسة إلي أن أهم المعوقات تمثلت أساساً في المعوقات الإدارية والمالية التي من شأنها توفير بني تحتية لتطبيق هذا النوع من التعليم والذي يحتاج لهذه الإمكانيات المادية والإدارية، في حين جاءت المعوقات البشرية التي تحتاج إلي الخبرة في مجال التدريب والتدريس لهذا النوع من التعليم الحديث ( التعليم الإلكتروني)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة المجال المقررات الدراسية والمنهج الدراسي.

**مقدمة:**

تُعد المدرسة عنصراً هاماً في المنظومة التربوية والتعليمية، بل يكاد الحكم علي النظام التربوي التعليمي ينحصر في مستوي أدائها، وجودة نتائجها ومخرجاتها، والتي تشكل مدخلات لمختلف المنظمات المجتمعة، وتعتبر مرحلة التعليم الاساسي من أهم فترات الحياة الإنسانية للمتعلم، ذلك لأنها الفترة التي يتم فيها وضع بذور الأزلي لشخصية المتعلم التي تتبلور وتظهر ملامحها في المستقبل لحياة الدراسية، ففيها يكتسب المفاهيم والحقائق والمبادئ التي تساعده علي التطور والنجاح، ولا شك أن مهارات التعليم التكنولوجي والإلكتروني من أهم المهارات التي تتطلبها مهنة التعليم لاسيما في الوقت الحاضر لأسباب عديدة ومتنوعه يشهدها العالم اليوم من التطور التكنولوجي والعلمي وازدياد المعرفة وتنوع مصادرها، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة عن معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي في ثلاثة محاور رئيسية تمثل

المحور الأول فيها عن إشكالية الدراسة التي تحدد فيها: مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة وأهدافها، ومصطلحات الدراسة، ومتغيرات الدراسة، عرض الدراسات السابقة والتعليق عليها.

المحور الثاني تمثل حول الإجراءات المنهجية التي أتبعتها الباحثة في الدراسة وتناولت نوع الدراسة، منهج الدراسة، الأسلوب المتبع في الدراسة، حدود الدراسة، مجتمع الدراسة، وحدة تحليل الدراسة، عينة الدراسة، أداة جمع بيانات الدراسة، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المحور الثالث جاء حول أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة وقائمة المراجع التي استندت عليها الدراسة، وذلك جاءت المحاور الثلاثة في الاتي:

**أولاً/إشكالية الدراسة:**

يتضمن هذا المحور إشكالية الدراسة والتي تضمنت تحديد مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة وأهدافها التي تسعي لتحقيقها، مصطلحات الدراسة، متغيرات الدراسة، الدراسات السابقة، وكل هذه الخطوات في الاتي:

**1 . تحديد مشكلة الدراسة:**

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل العام والذي مفأدة ما معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا، وأنبثق من هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية التالية:

س1 . ما واقع التعليم الإلكتروني بالتعليم العام في ليبيا من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

س2. ما المعوقات التي تواجه تطبيق استخدام التعليم الإلكتروني في ليبيا من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

س3 . هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين والمتوسط الفرضي للمقياس؟

س4 . هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة) على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

**2 . أهمية الدراسة:**

تمثلت أهمية الدراسة في النقاط التالية:

. ترتبط أهمية الدراسة بمؤسسة مهمة من مؤسسات المجتمع ألا وهي مؤسسة التعليم بشكل عام، وذلك من خلال استخدام التعليم الإلكتروني واستحداثه.

. يمكن لهذه الدراسة أن يضيف معرفة جديدة للباحثين، وقد يرفد المكتبات في ليبيا بإطار نظري جديد حول التعليم الإلكتروني في ظل حالات الطارئة التي قد تحدث في المجتمع الليبي كغيره من مجتمعات العالم.

. قد تفيد نتائج هذه الدراسة مؤسسات التعليم العام في تحسين أداء نظام التعليم الإلكتروني، وتطوير الكوادر البشرية والإمكانات المادية والاتجاهات في انتقاء أنماط التعليم المتبعة ووضع الخطط المستقبلية للتوجه للتعلم الإلكتروني كبديل للتعلم وجهاً لوجه، كما يمكن الاستفادة من أداة الدراسة في قياس مدى فاعلية نظام التعليم الإلكتروني في المدارس، وتستمد الباحثة أهمية هذه الدراسة كونها عايشة ظاهرة واقعية انتشرت في جميع دول العالم ألا وهي انتشار فيروس كورونا، ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في ظواهر مشابهة كالحروب والكوارث والأزمات التي قد يمر بها المجتمع الليبي.

. تفيد النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة جهات الاختصاص بالدولة في رسم السياسات العامة في العمل على تطوير التعليم بالمجتمع الليبي، كما أنها تفيد في فتح المجال أما الدراسات المستقبلية لمثل هذه الموضوعات المهمة في المجتمع.

**3. أهداف الدراسة:**

يمكن تحديد أهم أهداف الدراسة في:

1 . التعرف على واقع التعليم الإلكتروني بالتعليم العام في ليبيا من وجهة نظر المشرفين التربويين.

2 . التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق استخدام التعليم الإلكتروني في ليبيا من وجهة نظر المشرفيين التربويين.

3 . التعرف على مدي وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة علي مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين والمتوسط الفرضي للمقياس.

4 . التعرف على مدي وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة) على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

**4 . مصطلحات الدراسة:**

وتتمثل أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة في:

**أ . معوقات:** تُعرف على أنها العوامل التي تؤثر سلبا في استعمال التعلم الالكتروني من قبل معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية ما يقلل او يؤدي الى عدم استعمالها **(موسي، 2019: 100).**

**ب . مصطلح التعليم الإلكتروني:** منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية التعلمية، وتقوم هذه المنظومة بالاعتماد على وجود بيئة إلكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والأنشطة بواسطة الشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية **(أبو شخيدم، 2020 :4).**

كما يُعرف أيضاً عرفه بأنه "طريقة يتم فيها التعليم باستخدام اليات الاتصال الحديثة والحاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات واليات بحث ومكتبات الكترونية، وبوابات الانترنت سواء أكان ذلك التعليم عن بعد، أو داخل الفصل الدراسي **(عطية، 2009: 163)**

**. أهداف التعليم الإلكتروني:** تتمثل أهم أهداف التعليم الإلكتروني في:

. يسهم في إنشاء بنية تحتية وقاعدة من تقنية المعلومات قائمة على أسس ثقافية بغرض إعداد مجتمع الجيل الجديد لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

. تنمية اتجاه إيجابي نحو تقنية المعلومات من خلال استخدام الشبكة من قبل أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، وبذلك ايجاد مجتمع معلوماتي متطور.

. منح الجيل الجديد متسع من الخيارات المستقبلية الجيدة وفرصا لا محدودة (اقتصاديا، واجتماعيا، وعلميا، وثقافياً).

. إمداد الطلاب بكمية كبيرة من الأدوات في مجال المعلوماتية لمساعدتهم على التطور والتعبير عن أنفسهم بشكل سليم في المجتمع، فضلا عن تطوير المهارات والمعارف والخبرات التي تقود إلى تطور الإنتاج والاستقلال الذاتي.

. تشجيع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية على الاندماج والتفاعل مع نظام التعليم بشكل عام، ومع نمو سلوك وتعلم أبنائهم بشكل خاص، وذلك من خلال الاطلاع على أداء أبنائهم وتحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى الإشعارات والتقارير التي تصدرها المدرسة حول ذلك، مما ينمي ويطور خدمة تقنية المعلومات في المنازل والمجتمعات المحلية بشكل غير مباشر، ومن ثم يؤدي الى نمو المجتمع والثقافة على الشبكة **(موسي، الاعرج، 2020: 102)**.

**ج . المدارس الحكومية:** تعرف الباحثة المدارس الحكومية على أنها مدارس ابتدائية أو ثانوية تقدم لجميع الأطفال دون مقابل، باعتبارها ممولة كلياً أو جزئياً من الضرائب الشعبية، وتكون بشكل عام (غير انتقائية) في قبول جميع التلاميذ في المنطقة الجغرافية التي يخدمونها.

**التعريف الإجرائي للمقياس** هو حاصل الدرجات التي يتحصل عليها المبحوث خلال إجاباته على فقرات مقياس الدراسة الحالية.

**5 . متغيرات الدراسة:**

ويمكن تحديد متغيرات الدراسة في متغيرين هما:

**أ . المتغير المستقل:** وهو الذي يؤثر في المتغير التابع وتمثل في الدراسة (المعوقات).

**ب . المتغير التابع:** وهو الذي يتأثر بالمتغير المستقل وتمثل في الدراسة (استخدام التعليم الإلكتروني).

**6 . الدراسات السابقة:**

من خلال إطلاع الباحثة على مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة من خلالها تم بيان أوجه التشابه والاختلاف وتحديد الفجوة البحثية التي سعت الدراسة لتغطيتها بين الدراسات السابقة، وهنا يمكن عرض هذه الدراسات ومن ثم التعقيب عليها في الاتي:

**أ . دراسة جنان مرزه حمزه( 2014):** جاءت الدراسة بعنوان مشكلات استخدام التعليم الالكتروني في تدريس المقررات التاريخية من وجهة نظر التدريسيين، وهدفت إلى التعرف على

مشكلات استخدام التعليم الالكتروني في تدريس المقررات التاريخية من وجهة نظر التدريسيين، واقتصرت على تدريسي قسم التاريخ في كليتي التربية الأساسية جامعة بابل والجامعة المستنصرية للعام الدراسي 2013–2014م، ويبلغ عددهم(30) تدريسيا، بلغ مجتمع الدراسة من تدريسي قسم التاريخ في كلية التربية الأساسية جامعة بابل للعام الدراسي (2013–2014) (30) تدريسي، أما عينة الدراسة فقد اختارت الباحثة جميع تدريسي قسم التاريخ في كلية التربية الأساسية البالغ عددهم (30) تدريسي، ولمعرفة هدف الدراسة أعدت الباحثة استبانة تضمنت (30) فقرة، وبعد التأكد من صدق أداة البحث وثباتها قامت الباحثة بتطبيقها على أفراد العينة، واستخدمت الوسائل الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة إن عدد الفقرات التي عدت مشكلات (21) من أصل (30) فقرة شملتها الدراسة.

**ب . دراسة منال بنت سليمان السيف(2009):** جاءت الدراسة بعنوان **مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود،** وأعدت هذه الدراسة للكشف عن مستوى تأهيل أعضاء هيئة التدريس الإناث في نظام التعليم الالكتروني للتعرف على مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني اللازمة لأعضاء هيئة التدريس الإناث في كلية التربية في جامعة الملك سعود من وجهة نظرهن، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ولتحقيق هدف الدراسة تم مراجعة الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع، وتوظيف المنهج الوصفي التحليلي واستنتاج قائمة من الكفايات بلغت (80) كفاية وتضمينها في استبانة تناولت الكفايات المقترحة والمعوقات والمقترحات، بلغت بعد تحكيمها (108) عبارة، وبعد تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (30) عضو من مجتمع الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، تم تطبيقها على عينة الدراسة– والتي بلغت كامل المجتمع مستثنى منه حجم العينة الاستطلاعية– حيث بلغ (215) عضو هيئة تدريس , استجاب منهن (153) عضوه بنسبة قدرها (61، 44%) من مجتمع الدراسة، وذلك في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1430/1429للهجره، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأساليب الوصفية واختبار (ت) واختبار تحليل التباين (ف) واختبار شيفيه للأساليب الاستدلالية تم التوصل الى نتائج الدراسة توافرت كفايات التعليم الالكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس الإناث بشكل عام بدرجة متوسطة الا أن هذا لا

ينفي وجود كفايات عالية وأخرى ضعيفة، كذلك توصلت إلى أن فارق العمر بين أعضاء هيئة التدريس الإناث كان مؤثرا حيث تفوقت أعضاء هيئة التدريس الإناث ذوات الأعمار (أقل من 35 عاما) على زميلاتهن الأكبر سنا في مستوى امتلاكهن لكفايات استخدام الحاسب الالي، في حين أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية في تأثيره على مستوى امتلاكهن لكفايات المحاور الاخرى، وأكدت أعضاء هيئة التدريس الإناث على أن ما يعيقهن عن تنمية كفايات التعليم الالكتروني لديهن هي معوقات خارجة عن إرادتهن، وجدت الدراسة أن المقترحات المناسبة لتنمية كفايات التعليم الالكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس الإناث ومن في حكمهن، تتمثل في تقليل العبء التدريسي عليهن وبناء البرامج التدريبية وفقا لاحتياجاتهن، والتنويع في أساليب البرامج التدريبية المقدمة لهن من دروس نموذجية واستخدام التعلم المفرد واستخدام التدريب عن بعد.

**ج . دراسة** محمد فؤاد **الحوامدة(2011):** جاءت هذه الدراسة بعنوان معوقات استخدام التعلم الالكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، وهدفت إلى الكشف عن معوقات استخدام التعلم الالكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، وتعرف أثر التخصص الاكاديمي, والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب(ICDL) في هذه المعوقات، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطوير استبانة مكونة من (24) بندا بعد التحقق من صدقها وثباتها، وقد تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من(96) عضوا من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية اربد الجامعية، وكلية الحصن الجامعية. وقد تم اجراء التحليلات الاحصائية المناسبة. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن بنود الاداة ككل شكلت معوقات للتعلم الالكتروني تواجه أعضاء الهيئة التدريسية، وأظهرت كذلك نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في التخصصات الاكاديمية العلمية وأعضاء الهيئة التدريسية في التخصصات الأكاديمية الادبية على معوقات استخدام التعلم الالكتروني بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة، وعلى المحاور ككل، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئة التدريس الحاصلين على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) وأعضاء الهيئة التدريسية الذين لم يحصلوا عليها على معوقات استخدام التعلم الالكتروني بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة.

**د . دراسة أحمد غنيم أبو الخير( 2019):** جاءت هذه الدراسة عن المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في تطبيق التعليم الالكتروني من وجهة نظر المديرين والمعلمين بمدارس المرحلة الأساسية بمحافظة غزة، هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في تطبيق التعليم الإلكتروني بمدارس المرحلة الأساسية بمحافظة غزة، وأعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقة المديرين والمعلمين في المدراس الأساسية بمحافظة غزة مكونة من (38) مدير و(154) معلم، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلي أن جميع فقرات الاستبانة كانت تمثل معوقاً لتطبيق التعليم الإلكتروني في المدارس الأساسية وحصلت المعوقات الإدارية على أقل المعوقات، كما أظهرت عدم وجود فروق بين المديرين والمعلمين حول أهم المعوقات في تطبيق التعليم الإلكتروني بالمدراس الأساسية، كما أظهرت أن المدراس الحكومية تواجه معوقات بدرجة أكبر من المدراس التابعة لوكالة الغوث الدولية والمدراس الخاصة في تطبيق التعليم الإلكتروني.

**هـ . دراسة قاسم محمد نده، شلال على خلف،( 2021):** جاءت الدراسة عن معوقات التعليم الإلكتروني من وجهة نظر التدريسيين كلية التربية والعلوم الإنسانية تكريت، وهدفت الدراسة التعرف على معوقات التعليم الإلكتروني من وجهة نظر التدريسيين، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية بالغ عددها (100) تدريسي، كما استخدم الباحثان أداة الاستبيان المكونة من (28) فقرة موزعة عاي ثلاثة محاور رئيسية، وتوصلت الدراسة إلى أن المجال الاول المتمثل بالجوانب الإدارية والمالية جاء في المرتبة الأولي بينما جاء مجال المقررات الدراسية في المرتبة الثانية في حين جاء المجال الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني في المرتبة الثالثة.

**تعقيب على الدراسات السابقة:** من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن لها علاقة بموضوع الدراسة( معوقات التعليم الإلكتروني)، وأستفد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تحديد مشكلة الدراسة وبناء أداة جمع البيانات, ولكنها اختلفت من حيث منطقة الدراسة بحيث جاءت الدراسة الحالية في المدراس الحكومية بالمدراس العامة، كذلك من حيث عينة الدراسة فأن الدراسة الحالية تناولت وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت اعضاء هيئة التدريس والمعلمين والإدارة المدرسية، أما من حيث المنهج فإن الدراسة الحالية

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي كما تناولتها أغلب الدراسات السابقة، أما فيما يخص بأداة جمع البيانات فاعتمدت الدراسة الحالية علي استمارة الاستبانة والتي تم تقسيمها لعدة محاور من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة منها.

**ثانياً/ الإجراءات المنهجية:**

تمثل هذا المحور في الإجراءات المنهجية التي أتبعتها الباحثة في الدراسة، ويمكن عرضها في الاتي:

**1 . نوع الدراسة:**

تمثل نوع الدراسة الحالية في البحث الوصفي الذي يهدف إلى وصف الاحداث والظواهر كما هو عليه لا كما يجب أن يكون.

**2 . منهج الدراسة:**

تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة التي جمعت من المبحوثين.

**3 . الأسلوب المتبع في الدراسة:** ت

مثل أسلوب أو طريقة الدراسة في أسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

**4 . حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في ثلاثة حدود رئيسية وهي:

**. الحدود البشرية:** تمثل في الاشخاص الذين سوف تجمع منهم البيانات الدراسة وهم المشرفين التربويين.

**. الحدود المكانية:** تمثل في المكان الذي أجريت فيه الدراسة وهو مدينة اجدابيا.

**. الحدود الزمانية:** تمثل في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة وهي سنة 2023.

**5 . مجتمع الدراسة:**

تمثل في مجموع المشرفين التربويين بمدينة اجدابيا بقطاع التعليم والبالغ عددهم (120) مشرفاً تربوياً.

**6 . وحدة تحليل الدراسة:**

وهي المفردة التي سوف يجمع منها الباحثة بيانات الدراسة وتمثلت في (المشرف / ة) التربوي بقطاع التعليم اجدابيا.

**7 . عينة الدراسة:**

تمثلت عينة الدراسة في العينة العشوائية البسيطة من المشرفين التربويين بقطاع التعليم إجدابيا، وذلك لأن مجتمع الدراسة متجانس يحمل نفس الخصائص، وتم تحديد نسبة التمثيل25%، وبتطبيق المعادلة الخاصة بالعينة العشوائية البسيطة: نسبة التمثيل x حجم المجتمع ÷ 100.

تم الحصول على الحجم الكلي للعينة كالآتي: 120× 35÷ 100= = 42 مبحوثاً من اجمالي المشرفين التربويين بقطاع التعليم إجدابيا.

**8 . أداة جمع البيانات:**

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة استمارة (الاستبانة) على عينة من المشرفين التربويين بقطاع التعليم إجدابيا، وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

**أ. وصف الأداة (استمارة الاستبانة):** قامت الباحثة بإعداد استبانة حول معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا، وتكون هذه الاستمارة في صورتها الأولية من (70) فقرة.

**ب . خطوات بناء الأداة (الاستبانة):**

1 . أعد الباحثة الاستمارة خاصة بالدراسة وحاولت أن تكون العبارات المصاغة فيه محددة ومتوائمة مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وقد اشتمل في صياغته الاولية على (70) سؤال.

2. تم عرض الأداة (الاستبانة) على نخبة من المتخصصين وذوي الخبرة في ميدان المحاسبة وإدارة الاعمال بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، حيث بلغ عددهم (13) محكمين، وبعد عملية تحكيم الاداة وفق لجنة التحكيم تم حذف (23) فقرة وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات تم صياغة الأداة (الاستبانة) بصياغتها النهائية ليصبح (5) أسئلة أولية و(43) سؤالاً للعبارات في الاداة (الاستبانة).

3. بعد عملية التحكيم تم إخضاع الأداة (الاستبانة) إلى دراسة استطلاعية لعينة من مجتمع الدراسة، وحساب الصدق والثبات وحذف بعض الفقرات وأصبحت فقرات الأداة الخاصة بموضوع الدراسة (43) فقرة، تم تطبيقها على العينة الفعلية للدراسة.

**د . صدق المقياس:** وتمثل في صدق المحكمين وهو كالاتي: قامت الباحثة بعرض المقياس على نخبة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة وإدارة الاعمال بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات على جميع فقرات المقياس وذلك من حيث الحذف والتعديل والإضافة في الفقرات وتم تعديل هذه الفقرات بناء على ما أتفق عليه أكثر من (79 %) من المحكمين، في حين جاءت قيمة الصدق الذاتي للمقياس (0.9105) أي أن الصدق الذاتي هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهي:

الصدق الذاتى $= \sqrt{0.8291}$

الصدق الذاتى $= 0.9105$

**هـ . ثبات الأداة:** تم حساب ثبات الأداة (الاستبانة)بطريقة معامل ألفا كرو نباخ ( Crobach Alpha) عن طريق برنامج التحليل الاحصائية(spss) كما هو موضح بالجدول الآتي:

**جدول رقم (1) يبين معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين بقطاع التعليم اجدابيا**

| الأداة | معامل كرونباخ |
|---|---|
| مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي | .8291 **0** |

يتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ لأداة مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي لأفراد العينة (8291. 0) وهو ثبات قوي، وهذا يدل على ثبات فقرات الأداة.

**6- الأساليب الإحصائية المستخدمة:** لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (SPSS).

**ثالثاً / عرض النتائج والتوصيات:** ويتمثل هذا المبحث فيما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات وهي على النحو التالي:

**أولاً/ نتائج خصائص المبحوثين:**

**جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع:**

| النوع | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 28 | 66.66 |
| انثى | 14 | 33.33 |
| المجموع | 42 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن غالبية المبحوثين من الذكور حيث بلغت نسبتهن **66.66%**، بينما بلغت نسبة الاناث**33.33%** من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

**جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية:**

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| غير متزوج | 7 | 16.66 |
| متزوج | 35 | 83.33 |
| المجموع | 42 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن غالبية المبحوثين من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم 83.33%، بينما بلغت نسبة غير متزوج 16.66% من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

**جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:**

| الدرجة العلمية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| متوسط | 25 | 59.52 |
| عالي | 17 | 40.48 |
| المجموع | 42 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن غالبية المبحوثين من حملة المؤهل التعليمي متوسط حيث بلغت نسبتهم 59.52%، بينما بلغت نسبة حملة المؤهل العلمي عالي 40.48% من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وقد يرجع السبب إلى أن غالبية المبحوثين من خريجي المعاهد المتوسطة للتعليم سواء دبلوم عام أو دبلوم خاص.

**جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة:**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5سنوات | 6 | 14.29 |
| من6-10سنوات | 13 | 30.95 |
| 10سنوات فأكثر | 23 | 54.76 |
| المجموع | 42 | %100 |

يتضح من الجدول رقم (5) أن المبحوثين الذين ممن لا تتعدى خبرتهم في مجال الإشراف التربوي أقل من5 سنوات حيث بلغت نسبتهم **14.29%**، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال الإشراف التربوي بين 6 سنوات إلى 10 سنوات **30.95%**، في حين جاءت نسبة المبحوثين الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال الإشراف التربوي أكثر من 10 سنوات **54.76%** من أجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وتعكس هذه النتائج مدى اعتماد قطاع التعليم على أصحاب الخبرة لصالح فئة مجال الإشراف التربوي10سنوات فأكثر.

**ثانياً/ نتائج الدراسة:**

**1 . النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص: ما واقع التعليم الإلكتروني بالتعليم العام في ليبيا من وجهة نظر المشرفين التربويين؟ للإجابة على هذا التساؤل** فقد تبين من خلال إجابات المبحوثين إلى أن واقع التعليم الإلكتروني غير مطبق في المدارس التعليم الحكومية العامة حيث إن هذه التجربة جديدة خاصة بعد انتشار فيروس كورونا الذي انتشر خلال عام 2019 مما أدي إلى توقف الكثير من قطاعات التعليم في جميع الدول العالم إلا بعض الدول التي تتبع التعليم الإلكتروني والدراسة عن بُعد، أما بالنسبة للمجتمع الليبي فلا يوجد مجال مطبق لهذا النوع من التعليم الحديث الا وهو التعليم الإلكتروني.

**2 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص: ما المعوقات التي تواجه تطبيق استخدام التعليم الإلكتروني في ليبيا من وجهة نظر المشرفين التربويين؟ للإجابة على هذا التساؤل** فقد تبين من خلال إجابات المبحوثين أن أغلب المعوقات تتمثل أساساً في المعوقات الإدارية والمالية التي من شأنها توفير بني تحتية لتطبيق هذا النوع من التعليم والذي يحتاج لهذه الإمكانيات المادية والإدارية، في حين جاءت المعوقات البشرية التي تحتاج إلي الخبرة في مجال التدريب

والتدريس لهذا النوع من التعليم الحديث (التعليم **الإلكتروني**)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة المجال المقررات الدراسية والمنهج الدراسي.

**3 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص: هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين والمتوسط الفرضي للمقياس؟**

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج الفروق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، وهي في جدول رقم (6):

**جدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين:**

**جدول رقم (6.1) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغير النوع (ذكر . انثي) على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين:**

| النوع | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة " t " | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 28 | 1.68 | 0.689 | 41 | 23.491 | 0.000 |
| اناث | 14 | 1.13 | | | | |

**يتضح من الجدول رقم (6.1) أن هناك فروقاً دالة احصائياً عند مستوى (0.05=&) بين الدرجة الكُلية لمتغير النوع تُعزى لفئة الإناث على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، حيث بلغت قيمة اختبار t (23.491).**

**جدول رقم (6.2) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج . غير متزوج) على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين:**

| الحالة الاجتماعية | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة " t " | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غير متزوج | 7 | 1.00 | 0.473 | 41 | 27.543 | 0.000 |
| متزوج | 35 | 1.98 | | | | |

يتضح من الجدول رقم (6.2) أن هناك فروقاً دالة احصائياً عند مستوى (0.05=&) بين الدرجة الكُلية لمتغير الحالة الاجتماعية تُعزى لفئة المتزوجين على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، حيث بلغت قيمة اختبار t (27.543).

**جدول رقم (6.3) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغير المؤهل العلمي على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين:**

| المؤهل العلمي | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة " t " | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط | 25 | 1.87 | 0.827 | 41 | 24.912 | 0.000 |
| عالي | 17 | 1.07 | | | | |

يتضح من الجدول رقم (6.3) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي على مقياس معوقات استخدام التعليم

الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، لصالح حملة المؤهل العلمي متوسط حيث بلغت قيمة اختبار t (24.912).

**جدول رقم (6.4) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغير سنوات الخبرة على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين:**

| سنوات الخبرة | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة "ت" | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أقل من 5سنوات | 6 | 1.21 | 0.528 | 41 | 16.326 | 0.000 |
| من6-10سنوات | 13 | 1.08 | | | | |
| 10سنوات فأكثر | 23 | 1.00 | | | | |

يتضح من الجدول رقم (6.4) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة علي مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، لصالح ذوي الخبرة من أكثر من10 سنوات فأقل حيث بلغت قيمة اختبار t (16.326).

**5 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص: هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة؟**

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج الفروق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، وهي في جدول رقم (7):

**جدول رقم (7) يبين الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة على معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة**

| متوسط العينة | المتوسط الفرضي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة "ت" | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 127.5 | 42 | 41.38 | 41 | 7.439 | 0.000 |

يلاحظ من الجدول (9) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية بالمجتمع الليبي من وجهة نظر المشرفين التربويين، والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة، حيث بلغت قيمة t 8.567، أي أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس.

**ثالثاً/ توصيات الدراسة:**

ويمكن عرض توصيات الدراسة في:

1 . العمل على وضع تشريعات لنظام التعليم الإلكتروني بقطاع التعليم العام.

2 . مراعاة التشجيع بنظام الحوافز المادية والمعنوية للإداريين والمدربين والمعلمين والمفتشين التربويين بقطاع التعليم للالتحاق بدورات تدريبية حول كيفية استخدام نظام التعليم الالكتروني.

3 . العمل على توفر الفصول الدراسية المناسبة لاستعمال تكنولوجيا التعليم الحديثة في المدارس بالتعليم العام.

4 . توفير بنية تحتية بشبكات الانترنت للمعلمين والطلبة وتخفيض سعر تكلفت هذه الشبكات.

5 . تشجيع الباحثين والدارسين في الجامعات والمعاهد العُليا على إجراء العديد من الدراسات والابحاث حول كيفية استخدام وتطوير التكنولوجيا في مجال التعليم.

**قائمة المراجع:**

1- عطية، محسن علي، الاستراتيجيات الحديثة في التدريس الفعال، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2008).

2- السيف، منال بنت سليمان، مدى توافر كفايات التعليم الالكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (2009).

3- الحوامدة، محمد فؤاد، معوقات استخدام التعلم الالكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق المجلد (27)، العدد الأول الثاني، الأردن (2011).

4- أبوالخير، أحمد غنيم، المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في تطبيق التعليم الإلكتروني من وجهة المديرين والمعلمين بمدارس المرحلة الأساسية بمحافظة غزة، مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث،7(3)، (2019).

5- نده، خلف، قاسم محمد، شلال على، جاءت الدراسة عن معوقات التعليم الإلكتروني من وجهة نظر التدريسيين كلية التربية والعلوم الإنسانية تكريت، وقائع المؤتمر الدولي الثاني، التعليم عن بُعد بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد (16/1)، (2021).

6- ابوشخيدم، سحر سالم وآخرون فاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية، (خضوري) Arab journal scientific publishing العدد 21، 2020.

7- موسي، ابتسام صاحب وآخرون، معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي اللغة العربية ومعلماتها، مجلة اكاديمية البورك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد1، العدد2، 2019.

# تأثير التكنولوجيا على رفع جودة التعليم في المدارس الابتدائية

د.خضرة براك– أستاذة التعليم العالي
جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر

أ. حده أزهار بوخريص– طالبة الدكتوراه–
طالبة الدكتوراه–جامعة تونس المنار، تونس

**Abstract:**

Educational technology plays a vital role in enhancing the learning processes in primary schools, where it has effectively integrated to stimulate interaction and enrich learning experiences. The modern era has witnessed significant technological advancement, with technological tools becoming an integral part of the learning experience. The use of technology in primary classrooms allows for the provision of effective learning experiences, where learning can be individually tailored to meet diverse needs and levels of understanding. The study aims to uncover how the use of technology impacts learning processes and the quality of education in primary schools. The study followed an analytical methodology to understand and analyze the different elements of technology and education by detailing them into their main components and studying them individually. The study arrived at crucial findings emphasizing the importance of providing training for teachers and improving access to technology to ensure full utilization. The suggestions focus on developing advanced educational content, enhancing social interaction, and underscore the importance of continuous efforts to achieve the effectiveness of educational technology in primary schools.

**Keywords**: Educational technology, primary school, learning experiences.

**الملخص:**

تلعب تكنولوجيا التعليم دورًا حيويًا في تعزيز عمليات التعلم في المدارس الابتدائية، حيث تكاملت بشكل فعّال لتحفيز التفاعل وتعزيز تجارب التعلم. شهد العصر الحديث تقدمًا تكنولوجيًا ملحوظًا، وأصبحت الأدوات التكنولوجية جزءًا لا يتجزأ من تجربة التعلم. يتيح استعمال التكنولوجيا في الفصول الدراسية الابتدائية توفير تجارب تعلم فعّالة، حيث يمكن توجيه التعلم بشكل فردي لتلبية احتياجات ومستويات الفهم المختلفة. تهدف الدراسة إلى الكشف عن كيفية تأثير استعمال التكنولوجيا على عمليات التعلم وجودة التعليم في المدارس الابتدائية. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك لفهم وتحليل العناصر المختلفة للتكنولوجيا والتعليم من خلال تفصيله إلى مكوناته الرئيسية ودراستها بشكل فردي. ووصلت الدراسة إلى أهم النتائج في أهمية تقديم التدريب للمعلمين وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا لضمان الاستفادة الكاملة. الاقتراحات تركز على تطوير محتوى

تعليمي متقدم وتعزيز التفاعل الاجتماعي، وتشدد على أهمية الجهود المستمرة لتحقيق فعالية تكنولوجيا التعليم في المدارس الابتدائية.

**الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا التعليم، المدرسة الابتدائية، تجارب التعلم.

**المقدمة:**

في عالم متطور ومتغير بسرعة، يظلّ دور التعليم الأساسي في المدارس الابتدائية حجر الزاوية لتطوير المجتمعات. إن تأمين أسس قوية للتعلم في هذه المرحلة الحيوية يعزز استعداد الأفراد لمواجهة التحديات المستقبلية. في هذا السياق، تتحوّل التكنولوجيا إلى شريك حيوي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز جودة التعليم الأساسي.

أصبح استعمال التكنولوجيا في الفصول الدراسية الابتدائية ليس مجرد إضافة، بل جزءاً لا يتجزأ من تجربة التعلم. يمثل التكامل السلس للأدوات التكنولوجية فرصة لتحفيز فضول التلاميذ وتعزيز تفاعلهم مع المحتوى التعليمي. يتيح ذلك للتلاميذ الانغماس في تجارب تعلم فعّالة ومحفّزة.

وفي هذا السياق، يظل التفاعل الاجتماعي عاملاً حيويًا في عمليات التعلم، ويمكن للتكنولوجيا تعزيز هذا التفاعل بشكل فعّال. يساهم استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التعلم الإلكترونية في تشجيع التلاميذ على التفاعل المتبادل وتبادل الأفكار والخبرات.

التفاعل الاجتماعي يظل عاملًا حيويًا في عمليات التعلم، ويمكن للتكنولوجيا تعزيز هذا التفاعل بشكل فعّال. يساهم استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التعلم الإلكترونية في تشجيع التلاميذ على التفاعل مع بعضهم وتبادل الأفكار والخبرات.

بالإضافة إلى ذلك، تمكّن التكنولوجيا التلاميذ من الوصول إلى مصادر تعلم شاملة عبر الإنترنت، ما يعزز التعلم الذاتي ويوسع آفاق معرفتهم. يمكن للتلاميذ أن يكونوا متفردين في رحلة تعلمهم، مما يعزز التفكير النقدي ويشجع على المبادرة الذاتية.

تعكس المدارس الابتدائية في تبسة، الجزائر، واقعًا يعكس تحديات وفرص التعليم الأساسي في العالم الحديث. تتيح لنا دراستها الفرصة لاستكشاف كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون عنصرًا حيويًا في تحسين جودة التعليم وتعزيز التفاعل الاجتماعي.

في هذا الاتجاه، سيستكشف الباحث كيف يمكن للتكنولوجيا توسيع فرص التعلم وتحقيق مزيد من التكامل في عملية التعليم الأساسي. بفضل الإنترنت والبرمجيات التعليمية المتقدمة، يمكن للطلاب الوصول إلى مصادر غنية تعزز فهمهم وتوسيع آفاق معرفتهم.

**مشكلة الدراسة:**

تظهر مشكلة عدم الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا التعليم في المدارس الابتدائية، حيث قد يكون هناك تحديات تقنية أو تنظيمية تحول دون تحقيق الفوائد الكاملة المتوقعة من التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم. هل تكمن هذه المشكلة في نقص التكنولوجيا المتاحة فعلياً، أو في ضعف التدريب المقدم للمعلمين في استعمال التكنولوجيا، أو قد تكون ناتجة عن عدم توفر الهياكل التحتية اللازمة لتكامل التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية؟

**تساؤلات البحث:**

1) كيف يمكن تحسين بيئة التعلم في المدارس الابتدائية من خلال تكنولوجيا التعليم؟
2) كيف يمكن لتوجيه التكنولوجيا تعزيز التفاعل الاجتماعي بين الطلبة في المدارس الابتدائية؟
3) هل يمكن أن تكنولوجيا التعليم توفير فرص لتعزيز قدرات التعلم الذاتي لدى الطلبة في المدارس الابتدائية؟
4) هل يوجد ارتباط قوي بين استعمال التكنولوجيا في التعليم الابتدائي وتحسين الأداء الأكاديمي لدى الطلبة؟
5) ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه عملية تكامل التكنولوجيا في المدارس الابتدائية؟

**أهمية الدراسة:**

1) تمكن الدراسة الباحثين من فهم كيفية تكامل التكنولوجيا في سياق التعليم الابتدائي وكيف يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم.
2) يساعد فهم كيفية تأثير التكنولوجيا في العملية التعليمية على تحسين الممارسات التعليمية، سواء كان ذلك من جانب المعلمين أو الطلبة.
3) يمكن للدراسة أن تسهم في توجيه برامج التدريب والتطوير للمعلمين لضمان أن يكونوا على دراية بكيفية استعمال التكنولوجيا بشكل فعّال في التدريس.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

1) الكشف عن كيفية تأثير استعمال التكنولوجيا على عمليات التعلم وجودة التعليم في المدارس الابتدائية.
2) فحص كيف يؤثر استعمال التكنولوجيا على أداء الطلبة في مجالات مختلفة من المناهج الدراسية.
3) تحليل التحديات والمشكلات المحتملة التي قد تواجه عملية تكامل التكنولوجيا في التعليم الابتدائي.

**منهج الدراسة:**

تم استعمال منهج تحليلي، حيث يركز على تحليل وفهم العناصر المختلفة للتكنولوجيا والتعليم من خلال تفصيله إلى مكوناته الرئيسية ودراستها بشكل فردي.

**تقسيم الدراسة:**

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول– استكشاف المفاهيم.

المبحث الثاني– سياق التكنولوجيا في التعليم الابتدائي.

المبحث الثالث– توجيه التكنولوجيا لتحسين التفاعل الاجتماعي.

المبحث الرابع– التكنولوجيا كأداة لتعزيز التعلم الذاتي.

المبحث الخامس– أثر التكنولوجيا في الإنجاز الأكاديمي.

المبحث السادس– التحديات المتعلقة بتكنولوجيا التعليم في المدارس الابتدائية.

**المبحث الأول– استكشاف المفاهيم:**

من خلال تقنيات التعليم الحديثة، اتسعت آفاق التفاعل والتواصل في البيئة التعليمية. لقد أسهمت هذه التقنيات في تعزيز العملية التعليمية وتوفير فرص تعلم متنوعة. تحولت التكنولوجيا إلى شريك حيوي في تحسين جودة التعليم الأساسي، حيث أصبحت لا غنى عنها في مدارس العالم الحديث. لفهم أفضل كيف يمكن للتكنولوجيا تحسين التعليم الأساسي، سنقوم بفحص المفاهيم الرئيسية بدور التكنولوجيا في هذا السياق.

**أولا– التكنولوجيا**

يعدّ مفهوم التكنولوجيا من بين المفاهيم التي تخضع لنقاش وتحليل مستمر من قبل العديد من الباحثين والمفكرين. يظهر اختلاف وجهات نظرهم نتيجة لتخصصاتهم المتنوعة وتطور صفات التكنولوجيا بذاتها. ومع هذا التطور، يتفق الكثيرون على أن جذور التكنولوجيا تعود إلى فترة قديمة من تاريخ الاكتشافات البشرية.

في البدايات، كانت التكنولوجيا وسيلة لتكيف الإنسان مع البيئة، حيث اكتشفها في مراحل تطويره البدائي لتفاعله مع الطبيعة. ومع تطورها، أصبحت أداة تخدم الإنسان وتساعده على تلبية احتياجاته المتزايدة، وتطوّر استعمالها لتصبح لا غنى عنها في حياته اليومية والمهنية (دليو، 2010، صفحة 19).

من الناحية اللغوية، يُشير أول ظهور لمصطلح تكنولوجيا ( Technology ) إلى ألمانيا في عام 1770م، حيث يتألف من مقطعين: ( Techno ) الذي يعني "الفن" أو "الصناعة اليدوية"، و ( Logy ) الذي يعني "العلم" أو "النظرية". وينبع تكوين هذين المقطعين إلى معنى "علم صناعة المعرفة النظامية في فنون الصناعة أو العلم التطبيقي". ورغم ذلك، فإن لفظة "تكنولوجيا" ليس لها مقابل أصيل في اللغة العربية، وتم استيرادها بشكل حرفي (دليو، 2010، صفحة 20).

في النصف الثاني من القرن العشرين، عاشت جميع المجالات تطورًا تكنولوجيًا بارزًا. استفادت مجالات التربية والتعليم بشكل خاص من التكنولوجيا الحديثة، التي أسهمت في تحول كبير في مجال التعليم بأشكال متعددة على مدى الزمن. أصبحت التكنولوجيا جزءًا أساسيًا من تجربة التعلم في المدارس الابتدائية. يبرز التكامل السلس للأدوات التكنولوجية أن لدينا الفرصة لتحفيز فضول التلاميذ وتعزيز تفاعلهم مع المحتوى التعليمي. هذا التفاعل يسهم في خلق تجارب تعلم فعّالة ومحفزة.

**ثانيا– تكنولوجيا التعليم**

يتعرف مصطلح "تكنولوجيا التعليم" إلى أنه جميع الوسائل أو الوسائط التي تُستخدم في العملية التربوية، سواء كانت هذه الوسائل بسيطة أم معقدة، يدوية أم آلية، فردية أم جماعية. هذا يعني أن تكنولوجيا التعليم تشمل مجموعة متنوعة ومتباينة من الآلات والأجهزة والمعدات والمستلزمات، بدءًا من السبورة التقليدية وصولًا إلى التقنيات التربوية الحديثة. يُؤكد هذا التعريف

على أهمية فهم خصائص كل تقنية وكيفية تأثيرها واستعمالها في سياق التعليم (إبراهيم، 2006، صفحة 124).

من جهة أخرى، يُعرف الدكتور "مصطفى فلاته" تكنولوجيا التعليم بصفتها التقنيات الفنية العلمية والعملية التي يعتمد عليها المدرس لتحسين أدائه المهني. يُظهر هذا التعريف أن التكنولوجيا في مجال التعليم لا تقتصر فقط على استعمال الأدوات والآلات، بل تتضمن أسلوبًا منهجيًا ونظامًا لتحقيق أهداف محددة بكفاءة عالية.

تعرّف جمعية الاتصالات التربوية في و.م.أ تكنولوجيا التعليم بأنّها عمليو مركبة متكاملة يشترك فيها الأفراد والأساليب والأدوات والأفكار والتنظيمات بغرض تحليل المشكلات التي تتصل بجميع جوانب التعلم الإنساني وإيجاد الحلول المناسبة لها ثم تنفيذها وتقويمها وإدارة جميع هذه العمليات. (عليان وآخرون، 2003، صفحة 209)

**ثالثا– المدرسة الابتدائية**

المدرسة الابتدائية هي مؤسسة تعليمية تُعنى بتقديم التعليم الأساسي للأطفال في مراحلهم الأولية. تُعد المدرسة الابتدائية البيئة الرئيسية، حيث يبدأ الأطفال رحلتهم التعليمية الرسمية، وتمثل الخطوة الأولى في نظام التعليم.

يعرفها (إبراهيم ناصر) بـ «أن المدرسة تنفذ الأهداف التي يتبناها المجتمع ويرسمها لنفسه وفقا لخطط ومناهج محددة، وعمليات تفاعل وأنشطة متنوعة ومبرمجة داخل الصفوف وخارجها»، فالمدرسة الابتدائية في المصطلح التربوي المعاصر، تلك المدرسة التي تربي التلميذ وتعلمه من سن السادسة إلى سن الثانية عشرة .

تسعى المدرسة الابتدائية إلى توفير بيئة تعلم محفزة وداعمة، حيث يتم تشجيع الأطفال على تطوير مهاراتهم الاجتماعية، والعقلية، والجسدية. كما تُعنى المدرسة بتطوير القيم والأخلاق لدى الطلبة، وتعزيز حب الاكتساب المعرفي والاستكشاف.

المدرسة الابتدائية تلعب دورًا حاسمًا في بناء أساس قوي للتعلم والتطوير الشخصي، وتُعد الخطوة الأولى نحو رحلة الطلبة في مجال التعليم (عابدين، 2005، صفحة 41).

**المبحث الثاني– سياق التكنولوجيا في التعليم الابتدائي:**

في الفترة من السنة السادسة حتى السنة الثانية عشر في المرحلة التعليم الابتدائية، يكتسب سياق التكنولوجيا في التعليم أهمية بالغة. تصبح الطلبة في هذه الفترة في مرحلة حرجة من حياتهم التعليمية، حيث يتطلعون إلى بناء أسس قوية لمستقبلهم الأكاديمي والمهني. يعزز استعمال التكنولوجيا في هذه الفترة التفاعل الفعّال والتعلم المستدام.

يتيح استعمال الحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية للتلاميذ في هذه المرحلة الوصول إلى مصادر تعلم متنوعة وبرامج تعليمية مخصصة. يمكن للتكنولوجيا توفير بيئة تعلم فردية تتيح لكل طالب استكشاف مواضيع تهمه وتلبية احتياجاته التعليمية الفريدة.

من خلال منصات التعلم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية المتقدمة، يستفيد التلاميذ من تجارب تعلم تفاعلية ومحفزة. يمكن توجيه التعلم بشكل فردي لتلبية احتياجات الفهم المختلفة بين التلاميذ، مما يسهم في تعزيز فهمهم وتحفيزهم لاستكشاف المزيد.

في سياق التكنولوجيا في التعليم الابتدائي لهؤلاء التلاميذ، تلعب الأدوات التفاعلية والتطبيقات التعليمية دورًا كبيرًا في تعزيز التفاعل الاجتماعي. يمكن للمنصات الاجتماعية التعليمية أن تكون مكانًا لتبادل الأفكار والتعاون بين التلاميذ، مما يعزز البيئة التعليمية.

هذا التحول نحو التكنولوجيا في العملية التعليمية يعزز تفاعل الطلبة مع المحتوى التعليمي ويجعل التعلم أكثر متعة وإثارة. يصبح التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي على اتصال دائم مع التكنولوجيا، حيث تكون الأدوات الذكية جزءًا لا يتجزأ من حياته التعليمية اليومية.

تعتبر التكنولوجيا وسيلة للتخلص من الحدود التقليدية للتعلم، حيث يمكن للتلاميذ الوصول إلى المعرفة وتبادل المعلومات بسرعة وسهولة. يُمكن تخصيص المحتوى التعليمي لتلبية احتياجات التعلم الفردية، مما يعزز فهم الطلبة وتحفيزهم لمواصلة رحلتهم التعليمية.

وفي هذا السياق، يظهر التأثير الإيجابي لتكنولوجيا التعليم على تعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداع لدى التلاميذ. يُعزز التفاعل مع التكنولوجيا تطوير مهارات البحث والتحليل وحل المشكلات، مما يمهد الطريق لتنمية مواطنين مستقلين ومبدعين.

من الناحية الاجتماعية، يُشجع الاستعمال الفعّال للتكنولوجيا على التفاعل والتعاون بين التلاميذ. يمكن تبادل الأفكار والمشاركة في منصات التعلم الجماعي تعزيز التواصل وبناء مهارات التعاون بين الأقران.

بهذا السياق، يُمكن استعمال تطبيقات التعلم الإلكتروني لتقديم تجارب تفاعلية ومحفزة. على سبيل المثال، يمكن استعمال تطبيقات الرياضيات التفاعلية لتوضيح المفاهيم بشكل بصري وملهم. كما يمكن استعمال تطبيقات اللغة لتحفيز التلاميذ على تطوير مهارات القراءة والكتابة من خلال ألعاب الكلمات والأنشطة التفاعلية.

من جهة أخرى، يُظهر استعمال الشاشات التفاعلية في الفصول الدراسية فعالية كبيرة في تعزيز التفاعل والمشاركة. يمكن للتلاميذ استعمال هذه الشاشات لحل الألغاز والمشاركة في المناقشات الجماعية، مما يسهم في تعزيز التعلم التفاعلي والاجتماعي.

يُظهر استعمال التكنولوجيا في التعليم الابتدائي تنوعًا ملحوظًا، حيث يمكن للمعلمين والطلبة الاستفادة من مجموعة واسعة من التطبيقات والأدوات التكنولوجية. منصات التعلم عبر الإنترنت مثل (Google Classroom) تُيسّر عمليات التسليم والتقييم، موفّرةً وقتًا وجهدًا للجميع. يُمكن للمعلمين تحميل المهام وتقديم التعليمات بوضوح، بينما يُمكن للطلاب تقديم أعمالهم والحصول على تقييم فوري.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن استعمال تطبيقات مثل (Epic) أو (Reading Eggs) لتعزيز مهارات القراءة من خلال قصص تفاعلية وأنشطة جذابة. كما تُقدم تطبيقات مثل (Prodigy) ألعابًا تعليمية في مجال الرياضيات لتعزيز التفاعل والفهم العميق للمفاهيم الرياضية.

تتيح ورش العمل الإبداعية عبر الإنترنت للتلاميذ فرصة التعلم والتفاعل مع المجالات مثل الرسم أو البرمجة، ويمكن استعمال منصات مثل (Scratch) أو (Khan Academy Kids) في هذا السياق.

تُعزز الأنظمة التعليمية الذكية تفاعل التلاميذ وتسهم في تعلم المفاهيم العلمية والهندسية بشكل عملي. بالإضافة إلى ذلك، تُيسّر منصات الاتصال عبر الإنترنت مثل (Zoom) أو (Microsoft Teams)التواصل الفعّال بين المعلمين والتلاميذ.

تُقدم الألعاب التعليمية مثل (ABCmouse) أو (Funbrain) مفاهيم تعليمية بشكل مشوّق، في حين يمكن استعمال تقنيات الواقع الافتراضي لتوفير تجارب تعلم واقعية.

أخيرًا، يمكن استعمال تطبيقات التعلم اللغوي مثل (Duolingo) لتحفيز التفاعل وتعلم اللغات بطريقة تفاعلية وممتعة. تجسد هذه الأمثلة تطور تكنولوجيا التعليم في تحفيز الطلبة وتوفير بيئة تعليمية ملهمة ومبتكرة.

**المبحث الثالث– توجيه التكنولوجيا لتحسين التفاعل الاجتماعي:**

توجيه التكنولوجيا نحو تحسين التفاعل الاجتماعي يشكل تحديًا مهمًا في بيئة التعليم الابتدائي. تحظى وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التعلم الإلكترونية بأهمية كبيرة في تحقيق هذا الهدف.

يمكن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التفاعل بين التلاميذ وتشجيعهم على التواصل بشكل فاعل. إنشاء مجتمعات افتراضية يمكن للطلاب من خلالها تبادل الأفكار والخبرات، مما يعزز بناء مهارات التواصل والتعاون.

منصات التعلم الإلكترونية تقدم بيئة تفاعلية تسمح بتنظيم مناقشات جماعية وورش عمل تعاونية. يمكن للتلاميذ التفاعل مع المحتوى التعليمي وبعضهم بعضهم، مما يعزز التبادل الثقافي والاجتماعي بينهم.

باستعمال تقنيات البث المباشر، يمكن تنظيم جلسات دراسية افتراضية تشمل مشاركة الطلبة والمعلمين. يتيح ذلك للتلاميذ التواصل وطرح الأسئلة بشكل فوري، مما يعزز التفاعل والمشاركة الفعّالة.

إذن، يتطلب توجيه التكنولوجيا نحو تحسين التفاعل الاجتماعي النظر إلى كيفية دمج هذه التقنيات بشكل فعّال في بيئة التعلم الابتدائي. يجب توفير تدريب للمعلمين حول كيفية استعمال هذه الأدوات بشكل يعزز التفاعل ويحقق أهداف التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة جوانب الأمان وحماية الخصوصية لضمان تجربة تعلم آمنة ومحمية للطلاب.

التحديث المستمر لتوجيه التكنولوجيا نحو تحسين التفاعل الاجتماعي يستلزم أيضًا استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. يمكن لتلك التقنيات تقديم ملاحظات دقيقة بشأن

نماذج التفاعل والمشاركة، مما يمكن المعلمين من تكامل استراتيجيات تعزيز التواصل في تصميم التعلم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استعمال منصات اللعب التعليمية لتعزيز التفاعل الاجتماعي بطريقة محفّزة. الألعاب التعليمية يمكن أن تكون فعالة في خلق بيئة تفاعلية، حيث يتشارك التلاميذ في تحديات ومهام تعلم مشتركة.

في نهاية المطاف، يجسد توجيه التكنولوجيا نحو تحسين التفاعل الاجتماعي ركيزة أساسية في تحقيق تجارب تعلم مثمرة ومحفزة لتلاميذ المرحلة التعليم الابتدائية. يتعين على النظام التعليمي أن يكون على اطلاع دائم بأحدث التقنيات وأفضل السياسات لتحقيق التوازن بين التكنولوجيا والتفاعل الاجتماعي في سبيل تحقيق أهداف التعليم الابتدائي.

**المبحث الرابع– التكنولوجيا أداة لتعزيز التعلم الذاتي:**

التكنولوجيا تُعَدُّ وسيلة قوية لتعزيز التعلم الذاتي في سياق التعليم الابتدائي. من خلال توظيف الوسائل التكنولوجية، يمكن تمكين التلاميذ من الوصول إلى مصادر تعلم متنوعة وشيقة عبر الإنترنت. يمكن للتلاميذ استكشاف مواقع الويب التعليمية، ومشاهدة مقاطع فيديو تعليمية، والتفاعل مع تطبيقات التعلم الإلكتروني، مما يسهم في تنمية مهاراتهم بشكل فردي.

على سبيل المثال، يُمكِنُ تطبيقات الرياضيات التفاعلية من تقديم تمارين مُخَصَّصَة وفقًا لمستوى فهم كل طالب. يمكن للطلاب تحديد وتحقيق أهداف تعلمهم الخاصة، والعمل بخطى تناسب إيقاعهم. هذا ليس فقط يعزز التعلم الذاتي بل يحفز أيضًا على التفاعل مع المواد التعليمية بشكل أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصات التفاعلية عبر الإنترنت تقديم موارد تعلم متقدمة للطلاب الذين يسعون لتوسيع آفاق معرفتهم. يُمكن للتلاميذ اكتشاف مجالات مهتمين بها بشكل أعمق، سواء كان ذلك من خلال مقالات علمية عبر الإنترنت أو دورات تعلم عبر الإنترنت.

من خلال توجيه التكنولوجيا نحو تعزيز التفاعل الاجتماعي، يُمكِن للتكنولوجيا أن تشكل جسرًا متقدمًا للتواصل والتفاعل بين التلاميذ. تطبيقات الدردشة أو المنصات الاجتماعية المخصصة للتعليم تُشَجِّع على التواصل بين الطلبة، سواء كان ذلك من خلال مناقشة المواضيع الدراسية أو تبادل الأفكار حول المشاريع.

على سبيل المثال، يمكن استعمال منصات التعلم الجماعي عبر الإنترنت لتنظيم مشروعات تعاونية بين التلاميذ. يمكن للفصول الدراسية الافتراضية أو المشاريع الجماعية عبر الإنترنت أن تكون فرصًا للتلاميذ للتعاون والتفاعل بشكل إيجابي.

بالإضافة إلى ذلك، يُمكِنُ توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في سياق التعلم لتشجيع التحفيز وتبادل الخبرات بين الطلبة. مثلاً، إنشاء صفحات للفصل الدراسي على منصات التواصل الاجتماعي يمكن أن يعزز الاندماج الاجتماعي ويعكس تفاعلًا فعّالًا بين الطلبة.

في النهاية، تعتبر التكنولوجيا منصة حيوية تعمل على تمكين التلاميذ وتحفيزهم ليصبحوا متعلمين ذاتيين ونشطين. يُظهِر الاستعمال الفعّال للتكنولوجيا في السياق الابتدائي كيف يمكن أن تكون الأداة الرقمية عاملًا رئيسيًا في تشجيع الفهم الشخصي وتعزيز مهارات التعلم الذاتي.

**المبحث الخامس– أثر التكنولوجيا في الإنجاز الأكاديمي:**

أثر التكنولوجيا في الإنجاز الأكاديمي يشكل موضوعًا حيويًا ويُعَدُّ محل اهتمام واسع في مجال التعليم. إذ يظهر أن تكنولوجيا التعليم تسهم بشكل كبير في تحسين الإنجاز الأكاديمي على مختلف المستويات. تقدم التكنولوجيا إمكانات هائلة لتحسين تجارب التعلم وتعزيز النتائج الأكاديمية للطلاب.

إنّ الأثر البارز لتكنولوجيا التعليم هو توفير وسائل تعليم متقدمة ومتنوعة، مما يتيح للطلاب الوصول إلى مصادر متنوعة وغنية عبر الإنترنت. يمكن للتلاميذ استعمال الأجهزة اللوحية والحواسيب الشخصية لاستكشاف المعلومات وتوسيع مدى معرفتهم.

تسهم التكنولوجيا في تحفيز فضول الطلبة وتعزيز مهاراتهم في التفكير النقدي وحل المشكلات. بفضل البرمجيات التعليمية التفاعلية والتطبيقات التعليمية، يصبح التعلم عملية شيقة ومحفزة، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى التحصيل الأكاديمي.

في ظل وجود منصات التعلم عبر الإنترنت والدورات الرقمية، يحصل الطلبة على فرص لتعلم المهارات الحديثة وتطوير مهاراتهم بمرونة وفقًا لوتيرة التعلم الخاصة بهم. يُمكِن هذا التوجه من تحسين الإنجاز الأكاديمي للأفراد في مجالات مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز التكنولوجيا التفاعل الاجتماعي والتعلم التعاوني، حيث يمكن للطلاب التفاعل مع بعضهم عبر منصات التواصل الاجتماعي والتعاون في مشاريع مشتركة. هذا يُعزِّز الفهم المتبادل ويعمل على تعزيز التحصيل الأكاديمي.

إذن، يمكن القول إن أثر التكنولوجيا في الإنجاز الأكاديمي يكمن في توفير أدوات تعليمية متقدمة، وتحفيز فضول الطلبة، وتمكين التعلم المستدام والتفاعل الاجتماعي، مما يسهم في تعزيز الإنجاز الأكاديمي بشكل شامل.

أيضًا، تساعد التكنولوجيا على توجيه التعلم بشكل فردي، حيث يمكن تخصيص الموارد والمحتوى التعليمي وفقًا لاحتياجات كل طالب. يمكن للتطبيقات والبرمجيات التعليمية تقديم تجارب مخصصة للطلاب، سواء كان ذلك من خلال تقديم تحديات تعليمية إضافية أو توجيه المحتوى بناءً على مستوى الفهم.

تعمل تكنولوجيا التعليم على كسر حواجز الزمان والمكان، مما يمكن الطلبة من الوصول إلى المواد التعليمية في أي وقت ومن أي مكان. هذا يعزز فرص التعلم خارج الفصل الدراسي التقليدي ويسمح للطلاب بتنظيم وقتهم بشكل أفضل.

بصفة عامة، يُظهر أثر التكنولوجيا في الإنجاز الأكاديمي أن التفاعل الفعّال مع الأدوات والتقنيات التعليمية يعزز الفهم والاستيعاب للمفاهيم الأكاديمية. البيئة التعليمية التكنولوجية تشجع على الفهم العميق وتعزز التفكير النقدي، مما ينعكس إيجابيًا على أداء الطلبة في المدارس الابتدائية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تطوير مهارات الطلبة في مجالات متنوعة. على سبيل المثال، استعمال تطبيقات وألعاب تعليمية يمكن أن يعزز مهارات الحساب الذهني والقراءة، مما يؤدي إلى تحسين الإنجاز الأكاديمي. بالإضافة إلى ذلك، توفير أنشطة تفاعلية تعزز التعلم العملي وتطبيق المفاهيم النظرية يمكن أن يعمل على تحفيز فهم أعمق وتأثير إيجابي على الإنجاز الأكاديمي.

من الجدير بالذكر أن توظيف التكنولوجيا في المدارس الابتدائية يتطلب التفكير الاستراتيجي والتخطيط الجيد. يجب أن تكون هذه الأدوات جزءًا من استراتيجية تعليمية متكاملة تستهدف تحقيق أهداف تعليمية محددة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك دعم فعّال من

قبل المعلمين والإدارة المدرسية لضمان استعمال التكنولوجيا بطريقة فعّالة وموجهة نحو تحسين الإنجاز الأكاديمي.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم التحول الرقمي في تغيير أساليب التقويم وقياس الإنجاز الأكاديمي. يُمكن استعمال التقنيات التكنولوجية لتقديم أساليب تقويم متنوعة وشاملة، مما يتيح فهمًا أفضل لتقدم الطلبة وتحديد نقاط القوة والضعف. على سبيل المثال، يُمكن استعمال أنظمة إدارة التعلم لتتبع أداء الطلبة وتحليل بياناتهم بشكل فعّال، مما يُسهم في تحسين عمليات التقويم واتخاذ قرارات تعليمية مستنيرة.

في نهاية المطاف، يُظهر تأثير التكنولوجيا على الإنجاز الأكاديمي في المدارس الابتدائية أهمية دمجها بشكل فعّال في عمليات التعلم. يمكن للتكنولوجيا أن تكون عاملًا محفزًا لتعزيز فهم الطلبة وتعميق مستوى تفاعلهم مع المحتوى التعليمي. من خلال توظيف الأدوات التكنولوجية بشكل استراتيجي ومستدام، يمكن للمدارس تحقيق تحسين ملحوظ في الإنجاز الأكاديمي وتمهيد الطريق لمستقبل تعليمي أكثر فعالية.

**المبحث السادس– التحديات المتعلقة بتكنولوجيا التعليم في المدارس الابتدائية:**

تكنولوجيا التعليم تقدم العديد من الفرص والفوائد في المدارس الابتدائية، ولكنها تواجه أيضًا تحديات معينة. يُعد التكامل الكامل لتكنولوجيا التعليم في البيئة الابتدائية تحديًا رئيسيًا. فالتحضير والتدريب للمعلمين على استعمال التكنولوجيا بشكل فعّال يتطلب جهدًا ووقتًا، وهو أمر يمكن أن يكون مصدر قلق للمدرسين.

على صعيد آخر، هناك قلق بشأن توفير البنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية في المدارس الابتدائية. الفوارق في مستوى الوصول إلى التكنولوجيا بين المدارس يمكن أن تؤثر على تجربة التعلم للطلاب. ففي بعض المدارس قد يكون هناك نقص في الأجهزة أو الاتصال بالإنترنت، مما يمكن أن يعيق تجربة التعلم الرقمية.

تتضمن التحديات أيضًا مسألة الأمان الرقمي وحماية خصوصية الطلبة. يتعين على المدارس والمعلمين ضمان أن استعمال التكنولوجيا يتم بطريقة آمنة ومأمونة، مع الحفاظ على خصوصية المعلومات الشخصية للطلاب.

التحدي الأخير يتمثل في تواصل الطلبة مع التكنولوجيا خارج بيئة المدرسة. قد يكون هناك فارق في مستوى الوصول إلى التكنولوجيا في المنازل، مما يؤدي إلى تفاوت في فرص التعلم بين الطلبة.

إدارة هذه التحديات تتطلب جهدًا تعاونيًا بين المعلمين والإدارة المدرسية وأولياء الأمور، ويشير ذلك إلى أهمية وضع إستراتيجيات فعّالة لتكامل التكنولوجيا في البيئة التعليمية الابتدائية (شتوح، 2020، الصفحات 20-24).

تتطلب إدارة هذه التحديات تبني استراتيجيات شاملة لتكامل التكنولوجيا في البيئة التعليمية الابتدائية. في مواجهة التحدي الأول المتعلق بتدريب المعلمين، ينبغي توفير برامج تدريبية فعّالة تشمل كيفية استعمال التكنولوجيا بشكل مبتكر في التدريس، وذلك لضمان أن يكون المعلمون مستعدين لتكامل التكنولوجيا في الفصول الدراسية.

فيما يتعلق بالبنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية، يجب على المدارس تكريس جهودها لتوفير الأجهزة واتصال الإنترنت بشكل يضمن المساواة في الوصول بين جميع الطلبة. هذا يتضمن البحث عن مصادر تمويل إضافية والاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية.

يتعين على المدارس أيضًا تكوين سياسات صارمة للأمان الرقمي وحماية خصوصية الطلبة. يجب أن تركز هذه السياسات على توعية الطلبة حول مخاطر الإنترنت وضرورة التصرف الآمن عبر الشبكة.

أما بالنسبة للتحدي الأخير المتعلق بتواصل الطلبة مع التكنولوجيا خارج بيئة المدرسة، يمكن للمدارس اللجوء إلى التعاون مع المجتمع المحلي وتقديم مساعدة للأسر لضمان أن جميع الطلبة لديهم فرصة متساوية للوصول إلى التكنولوجيا في بيئة منزلية.

بالإضافة إلى ذلك، يعدّ تحدي تخصيص الموارد المالية والبنية التحتية اللازمة لتكامل التكنولوجيا في التعليم الابتدائي أمرًا حيويًا. يجب على النظام التعليمي الاستثمار في تحديث التجهيزات وتوفير الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ والمعلمين.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم تحديث المناهج التعليمية لتضمن التكامل السلس مع التكنولوجيا. يجب أن تكون المحتويات التعليمية مصممة بطريقة تشجع على التفاعل والمشاركة باستعمال وسائل تكنولوجية، مما يعزز تجربة التعلم.

تعزز التكنولوجيا أيضًا فرص التعلم القائم على الاكتشاف والتفاعل الفردي، مما يتيح للتلاميذ فهم المفاهيم بشكل أعمق وتحفيز فضولهم. تشجع الأنشطة التفاعلية والتطبيقات التعليمية على المشاركة الفعّالة وتعزز التفكير النقدي.

يعكس تحديات تكنولوجيا التعليم في المدارس الابتدائية الحاجة إلى رؤية شاملة تجمع بين التكنولوجيا والتربية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الوسائل التكنولوجية في تعزيز تجربة التعلم لدى الطلبة وتمكين المعلمين في رحلة التعليم الابتدائي.

**نتائج الدراسة:**

في ظل التطور المستمر لتكنولوجيا التعليم، يظهر بوضوح أنها تلعب دورًا حيويًا في تحسين عمليات التعلم في المدارس الابتدائية. من خلال تكامل الأدوات التكنولوجية في بيئة التعلم، يتاح للمعلمين والطلبة فرصًا متعددة لتحفيز التفاعل وتعزيز فهم المفاهيم التعليمية. تأكيدًا على أهمية هذا التأثير، يمكن استنتاج بعض النقاط الرئيسية:

- **تحفيز التفاعل والفهم العميق:** تُظهر الأدوات التكنولوجية أنها تسهم في تحفيز التفاعل بين التلاميذ وتعميق فهمهم للمواد التعليمية. إذ توفر تجارب تعلم تفاعلية ومحفزة، مما يجعل عملية التعلم أكثر إشراكًا وفعالية.
- **توجيه التعلم بشكل فردي:** يُظهر الاستعمال الفعّال لتكنولوجيا التعليم القدرة على توجيه التعلم بشكل فردي، حيث يمكن تخصيص المحتوى والأنشطة لتلبية احتياجات ومستويات الفهم المختلفة بين التلاميذ.
- **تعزيز التعلم الاجتماعي:** يُسهم الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات التعليمية الإلكترونية في تعزيز التفاعل الاجتماعي بين الطلبة. يمكن للتكنولوجيا أن تكون جسرًا للتواصل وتبادل الأفكار، مما يعزز بيئة تعلم تشجع على التعاون.

**توصيات الدراسة:**

بناءً على النتائج المستخلصة، يمكن اقتراح بعض الخطوات لتعزيز تأثير التكنولوجيا في تحسين عمليات التعلم في المدارس الابتدائية:

- **توفير التدريب والدعم للمعلمين:** يجب توفير فرص التدريب المستمر للمعلمين لضمان استعمال التكنولوجيا بشكل فعّال وتكاملها في العملية التعليمية.

- **تطوير محتوى تعليمي متقدم:** يُشجع على تطوير محتوى تعليمي متقدم يستفيد من التكنولوجيا، مع التركيز على تصميم تجارب تعلم تفاعلية وجذابة.
- **تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا:** يجب توفير وتعزيز الوصول إلى الأجهزة والاتصال بالإنترنت لضمان تشمل التكنولوجيا جميع الطلبة دون استثناء.
- **تعزيز التفاعل الاجتماعي:** يُشجع على تكامل وسائل التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية لتعزيز التفاعل الاجتماعي وتشجيع التعاون بين الطلبة.
- **استمرار البحث والتطوير:** يجب دعم الأبحاث والابتكار في مجال تكنولوجيا التعليم للاستمرار في تحسين الطرق والأدوات المستخدمة في المدارس الابتدائية.

## الخاتمة

في الختام، يظهر بوضوح أن تكنولوجيا التعليم تمثل عنصرًا أساسيًا في تحسين عمليات التعلم في المدارس الابتدائية. بفضل تكاملها الفعّال في بيئة التعلم، تفتح التكنولوجيا أفقًا جديدًا من الفرص لتحفيز التفاعل وتعزيز تجارب التعلم. تظهر الاستنتاجات أنها تعمل كشريك حيوي في توجيه التعلم بشكل فردي وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين الطلبة.

من خلال تقديم التدريب المستمر للمعلمين وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا، يمكن تعزيز التأثير الإيجابي لها في العملية التعليمية. تشير الاقتراحات إلى ضرورة تطوير محتوى تعليمي متقدم وتعزيز التفاعل الاجتماعي لتحقيق تجارب تعلم ملهمة وشاملة.

في نهاية المطاف، يتطلب تحقيق أقصى استفادة من تكنولوجيا التعليم جهودًا مستمرة وتفاعلية، حيث يعمل المعلمون والمسؤولون التعليميون جنبًا إلى جنب لضمان تكامل التكنولوجيا بشكل يعزز تحسين عمليات التعلم ويعد طلاب المدارس الابتدائية لمواكبة تطلعات المستقبل.

**المصادر والمراجع:**

زهور شتوح. (2020). واقع تطبيق تكنولوجيا التعليم لدى أساتذو التعليم الابتدائي في ظل مناهج الجيل الثاني –بين التكوين والتفعيل–. مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، 4(2).

عليان وآخرون. (2003). وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم. عمان: دار صفاء.

فضيل دليو. (2010). التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم –الاستعمالات– اللآفاق. عمان: دار الثقافة.

مجدي عزيز إبراهيم. (2006). المنهج التربوي وتحديات العصر. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

محمد عبد القادر عابدين. (2005). الإدارة المدرسية الحديثة. الأردن: دار الشروق.

# The evaluation of the daily profits of the group of cosmetics Sephora branches by using distributed systems the K-means algorithm and WEKA visualization

* Corresponding author: *Llahm Omar Faraj Ben Dalla[1], Entesar Elmahdi Milod Eljali[2], Almhdi Aboubaker Ahmed agila[3]

*Software Engineering Department[1], Computer Engineering Department[2], Computer Engineering Department[3]

*College of Technical Science- Sebha[1], University of Gharyan[2], College of Technical

Llahmomarfaraj77@ctss.edu.ly[1], entesar.eljali@gu.edu.ly[2], almhdie@ctss.edu.ly[3]

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0008-7624-7567[1]

## Abstract

This study delves into the evaluation of daily profits within the network of Sephora cosmetics branches, employing distributed systems, the K-means algorithm, and WEKA visualization techniques. The objective is to analyze the profitability patterns across Sephora branches and uncover underlying clusters to optimize strategic decision-making. The research methods encompassed the utilization of distributed systems to collect and integrate daily profit data from multiple Sephora branches. The K-means clustering algorithm was applied to segment the dataset, discerning distinct clusters based on profit margins and performance metrics. The WEKA visualization tool was instrumental in depicting these clusters in a comprehensive and interpretable manner, offering insights into profit distributions and potential areas for enhancement. This research revealed intricate profitability structures within the Sephora branch network. The application of the K-means algorithm, distinct clusters of branches with varying profitability profiles were identified. WEKA visualization facilitated the graphical representation of these clusters, elucidating the relationships between different branches based on daily profits. Such insights can aid decision-makers in strategizing resource allocation, marketing initiatives, and operational improvements tailored to each cluster's profitability dynamics. The amalgamation of distributed systems, K-means algorithm, and WEKA visualization offered a robust framework for assessing and optimizing the financial performance of Sephora branches. This research contributes valuable insights into the evaluation of daily profits across Sephora cosmetics branches, showcasing the potential of distributed systems and advanced analytical tools in understanding profitability patterns. The findings provide a

foundation for strategic interventions aimed at enhancing profitability and operational efficiencies within the Sephora branch network.

**Keywords:** the daily profits, cosmetics Sephora branches, distributed systems, K-means algorithm,

# تقييم الأرباح اليومية لمجموعة فروع سيفورا لمستحضرات التجميل باستخدام الأنظمة الموزعة خوارزمية K-means وتصور WEKA

**د.للاهم عمر فرج بن دلة[1]، د. انتصار المهدي ميلود الجالي[2]،أ.المهدي أبو بكر أحمد عقيلة[3]**

***قسم هندسة البرمجيات[1]، قسم هندسة الحاسوب[2]، قسم هندسة الحاسوب[3]**

***كلية العلوم التقنية – سبها [1]، جامعة غريان [2]، كلية العلوم التقنية – سبها [3]**

**خلاصة**

تتعمق هذه الدراسة في تقييم الأرباح اليومية ضمن شبكة فروع سيفورا لمستحضرات التجميل، وذلك باستخدام الأنظمة الموزعة، وخوارزميةK-means ، وتقنيات التصور .WEKA الهدف هو تحليل أنماط الربحية عبر فروع سيفورا والكشف عن المجموعات الأساسية لتحسين عملية صنع القرار الاستراتيجي. وشملت أساليب البحث استخدام الأنظمة الموزعة لجمع ودمج بيانات الربح اليومية من فروع سيفورا المتعددة. تم تطبيق خوارزمية التجميع K-means لتقسيم مجموعة البيانات، وتمييز المجموعات المتميزة بناءً على هوامش الربح ومقاييس الأداء. وكانت أداة التصور WEKA مفيدة في تصوير هذه المجموعات بطريقة شاملة وقابلة للتفسير، حيث قدمت رؤى حول توزيعات الأرباح والمجالات المحتملة للتحسين. كشف هذا البحث عن هياكل ربحية معقدة داخل شبكة فروع سيفورا. وبتطبيق خوارزميةK-means ، تم تحديد مجموعات متميزة من الفروع ذات ملامح ربحية مختلفة. وقد سهلت تصورات WEKA التمثيل الرسومي لهذه المجموعات، وتوضيح العلاقات بين الفروع المختلفة على أساس الأرباح اليومية. يمكن لمثل هذه الأفكار أن تساعد صناع القرار في وضع استراتيجية لتخصيص الموارد، ومبادرات التسويق، والتحسينات التشغيلية المصممة خصيصًا لديناميكيات الربحية لكل مجموعة. أدى دمج الأنظمة الموزعة وخوارزمية K-means وتصور

WEKAإلى تقديم إطار عمل قوي لتقييم الأداء المالي لفروع سيفورا وتحسينه. يساهم هذا البحث برؤى قيمة حول تقييم الأرباح اليومية عبر فروع سيفورا لمستحضرات التجميل، ويعرض إمكانات الأنظمة الموزعة والأدوات التحليلية المتقدمة في فهم أنماط الربحية. توفر النتائج أساسًا للتدخلات الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الربحية والكفاءة التشغيلية داخل شبكة فروع سيفورا.

الكلمات المفتاحية: الأرباح اليومية، مستحضرات التجميل فروع سيفورا، الأنظمة الموزعة، خوارزميةK–means ،

**Introduction**

Sephora is a French multinational chain of personal care and beauty stores [1]. Featuring nearly 3,000 brands, along with its own brand, Sephora offers beauty products including cosmetics, skincare, body care, fragrances, nail polish colors, beauty tools, and hair care [2]. In this project, a practical application to collect sales and service revenues from several branches of the Sephora company, a number (4) branches were selected, using the distributed systems method, using the RAY framework. The evaluation process involves several steps [3]. First, the daily profit data is collected from each Sephora branch and prepared for analysis. Next, the distributed system architecture is implemented, enabling efficient data processing across multiple nodes. The K-means algorithm is then applied to the preprocessed data to create clusters based on profit patterns. Finally, the results are visualized and interpreted to gain actionable insights [4] . The cosmetics industry stands at the intersection of innovation, consumer trends, and evolving market dynamics, requiring a nuanced understanding of profitability to thrive in a competitive landscap [5]. The evaluation of daily profits within a conglomerate of Sephora cosmetics branches presents a critical avenue for strategic analysis and optimization [6]. This study sets out on an exhaustive investigation of day-to-day benefit elements across different Sephora branches, utilizing state of the art procedures like disseminated frameworks, the K-implies calculation, and WEKA perception methods [7]. A major player in the cosmetics retail industry, Sephora's extensive global branch network contributes to its overall financial performance. In order to reveal underlying trends, identify outliers, and tailor targeted strategies to enhance overall profitability, it is essential to evaluate the daily profits within this diverse network [8, 17]. The use of distributed systems as a solid framework for integrating and harmonizing daily profit data from various Sephora locations is at the heart of this study. By combining a variety of datasets and overcoming geographical barriers, this strategy makes it possible to gain a unified and comprehensive perspective on financial performance [17]. The study clusters Sephora branches based on daily profit metrics using the K-means algorithm, an unsupervised learning method. It is possible to get a more in-depth understanding of distinct profit segments within the

network by grouping together branches with similar profitability characteristics using this clustering mechanism [17]. These bunches act as a crucial device for recognizing designs, portraying high-performing branches, and explaining regions requiring key intercessions. The integration of WEKA visualization provides a graphical representation of the clustered Sephora branches, enhancing the analytical capabilities of the K-means algorithm [17]. This representation outfits a visual story, uncovering complex connections, patterns, and likely relationships among branches' day to day benefit exhibitions. Such visual experiences engage partners with significant insight, empowering information driven choices and informed methodologies to improve productivity [17]. The significance of this study lies in its potential to provide Sephora's branch-level profitability strategies with practical insights [17]. By bridling the capacities of dispersed frameworks, high level grouping calculations, and perception instruments, this examination tries to give a vigorous system to assessing day to day benefits across Sephora branches. In the end, it wants to provide insights that can be used to improve Sephora's competitiveness and financial success in the constantly changing cosmetics market [1, 17]. The assessment of day-to-day benefits utilizing circulated frameworks and the K-implies calculation gives Sephora significant experiences into branch execution, territorial patterns, and client inclinations. Strategic decisions like resource allocation, inventory management, and marketing campaigns can be aided by these insights. In addition, this study demonstrates that the K-means algorithm is useful for locating patterns and trends within the data and that distributed systems are capable of handling large-scale data analysis tasks Sephora branch network.

**The research problem statement**

The cosmetics industry, epitomized by Sephora's multifaceted network of branches, grapples with the complex challenge of optimizing daily profits amidst diverse market dynamics. Traditional methods of evaluating profitability often fall short in capturing the nuanced interplay between variables such as consumer behavior, product preferences, and regional influences across multiple branches. In light of these complexities, this research seeks to address the inadequacies of conventional profit assessment by leveraging advanced techies. Specifically, employing distributed systems alongside the K-means algorithm and WEKA visualization tools presents an opportunity to comprehensively analyze and map the daily profits across Sephora branches. However, despite the promise of these methodologies, their application within the context of cosmetics retail, especially at scale, remains relatively unexplored. This study aims to fill this gap by investigating the efficacy and scalability of employing distributed systems in conjunction with the K-means algorithm and WEKA visualization to evaluate the daily profits of Sephora branches. By harnessing the power of distributed computing and sophisticated data analysis techniques, the research endeavors to offer a robust and granular understanding of profitability patterns, thus empowering Sephora and the broader cosmetics industry with actionable insights for strategic decision-making.

**The research importance**

Understanding the daily profit dynamics within Sephora branches is crucial for devising and refining strategic business plans. This evaluation aids in identifying high-performing branches, recognizing trends, and formulating targeted strategies to optimize profitability, ultimately enhancing the company's bottom line. By employing advanced methodologies like distributed systems, this research streamlines data collection and integration across branches. This enhances operational efficiency, allowing for a comprehensive assessment of daily profits without geographical limitations, fostering better-informed decision-making at both local and corporate levels. Leveraging the K-means algorithm enables the segmentation of branches based on daily profit metrics. This facilitates data-driven decision-making, as it uncovers distinct profit segments, allowing for tailored strategies to address specific branch needs, maximizing revenue generation potential. The evaluation of daily profits utilizing WEKA visualization provides an in-depth graphical representation of branch clusters. This visual insight is instrumental in identifying growth opportunities, market trends, and potential correlations among branches, aiding in strategic expansion and resource allocation. Improved profitability strategies based on daily profit evaluations allow for better customer-centric approaches. Understanding profitability across branches aids in tailoring products, services, and marketing strategies to meet specific customer demands, thereby enhancing customer satisfaction and loyalty.

## 1. SYSTEM ARCHITECTURE

First of all, you should get acquainted with the RAY framework, RAY is an open-source project of a language - Python - for parallel programming and distributed systems [3]. It is one of the modern systems and frameworks that helps to prepare software based on the logic of working parallelism and distributed systems, for which parallel and distributed processing is an integral part of modern applications. We need to use multiple cores or multiple machines to accelerate applications or run them at scale [4]. The software and network application infrastructure and query and query-response systems are not single-threaded programs running on someone's laptop, but rather a set of services that communicate and interact with one another. distributed and running in parallel. Shown in figure (1)

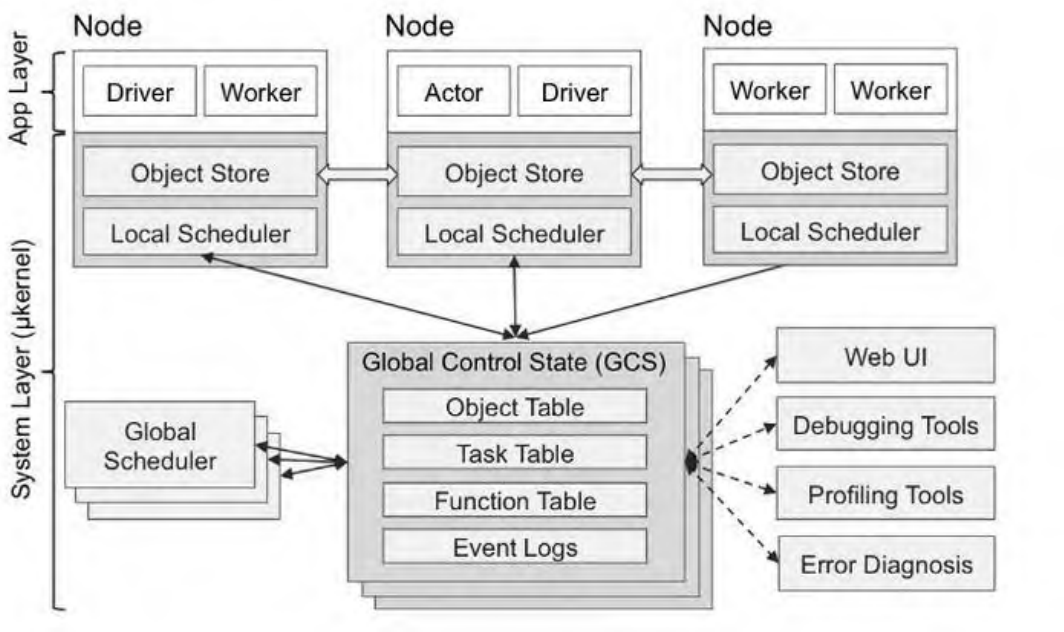


Figure (1) RAY framework Architecture [5, 11, 17].

In this project, the RAY framework will be used, defined (locally within the computer), because the RAY framework is a virtual environment containing 4 cores, each core representing a remote computer.

## 2. ALGORITHMS AND DATA STRUCTURES

In this project, the principle of (tasks) was used, within the framework of RAY, as each branch of the Sephora company was represented by a function. This function returns the peak return, after the call. In addition, a function was used to calculate the total return [4]. For a number of branches, operating using the distributed system, (calling a function running on a remote computer system), depending on the virtual machine of the RAY framework, a simulation of distributed systems was carried out, using the Python programming language [5], [6], [7], [8], [9], [10], [11].

**Project tools:**

- Computer with good specifications. RAM 4 GB, by using Windows 11 operating system x64.
- Python programming language 3.10.5
- Anaconda platform with Python
-RAY framework for distributed system environment with Python programming language

The idea of the project is mainly to use the distributed systems to calculate the profits from the various branches of the Sephora company, according to Figure (2):

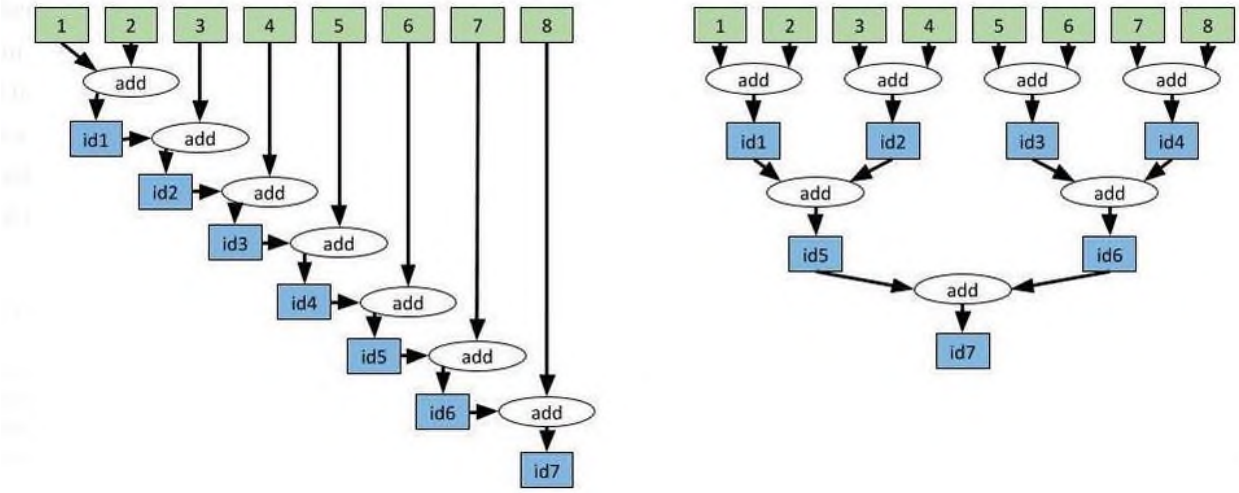


Figure (2): The method of computation in sequential and parallel in distributed systems [6].

From Figure (2), the importance of parallel calculation (operations performed at the same time) appears, compared to successive operations, and it should be noted that working in parallel provides less and faster execution time, compared to sequential operations.

**GUI implements the project in Python language:**

by using Python programming language, a project of accounts for the branches of the Sephora company was implemented, for 4 branches, using the RAY framework. Below is the interface of the project implementation, noting that the implementation processes in the **background [7]**, where the implementation will be displayed in the **kernel** of the Python programming language. Figure (3)

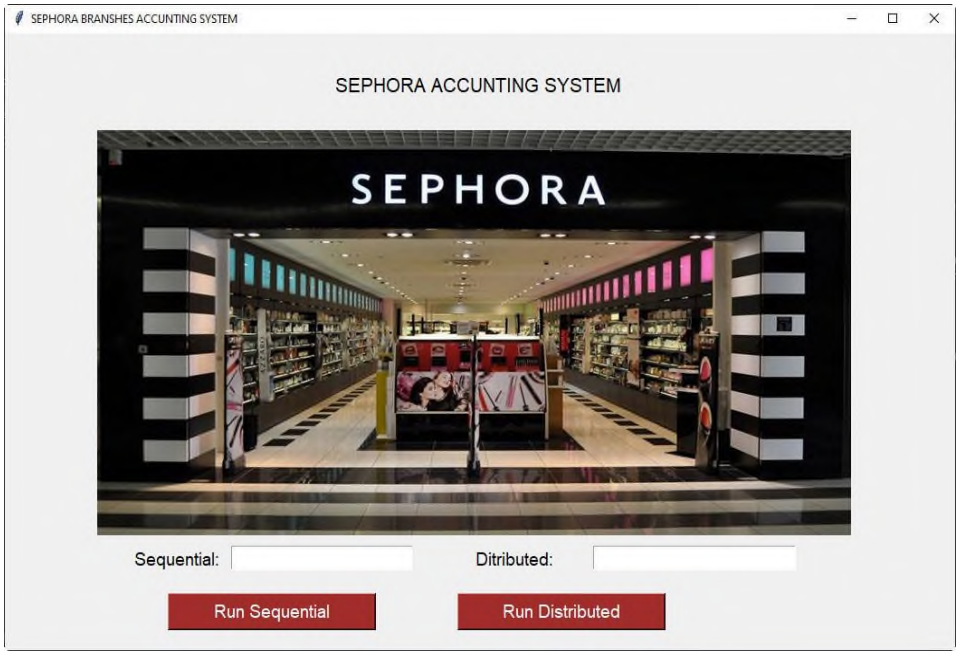


Figure (3) a screenshot of the implementation interface of the distributed accounts project for Sephora branches using Python language.

The interface contains 2 buttons, the first for accounts in sequential, and the secondary for distributed accounts. When pressing the Execute Sequential Calculations button, execution processes appear in the background Figure (4)

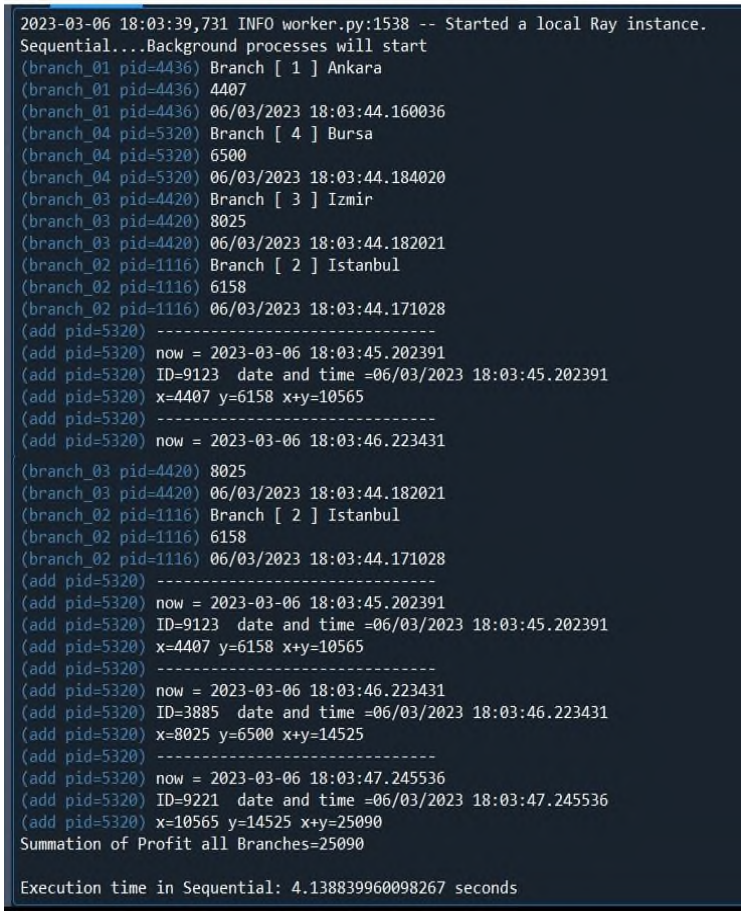


Figure (4) a screenshot of the sequential processes in the background

By executing in the background, it appears at the end of the execution of operations, respectively, the execution time, after applying the successive method, in the calculations, On the other hand, when you press the Distributed Accounts button, the result appears for execution, in the background, as Figure (5).

```
2023-03-06 18:16:53,708 INFO worker.py:1538 -- Started a local Ray instance.
Distributed ....Background processes will start
(branch_04 pid=5048) Branch [ 4 ] Bursa
(branch_04 pid=5048) 3064
(branch_04 pid=5048) 06/03/2023 18:16:58.612942
(branch_01 pid=13100) Branch [ 1 ] Ankara
(branch_01 pid=13100) 9418
(branch_01 pid=13100) 06/03/2023 18:16:58.580963
(branch_02 pid=16284) Branch [ 2 ] Istanbul
(branch_02 pid=16284) 8287
(branch_02 pid=16284) 06/03/2023 18:16:58.588958
(branch_03 pid=15144) Branch [ 3 ] Izmir
(branch_03 pid=15144) 8371
(branch_03 pid=15144) 06/03/2023 18:16:58.605947
(add pid=5048) ------------------------------
(add pid=5048) now = 2023-03-06 18:16:59.628315
(add pid=5048) ID=2840  date and time =06/03/2023 18:16:59.628315
(add pid=5048) x=8371 y=3064 x+y=11435
(add pid=16284) ------------------------------
Summation of Profit all Branches=29140

Execution time in Distributed: 2.0891196727752686 seconds

Ray -> shutdown Now
```

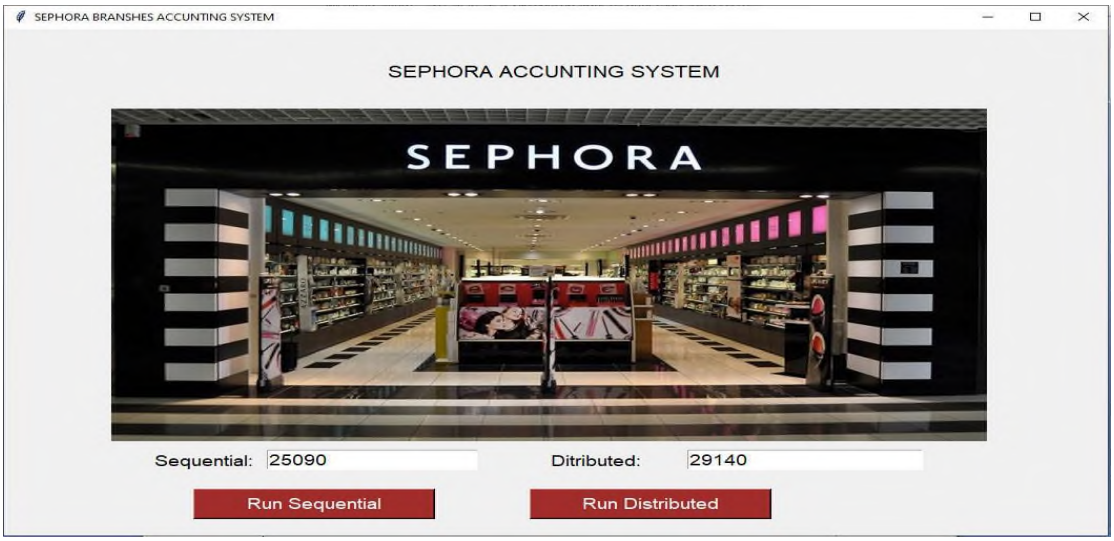


Figure (6) final result after implementation

## 3. EVALUATION

After applying two methods, to work on the accounts of the Sephora company branches, working in succession, and working on the distributed system of accounts, and by following up the implementation time, for more than one application process for the project, the researcher noticed the methodology of parallelism in work (distributed system) [11], [12], [13],[14], [15] , and working on several Independent kernels, with RAY framework. Where the researcher noticed:

A- The speed of working on parallel cores compared to working on the Sequential method.

B- B- Independence in work, as each core reserves for itself special resources that work only at the time of execution.

C- By using the **Task** structure, the amount of resources used for each core has been reduced, because each core is running only at execution time.

After running the system more than once, and by taking the accounts, between the two methods, consecutive and distributed, a set of results appeared, shown in Table 1 shows the execution time in the consecutive method and the distributed method for the Sephora branch accounts system.

**Table (1) shows the execution time by the sequential method and the distribution method of Sephora's branch account system**

| | Sequential | Distributed | difference |
|---|---|---|---|
| **Execution Time 1** | **4.13883996** | **2.089119673** | **2.049720287** |
| **Execution Time 2** | **4.156365395** | **2.110023499** | **2.046341896** |
| **Execution Time 3** | **4.125443459** | **2.209576368** | **1.91586709** |
| **Execution Time 4** | **4.137650013** | **2.082966566** | **2.054683447** |
| **Execution Time 5** | **4.139637947** | **2.087437153** | **2.052200794** |

The following figure appears the execution time in the cascade and distributed method of Sephora's branch account system, shown in Figure (6) :

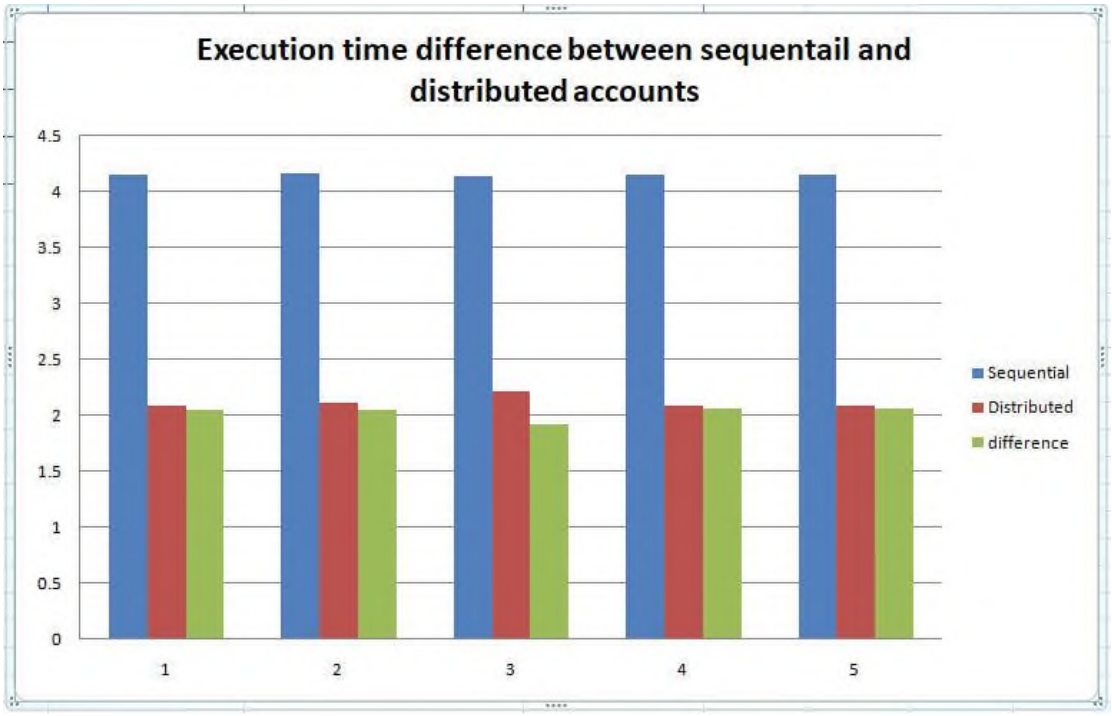


Figure (6) shows the execution time by the sequential method and the distributed method of Sephora's branch account system

## 4. SCALABILITY AND RELIABILITY

After applying the system of collecting accounts, for Sephora branches, and evaluating the results, it turned out that this research means the advantages of working on parallel (distributed) systems using the Ray framework, [8] It has been shown through practical experience that multi-core systems make optimal use of computer resources. The most important of these sources, the main memory, parallelism gives the advantage of speed in completing the work, and this appeared clearly in the results of the calculations of the distributed system, compared to the sequential system. This gives better scalability than traditional CPU systems [9], [10],[16], [17], [18], [19] It should be noted here, the use of the Web to exploit other materials, such as remote computers and cloud computing, to accomplish various tasks. The other advantage is reliability, since in a distributed system, the more resources are available, the faster the work will be, and the system is not affected by the downtime of one of the remote machines, because parallel resources cover you from imbalance, unlike traditional CPU systems, in case one fails computer resources, the rest is affected by the processes and may stop working completely in the system. In addition, cloud computing can be used for this purpose, and this depends on the cost of the project, and the budget allocated for the expansion of the system.

## 5. TRADE-OFF AND LIMITATIONS

In this project, the implementation of project calculations based on the distributed systems, between the branches of the Sephora company, and given the use of a local copy, of the RAE framework, where the RAE framework provides a maximum of 4 cores to work on personal computers. Therefore, work was not done on more than 4 centers to implement the system, and the execution time calculations showed that the advantage in use is the method of distributed calculations compared to calculations, respectively. Work on the principle of parallelism and calculations in distributed systems remains one of the goals that have been achieved in this project.

Table.2. Missing values globally replaced with mean/mode as well as final cluster centroids

| | **Full Data** | **Cluster 0** | **Cluster 1** | **Cluster 2** | **Cluster 3** | **Cluster 4** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Attribute | (52.0) | (11.0) | (11.0) | (14.0) | (5.0) | (11.0) |
| Id | 26.5 | 26.8182 | 26.8182 | 14.1429 | 27.6 | 41.0909 |
| Sequential | 4.152 | 4.1298 | 4.1235 | 4.1473 | 4.282 | 4.1496 |
| Distributed | 2.1236 | 2.1117 | 2.2154 | 2.0961 | 2.0796 | 2.0987 |
| Difference | 2.0284 | 2.0181 | 1.9081 | 2.0512 | 2.2024 | 2.0509 |
| Class | 0.5769 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 |

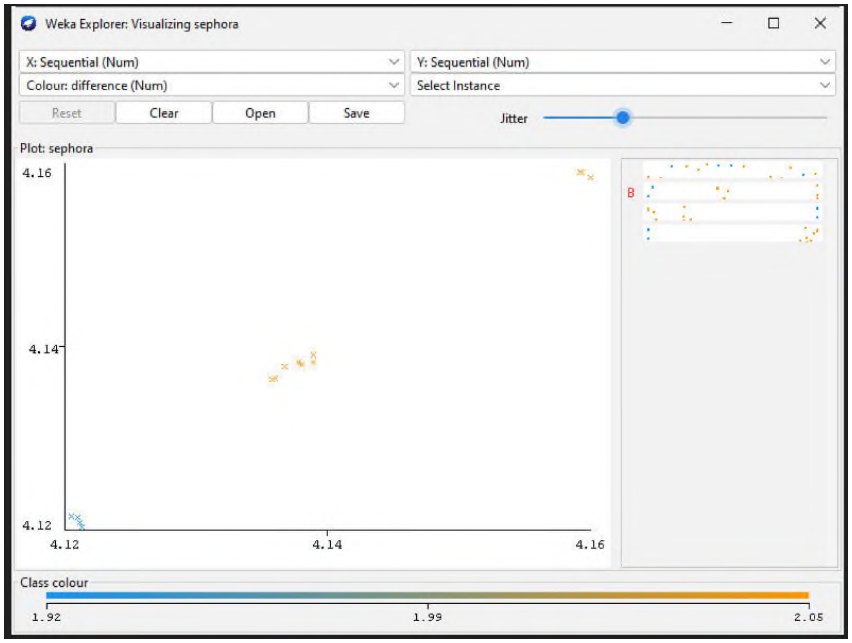

Figure. (7) KMeans algorithm results

Table. (3). KMeans algorithm results and Clustering model (full training set); Number of iterations: 4; within-cluster sum of squared errors: 10.272668315944397; initial starting points (random).

| | **Full Data** | **Cluster 0** | **Cluster 1** | **Cluster 2** | **Cluster 3** | **Cluster 4** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Attribute | (15.0) | (4.0) | (2.0) | (5.0) | (2.0) | (2.0) |
| Execution Time | Execution Time 1 | Execution Time 4 | Execution Time 9 | Execution Time 1 | Execution Time 7 | Execution Time 3 |
| Sequential | 4.1398 | 4.139 | 4.1377 | 4.1529 | 4.1255 | 4.125 |
| Distributed | 2.1257 | 2.0867 | 2.083 | 2.1069 | 2.2096 | 2.2096 |
| The difference | 2.0141 | 2.0522 | 2.0547 | 2.046 | 1.9159 | 1.9159 |

Time taken to build model (full training data) : 0.01 seconds

Table. . (4).KMeans algorithm and model and evaluation on training set

Table.4. Model and evaluation on training set within a Clustered Instances and K-Means algorithm based on five clusters

| The cluster | Instances | Weight |
|---|---|---|
| **0** | 4 | (27%) |
| **1** | 2 | (13%) |
| **2** | 5 | (33%) |
| **3** | 2 | (13%) |
| **4** | 2 | (14%) |
| **Total** | | 100% |

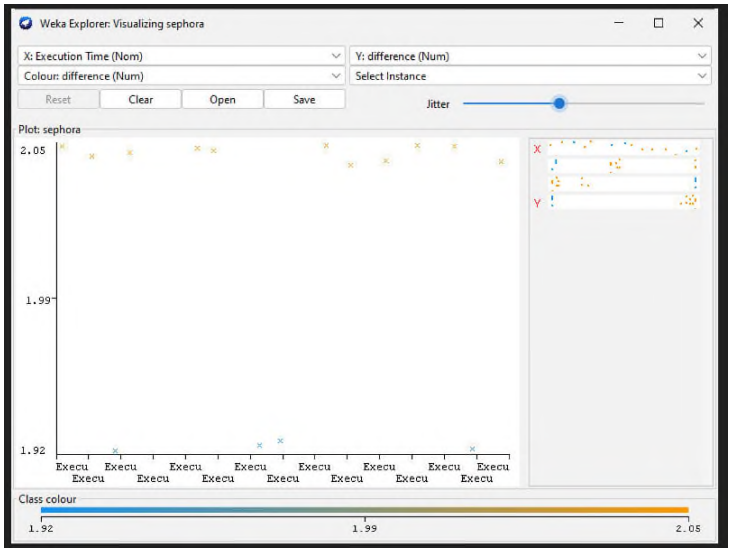


Figure. (8). The plot matrix of Canoby algorithm results

Table. . (5). Canopy clustering -N 5 -max-candidates 100 -periodic-pruning 10000 -min-density 2.0 -t2 -1.0 -t1 -1.25 -S 1; Instances: 15; Attributes: 4; Test mode: evaluate on training data; Clustering model (full training set) Number of canopies (cluster centers) found: 5; T2 radius: 0.932; T1 radius: 1.165

| | **Cluster 0** | **Cluster 1** | **Cluster 2** | **Cluster 3** | **Cluster 4** |
|---|---|---|---|---|---|
| Execution Time | 2',4.156365 ,2.110023,2.046342 <0,3,4> | 14',4.124586 ,2.209576,1.915867 <1> | 9',4.13765 ,2.082967,2.054683 <2,3,4> | 12',4.138983 ,2.08912,2.04972 <0,2,3,4> | 10',4.139695, 2.087437,2.052258 <0,2,3,4> |

Time taken to build a model (full training data): 0.01 seconds

Model and evaluation on training set

Table. Canopy clustering algorithm and model and evaluation on the training set

Table. . (7).. Model and evaluation on training set within Clustered Instances and Canopy clustering algorithm based on five clusters

| The cluster | Instances | Weight |
|---|---|---|
| **0** | 4 | (27%) |
| **1** | 4 | (27%) |
| **2** | 3 | (20%) |
| **3** | 2 | (13%) |
| **4** | 2 | (13%) |
| **Total** | | 100% |

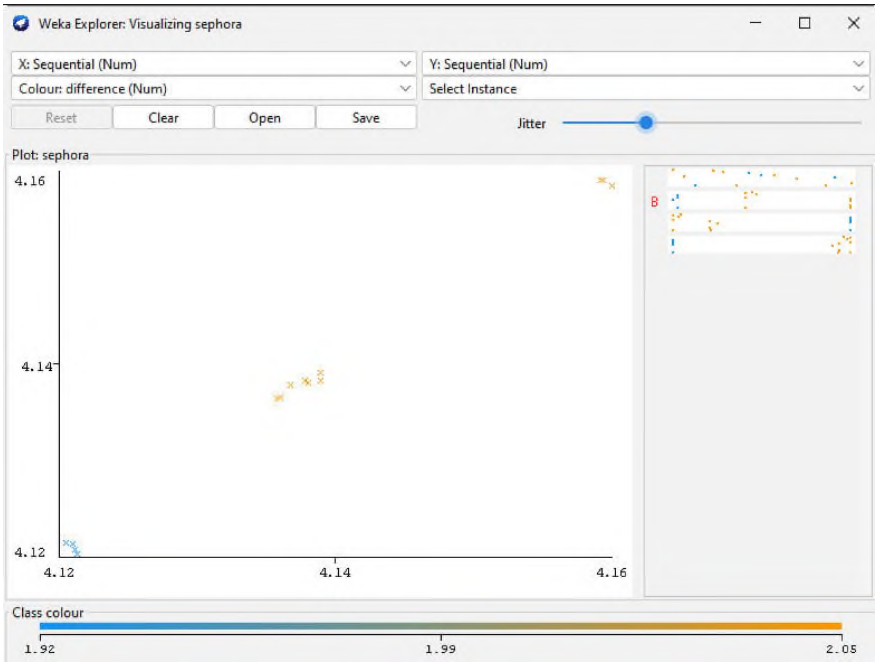


Figure. (9). The Hierarchical Clusterer plot Matrix

Table. . (8). Hierarchical Clusterer -N 5 -L SINGLE -P; "weka. core. Euclidean Distance -R first-last"; Instances: 15; Attributes: 4;

| | **Cluster 0** | **Cluster 1** | **Cluster 2** | **Cluster 3** |
|---|---|---|---|---|
| Execution Time | ((2.049840425:1 ,2.049720287:1):0.000 46, (2.052200794:1 ,2.052257555:1):0.000 46) | ((2.046341896:1, 2.046341896:1):0.0000 1, 2.045866859:1.00001) | (((1.91586709:1, 1.91586709:1):0, 1.915909203:1):0.00036, 1.91586709:1.00036) | ((2.054683447:1,2.054683 447:1):0,2.054683447:1) |

Time is taken to build model (full training data) : 0 seconds

Table. .(9).. Model and evaluation on training set within Clustered Instances and Hierarchical Clusterer algorithm based on five clusters

| The cluster | Instances | Weight |
|---|---|---|
| **0** | 4 | ( 27%) |
| **1** | 3 | ( 20%) |
| **2** | 4 | ( 27%) |
| **3** | 3 | ( 20%) |
| **4** | 1 | ( 6%) |
| **Total** | | 100% |

## 6. FUTURE WORK

After using the Ray framework, in the implementation of the accounts project, for the Sephora company, it turned out that there are multiple uses, in different ways, for the Ray framework, and from this standpoint, we find that Ray is compatible with deep learning frameworks such as TensorFlow, TensorFlow is a powerful application of deep learning techniques, and there is also PyTorch and MXNet. Apart from deep learning frameworks, Ray also supports reinforcement learning for next-generation AI applications using Ray RLib, a dynamic and scalable learning library that various AI technologies work with.

## 7. CONCLUSION

After completing the project of the account, for Sephora, which was applied with the distributed systems methodology, and the multiplicity of cores that work in parallel. Four cores were used for the number allowed by the ray framework, in the local version, in the personal computer, where each core represents an independent machine remotely, and works in parallel with other machines. Within-Cluster Sum of Squared Errors (WCSS): 10.272668315944397. The K-means algorithm identified 5 clusters within the dataset after 4 iterations. The within-cluster sum of squared errors quantifies the dispersion of data points within clusters, indicating a moderate level of compactness within the identified clusters. Insights: Canopy clustering also revealed 5 distinct cluster centers based on the specified parameters. This method provided an alternative view of clustering, utilizing different distance measures and clustering techniques compared to K-means. Hierarchical clustering, using Euclidean distance and the single linkage criterion, likewise detected 5 clusters within the data, presenting a hierarchical relationship between branches based on daily profit patterns. The importance of using computer resources, which is the advantage of memory management, increased performance, and speed of work completion, was taken advantage of with the application of the principle of distributed systems that work in parallel using the Python language. Comparing these results with existing literature on clustering in retail or similar industries, the findings align with the common trend of employing diverse clustering algorithms to segment retail outlets based on profitability metrics. Similar studies might have applied these algorithms to different datasets or industries, showcasing the versatility of these methods in pattern recognition. However, the novelty of this research lies in its specific focus on Sephora Cosmetics Branches and the use of distributed systems, K-means, Canopy, and Hierarchical clustering algorithms to evaluate daily profits. The obtained results indicate consistency in identifying 5 distinct clusters among the branches, offering insights into potential segmentation strategies for optimizing profit strategies within Sephora's network.

## REFERENCES

1. Coelho, D. N. M. D. (2018). Análise inteligente de importação de bases de dados de contactos (Doctoral dissertation, Instituto Politecnico do Porto (Portugal)).

2. Jaswal, R. (2021). Augmented Reality's Effect on Online Cosmetics Consumer Purchasing Patterns: A Study on Virtual Artists at Sephora. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(12), 730-737.
3. Santulli, M. (2019). The influence of augmented reality on consumers' online purchase intention: the Sephora Virtual Artist case (Doctoral dissertation).
4. Torres, J. (2019). Sephora vs. Birchbox: Winning through digital retaliation. Harvard Business School Digital Initiative.
5. Ofek, E., & Wagonfeld, A. B. (2011). Sephora direct: investing in social media, video, and mobile. Harvard Business School Marketing Unit Case, (511-137).
6. Öztürk, B., & Kip, S. (2022). Effects of traditional and digital experiential marketing on brand loyalty: A Research on sephora brand (Master's thesis, İzmir Ekonomi Üniversitesi).
**7.** Krivoshchekova, Y. (2021). Impact of cultural aspects influencing an omnichannel retailing of the global beauty and personal care companies operating on the developed and emerging foreign markets: the case of Sephora in Italy and Russia.
**8.** Rebière, P., & Mavoori, H. (2021). *Sephora: Phygital excellence in beauty tech*. SAGE Publications: SAGE Business Cases Originals.
**9.** Aziz, Z. A., Abdulqader, D. N., Sallow, A. B., & Omer, H. K. (2021). Python parallel processing and multiprocessing: A rivew. Academic Journal of Nawroz University, 10(3), 345-354.
**10.** Kanjula, K. R., & Kolla, S. M. (2023). Distributed Swarm Intelligence. arXiv preprint arXiv:2301.13276.
**11.** Terrail, J. O. D., Ayed, S. S., Cyffers, E., Grimberg, F., He, C., Loeb, R., ... & Andreux, M. (2022). Flamby: Datasets and benchmarks for cross-silo federated learning in realistic healthcare settings. arXiv preprint arXiv:2210.04620.
**12.** Chaki, J., & Ucar, A. (Eds.). (2023). Current Applications of Deep Learning in Cancer Diagnostics. CRC Press.
**13.** Chaudhary, A., & Sharan, P. (2022). Innovative Computing For Green Technologies: Potential Paths for Improved Livelihood. Notion Press.
**14.** Babuji, Y., Woodard, A., Li, Z., Katz, D. S., Clifford, B., Kumar, R., ... & Chard, K. (2019, June). Parsl: Pervasive parallel programming in python. In *Proceedings of the 28th International Symposium on High-Performance Parallel and Distributed Computing* (pp. 25-36).
**15.** Li, Z., Qi, Z., Liu, Y., Zheng, Y., & Yang, Y. (2023). A modularized parallel distributed High–Performance computing framework for simulating seasonal frost dynamics in Canadian croplands. *Computers and Electronics in Agriculture*, *212*, 108057.
**16.** Rodriguez, J. S., Parker, R. B., Laird, C. D., Nicholson, B. L., Siirola, J. D., & Bynum, M. L. (2023). Scalable parallel nonlinear optimization with PyNumero and Parapint. *INFORMS Journal on Computing*, *35*(2), 509-517.
**17.** Dalla, L. O. F. B., & Ahmad, T. M. A. (2023). HEART DISEASE PREDICTION VIA USING MACHINE LEARNING TECHNIQUES WITH DISTRIBUTED

SYSTEM AND WEKA VISUALIZATION. *Journal of Southwest Jiaotong University*, *58*(4).

**18.** Dalla, L. O. F. B., & Ahmad, T. M. A. (2020). The Sustainable Efficiency of Modeling a Correspondence Undergraduate Transaction Framework by using Generic Modeling Environment (GME).

**19.** Dalla, L. O. F. B. (2020). The Influence of hospital management framework by the usage of electronic healthcare record to avoid risk management (Department of Communicable Diseases at Misurata Teaching Hospital: Case study).

**20.** Dalla, L. O. F. B. (2020). Modeling by using Generic Modeling Environment (GME) Domain specific modeling language (DSL) for agile software development (ASD) types.

**21.** Dalla, L. O. F. B. (2020). Dorsal Hand Vein (DHV) Verification in Terms of Deep Convolutional Neural Networks with the Linkage of Visualizing Intermediate Layer Activations Detection..

**22.** Dalla, L. O. F. B. (2020). E-mail: mohmdaesed@ gmail. com E-mail: selflanser@ gmail. com Phone:+ 218945780716..

**23.** Dalla, L. O. F. B. (2020). IT security Cloud Computing...

**24.** Dalla, L. O. F. B. (2020). Convolutional Neural Network Baseline Model Building for Person Re-Identification..

**25.** Dalla, L. O. F. B. (2020). Lean Software Development Practices and Principles in Terms of Observations and Evolution Methods to increase work environment productivity.

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

# JOURNAL OF
# LESAN AL-QALAM

A SEMI-ANNUAL PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL ISSUED BY THE NALUT UNIVERSITY

## SPECIAL ISSUE FOR

THE FIRST INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE FOR ECONOMIC AND POLITICAL RESEARCH STUDIES

UNDER THE SLOGAN: HORIZONS AND INTEGRATION

25 - 26 DECEMBER 2023

## PART TWO